

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

## نُزْهَةُ النَّظَرِ

شَرْحُ نَخْبَةِ الْفِكْرِ

فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَشْرَفِ  
لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ مَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

بِتَحْشِيَةِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ التُّونِكِيِّ

فِي أَوَّلِهِ: مَتْنُ نَخْبَةِ الْفِكْرِ

وَفِي آخِرِهِ: الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ

مَكْتَبَةُ رَحْمَانِيَّةٍ

اِقْرَأْ سُنَّةَ غَزَنِي سَطْرِيْمِثْ - اِرْدُو بَا زَار - لَاهُور

# نزہة النظر

شرح نخبۃ الفکر

في مُصطلح أهل الأثر

للإمام أحمد بن عكبي بن حجر العسقلاني

بتحشية العلامة محمد عبد الله التونكي

في أوله: متن نخبۃ الفکر

وفي آخره: المنظومة البيقونية

مکتبہ رحمانیہ

اقراسنٹر - غزنی سٹریٹ - اردو بازار - لاہور

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

کتاب ہذا کی کتابت  
کے جملہ حقوق بحق مکتبہ رحمانیہ، اقرام سنٹر  
غزنی سٹریٹ اردو بازار۔ لاہور  
محفوظ ہیں

نام کتاب — نزهة النظر شرح تجرید الفکر علی  
تألیف — امام احمد بن حنبل بن حجر العسقلانی  
ناشر — مکتبہ رحمانیہ

استدعا

اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے انسانی حالات اور رسالہ کے مطابق کتابت  
طبعات، تصحیح اور جلد سازی میں پوری پوری احتیاط کی گئی ہے۔  
بشری تقاضے سے اگر کوئی غلطی نظر آئے یا صفحات درست نہ ہوں تو ازراہ  
کرم مطلع فرمادیں۔ ان شاء اللہ ازالہ کیا جائے گا۔ نشاندہی کے لئے ہم بے حد شکر  
گزار رہوں گے۔ (ادارہ)

# فہرِسُ الْکِتَابِ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
۵۸	الخبر الحسن لذاته	۶	متن نخبۃ الفکر
۵۹	الجمع بین الصحة والحسن	۱۱	نزهة النظر فی توضیح نخبۃ الفکر
۶۲	زيادة الثقة مقبولة	۱۲	مقدمة المؤلف
۶۸	الحديث المحفوظ	۱۳	نبذة من تاريخ المصطلح
۶۸	الشاذ	۱۶	سبب تأليف الكتاب
۶۹	المعروف	۱۸	الخبر
۶۹	المنكر	۲۲	التواتر
۷۰	المتابع	۲۸	المشهور
۷۲	الشاهد	۲۹	العزیز
۷۳	الاعتبار	۳۲	الغريب
۷۵	الخبر المحكم	۳۲	الآحاد، مقبول ومرود
۷۵	مختلف الحديث	۳۴	المقبول معمول به دون غيره
۷۸	الناسخ والمنسوخ	۳۶	الحديث المتفق عليه قطعي نظري
۸۱	المردود وموجب الرد	۳۷	الخبر المحتف بالقرائن
۸۱	المعلق	۴۳	الفرد المطلق
۸۳	المُرسل	۴۳	الفرد النسبي
۸۶	المعضل	۴۵	الصحيح لذاته
۸۶	المنقطع	۴۸	مراتب الصحيح
۸۷	المدّس	۵۰	صحة الاسانيد
۸۸	المرسل الخفي	۵۱	صحيح البخاري مقدم في الصحة عند الجمهور

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣١	المرفوع	٩٠	اسباب الطعن في الحديث
١٣٤	معنى قول الراوى «مِنَ السَّنَةِ كَذَا»	٩٢	الخبر الموضوع
١٣١	تعريف الصحابي	٩٢	طرق معرفة الموضوع
١٣٢	تعريف التابعي	٩٥	اسباب الوضع
١٣٥	المخضرمون	٩٤	المتروك
١٣٤	الخبر المرفوع	٩٤	الصنكر على رأى
١٣٤	الموقوف	٩٩	المعلل
١٣٤	المقطوع	١٠٠	مدرج الاسناد
١٣٨	الارش	١٠٢	مدرج المتن
١٣٨	المسند	١٠٢	المقلوب
١٣٠	العدو المطلق	١٠٥	المزيد في متصل الاسانيد
١٣٠	العدو النسبي	١٠٥	المضطرب
١٣٢	الموافقة	١٠٥	المصحف
١٣٢	البدل	١٠٤	المحذرت
١٣٣	المساواة	١٠٤	الرواية بالمعنى
١٣٣	المصافحة	١٠٨	شرح الغريب
١٣٣	النزول	١١٠	بيان المشكل
١٣٣	الأقرن	١١١	من ذكر بنوع متعددة
١٣٣	المدائح	١١١	الموضيخ
١٣٥	رواية الأكارع عن الأصابع	١١١	الوحدان
١٣٥	رواية الأبياء عن الأبناء	١١٧	المبهيات
١٣٤	عن أبيه عن جدّه	١١٣	مجهول العين
١٣٤	السابق واللاحق	١١٣	البدعة
١٣٩	تبيين المهمل	١١٥	من ليرقبيل روايته
١٥١	من حدّث ونسى	١١٥	من يقبل روايته
١٥٢	السلسل	١١٤	الشاذ على رأى
١٥٣	صيغة الأداء	١١٩	المختلط
١٥٢	عينة المعاصر	١١٩	الاسناد
١٥٤	المكاتبه	١٢١	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٨	معرفه الاسماء	١٥٤	التأولة
١٤٨	معرفه من اسمه كنيته	١٥٩	الوجادة
١٨٣	معرفه الاسماء المجردة	١٦٠	الوصية
١٨٣	معرفه الاسماء المفردة	١٦٠	الاعلام
١٨٦	الكنى والانساب واللقاب	١٦٣	المتفق والمفترق
١٨٨	معرفه الموالى	١٦٣	المؤتلف والمختلف
١٨٨	معرفه الإخوة والأخوات	١٦٥	المتشابه
١٨٨	معرفه أداب الشيخ والطالب	١٦٦	المركب منه ومما قبله
١٨٩	معرفه سن التحمل والاداء	١٦٩	خاتمة في فوائد منشورة
١٩٠	صفة كتابة الحديث	١٦٩	معرفه الطبقات
١٩٠	صفة عرضه وسماعه	١٤١	معرفه المواليد والوفيات
١٩١	الرحلة فيه وتصنيفه	١٤١	معرفه البلدان
١٩٢	معرفه سبب الحديث	١٤٢	معرفه الجرح والتعديل
		١٤٢	مراتب الجرح
١٩٣	المنظومة البيقونية	١٤٣	مراتب التعديل
		١٤٨	فصل في مهبات كثيرة
		١٤٨	معرفه الكنى

## متن نخبۃ الفکر فی مصطلح اهل الاثر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذی لم یزل عالماً قديراً، وصلى الله على سيدنا محمد الذی ارسله الى الناس كافةً بشيراً وندياً، وعلى آل محمدٍ وصحبه وسلم تسليماً كثيراً۔

أما بعد : فإن التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت وبيطت واختصرت فسالني بعض الإخوان أن أخص له اليه من ذلك فاجبته إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك - فأقول: الخبر إما أن يكون له طرقٌ بلا عدد معينٍ ادمع حصرٍ بها فوق الاثنين، او يهيا او بواحد۔

فالأول : المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه۔

والثاني : المشهور وهو المستفيض على رأيي۔

والثالث : العزيز وليس لها شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه۔

والرابع : الغريب - وكلها - سوى الأول - آحاد، وفيها القبول وفيها الرد

لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الأول - وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار۔

ثم الغرابة إما أن تكون في اصل السند، أو لا۔

فالأول : الفرد المطلق۔

والثاني : الفرد النسبي ويقبل إطلاق الفردية عليه،

وحب الأحد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند غير معطل ولا شاذ، هو الصحيح

لذاته، وتتفاوت رتبته بتفاوت هذه الأوصاف - ومن ثم قدم صحيح البخاري،

ثم مسلم، ثم شرطهما، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصح، فإن

جَمِيعًا فَلَمْ تَرُدُّ فِي التَّاقِلِ حَيْثُ التَّمَرُّدُ، وَالْأَفْبِ اعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ، وَنَزِيَادَةُ رَأْيِهِمَا مَقْبُولَةٌ  
مَالَهُ تَقَعُ مَنَافِيَةٌ لَمَنْ هُوَ أَوْثَقُ، فَإِنْ خُولِفَ بِأَسْرَجٍ فَالتَّرَاجِحُ المَحْفُوظُ، وَمُقَابِلَةُ الشَّادُ وَمَعَ  
الضُّعْفِ فَالتَّرَاجِحُ العَرُوفُ، وَمُقَابِلَةُ المَكْرُ وَالْفِرَ السَّبِيحُ وَإِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ المُتَابِعُ -

وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يَشْبَهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ وَتَتَّبِعُ الطَّرِيقَ لِذَلِكَ هُوَ الِاعْتِبَارُ ثُمَّ المَقْبُولُ  
إِنْ سَلِمَ مِنَ المَعَارِضَةِ فَهُوَ المَحْكَمُ، وَإِنْ عَوَّضَ بِمِثْلِهِ فَإِنْ أَمَكَنَّ الجَمْعُ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ  
المَحْدِيثُ أَوْلاً، أَوْ ثَبِتَ المُتَأَخَّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَالْآخِرُ المَنْسُوخُ - وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ، ثُمَّ التَّرْوِيفُ،  
ثُمَّ المَرْدُودُ: أَمَا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ، فَالْسَقْطُ إِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ  
مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ المُعْلَقُ وَالثَّانِي المُرْسَلُ - وَالثَّلَاثُ إِذَا كَانَتْ  
بِائْتَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّرْوِيفِ فَهُوَ المُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاسِعًا أَوْ خَفِيًّا، فَالْأَوَّلُ يُدْرِكُ  
بَعْدَ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثَمَّ أُحْتِجَ إِلَى التَّارِيخِ، وَالثَّانِي المُدَّسُ وَيُرَدُّ بِصِغَةٍ تَحْتَمِلُ التَّقِي، كَقَوْلِهِ  
وَقَالَ، وَكَذَلِكَ المُرْسَلُ المَحْفُوظُ مِنْ مَعَاوِدِهِ يَلِيقُ -

ثُمَّ الطَّعْنُ إِذَا مَا أَنْ يَكُونَ كَذِبِ الرَّوِيِّ أَوْ تُهْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ نُحْشِ غَلَطَهُ أَوْ غَفْلَتَهُ، أَوْ  
فُسُقِهِ، أَوْ دَوَاهِيهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بَدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ، فَالْأَوَّلُ المَوْضِعُ  
وَالثَّانِي المَرُوكُ، وَالثَّلَاثُ المَكْرَعُ عَلَى رَأْيِي، وَكَذَلِكَ الرَّابِعُ وَالمَخَاسِنُ -

ثُمَّ الرَّوْمُ إِذَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالقُرَائِنِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ: فَالمَعْلَلُ - ثُمَّ المُخَالَفَةُ إِذَا كَانَتْ  
بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ فَهَذَا رَجِيحُ الإِسْنَادِ أَوْ بِدَمِجٍ مُوقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَهَذَا رَجِيحُ المَتْنِ، أَوْ بِتَقْدِيرِ  
وَتَاخِيرِ فَالمَقْلُوبُ - أَوْ بِزِيَادَةِ رَأْيٍ: فَالزِّيَادَةُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ، أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا  
مُرْجِحَ: فَالمَضْطَرِبُ، وَقَدْ يَقَعُ الإِبْدَالُ عَمْدًا إِمْتِعَانًا أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ  
فَالْمُصَحَّفُ وَالمَحْرُوفُ -

وَالْيَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ المَتْنِ بِالتَّقْصِصِ وَالمُرَادِفِ إِذَا لَعَالِمٌ بِمَا يُجِيلُ المَعَانِي -



فإن حَفِيَّ المعنى احتيج إلى شَرْحِ الغريب وبيان المشكل، ثم الجهالة وسيئها  
أن الراوى قد تكثرت نَوْتُهُ فَيُنْكَرُ بغير ما اشتهر به لِغَرَضٍ، وصنفوا فيه المَوْضِعَ.

وقد يكون مُقِلًّا فَلَا يَكْثُرُ الأخذُ عنه، وصنفوا فيه الوجدان، أو لا يستعمل اختصاصًا  
وفيه المبهمات ولا يُقبلُ البهيم ولو أُبِيهَمَ بلفظ التعديل على الأمح.

فإن سُمِّيَ والفرد واحدٌ عنه فجهول العين أو اثنان فصاعدًا ولم يُوثَّقْ فجهول  
الحال وهو المستور، ثم البدعُ أَمَّا يُكْفَرُ أَوْ يُمْفَسَّقُ، فالأول لا يُقبلُ صَاحِبُهَا  
الجهول. والثانى يُقبلُ من لم يكن دليَّةً فى الامح، إلا إن روى ما يُقَوِّمُ بدعته  
فَيُرَدُّ على المحتاسر، وبه صرح الجوزى جاني شيخ النسائي.

ثم سوء الحفظ إن كان لاسرًا ما فهو الشاذ على رأيي، أو طارئًا فالمتخلط، ومتى  
تُوْبِعَ السَّبِيُّ الحفظ معتبر، وكذا المستور والمرسل، والهدَّس، ما رُحِدَ يَتَمُّ  
حَسَنًا لِذَاتِهِ بل بالمجموع.

ثم الإسناد إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصْرِيحًا، أَوْ كَمَا:  
من قوله أو فعله، أو تقريرة أو إلى الصحابيِّ كذالك. وهو: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ  
تعالى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ - ولو تَخَلَّتْ رِدَّةٌ قَبْلَ  
الاصح. أو إلى التابعي وهو من لقي الصحابيِّ كذالك. فالأول: المرفوع، والثانى  
الموقوف، والثالث المقطوع، وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ لِلْأَخِيرِينَ:

الأثر والمسند مرفوع صحابيِّ يَسْتَدِ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ - فان قلَّ عَدَدُهُ فِيمَا أَنْ يَنْتَهِيَ  
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةِ عَلِيَّةٍ كَشَعْبَةَ، فالأول:  
العلوُّ المطلق، والثانى النَّسَبِيُّ - وَفِيهِ الْمُوَافَقَةُ وَهِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ أَحَدِ الْمُسْتَفِينَ  
من غير طريقه - وفيه البَدَلُ، وهو الوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ شَيْخِهِ كذالك، وفيه

المساواة - وهي استواء عدد الإسناد من الروى الى الآخر مع إسناد احد المصنفين  
 وفيه المصافحة، وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، ويقابل العلو  
 بأقسامه: التزول فان تشارك الروى ومن روى عنه في السبق واللقب  
 فهو الأقران، وإن روى كلُّ منهما عن الآخر فالمدابح وإن روى عن  
 دونه، فالأكابر عن الاصاغر ومنه الأبياء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة  
 ومنه من روى عن أبيه عن جدّه. وإن اشترك اثنان عن شيخ  
 وتقدم موت أحدهما فهو السابق والأحق. وإن روى عن اثنين متفقين الاسم  
 ولم يمتدزا فيما خصا صبه بأحد هاتين المهنل. وإن جحد الشيخ مرويته  
 جزماً رُدّ، أو احتمالاً قبل في الأصح، وفيه: «من حدّث ونسى» وإن اتفق  
 الرواة في صيغ اللفظ وغيرها من الحالات فهو السلسل وصيغ الاداء: سمعت وحدثت  
 ثم أخبرني وقرأت عليه، ثم قرئ عليه وأنا أسبغ، ثم أنبأني، ثم نا وكنتي، ثم شافني  
 ثم كتب إلي ثم عن ونحوها. فالأولان لمن سيع وحدّاه من لفظ الشيخ، فإن جمّع  
 فمع غيره، وأولها اصرحها وأسفعها في الاملاء، والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه  
 فان جمّع فهو كالمس.

والإنباء بمعنى الاجناس والآفي عرف المتأخرين فهو: للإجازة كعن، وعننة للمعبر

محمولة على السماع إلا من الدلس، وقيل، يشترط ثبوت لقاها ولو مرة،  
 وهو المختار، واطلقوا المشافهة في الإجازة المتلقظ بها والمكاتبه في الإجازة المكتوب بها  
 واشتروا في صحة المناولة اقتنائها بالأذن بالرواية وهي أرفع أنواع الاجازة. وكن اشتروا  
 الإذن في الوجادة، والوصية بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك كلاجازة

العامة، وللمجهول وللبعد، وم على الأصح في جميع ذلك.

ثم الرواة إن اتفقت أسماءهم واسماء آبائهم فصاعداً واختلفت اشخاصهم فهو المتفق و  
المفروق وإن اتفقت الأسماء خطاً واختلفت نطقاً فهو المتلف والمختلف. وإن اتفقت الأسماء  
واختلفت الأباء أو بالعكس فهو التشابه، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم وإسم الأب  
والاختلاف في النسبة ويتركب منه ومما قبله أنواع منها أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه  
إلا في حرف أو حرفين أو بالتقديم والتأخير ونحو ذلك.

### خاتمة

وَمِنَ الْمُهَمِّ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِدِهِمْ، وَوِفَايَتِهِمْ، وَبُلْدَانِهِمْ وَاحْوَالِهِمْ  
تَعْدِيلًا وَتَجْرِيجًا وَجَهْلَالَةً - وَمَرَاتِبِ الْجَرِيحِ - وَأَسْوُفِهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ كَأَكْذَبِ النَّاسِ  
ثُمَّ دَجَالٍ أَوْ وِضَاعٍ أَوْ كَذَّابٍ - وَأَسْهَلُهَا لِتَيْنِ أَوْ سَيِّئِ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ وَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ  
وَارْفَعُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ: كَأَوْثَقِ النَّاسِ، ثُمَّ مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ كَثِقَةً ثِقَةً، أَوْ ثِقَةً حَافِظًا  
وَادْتَاهَا مَا اشْتَعَرَ بِالْقَرِيبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيجِ، كَشَيْخٍ، وَتَقَبَّلُ التَّرْكِيهَ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْمَائِهَا  
وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى الْأَمْسَحِ - وَالْجَرِيحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إِنْ صَدَرَ مِمَّنْ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْمَائِهِ  
فِي أَنْ خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ قَبْلَ جُمْلَةِ الْعُخْتَارِ -

**فصل:** وَمِنَ الْمُهَمِّ مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُسَمَّيْنَ وَأَسْمَاءِ الْمُكْتَبِينَ وَمِنْ أَسْمِهِ كُنْيَتُهُ وَمِنْ  
اخْتِلَافٍ فِي كُنْيَتِهِ وَمَنْ كَثُرَتْ كُنَاةٌ أَوْلَعَتْهُ، وَمَنْ وَاثَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ أَوْ بِالْعَكْسِ  
أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةُ زَوْجَتِهِ أَوْ وَاثَقَ اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أَبِيهِ وَمَنْ نُسِبَ إِلَى الْفِرَاشِيِّ أَوْ إِلَى امَةِ أَوْ  
إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ، وَمَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّاهُ، أَوْ اسْمُ شَيْخِهِ  
وَشَيْخِ شَيْخِهِ فَصَاعِدًا، وَمَنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ وَالرَّوَايَ عَنْهُ وَمَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْجَرِيحَةِ  
وَالْمَفْرُودَةِ وَالْمَكْنَى وَالْأَنْقَابِ، وَالْإِنْسَابِ وَتَقَعُ إِلَى الْقِبَائِلِ وَالْأَوْطَانِ بِلَادًا أَوْ ضِيَاعًا أَوْ سِكَاتًا،

أو مجازةً - وإلى الصنائع والمخرف - ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء - وقد تقع ألقاباً - ومعرفة أسباب ذلك، ومعرفة المولى من أعلى ومن أسفل: بالزق، أو بالحلف، ومعرفة الإخوة والأخوات ومعرفة آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء وصفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على السانيد أو الأبواب أو العلل، أو الاطراف، ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاهن أبي يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع، وهي نقلٌ محضٌ ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصراً متعسراً فلتراجع لها مبسوطاً نهياً والله الموفق والهادي، لا إله إلا هو -

تَحْمَدُ بِحَمْدِ اللَّهِ مَتْنُ «نَخْبَةِ الْفِكْرِ» وَيَلِيهِ

نُزْهَةُ النَّظْرِ فِي تَوْضِيحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ مَعَ  
التعليقات المسماة بعقد الدرر في جيد نزهة النظر للعلامة محمد عبد الله  
الطونكي.

شرح الرموز المستعملة في الحواشي :

عب : يشير إلى المحشى مولانا محمد عبد الله الطونكي.

الشارح : كناية عن الملا علي القاري.

شرح الشرح : ايماء إلى شرح الملا علي القاري على شرح نخبة الفكر.

مولانا وجيه الدين : هو الشيخ وجيه الدين السهاسر نفوسى شيخ الحافظ احمد علي

السهاسر نفوسى يذكروا المحشى بلقب "شيخ شيخنا" في بعض المواضع -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العامل الحافظ وحيد دهره واوانه وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابوالفضل احمد بن علي بن محمد بن ابي شيخ الاسلام

على العسقلاني الشهيد بابن حجر ثابته الله الجنة بفضلته وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لم يزل عالماً قد برأه

له قوله قال الشيخ الخ الظاهر ان هذا الكلام الحق بعض تلامذة المصنف انهار بالجلالة شانه وعلو مكانته وجوده فبه دسته مله ليصل كتابه للاعتقاد والاستناد فان سمو مرتبة المؤلفات بجلو طبقه المؤلفين كما سيأتي النشر انقلته ۱۲ شخص الحواشي له قوله الحافظ الخ في الاصل هو من احاط مله بمائة الف حديث ثم بعده الخبيرة وهو من احاط مله بثلاثمائة الف حديث ثم الحاكم وهو الذي احاط مله بجميع الاحاديث المروية متنا وساندا وارجحا وقديلا وتاريخا كما قاله جماعة من المحققين ۱۲ شرح الشرح له قوله شهاب الملة الخ اي مشرقا بداره اذ كتبه وهذا اشارة الى لقبه واتم لفظ الملة دلالة على تحقيق مفهوم الاسم في سماءه ثم الظاهر ان الملة والدين هي الطريقة الالهية السانقة لادب القول باختيار هم اياه الى الخير من مصالح الدنيا والاخرة فهي من حيث انها مثل ويحتجب تسمى مائة ومن حيث انها تارة وتقطع تسمى وما فالصداق واحد والفرق بجو من الاعتبار ۱۲ عب له قوله ابوالفضل الخ اي صاحب الفضل والزيادة من الاموال العظيمة والعلوم الجليلة فان لفظ الاب وكذا الابن كثيرة اما يستعمل بمعنى صاحب والملازم كما في تراب والبن ذر وابن السبيل وابن الليل وغيره ويتحمل ان يكون له ولد مسمى بالفضل ۱۲ مخلص له قوله احمد بن الخ هو احد من الامم العظام وفروس الفضلاء الاعلام خاتمة الحفاظ والحمدون نادرة القهار والمغربين قال السدي في فتح الله اتصفت الية الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا باسرها فلا يجد في عمره حافظ سواها استحي وقد ولد له رحمه الله في سنة ثلثت وسبعائة وتوفى في سنة ثنتين وخمسين وثمان مائة وله تصانيف كثيرة مفيدة كتحذير التحذير وتقريب التحذير ولسان الميزان للاصالة في معرفة الصحابة واشهر تأليفاته بلوغ المرام واصل تصنيفاتة فتح البدرى ففعا الله بكلها ۱۲ عب له قوله ابن جرير الخ في كتابه الامثلة الذهب والفضة له اول فورا بلواحه عشرة اذ جودة هذبة وصلاته رأيه كالجزر او كوكب الخاس ولا يخفى وجه المناسبة في كل منها على اليبس ۱۲ مخلص له قوله الحمد الخ هو الوصف بالجمل على جبهة التنظير والتبجيل وانما في تسمية باسم حسن الكلامه وامتثال الحديث خير الانام عليه وعلى آل التسمية والسلام الى يوم القيام وتالياه لجمهور السلف الصالحين رضي الله عنهم اجمعين كما ان ادوار التسمية ايضا لذلك ۱۲ مخلص الشرح له قوله مالما قد رآه الخ انفس الشرح على ان الاقرب ان يزيد مريد متكلما لكون الصفات البنية بتماها مذكورة ويحذف عن لزوم الترتيب بلام زج واجاب الشارح بانة اكتفى بالوصفين السابقين في المتن اشار الى ان العلم لشمله بالجزئيات والكليات يتضمن المسببات والمبصرات

حَيَّا قِيَوْمًا سَبِيحًا يَصِيرُوا أَشْهَادًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَالْكَرِيمَ الَّذِي الْقِيَامُ يَوْمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لَعَنَهُ ۚ

مترو حد في ذاته ۱۲

في صفاته ۱۲

صلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيرا

الرسول افضل

الكل الصياد ۱۲

صلى الله عليه وسلم

في صفاته ۱۲

ونذيرا وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا كثيرا ما بعد فان

وجملة الكائنات ۱۲

اهم مجمع لصاحب كركب وراكب ۱۲

والقدرة تستلزم بقية الصفات اقول وفيه نظر من وجوه اما اولها فينا لا نسلم ان القدرة تستلزم الارادة والتكلم ونفعا الكلام وانما ثانيا فينا انها تستلزم  
العدم والخلو ايضا فواجب ذكرهما وانما ثالثها فينا لم يكن الاشكال في عدم ذكر المراد والتكلم في المتن ووجه بل في مجموع المتن والشرح فالجواب  
بانه اكتفى بالوصف في المتن كانه نداء من بعيد واجاب بعضهم بان القدرة تستلزم الارادة والتكلم اقول وفيه ما قدم من النظرين الاولين وبعضهم  
بانه لم يقل متكلم لان التكلم مشكل اقول هذا الجواب مع كونها ساكتا عن ذكر حضوره في بطن قائمه فلا ظهر في الجواب ما اقول بوجه وقدرة ان الصفات  
الذاتية على قسمين قسم لا يمكن تحقق نقضه في ذاته تعالى كالصفات الخمسة المذكورة وقسم يتحقق نقضه في ذاته كالمقدس كالارادة والتكلم فان  
امادة الواجب تناقض كل ما يمكن كون مرادها كذا كتكلمه بكل ما يمكن التكلم به ليس بضروري بل باطل ولا شك ان القسم الاول اقوى واشتمل  
من الثاني وبذا القدر يكفي لربحان ذكره ونقل الاسماء الالائية توقيفية كما هو نهجنا والتكلم والمراد به ما في الشرح ۱۲ عب له قوله واشهد  
اورد الشادة في الخطبة عملا بقوله عليه الصلوة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالمجد ما رواه ابو داود والترمزى ونوتش بانه  
كان عليه ان يوردها في خطبة المتن ايضا ودرج بانه لم يوردها اشارة الى ضعف الحديث وقيل الاثر ان لفظ الصح بلفظ الشاهدين في  
في الشرح عملا بظاهر الحديث واتى في المتن بمخاضها كما قيل به في تاويل الحديث مراعاة للايجاز والاطناب اقول كلا الجوابين على التسليم  
والتمثيل ولا فخطبة المتن والشرح واحدة فانها مكتاب واحد صرح به في اخر المخطوطة وسياتي ومن ثم لم يورد التسمية والتعريف ايضا لسلك  
منها طيرة فتدبر ۱۲ عب له قوله لا اله الا الله الموجود في الوجود فان قلت هل قدرت في الامكان ونفى الاسكان يستلزم  
نفي الوجود دون العكس قلت لان القرينة وهي نفي الجنس انما تلحق على الوجود دون الاسكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى وجود غيره لا بيان  
اسكان وعدم اسكان غيره فان قيل اذا قوردم جرد لم يثبت نفي الاسكان عن غيره قلت ذلك مستدل عليه بدليل اخر ۱۲ لفظ من التعريف وغيره  
له قوله كانه الخ قيل اي ارسله كانه يستبين عاين لهم فهو مفعول مطلق او جامعا لهم في البلاغ فهي سال من الضمير المنصوب في ارسله والقرن لفظا لثة  
والاخر انما في هذا المقام حال من الناس ۱۲ شرح الشرح له قوله وعلى اله الخ اي اتاه به وهم اولاد علي وحفيوه وعقيل بن عباس كما روى ان  
عباس واتباعه كما ورد الله على محمد صلى الله عليه وسلم في شرح الشرح والاخر عندي هو المصنف الاول ۱۲ عب له قوله وسلم الخ اي سلمه الله عملا برضى  
به اقرض الله عنده وضاه كالا ومع بينهما اشارة لقوله تعد صلوا عليه وسلموا تسليما ۱۲ عب له قوله اما بعد الخ اي بعد الحمد والصلوة والى بالفار  
نقص من اسما معنى الشرط اوله فرغ ترجم الاضافة الى الجملة كذا في شرح الشرح ۱۲ عب اي اترجم صميم قلب واخر من علم ويقين ۱۲ شمس  
عبه السبب اليه العظيمة والكبرياء بالجنان واللسان والاركان واقره توقيرا ۱۲ عبه بشرا لبعضهم ومنذرا لبعضهم ۱۲

التصنيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت للائمة في  
 جمع تصنيف بمعنى المصنف ۱۲ بیان ۱۱

القديم والحديث، فمن اول من صنف في ذلك  
 الظرف حال من ضمير كثرت ۱۲ ای او اهل المصنفين ۱۲

القاضي ابو محمد الراهمر فني كتابه "المحدثات الفاضله" لكنه  
 بين الرازي والراعي ۱۲ بين الرازي والراعي ۱۲  
 بين الرازي والراعي ۱۲ بين الرازي والراعي ۱۲

لم يستوعب والحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب  
 كل من استيعاب فراكتن ۱۲ كلكاوس بلاخر اسان ۱۲

ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على كتابه مستخرجا  
 كنهه ۱۲ كنهه ۱۲ كنهه ۱۲ كنهه ۱۲

والبقى اشياء للمتعقب ثم جاء بعد هم الخطيب ابو بكر البغدادي  
 الذي يحيى على عقيدته بعده ۱۲ المصنف ۱۲ بغداد وكفره وبلد شهره ۱۲

له قوله في اصطلاح الخ اصطلاح القوم تصالهم وتوافقهم على استعمال الفاظ مخصوصه او امور مخصوصه في معان مخصوصه فيما بينهم كما اصطلحوا على  
 استعمال لفظ الكلته في معنيه وابل الميزان في معنيه اخره هكذا ۱۲ مخص الجواشي ۱۲ قوله اهل الحديث الخ وهم المحثون رضوان الله عليهم قتل العراقي  
 الحديث في عرف الحديثين من يحون كتب وقرأ وسمع وروى وامل الي المدائن والقرنبي وحصل اصولا من متون الامام حديث وفرد ما من كتب الاسانيد  
 والعلل والتواريخ التي تقرب من الف تصنيف انتهى وكان تعريف المنتهي ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله ابو محمد الخ مفسوب  
 الي راسم من يقع عليهم الاولي وضم المراء وضم الميم الثانيه بعدها زاء مجتمه وحي احدى كورا الازهر من بلاد خوزستان من  
 اضلاع فارس و في قوله من اوله من صنف اشعار يوجد تعدد التصنيف في قرن القاضي تدل عليه من التبييضه ۱۲ كذا في اشروح  
 ۱۲ قوله كذا في ارج منصوب على انه مفعول لصف المذوق لا المذكور لان فاعله ضمير من ولم يصف هذا الكتاب الا ما فهمه فكانه جواب لسؤال سائل  
 يسئل انه اي شئ صنف القاضي فقال صنف كتابه كذا في الشرح ۱۲ ۱۲ قوله الحاكم الخ ابو محمد بن عبد الله النيسابوري صاحب المستدرک  
 على الصحيحين امام اهل الحديث في عصره ۱۲ ۱۲ قوله فعل الخ اي صنف مستخرجا على كتابه اي مستدركا والمستدرک على الكتاب ما  
 زيد فيه الا اشعار التي لم تذكر في الكتاب ويقال مناه صنف كتابها مستخرجا مستدركا عليه اي زاد على كتاب الحاكم ما فاته ومال الصحيحين عليه  
 الا ان الاول مبنى على انه اسم فاعل ۱۲ مخص ۱۲ قوله الخطيب الخ ابو محمد بن علي البغدادي صاحب التاريخ المشهور فاول المتأخرين وانفسه  
 المتقدمين ۱۲ مخص

عنه مبتدأ خبره من اول من صنف ۱۲ عه يجوز افعال الدالين والعام الماول واحمال الثاني وبكسر وهو الاصح المراد من اشياء

فصّفت في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي ادابها كتابا سماه  
الجامع لاداب الشيخ والسامع <sup>كافيا ونيا ۱۱ ش</sup> <sup>الجليل وقولها</sup> <sup>طرقا ۱۲</sup> <sup>۲</sup> <sup>۱</sup> <sup>۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

صنف فيه كتابا مفردا كان كما قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من اصف علمان المحدثين  
بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعدهم بعض من تاخر عن الخطيب  
<sup>اصول الحديث ۱۲</sup> <sup>اي حظه عظيم ۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

فاخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه  
الاماع وابو حفص المياجي جزءا سماه "ملا يسع المحدث جهله"  
وامثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر عليها  
<sup>مؤخر تصانيف ۱۲</sup> <sup>محدث مشهور ۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

واختصرت ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان  
بن الصلاح عبد الرحمن الشهير زوري نزيل دمشق فجمع لها <sup>۳</sup> <sup>۴</sup> <sup>۵</sup> <sup>۶</sup> <sup>۷</sup> <sup>۸</sup> <sup>۹</sup> <sup>۱۰</sup> <sup>۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

له قوله لاداب الشيخ اي في الاداب والسامع اي في التعمل وانما تقدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبته السامع فان الاداب  
بعد التعمل رعاية لفضله او تارة للبيع او كما في شرح الشرح له قوله الا وقد صنف الخ استخبار من اهم الاحوال والفتاوى واعمال  
بعض النجدة او الفتى والعدم اي لا يوجد فن من فنون الحديث يرصف من الاوصاف الامال كونه متصفا بهذه الصفة اي بان صنف هو فيه  
<sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

صنفه قوله عيال الخ عيال المرسل من يعول ذلك المرسل اي يعقوته ويثق عليه وامننى  
مستعدون على كتبه ياخذون منها نصيبا ۱۲ شرح له قوله وامثال ذلك الخ استشكل الشراح هذا اللفظ فقال بعضهم هو عطف على سبيل  
المعنى اي التصانيف الكثيرة فاذا ذكرنا امثال ذلك وقال بعضهم التقدير وامثال ذلك كثيرة على انه مبتدأ خبره محذوف قيل وهو الاظم  
وقال بعضهم العطف بجزء العطف كما في قولهم علفته تينا وماء باردا اي وجمع ذلك وامثال ذلك سببه قوله ليتوفر لعلما الخ اي  
معلوما تقامان الغالب ان كثرة الباني تمل على زيادة المعاني والاضافة لا اولى طابسته اولين واذا ما لوها فان الوجيز الجمل لا يفهم كل احد  
بخلاف الوضع المفصل ۱۲ خلاصة شرح الشرح له قوله واختصرت فان التطويل والبسط اليفتح قد يكون مغلما لفهم المقصود ووجهما اشقت  
الفكر والنظر كما لا يخفى ۱۳ ملخص الشرح له قوله الى ان جاء الخ اي لا يبقى امر البسط والاضبط الى ان باردا الحافظ الخ هو فقيرته شافعي كان من فضلاء  
عصره في التفسير والحديث والفتاوى وسهل الرجال وشهرته رعدت كعقوبة مرتبة ببلاد مراغة بين الرضيل وهما ان بلاد زور بين الضفك وقد ولدته رسالته في سنة سبع وسبعين وخمس  
مائة وروى في سنة ثمان واربعمائة وست مائة مقدمة على علوم الحديث شهرته ۱۲ ملخص من الاتحاف وغيره - ۱۳ اي لم يبق من الادب قد صنف فيه الا قليلا ۱۲



تدریس الحدیث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور فهدای فنونه  
 بناؤ للک اشرف ۱۳  
 التي درس فيها النووي ۱۲  
 بمقتضى ابن الصلاح ۱۲  
 ای مکاتبة محمد بن ۱۲  
 وأملأه شيئاً بعد شيء فلهدا اليه يحصل ترتيبه على  
 ابن الصلاح ۱۲  
 ای کتابه ۱۲

الوضع المناسب واعتنى بتصنيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات  
 للفنون ۱۲  
 اهتم ۱۲  
 ای جمعها ۱۲  
 بحقیقت کلام و کلام ۱۲

مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما  
 ای مقاصدها المتفرقة ۱۲  
 ای فوائد و النخبه ۱۲  
 ابن الصلاح ۱۲

تفرق في غيره فلهدا اعكف الناس عليه وشاروا السيرة فلا يحصى  
 انبل الكاملون الناس وجم الحی ثرون ۱۲  
 المصنفات بخلاف ای زبدة الناس ۱۲  
 بیان تکلف ۱۲

كم ناظم له ومختصر ومستدرک عليه ومقتصر ومعارض له

ومختصر ومستدرک عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر فسألتني  
 على صيغة اسم الفاعل وكذا أفراغته ۱۲

بعض الاخوان ان الخِص لهم المِهم من ذلك فلخصته وارق لطيفة  
 المذكور في كتاب ابن الصلاح ۱۲  
 قيلة ۲

وغيره له قوله واطاه الخاى حرره ودره لما مست الحاجة اليه وحملت الداعية عليه فلا يردان كل املاء يكون شيئاً بعد شيء والى هذا نظر  
 صحة تفرع النص لقوله فلهدا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ای لاجل انه لم يخيل الفنون في غلظه ولم يرتبها اجلا في ذهنه كما برهان  
 المصنفين وادب المؤلفين لم يحصل الترتيب فيما بين الفنون وان كان كل منها محمداً في موقه وشمقا في موضوع فافهم ۱۲ كذا في شرح اشرف  
 له قوله نخب فوائدها الخ نخب كصريح نخبه فقط وعلی خيار الشیء غیر فوائدها راجع امالی الغير والآن نبحث باقتدارك من عبارة عمن  
 التصانيف الباقية او باعتبار المضاف اليه كقول الشاعر ع وما حب الدر يا ضفین قلبي ذو الی فزون الميراث فانما ذكره صراحة لقرينة المقام اذ الی  
 تصانيف الخطيب فقل هذا منخه فوائدها الفوائد المتصلة بما ۱۲ لخص شرح الشرح له قوله وساروا السيرة الخ انى سلكوا مسلك مقتدرين له  
 او مستقيبين عليه فلا يحصى بيان لكونهم وسلوكهم كم نالهم له ای تضمنون کتابه ومنتصر الاستقصاء هو الاثبات بالمقتصر كل بلفظ اقل والاقصاء هو الاثبات  
 ببعض المقاصد ومستدرک عليه ای زائد عليه بافادته مستعرض عليه ومقتصر ای تارك للزاد على اصل المقاصد ومعارض ای بامان کتاب مثل کتابه  
 او بالاعراض في الفاظ وصانیه وترتيب البراهين، وهو الاظهر لمقابلة قوله ومقتصر ای ناهك كتابه بالظاهر لانه وكشف نقابه ومنتصر من لم يتأدب بالظاهر  
 ۱۲ كذا في شرح الشرح له قوله فسألتني الخ الفاعل للبيانية لانه لما كانت التصانيف لبعضها مبسوطة وبعضها مقصورة وهكذا ولم يكن ينبغي منخا  
 لخصاصه سببا لسؤالهم وبعض الاخوان قيل هو عز الدين ابن جماعة وقيل هو الشيخ طمس الدين محمد بن محمد الزركشي ۱۲ شرح الشرح  
 له قوله اللهم من ذلك الخ اللهم على صيغة اسم الفاعل المقدر من احمد الامراء منى القاه في الفنون والاقصاء ايضاً مما يطلقه عليه في الهم  
 والحزن ۱۲ عب عنه ای في الدين وفي هذا العن ايضاً ويحتمل الحقيقة ۱۲ شرح

سنة جمع نكلاش

سببها نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجت  
 اي نكلاش الاوراق باعتبار ما فيها من بيان ۱۲ اي المحدثين ۱۲ اخترته ۱۲ جعلته منها ۱۲

مع ما ضمت اليه من شواهد الفراد و زوائد القوائد  
 اي القوائد الزائدة ۱۲ اي المخلص ۱۲

فرغب الي ثانيا ان اضع عليها شرحا يحل رموزها ويفتح كنوزها و  
 لان ۱۲ نخبة ۱۲

يوضح ما خفي على المتدري من ذلك فاجتته الى سؤاله رجاء الانداج  
 في اصول الحديث ۱۲ المذكورين الرموز والكنوز ۱۲ جمع كثر ما يدق من الترتيب في اصول ۱۲

في تلك المسالك فبالغت في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهيت على  
 الصلح التي لا تلائم الاثر في العزاد ۱۲ بحيث يندق الشكوك ۱۲

خبايا زواياها لان صاحب البيت ادري بما فيه فظهر لي ان ايراده على  
 جمع تخييمه كطيا يتبع خطية ۱۲ من النكات ۱۲

صورة البسط اليق ودمجها ضمن توضيحها اوفق فسلكت هذه الطريقة  
 اي بسط الكتاب الواحد ۱۲ النخبة ۱۲ في المربع اي المصاحفة

له قوله مع ما ضمت اليه ارجال من مفعول لغته اي لغت ذلك الهم مقرونا ذلك الهم المخلص مع امور ضمها اليه وزدتها عليه ومن المضموم بقوله من شواهد الفراد الشواهد راجع شاردة من شرحه البعير اذ الفراد الما صل الي ضمت اليه من النكات الحنة والنفاش العجيبة التي هي كالمفرد الشواهد في تفسير الوصول اليها وزوايا الفراد كنهه كنهه عن النكات التي اخترت مما من عنده وعبرها بالزوايا بعضها لنفسه ۱۲ مخلص الشروح

له قوله فرغب الي الخ اسه ذلك البعض من الاخوان بعد تحصيل المتن قائل على ثانيا اي بعد عليه المتن ان اضع اي في وضعي عيلا اي على النخبة شرحا يحل رموزها اي المتعلقة بها ايها ويفتح كنوزها اي المنونة بها ايها ويوضح اي يظهر ما يخفى على المتدري من ذلك اي مما ذكر في المتن من الرموز والكنوز وانما قيد بالمتدري لان المتدري يفهم ذلك من المتن ولذا قيل العلم نكلا كثرها الجاهلون اي صاروا سببا للكثير في حصول التيسير ۱۲ شرح الشرح له قوله رجاء الانداج اي لرجاء انداجي ودونولي في مسالك المصنفين لاصول الحديث تفصيل الشارح في الدنيا والجزائر في بعضي اول رجاء انداج السطامين لذلك المخلص في مسالك معرفة اصطلاحات المحدثين اول رجاء انداج هذا الكتاب في مسالك كتب الائمة بان يرفع يدك ما نفع تلك الكتب ۱۲ مخلص الشروح له قوله فبالغت الخ اي نادرت المبالغة بعد الفراغ من المتن في شرح النخبة في الايضاح لفظها وتوجيه معناها والاطلاع على نكات تخفية في زوايا الفاظها لان صاحب البيت ادري بما فيه غالبا والا فكم من شارح الهم من المعاني

المرحط بهال صاحب المبالى ۱۲ خلاصته شرح الشرح له قوله فظهر لي الخ اي بعد ابدت ان اشرح شرحا كذا لغيري ان ايراد ذلك الشرح على صورة البسط بان يكون الشرح مع المتن كما بسوطا واعد اليق وبناسب هذا المعنى القرينة ان ۱۲ عيب له قوله ودمجها ضمن الخ قال الشارح الرجح هو ان يقول في الشرح يعقل دمج الشرح في المتن وموجبا اذا دمج

عه جمع فريدة وهي العدة الكبيرة سميت بها كونها منفردة في السند ۱۲ (باني آئنه)

القليلة السالك فاقول طالبا من الله التوفيق فيما هنالك الخير  
 ای مطلقا او فی دباره او فیما بین الحرین ۱۳ ش کذا کن الامر اذا  
 هو جعل الاسباب موافقا للطلب ۱۲  
 مبتدأ ۱۳

عند علماء هذا الفن مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء  
 ای جمهوریم ۱۲ ش  
 خبر الخبر ۱۲  
 مقول لا ۱۲

عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل  
 ای ومن قبل الفرق ۱۲  
 مرثيا ۱۲

لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبارى ولمن يشتغل بالسنة النبوية  
 مطلق القصص ۱۲  
 منسوب ال الاخبار جمع خبر ۱۲  
 مستعار ۱۲  
 ای الخبر والحديث ۱۲  
 زملط ۱۲

فی الشئ واستوفیه لضعفه ان کونها دخلا ضمن موضوعها بشرحها بحيث یكون المجموع کتابا واما غیره فترک من المتن سستی ولا منفصل بعضه عن بعض  
 كما یكون فی التشریح اولى واج التنبی اقول بذرا یدرنا فلنا سابقا من ان المتن والشرح کما کتاب واحد فانهم ۱۲ عب له قوله ودعها الخ عطف  
 علی قوله ایزاده قیل فیہ انتقار الصحاح لکن ضمیر ایزاده راجع الی الشرح وضمیر دعها الی التنبیه وهو مردود او عمل ان یكون الضمیر ان لکن مردودا لکن ضمیرا  
 مختلف وبع بذرا فانهم جوازہ عند وجود القرینة كما فی قوله تعالی ان تعذیر فی آیاتہ تعذیر فی الیم وقوله عز وجل فانزل الی الذکر لکنینت علیه ایزاده یجنود لم تردھا ۱۲ کذا  
 فی شرح الشرح له قوله فیها کما لک الخ ای فی بیان ما فی المتن واختار لفظ هنا لک الموضوع للتعید مع ان الشار الیه الی هو المتن تکریم اما طریقه  
 السبع الایا والی بعد زمان تصنیف الشرح من تحریک المتن او اشارة الی بعد مرتبه ورفعت شأنه فتمثل ان یكون الشار الیه وهو مجموع المتن والشرح وهو  
 الانسب لطریقه المزج ۱۲ کذا فی شرح الشرح  
 له قوله عند علماء هذا

الفن الخ ای الصول الحدیث قال الش اعلم ان علم الصول الحدیث علم لعرف براحوال الراوی والمردی من حیث القبول والمرد وهو قوله الراوی والمردی  
 من حیث ذلك وغایة ما یقبل یرد فی ذلك وسأتره ما یدکر فی کثیر من المقاصد کذا ذکر الشیخ زکریا فی شرح الفیة العرانی استی اقول قوله ما یقبل وما  
 یرد ای قبول ما یصلح للقبول ورد ما لا یصلح عقله وقد سألنا ما یدکر کقولهم زیادة الثبوت مقبوله ما لم تناف روایة من هو احدث منه وکقولهم القوی لا یرد فترید مخ الفیة  
 الضعیف ۱۲ عب له قوله والخبر الخ کان الاول ان ینسب من حدیث ثم یقول والخبر یراد به بعد کتفی علی شمرته والحدیث فی اللغة هذا القدر  
 و فی اصطلاحهم قول رسول الله صلی علیه وسلم دخله تقریره خمسة حتى فی الحركات والسکات فی الیقظة والنام کما لک ذکره السناری و فی المقاصد والاصول  
 او النابی الخ یراد به السنة عند اکثر کذا قال الشارح اقول قول رسول الله صلی علیه وسلم معناه ما یصلی الله علیه وسلم من انہ قوله او فعله الخ  
 ینشئ الضعاف والشواذ والضعفات والموضوعات وغیرها من اقسام المرود لآش هذه الغایة فی جمیع هذا الکتاب ۱۲ عب له قوله بالتاریخ الخ  
 وهو علم یضبط باراتات الحوادث والوقایع کجسوس السلاطین علی السریر واستیلامهم البلاد ووقوع القطع والطمعون وغیرها من الامور الی لا  
 تعد ولا تحصى ۱۳ له قوله الحدیث الخ فی زمان تقتضی المناجاة من الحدیث فمقتض بر روایات الاما دیت المرفوعة والمحال انہ اعلم بشمول روایة الصمائی والکافی  
 ولعل علی التعلیب ۱۲ کذا فی شرح الشرح له قوله فکل حدیث الخ الغناء التخصیص وقیل التعلیل لا للترغیع لانه اذا کان بیضا عموم وخصوص مطلقا

علہ (حاشیة الحاشیة) الشارح سن ۱۲ من مولانا علی القاری وشرح الشرح ایما را الی شرحه علی هذا الکتب ۱۲ منه رده انہ تعد له علی

عکس و عِدَّتْ هُنَا بِالْخَبْرِ لِيَكُونَ اشْمَلُ نَهْوًا بِاعْتِبَارِ وُصُولِهِ الْبِنَاءِ اِمَّا اَنْ  
 اى الجزى ۱۲  
 اى هذا التقسيم انما هو من جهة القول  
 لان جهة اخرى تكونه من جهة اذوية ۱۳

يكون له طرق اے اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق و فعيلى فى  
 جمع اسناد ۱۲  
 عطف

الكثرة يجمع على فَعْلٍ بضمّتين و فى القلّة على افعلة و المراد بالطرق  
 كسر مرسى ۱۲  
 نعت طريق

الاسانيد و الاسناد حكاية طريق المتن و المتن هو غاية ما انتهى اليه الاسناد  
 اى اسناد روايته ۱۲ اى اقل الجزى  
 فى الاصطلاح ۱۲  
 لفظا لثابتة مستردك ۱۲

لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسه ايضا كما لا يخفى قيل فنياق الحديث تدعون ان الشارح كيف يصدر كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يمتثل الصدق والكذب فبينهما عموم و خصوص من وجه وهذا كما ترى ووجهه لا يخفى ۱۲ ملخص النزوح له قوله و غير هذا اى فى المتن بالخبر حديث قال الخبر اما ان يكون له طريق الخ و لم يقل الحديث اما ان يكون له طرق الخ ليكون اشمل قال الشارح اى على القول الاخير حتى يكون ما ذكره بعده من الاحكام يتناول خبر الرسول و غيره اقول رعاية القول الاخير و اجمال المترسط مع كونها مما عين القول المحبور ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على ان الشمول على جميع الاقوال كما سياتى بتصريح من المعص وقال التلميذ لانه يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الترادف و يتناول الموقوف و المنقطع عند من غير الجمهور اقول جازى على ان المراد بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من حيث الجميع وليس كذلك بل المراد بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال المشارة و غيرا لانه لا يشتمل المرفوع على القول الثاني قال الشارح فلو كان الخبر اعم مطلقا لكان ثبتت الاعم ثبتت الاخص و اما على الثاني لانه اذا اعتبرت هذه الامور فى الخبر الذى هو مورد من غير البنى صلته الشرعية و سلم فلان يعتبر ذلك فيما ورد منه و هو الحديث من باب الاول اى انتهى اقول هذا خبره شك الى ما قلنا من ان المراد بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال الثلاثة قال التلميذ ما ذكرت اولى اذ فى هذا التقرير ما لا يصح و هو قوله كما ثبتت الاعم ثبتت الاخص مع الاطراب الخ انتهى قوله ما ذكرته اولى اقول قد عرفت ان معنى على عدم فهم المراد بالشمول قوله فى هذا التقرير ما لا يصح اقول لعله مراده قدس سره ان كل ما يعتبر فى ثبوت الاعم و قبوله لا يعتبر فى ثبوت الاخص و قبوله لا يعتبر فى ثبوت الاخص و قبوله لا يعتبر فى ثبوت الاخص و قبوله لا يعتبر فى ثبوت الاخص و قبوله لا يعتبر فى ثبوت الاخص الخ اقول هذا قول بلانسنه و لا تدري اى الاطراب الخ على فى فهم المقصود و هذا من سوء اذوية فى جناب اساتذة كما هو اذوية فى سائر الحاشية ۱۲ عيب له قوله طرق الخ جمع طريق بمعنى السبيل وهو ما يوصل الى المقصود المحسن استيعاب الموصول الى المطلوب المعنى ۱۲

له قوله لان طرقا اى انها فرنا بالطرق بالاسانيد الكثيرة لان المراد بالطرق محتاجى الاسانيد ولما كان الطرق جمع كثرة الطريق يكون الطرق الاسانيد الكثيرة بها حاصل كلامه على طبق ملامه فلا يرد ان قوله المراد بالطرق الاسانيد مستردك لانه قد فهم من تفسيره الطرق بقوله اى اسانيد كثيرة فاقبل فيما تلونا عليك ۱۲ ملخص الشرح له قوله و الاسناد الخ اقول الطريق يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا و منه اسانيد و منه اسانيد اصطلاحا و يقال لها الاسناد ايضا فقال المعص ان المراد بالطريق الذى يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا محتاجا الى اسناد و الاسناد هو حكاية طريق المتن اى اسانيد روايته باره على ان الاضافة بيانية على ما نقلت عن فريخ حاصل الكلام ان المراد بالطريق الذى يجمع بين المتن و يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا محتاجا على اسانيد روايته

من الكلام وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت بلا بيان ۱۷ ای المذكورة في ضمن اسانيد كثيرة ۱۲

حصراً عد معين بل تكون العادة قد احدثت تواطؤهم على الكذب ۱۷ ای بالمناظر حفرة في عدد معين ۱۲  
 وكذا وقوعه منهم اتفاقاً من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومما هم عليه ۱۲ تأكيد ۱۲  
 كاذب اليبس ۱۲  
 الذي عليه الجمهور ۱۳

من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في السبعين ۱۲ ای من العلماء ۱۲ ای عدد المتواتر ۱۲

وقيل غير ذلك وتمسك كل قائل بما يلائم ما جاء فيه ذكر ذلك العدد ۱۲ تحقيق ۱۲  
 عمه ۱۲ المذكور ۱۲

فاناد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص ۱۲ ای فانادته العلم ۱۲  
 ذلك اي اختصاصي ۱۲

المتن ولقوم حسناً اشكالات لا تشتغل بذكرها آتة ويدرغها اخرى اذ قصارى امرهم يرجع الى الناقشة الفظيطة وهي كما ترى ۱۲ عيب له قوله وتلك الكثرة الخ الاشارة الى الكثرة نفسها اي الكثرة نفسها احد شروط التواتر اذ وردت غير محض للاعتبار المحصر بل يكون معروفته وتسلية يكون العادة قواماً الخ لان الكثرة وتكون العادة قواماً الخ كليهما احد شروط التواتر حتى يروم المناقاة بين هذا القول والذي سياتي منه من عدد الكثرة شرطاً لكون العادة قواماً لت الخ شرطاً اخر او يروم ان الكثرة نفسها شرطاً كلياً من المص فلا حاجته الى تعيينها بقوله بل تكون العادة قواماً الخ ونظيره ما يقال في اسباب شمع السوف ان النار تشتت مثلاً اذ تتحقق مع العلمية سببها والعلمية نفسها بسبب الاثر ان النار والعلمية كليهما سبب واحد لان النار تشتت نفسها بسبب الاثر شرط العلمية ۱۲ عيب له قوله قوله لولاهم الخ التواطؤ هو ان يتفق قوم على اختراع معين بعد الشاورة والتقرير بان لا يقول احد خلاف صاحبه؛ والتوافق حصول هذا الاختراع من غير شاورة ولا اتفاق على اختراع ۱۲ كذا في الحاشية ۱۲ عيب له قوله ومنهم من عينه في الاربعة وتمسك بعد شعور الزنا وقيل في الخمسة واعتبر عدد المعان وقيل في السبعة ونظر الى عدد الافلاك والارض والايام وغيرها وقيل في العشرة وقال اقل عدد الجمع الذي يعبر به العلم عشرة وقيل في الاثني عشر وقيل بعد التقاء في قوله تعالى ولتقتلنهم اثنى عشر قتيلاً وقيل في الاربعة وذكر ان حين نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا حبسوا الله من بينكم من اتى منكم من غير ما جرت عليه عادته وقيل في الاربعة وقيل في السبعين وتعلق بعد اصحاب موسى عليه وعلى نبينا الصلوة والسلام في قوله تعالى فانكسار مؤمنى فمؤمنى فمؤمنى كرجلاً وقيل عبيد ذلك فقيل عشرون واحتصم بقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثمانين ويضع عشروا عشرة بعد اهل البدر والتقريب في الكل من ماله وما عليه بموجب في المطولات وهذا ما نقتضيه من المواضع مع زيادة وانقصنا ۱۲ عيب له قوله وتمسك كل قائل بما يلائم ما جاء فيه ذكر ذلك العدد ۱۲ عيبه اي يارة او حديث ۱۲ اش عمه لفظ الفاء لجد العطف ۱۲ عمه استعناص الخبرين

فاذ اورد الخبر كذلك وانصاف اليه ان يستوى الامر فيه في الكثرة  
 المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا تنقص <sup>للعنه</sup> <sup>اي بالكثرة الغير المحصورة ١٧</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>١٧</sup> <sup>اي الخبر ١٧</sup>  
 الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان لا تزيد اذ الزيادة هنا <sup>للعنه</sup> <sup>٤٣</sup>  
 مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستندا انتهائه الامر المشاهد <sup>١٢٥</sup>  
 او السموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه <sup>١٢</sup> <sup>اي بالستداله انتهاؤا ١٢٥</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>١٢</sup> <sup>اي الخبر ١٧</sup>

كما بينا فان اى جارية افادة ذلك العدد والعلم بالنسبة الى امر خاص وليس بلان من يطرده اى ذلك العدد بافادته العلم في غيره اى غير ذلك الامر  
 الخاص فان حصول العلم من اعادة معينة في واقعة معينة في زمان معين لا يستلزم حصول العلم بحكم في غيره ذلك الواقعة او في مثل تلك الواقعة في غيره ذلك  
 الزمان فضلا عن حصول العلم من غيره محدودين بذلك العدد في مثل تلك الواقعة او في غيرها ولعل هذا لا يخفى على اللبيب ١٢ عب له قوله  
 من ابتداء الخ قوله الش وهذا اذا كان له ابتداء وانقضاء واما اذا لم يكن له ذلك فلا استواء ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع من الصماعة على  
 وجه التواتر اتبني قول لعل المراد من ابتداء ابتداء نقله فالماصل انه اذا صدر النقل اولاً صدر عن جميع كثره غير محصور واذا وصل اليها وصل بجمع كثير غير محصور  
 وحكمه حال الوسط  
 بالضرورة وقوله كما اذا سمع من الصماعة على وجه التواتر فلسنت احصله فان كل خبر متواتر يكون حكماً وكل ما لم يسمع من الصماعة على وجه التواتر فليس  
 بتواتر بالضرورة اذ النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا نقل عن غيره عليه الصلوة والسلام ممن نقل عنه ولا يكون جمعا كثيرة اذ حمل هذا ظاهر على اللبيب  
 ١٣ عب له قوله والمراد الخ اقول بهذا العناية بحسب النظر الجليل والانه قد يفتقد حكم بان الكثرة المذكورة مفهوم كل يتحقق في ضمن اعادة معينة واعداد  
 متشعبة كما سئد والث غير جافا التقصان ومقابلته في تلك الاعداد والاحاد لان الكثرة نفسها لا تقول بقصانه وزيادته لعله لا يخفى عن مسامحة ولا  
 يتجملج في صدره ان الكثرة كل شكله فيجوز صدقه بالزيادة والتقصان قلت حسب الال انه لا يظلم لاشتراط عدم التقصان سئنه فانها اذا تحققت  
 ولو في ضمن عدد ناقص من العدد الاول لا يتخلل التواتر كما لا يخفى ١٣ عب له قوله اذ الزيادة الخ لانه اذا حصل العلم بخبر الشك فلهذا حصول العلم  
 بخبر الغيب لا شك انه اولي بالوصول ١٢ كذا في شرح الشرح  
 ٤٤ قوله مستندا انتهى الخ اى يمكن  
 اخر ما يؤول اليه الطريق ويتم عنه الاسناد مثل رأيت وصحمت من فلان قيل خصهما بالذكر باعتبار الغالب والناظر لاحتسابه الى مطلق الجنس الشامل للجنس  
 الجنس الظاهرة من الذوق والعلم والسمع والبصر كما يشترح به كلام المصنف فيما بعد وقيل خصهما لان البحث في التواتر من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره  
 لا في مطلق التواتر والاول من السموات والارض من البصيرة اترك فيهما للتأسيه لهما وقيل الاداء بالثبوتة ما يعامل الخيب فتناول المطلق للاساس  
 فقوله والسمع تخصيص لعدم تعلق اكثر الاخبار به وهذا هو الشرط الرابع ١٣ شرح الشرح ٤٥ قوله لا ما ثبت الخ كونه الصانع وقدره وقدم صفاته وعبود  
 العالم بمفرداته ومركباته وكبرياءه ومدوا اثنين على الواحد ١٣ شرح الشرح ٤٤ قوله فاذا ثبت الخ قيل هذا الخ قوله انتهى العلم من غير نقل السابق فاذا ورد  
 له اى الامر الكائن في الكثرة ١٢ له من العدد الذي حاله العادة الخ ١٣ خ للعنه اى باب الخ ولو متواترا ١٣

الشروط الاربعة وهي عدد كثيرا حالت العادة توأطئهم و  
اصدها ۱۲ ثانیها ۱۲

توافقهم على الكذب روادك عن مثلهم من الابتداء الى الانتها وكان  
افانها ۱۳ عمادوا ثانیها ۱۳  
في الكثرة المذكورة ۱۲

مستند انتهاهم الحس وانضاف الى ذلك ان يصحب خبرهم  
من شهادة اجماع — او غير ذلك ۱۲ المذكورين الشروط ۱۲  
افادة العلم سامعه فهذا هو المتواتر وما تخلفت افادة العلم  
فأصل يصيب ۱۲ اليقين ۱۲  
الذي هو المتواتر من الجاهل بالجملة  
موصولة او موصوفة اي والجزء الذي ۱۲ ش

الخبر كذلك وانضاف الخ فكانا متحدین وقوله الاتي فخرنا هو المتواتر جزاء لاصدها حال كونه مقيدا بقره الاتي وانضاف الخ وتمتته وجزاء الاخر مخرزوف يدل عليه  
المذكور ۱۲ عب له قوله عن شلحهم الخ قال المصنف في تقرير هذا المعنى المراد شلحهم في كون العادة تحيل توأطئهم على الكذب وان لم يبلغ عدوهم فاسبغت القول  
ظاهرا و بافتراض العشرة العدول في الظاهر فقط شلحنا فان الصفات تعترق من مقام الذات بل تعقيد قول بسبغت صملى والعلم ولا تعقيد قول وعصر في الصلاح  
فالروحيه منذ الماشئت في افادة العلم لاني العدد اتسمى اقول هذا يرشدك الى ما قلنا سابقا في الحاشية المارة على قوله والمراد بالاستوار ان لا تنقص الكثرة الخ  
قال التلميذ الكلام الاول هو الصحيح وقوله فاسبغت الخ ليس بشئ اذ لا دخل لصفات الخبرين في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا كما اتسمى قوله لا دخل  
لصفات الخبرين الخ اقول هذا باطل فانا لعلم بالضرورة ان زوى العشرة البشرة عدنيا يحصل لنا الجزم به بلا توقف ولوروى العشرة من جفاعة الاعراب الذين  
لا علم صدقهم وصيطهم لا يحصل لنا الجزم بل الظن ايضا وانكاره غسطة قال الشارح مشير الى قول التلميذ وهو ظاهر قوله ان المتواتر لا يثبت فيه عن رجال اقول  
صغنى قوله ان التواتر من حيث هو متواتر لا يثبت عن رجال من اقرع سمك ان الحكم على الشئ وما في حكمه يدل على علية الامر اذا عرفت هذا فنقول حصول  
التواتر من جهة الصفات شئ والجملة والتفتيش عن احوال رجال المتواتر من حيث هو متواتر شئ انرا لا لزوم بينهما اصلا والمنوع هو الشئ الاول كيف ولولم  
يحصل التواتر من جهة الصفات اصلا لصاحبكم لعدم تعيين العدد في المتواتر باطلا لانه اذا قطع النظر عن صفات الخبرين فنقول العلم من عشرة مثلا عدم حصوله من  
عشرة اشكال شك انه ترجيح ما مرع نظره ظهروا في غاية السطح ان القول بان لا دخل لصفات الخبرين في باب التواتر وكذا القول باننا فاة بين قولهم التواتر لا يثبت  
عن رجاله وبين حصول التواتر من جهة الصفات نائرين عن قلته تدبرنا حفظ فانه ينفك في كثير من مواضع هذا الكتاب ۱۲ عب له قوله وكان مستند  
انتهاهم الحس الخ اى السماع ان كان الخبر يرس تبيل المسموعات او الابدان ان كان من تبيل البصائر وعلى هذا القياس وانما اقرهنا بالواد والفاخرة  
وتركها في الشروط الاخرى ملاء الى استبدال هذه الشروط فانه يتحقق بدون تحقق الكثرة بخلاف الشرطين الباقين فانها صفتان للكثرة ولا يتحققان بدونها - فاقول ۱۲  
له قوله فهذا الخ اى الخبر الجامع للشروط المتقدمت مع الاضافات المذكورة ۱۲ شرح الشرح

# عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهورا من غير عكس وقد يقال

بالمعنى القوي ۱۲

متواترا لا يكون من غير

على الالسنه ۱۲

كلى ۱۲

له قوله كان مشهورا فقط الخ قال التلميذ لا بد وان يزد ما مروى

بلا حصر وروى الاصدق المشهور على جميع المتواتر قال الشارح والظاهر ان يقول صدق المتواتر على جميع الشهور أو قل لما ينظر لهذا العبد الضعيف الى الان وجه اللازم بينهما وانظر مندى ان يقول صدق المشهور على كل ما لا يعلم الصدوق بان سادوا واما زهير ثم قال التلميذ وهذا اعنى زيادة قيد عدم المعصية في قوله بعد هذا ان المشهور ماردى حصره بمافوق الاثنين واما الشارح عنه بان هذه الزيادة لمؤلفه في كلام الشيخ كما قرناه أو قل هذا الجواب مما يفرضه لا التسبب اذا حاصل لا يراد ان لا بد من زيادة قيد عدم المعصية والا يلزم ما يلزم ولو زير هذا القيد كان منافيا للمسايق من تعريف الشهور بما مروى حصره بمافوق الاثنين وجواب الثاني لا يسهل على الحق في الجواب ما أتول بوجه لا وقت واما اوله فيضع النافه فان قيد المعصية مسياتي في المتن انما هو بحسب فاب اقسام الشهور لا انه لا يراد واحد اصلا يدل عليه قوله في الشرح هنا تلك وعلنا في غير خلاف المتواتر تقريره وبلا حصر ايضا فانك من فقد بعض الشروط اوع حصره بمافوق الاثنين واما ثانيا فبان توهم النافه سبني على ان المراد بالمشهور هنا المشهور الذي مسياتي في تعريفه وهو ما سلكه سقره انشاء الله في الحاشية الثانية ۱۲ عيب **له** قوله كان مشهورا فقط قول المراد بالمشهور على الالسنه مراد كان مشهورا اصطلاحيا ومتواترا اصطلاحيا ايضا اوله ولا احتاج الى التبييه بقوله فقط والا فان المشهور اصطلاح لا يحتاج الى التبييه وينبغي نظره صحت قوله لكل متواتر مشهوراى بالمعنى اللام المذكور انما من غير عكس استليس كل مشهور بذلك المعنى متواترا ولعل هذا غير خفى على من اعلم السمع وهو شهيد وقال الشارح الظاهر التساوي ان اراد المعنى اصطلاح عليه فان مرجح البحث اليه لكن لا بد من زيادة قيد دل عليه القام بان يقال فكل متواتر تخلف عن العلم مشهورا يحظر صحت قوله ان غير عكس وحوان لا يكون كل مشهور متواتر بالمعنى الجامع للشروط المنضم اليه الضيف افادة العلم انتهى القول ولا يخفى فإذ هذه التقرير من وجوه فاستمع وانت تسمع بيبيك عن قديمي التقليد ما تتلو عليك اما اوله فان قولنا كل متواتر تخلف عن العلم مشهور ليس الا كما تقول كل انسان ليس باطن فهو غير كاتب مثلا اذا المتواتر لا يطلق في هذا العلم اعلم على لزوم العلم تخلف العلم عنه ليس باولى من تخلف الناطق عن الانسان بخلاف الشهور فان يظن على ما اشتبه على الالسنه ايضا صرح به المعص فيها مسياتي واما ثانيا فبان لا يفرض على هذا قيد فقط في قوله كان مشهورا فقط لا ليس الا لا يخرج التواتر كما يظهر من السياق واعتزف به الشارح البيض والمشهور الاصطلاح لا يشمل التواتر اصلا فخرج ليس باولى كما ترى واما ثانيا فبان هذا بمنسقوط قوله وما تخلفت افادة العلم عن كان مشهورا فقط فما مضى قد يعر عليه واما راجبا فبان حاصل المعنى على قول الشارح ان كل متواتر تخلف عن العلم فهو مشهور من غير عكس وستعني من غير عكس ان ليس كل مشهور متواتر مقبده العلم وهذا ليس الا كما ان كل انسان حيوان من غير عكس الى كل حيوان فرس اذا كانت لا يخفى على التيقظ والعلاب معدوماتهم التلميذ واشاره في هذا القام علنا فيضع الوقت في ذكره فانه اقل ۱۲ عيب **له** قوله وقد يقال الخ وقد يتخلع بان الشروط الثاني وهو احاطة العقل عادة تراطوهم على الكذب يعني عن ذكر باقي الشروط فانه اذا استعمال العقل كذب خبر حصره بجزم بصدقه بالضرورة فان احد التقيضين او ما في حكمه اذا كان مستملا عند العقل كان الاخر واجبا عنه ضرورة استماله ارتفاع التقيضين والكذب مع الصدوق بالنسبة الى الخبر في حكم التقيضين فاذا استعمال الكذب لا يفتقر الى الصدوق عند تيقن صدقه بالضرورة فمحمل انه اذا استعمال الكذب عند العقل وجب تيقنه بقايا الشروط ولما هو الجواب ان المراد باستماله العقل تراطوهم على الكذب بطلقا لا في خصوص هذا الخبر كما قال بعض النحويين من تقسيم النفاذ الى المقبول والمرود الى اتصاله وان يوجد فيها صفة التقبول وهو ثبتت النقل اوله والاول يلعب على الخش بتمت صدق الخبر ومن الظاهر انه اذا ثبت صدق النقل في ذلك الخبر يكون مجرد ما به لا مظنونا فكذا المراد هنا لك ايضا ثبتت صدق النقل اقل مطلقا لا في خصوص هذا الخبر فانه لا اشكال ان سعاد وضع قول المعص وهو كذلك في الغالب لكن قد يخلف من البعض لما نعت اوله كون الخبر يستملا عليه عند المطلق بهرم كاشتقاق القرع عند اللطيف ولقوم معنا اشارة سقرته لا تستعمل بذكرها عادة وقد فيها اخرى من شاء فليدرج الى شرح الشرح ۱۲ عيب



ان الشروط الاربعه اذا حصلت استلزم حصول العلم وهو

كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض يانعه وقد وضع  
بهذا التقرير تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع

فقد بعض الشروط او مع حصرهما فوق الاثنين اي بثلاثة فصاعدا  
ما لم يجتمع شروط المتواتر او بهما اي باثنين فقط او بواحد فقط والمراد

بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في بعض  
المواضع من السند الواحد لا يضر اذا اقل في هذا العلم يقضي على الاكثر فالاول

له قوله وتلافى غير المتواتر وهو المشهور تقديره بلا حصر ايضا قال السيد فقال عليه في ذا المسمى انتهى قيل وكان نسى  
هذا باسم المشهور الذي يطلق على المشهور على الاستتار قلت بل الصواب انه ليس المشهور انتهى كلام الشارح اقول قوله ليس المشهور اي المشهور الاصطلاحي ولا الم  
يعني صاحب المصنف هذا فانه يشك فيما ساق ۱۲ عجب له قوله لكن مع فقد الخ وهو ان لا يتسوى طرفاه او لا يكون تنصبا الى الجنس او تختلف عزائم  
العلم قيل لامانة الى هذه الزيادة فانه يفتي عنها قوله ما لم يجتمع شروط المتواتر واجيب عنه بان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقيد ما لم يجتمع الخ مع الحصر تقديره  
غير ما فيه ۱۲ عجب له قوله او بهما الخ عطف على قوله اما ان يكون لمرق يحذف الفعل العطفوف على طريقته قوله عطفه بتنا وما باردا فامتنع  
ان الخبر اما ان يكون لمرق بلا حصر او مع حصر ان يرد بهما فقط او بواحد فلا يرد ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فليقلوا اما بلا اختصار حيث لم  
يلغى شئ على قوله ان يكون لا بأرلا باسنادا ما منته فلان تقرير الكلام يكون هكذا او يكون لمرق مع الحصر بواحد - ولا يخفى فساد ۱۲ مخلص النزوح  
له قوله والمراد بقولنا ان يرد باثنين الخ اقول هذه العناية تدل على ما قلنا في الحاشية السابقة من العطف يحذف الفعل العطفوف قيل الاول  
ان يقول والمراد بقولنا ان يرد باثنين او بواحد ان يرد باقل من اثنين او من واحد الخ الحكم بواحد حكم الاثنين اقول لحد ترك اعتبار اسلكه المتأخر فافهم  
۱۲ عجب له قوله اذا اقل في هذا العلم اي علم اصول الحديث يقضي على الاكثر فلما استدل السيد الحديث بسلاسل واقفقت في موضع على اثنين فقط او واحد  
فقط بعد ذلك الحديث عزير او عزير باد هذا معناه فصار الاقل ورجحنا على الاكثر في كل ۱۲ مخلص النزوح له قوله فالاول المتواتر قيل فيه نظر  
لان الاول وهو المرق بلا حصر ليس متواترا انه اذا لم يحصل الشروط المذكورة لا يسمى متواترا كما صرح المصنف في التشرح وهو المفيد العلم اليقيني اي الضروري الذي  
يضطر اليه الانسان بحيث لا يمكن نفيه والمصنف اضاف لان الشاهدة ايضا فاعيد اليقين اقول او يقال الحصر السيد اليقيني السيد اي المتواتر لا يفيد اليقين  
فانخرج اي التقدير اليقيني النظري قال الشارح اي الخبر المفيد للعلم النظري عن مفاد المتواتر اقول الصواب ان يقال اي العلم الحاصل بالنظر عن مفاد المتواتر وهو  
لا يخفى على ذي فطنة والمطالع سمع على ما ياتي تقريره بشرط ان تقدمت قيل قوله بشرط ان يكون له داخل في مفهوم المتواتر واجيب بان متعلق الاول لا لا يفيد  
الاول مع شروطه جو المتواتر وهذا يندرج في النظر السابق فاقول ۱۲ شرح الشرح مع زيادة.

المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فاجرح النظرى على ما يأتى تقديراً بشروطه  
حتى تقدمت وأيقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا  
خبراً  
من نسبة الخاص الى العام ۱۲  
الحديث خروج النظرى عن مقادير

هو المعتمد ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى وهو الذى يضطر الانسان

اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظرياً وليس  
بما القول ۱۱  
مفصلة  
فيلون العلم اى منس  
الى العلم المستثنى من العلم العام  
الى العلم المستثنى من العلم العام

بشيء لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعالمى  
اى الخاص ۱۲  
الى العلم بالمتواتر ۱۲

اذ النظر ترتيب امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى علوم  
العلم بالمتواتر ۱۲  
ترتيب النظر على  
الى النظر والترتيب ۱۲

او ظنون وليس فى العالمى اهلية ذلك فلو كان نظرياً لما حصل  
اى النظر والترتيب ۱۲

**له** قوله اليقين هو الاعتقاد اى الادراك على وجه الاذعان خرج  
به التصورات كلها الماهزمت اى القاطع تجوز الجانب المتألف النسبة المدركة خرج به الظن للطابق للواقع خرج به الجمل المركب قيل الاولى ان يزيد قيد ان ثابت  
بمنه - والتقدير واجب بان المراد بقوله الماهزمت هو القاطع احتمال الجانب المتألف مطلقاً ومبدأ التشكيك او الاقتراب ۱۲ مخلص شرح الشرح **له** قوله ان  
الخبر المتواتر بيان لقوله هذا هو الظاهر وهو غير ما فهم **له** قوله وقيل الخ العاقل امام المؤمن من الاشاعة والابو الحسين البصرى والكمين من المشتد كذا قيل ثم اتقن  
هذا النزاع ليس فى موضوعه لا زمان معين مضموم التواتر عند اليقيني وهو الذى قدم قوله فلا يتصور النزاع لان اعادة العلم الضرورى داخل فى مضموم سار لم  
يعين فلا يطاق النزاع قبل تعيين محله هذا ما عنى وسئل الترتيب محث بعد ذلك امر ۱۲ عب **له** قوله انظر الخ اى عملاً ماصلاً بالنظر بان يقال هذا خبر  
خبره مما لا يستعمل واقعه على الكذب الخ وكل خبر هذا شأنه هو صادق فلهذا الخبر صادق والجواب الظاهر ان العلم الحاصل بالمتواتر لا يتوقف على هذا الترتيب و  
النظر والنظر اى يترتب حصوله على النظر كما اتقرر فى موضحة فنذكر ۱۲ عب **له** قوله او مظنونة الخ كقولنا زيد ليطوف بائيل وكل من يوطوف بائيل فهو  
سارق فزيد سارق ثم علم انه نظري فى هذا التعريف بان المراد بالامور العلموية اليقينية كالتعقيب متفاد الظن يخرج الفكر الواقع فى التصورات والجهليات  
او المعلوم مطلقاً فترك قوله او مظنونة اقول ولا يبعد ان يجاب باعتياد الشق الاول والفكر لا يقع فى التصورات على ما هو بسبب الامام وكذا فى  
الجهليات وفيد ۱۲ عب **له** قوله فلو كان الخ اى لو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظرياً لما حصل للعالمى لانه لا يقدر على النظر والفكر والى باطل  
فانتم م يشكروا لما بطل كون نظرياً ثبتت كون ضروريا وهو المدعى ولهذا كلفظ ان الضرورى ههنا هو القابل للنظري والا لما استلزم لبطان النظرية ثبوت  
الضرورة ولا يتجلى ان المقصود من هذا القول هو بطل النظرية اثبات الضرورة لانه يتبقى حينئذ ثبوت الضرورة بلا دليل على انه لا يتحقق النزاع كما لا يخفى  
على ذى سائل صادق فالقول بان الضرورى ههنا ساقطاً للنظري امه ليس بصواب فاسئل ۱۲ عب **له** اى العلم الذى هو قسم من اليقين  
۱۲ عب الاعتقاد ربط القلب بالنسبة ۱۲ عب اى كون المتواتر مفيداً للعلم الضرورى بلغة ان الخبر المتواتر الخ ۱۲ عب اى يقبله بلا اختيار وبلا  
نظر فلا يتوهم ما يتوهم ۱۲ لله الذى لا يصلح للنظر فلا يتوهم ما يتوهم ۱۲ لله كون العالم متغير وكل متغير حادث ۱۲

لهم وإلح بهذا التقدير الفرق بين العلم الضرورى والعلم النظرى  
 المقدم ۱۲

أذ الضرورى يفيد العلم بلا استدلال والنظرى يفيدة ولكن مع

الاستدلال على الأفادة وأن الضرورى يحصل لكل سماع و

النظرى لا يحصل الا لمن له اهلية النظر وإنما ابهت شروط  
 بعد النظر ۱۳

التواتر فى الاصل لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الاستدلال  
 أى التواتر ۱۲ أى التواتر ۱۲  
 ما يبحث عن العلم ۱۳  
 فى الإزاحة ۱۳

اذ علم الاستدلال يبحث فيه عن صحة الحديث ووضعه ليعمل به او

يترك به من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء والتواتر لا يبحث  
 فى غير الضعيف ۱۲  
 لعمد ۱۲  
 لعمد ۱۲

له قوله اذ الضرورى الخ قال التمييز الضرورى هنا صفة العلم فبمعنى التركيب اذ العلم الضرورى يفيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه  
 انتهى قال الشارح ويمكن دفعه بان التقدير السابق الضرورى انتهى اقول ولا يخفى ما فيه فان المقصود هو الفرق بين العلم الضرورى والنظرى لانه من طريق  
 العلم الضرورى والنظرى للعوام قوله يمكن ايماء اليه ثم اقول يمكن ان يقال ان العلم الفيد بمعنى الصورة الحاصلة والعلم المفاد بمعنى العالمية فيص  
 الكلام ان العلم الضرورى اى الصورة الحاصلة بلانظر ونكر يفيد العلم بلا استدلال اى يحصل العالمية بما لا يستدلال المحصول  
 نفسها لانها تحصل بلا استدلال والعلم النظرى اى الصورة الحاصلة بالنظر والفكر تغيره ولكن مع الاستدلال اى تحصل العالمية بما لا يمكن مع الاستدلال المحصول  
 نفسها لانها لا تحصل الا بالاستدلال فالنظم ۱۲ عيب له قوله على الافادة الخ اى افادة الصورة الحاصلة العالمية وان جبر بلا استدلال على الافادة عن  
 الاستدلال المحصول نفس الصورة الحاصلة كما قلنا انما تعبیر العلم بالضرورة من الازم ولا تلتفت الى اذ ذكر الشارح فى توجيه هذا المقام ۱۲ عيب له قوله  
 وانما ابهت الخ اقول حاصله ان التواتر يشترط الاتساق كونه خبرا كتابيا وثانيا كونه مشتقاً على الشروط المذكورة فمن حيث كونه خبرا يصلح ان يكون موجها  
 عننى فى علم الاستدلال كونه فى الاصل اى المتن ومن حيث اشتراكه على الشروط المذكورة لا يصلح ان يكون موجها عننى فى علم الاستدلال اذ ذكر شروط فى  
 المتن بل فى الشرح والتميز والشرح وان كان الكتاب واحدا لانه فرق ما بين ذكره فى المتن وذكره فى الشرح فاقبل ۱۲ عيب له قوله علم الاستدلال الخ  
 اقول حاصله ان البحث عننى فى علم الاستدلال هو الخبر الذى يصلح ان يفتش عن احوال رجاله من حيث عدالتهم وبسطهم وصيغ ادواتهم من قولهم سمعت وحدثنا الى غير ذلك  
 بعد وصوله اليها ليعمل به ان يصلح للعمل او يترك ان لم يصلح له والتواتر من حيث اشتراكه على الشروط المذكورة لا يصلح ان يفتش عن احوال رجاله بعد  
 وصوله اليها لان وصوله من حيث هو كذلك لا يفتك عن افادة اليقين فلا يصلح للرد وكيف يصلح ان يفتش عن احوال رجاله ليعمل به او يترك فالنظم  
 ۱۲ عيب عه اى للعوام المدلول عليه بلفظ العامى ۱۲ عه الا انه ان يقول اذ الضرورى يحصل بلا استدلال والنظرى يحصل ۱۲ عه فرق الاخرين  
 الضرورى والنظرى ۱۲ له وحى الشروط الاربعة المتفادفة فى الحاشى ۱۳ اش لعمد والعدل والبطون وغيرهما ۱۳ عه وحى سمعت وحدثنا واخبارنا ونحوها  
 ۱۲ لعمد قال التمييز هذا يرد ما قلنا من انه لا داخل لصفات الخبرين اقول قد سبق مناسنائه فلا تأيد ۱۲ عيب

عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث **فائدة** ذكر ابن  
اي صفاتهم ١٢ لا يجاب اليقين ١٢ قد سبق ترجمته

الصّلاح ان مقال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده الان  
يُدّعى ذلك في حديث من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من  
ابن التواتر ١٢

النار وما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم  
ابن الصّلاح ١٢

لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال  
اي كلام الادعاءين ١٢ الاسانيد ١٢

وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة ان يتواطؤا على الكذب او يحصل  
عطف انفسهم ١٢ صفة كثرة الطرق واحوال الرجال معا ١٢ يتوافقوا ١٢ المكذب ١٢

**منهم اتفاقا ومنهم**

**له** قوله يبر وجوده الخ اي لا يوجد

في وقت من الاوقات الاومت الادعاء وان قيل فعلى هذا لا يبقى الفرق بين دعوى ابن الصّلاح من العزة ودعوى غيره من العدم فقلت نعم انما الفرق بينهما  
عنواني وتصورها واحده على هذا يندفع ما قيل ان ادعاء التواتر في حديث من كذب الخ لا ينفصه العقلة فكيف الاستثناء ١٢ عيب **له** قوله في حديث من  
كذب الخ لان رواته ازيد من مائة صحابي وفيهم العترة العشرة ثم لم تنزل رواته في ازوياد مع اجتماع الشروط كذا في شرح الشرح اقول لفظ الادعاء ليس على ما  
يشيخ ١٢ عيب **له** قوله وما ادعاه الخ حاصل ان الاما ديمش الكثيره مدوية بطرق كثيرة عن رجال مشهورين يوصوفين بصفات تقتضي امالة العادة  
تواطؤهم على الكذب او صدوره منهم اتفاقا فالقول بقلة ادعاء وجوده ناش من غفلة عن كثرة الطرق واحوال الرجال قال السليمان تقدم ان المتواتر ليس  
من مباحث علم الاسناد وان لا يجبت فيه من احوال رجاله انتهى اقول بوجه وتوتر ان تقدم سابقا هو ان المتواتر من حيث انه متواتر ويشتمل على الشروط  
المذكورة ليس مما يجبت عن ذى ذلك العلم ومعنى هذا الكلام هو ان كثرة الطرق واحوال الرجال صارت تقتضية لتواتر الخبر لانه لو ثبت تواتره ومن حيث  
انه متواتر بحث عن احوال رجاله وتصرفهم حتى يكون منافيا لما سبق ولعل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس وتقدم بزعم الكلام المتعلق بهذا الكلام فاربع  
ايه ١٢ عيب **له** قوله ومن الخ تقرير الدليل على نظر برخاني يكون هكذا وان اجتمعت كتب الاما ديمش الشبهة العظيمة لانه نسبتها الى  
مصنفها على اخراج حديثه مع تعدد طرقه يقتضى اجادة العادة الى آخر الشروط لكان ذلك الذي ثبت تواترنا بالضرورة كمنها فاجتمعت على اخراج  
احاديث كثيرة مع تعدد طرقها الى اخره وهذا من شأنه قوله وشمل ذلك في الكتب للشبهة كثيرة يمكن تلك الاما ديمش متواترة هذا وقد ناقش في هذا الدليل  
بان ان اراد اجتماع تلك الكتب مع اتفاقها على لفظ الديرش فالتفتية الاستثنائية ممنوعة ان اراد اجتماعها طلقا فلما تم التهرب

لان التنازع فيه هو وجود التواتر الفعلي ١٢ عيب

عنه المذكور في ضمن المتن والشرح ١٢ عه كابين حبان والمازى ١٢ ش سه الاولى امامة العادة ١٢ له اي لا بما والاعتقلا عادة ١٢

احسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا وجودا

مفصول مطلق ۱۲

كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم

كالتجاري وسلم وغيرهما ۱۷ دست گردان ۱۲

شرقا وغربا بالمقطوعة عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا

اي اصلها ۱۷

اي تلك الكتب ۱۷

ز القطوع ۱۲

دخوبو با و شمالا ۱۷

اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعداد التحيل العادة

جزان ۱۷ اي الكتب ۱۷

تواطؤهم على الكذب الى اخذ الشروط انا العلم اليقيني بصحة نسبتها

اي ذلك الحديث

اي الاجتماع المفهوم من قولنا اذا اجتمعت ۱۷

الى قائله ومثله ذلك في الكتب المشهورة كثير والثاني وهو اول

كديث غسل الرجلين وشرح الحقيقتين ۱۲

اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر من اثنين وهو المشهور

من الاقسام الاربعة ۱۷

المقابلة للمتواتر ۱۳

عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة

كاشفة ۱۷

اي شهرية ۱۳

اي في اصطلاحهم ۱۲

له قوله بايري الخ قال التميز لتماثل ان يقول بالبحث في وجود المتواتر

لاني اسكان وجوده انتهى على ما نقله الشارح اقول هذا الكلام ليس له وجه ظاهر اذا لم يصح بهذا الدليل وجود المتواتر لا اسكانه ولعله لم يشغل في قول المتواتر موجود وكثرة وان اراد ان الوجود لا يشتم بهذا الدليل فهو منسوخ للطلب لا تدرج في مقدمته وليد وذلك غير سموع فامل ۱۲ عجب

له قوله المتطورة الخ قال التميز ان ستم القطع فهو بنفس النسبة لا يستصاح على ملائحة كتحليل اقول والشارح اقول وفيه بعض

ان هذا انما ثبت التواتر المعنوي لا اللفظي والكلام فيه غاية في الغيرة ووجود التواتر اللفظي الى صاحب الكتاب انتهى اقول بان نفس النسبة مقطوعة لا يستصاح لا يكاد يصح لان نسبة حتمى صاحبها المانع والقطع بالنسبة ليس الا القطع بمطابقتها كما لا يخفى وان اختلف في تلك ان معنى النسبة هو انتساب الناس

فانما اصل انتساب الناس وان كان مقطوعا به الا ان حصة ذلك الانتساب لا يقطع به فادفع بان هذا المعنى لا يلائم قوله ان سلم القطع لان قطع الانتساب لا يشك فيه احد من العوام فانهم عليه كما يدل عليه قوله ان سلم مكابرة صريحة وقول الشارح وفيه بعض الخ اقول ان اراد بان انتساب التواتر المعنوي لا اللفظي الى صاحب الكتاب وشرح كونه ظاهرا بالاطلاق بان الخركلاسه وان اراد ان لا يشتم التواتر اللفظي الى قائله فاعلم بوجه الصل بل مفهوم قوله هلنا هو القطع لعمري نسبتها الى مصنفها فحجب ۱۲ عجب له قوله دخل ذلك الخ كديث الشفاعة والحوض وشرح القرود حنين الفروع ودمر حيث الاثمة من قریش ودمر حيث استقر العرش على موت سمرة وامثالها ۱۴ كذا في شرح الشرح له قوله الثاني مبتدأ وقوله المشهور خبره وقوله وهو اول اقسام الاحاد جملة منزهة وقوله بالشرح يدل على قوله اول اقسام الاحاد واعاد اللفظة هو كما يتبين عن البتة لظول الفصل بينه وبين الخبر ۱۲ شرح الشرح مع تفسيره ليه

له قوله وهو المستفيض الخ قال الشارح لفظه رأي في المتن منون وفي الشرح مضاف وهو غير مسمن في الترجع كما ان كان الكتابان بمنزلة كتاب محمد عليه السلام منقولين منقول التواتر اللفظي والكثير هو التواتر المعنوي ۲

له اي وجوده كغيره يضافه المصنفون الى المصنف ۱۲

من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء ليفض فيضاً و  
 المشهور الثاني ۱۱ ای اشتہارہ ۱۲۵  
 اذا اكثر حتى سال على طرف الوادي ۱۲

منهم من غاير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون في  
 ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعرف من ذلك ومنهم من غاير

على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور  
 المستفيض على تفسير ۱۲  
 كالمتواتر ۱۱  
 الغاير ۱۱  
 الاظهر

يطلق على ما حررهنا وعلى ما اشتهر على الالسنه فيشمل ماله  
 يشمل ۱۲  
 حديث ۱۲  
 بهذا الاطلاق ۱۲

اسناد واحد فصاعداً ابل ما لا يوجد له اسناد اصلا والثالث العزيز  
 ما لم يصل الى رتبة المشهور والمتواتر ۱۲  
 القسم ۱۲

وهوان لا يردويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما لقله  
 الاظهر هو الا يردويه ۱۲  
 اقل من اثنين ۱۲  
 بل القسم ۱۲

وجوده واما لكونه عذ اي قوي بجيئه من طريق اخر وليس شرطاً

ما وجد هذا كان الاول ان يقول الجماعة انتهى اول هذا برشدك الى ما قلنا سابقا من السنن والشرح لا يخفى كتاب واحد ثم الاصل من ائمة الفقهاء الاولون  
 منهم كما يستفاد من اصنافه الاثمة الى الفقهاء المقصود بهم علماء الفروع فالاصنافه بمعنى الام ۱۲ كذا في شرح الشرح

واشتملة كثيرة منها حديث لولاك لما خلقت الافلاك قال السنغاني موضوع ومنها حديث انا اضع من لفظي بالصاد ومنها حديث ولدت في  
 زمن الملك العادل ومنها حديث سين بال عن ابي عبد الله ومنها حديث من ضم الراء لم يصل على فقه جاني ومنها حديث اذا جاءكم حديث فاعلموا على  
 كتاب الشرفان واكثر فاقبوه والافروه او كما قال الى غير ذلك ۱۲ مخلص من كتب الموضوعات **له** قوله الثالث الخ اعلم ان العزيز اختلف في تفسيره فقال  
 ابن مندرة وقرره ابن الصلاح والنووي انه ما يرويه اثنان او ثلاثا فعلى هذا يكون جزيده وبين المشهور عموم وخمسة من وجه وخص لبعضهم المشهور  
 بالثالثه والعزير بالثنين واخاره المص ولذا قال فيما سبق او بعضها فقط ۱۲ شرح الشرح **له** قوله اقل من اثنين الخ قيل السنغاري فيشمل ما وجد في  
 بعض طبعات ثلاثه فانه انتهى لان قولاً رداً في اثنين فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد لولا لوق في عبارة الشرح فيقول الاول ان يقول وهو ما يرد باتيين في  
 بعض المواضع ولا يرد باقل في موضع حتى لا يصدق على المتواتر والمشهور والعزير يرد على ما قال انه يوحهم من ان اثنينية المرد عن شرط ويشيخ ان لا يزيد لفظ  
 قال اقل من اثنين من اقل من اثنين لم يلزم ذلك ۱۲ شرح الشرح.

عنه زاد السنغاري وفيها بينما فكان الاول ان يقول من ابتداء الى انتها ۱۲ مع اي ما ذكره غيره بحيث يشتمل اكان اوله منتقلا على الواو ۱۲  
 له وهي ان المستفيض ما يقتضيه الاثمة بالقبول دون اعتبار عدد ۱۲ شرح الشرح - ع من غير ان يذكر العين في المتعارف اذا قل وبعضها ايلا واذا في ۱۲

لصحيح خلا فالمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه  
اي الزاعم ۱۲  
بل من انتم ۱۲

يؤمى كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح  
اي كون العزيز شرطاً للصحيح ۱۲  
اي كناية ۱۲  
اراد به الجفنى ۱۲  
اراد به الجفنى ۱۲  
اي لا يكون مجهولاً ۱۲  
اي كناية ۱۲  
اي كناية ۱۲  
اي كناية ۱۲

راويان ثم ابتدأ اوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح  
يتناوب في الرواية عنه ۱۲  
الخاصة عنهم ۱۲  
في كل طبقة ۱۲

القاضي ابوبكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري  
اي كون الحديث له راويان ۳  
واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان  
اي لاطل بها الا بشرط ۱۲  
قيل حديث الاعمال بالنبيات فرد له يرواه عن الاعلمة قلنا  
لله

له قوله وايد الخ انا قال بولي لان كلام المي يحتمل احتمالين احدهما ان يكون الضمير في قوله  
بان يكون له راويان راجعا الى الصحيح ويكون الباقى قوله بان يكون بمعنى مع فعله هذا الصحيح هو الذي رواه عن الصعالي المشهور بالرواية راويان ورواه عن حديث  
الراويين اربعين وهلم جرا اوثانها سالان يكون الضمير راجعا الى الصعالي فعلى هذا الصحيح هو الذي يرويه الصعالي المشهور بان يكون له راويان وان كان يروى للمؤثر  
عنه احداهما وكذا الشكل من يروى عنه راويان وان كان يروى الحديث عنه احدهما ويكون الغرض من هذا الشرط تركيز الرواية وانتشار ذلك الحديث له  
عن قوم مشهورين بالحديث والرواية كذا في الناصبية اقول ولما كان الظاهر هو الاحتمال الاخير اشارة الى ضعف الاحتمال الاول بقوله يروى لان الایامو  
هي الاشارة الحقيقية قيل عليه اذا كان الظاهر هو الاحتمال الاخير فلا يكون اثني عشر الصعالي مستبقة في الصع فيشكل الاعتزاز الا ان عن اقر وعرض في الجواب قلت  
سابقا ما يرد ۱۲ عيب له قوله كاشعاده الخ اى كثر اداول الشادة على الشادة بان يكون لكل شاهد اصل شاهد اذ عن فانما يجب ان يكون في  
الشادة على الشادة بكل من الشاهدين شاهدان على شهادته كذا قال شارح اقول ولعل هذا على مذهب الشافعي فمضى المترجم والاعلمة من سب  
سبوا الى حيفته رضي الله عنه لا يجب لكل من الشاهدين شاهدان كما لا يخفى على العقيدة ۱۲

له قوله قلنا الخ قال لتبينه حاصل السؤال انه لم يرد عن عرض الا واحد حاصل الجواب انه رواه عن غيره وهذا كثرى واجيب بان حاصل الجواب  
ان علمته لم يسع منه دا بل بسع في جماعة من الصعاليه والبايعين فلا يكون منفردا وتوش بان قوله ولولا انهم لم يروونه لا يحكونه باي عن ذلك وفتح بانها اجاب  
عن اقر وعلمته مترقا بعد مترقا وعرف فان المترق ويكون غالباً في الا وائل اقول هذا يشرك الی وفتح بانها اشكل في الخاشية السابقة فاسئل ۱۲ عيب  
لله علم الاية وشذبه الوحدة وعجزه قبل باء البسبب من الی كذا في البصم الفکر كذا في سنة ۱۲ عه حافظ شهور قورق منته ثلث واربعين وعش مائة ۱۲

عه مع كونهما بلانزاع واقفا في صحيح البخاري ۱۲

قد خطب به عمر على المنبر بمحضرة الصحابة فلولا انه لم يعرفونه  
 لانكروا كذا قال وتعقب بان لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان  
 يكونوا سمعوه من غيره وطلبان هذا الواسم في عمر رضى الله تعالى  
 عنه منع في نفسه وعلقتة عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن  
 علقة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح  
 المعروف عند البحدثين وقد وردت له متابعات لا يعتبر بها و  
 كذا الانسليم جوابه في غير حديث عمر قال ابن رُشيد و  
 لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول

له قوله

وتعقب الخ اي اعترض والتعقب لفظ يحيى بن عمر البطلان الكلام من تعقب على فلان اي شئ على مشاهير وجعل عقبه على موضع عقبه وخرّب الخ من غير  
 في الطريق او تعقب الرجل اذا اغتذرت بزم صدر منه والناسيتة كلام العيين ظاهر ۱۲ مخلص الخاش لله قوله لا يلزم الخ قيل عمل عرض فاطمهم وقال انما سمعته  
 او قد سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا في عدم انكارهم صريح في معرفته الحديث اقول هذا احتمال مجرد فلا يفيد في اذالة تفرد عمر ۱۳ عجب لله  
 قوله وان عدا اي عدم التفرد او سلم في عرض مع انه لا يدخل له فيما نحن فيه لان كلامنا كان في تفرد علقتة لا تفرد عمر معني ذلك الدم في تفرد علقتة فلا يرد ان التفرد ليس  
 بمنوع كما هو ظاهر العبارة ولا يرد ايضا ان ظاهر التعقب انه على اشتراط التعدد في الصحابي وظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه لا يشترط التعدد في الصحابي وانما يشترط  
 في من بعده ووجه السقوط بما قررنا ظاهره قائل ۱۲ عجب لله قوله وقد وردت الخ جواب سوال وهو قول ان يقول تفردت لهم متابعات فلا يكون  
 لهم تفرد فاجاب بان تلك متابعات غير متبوعة لما فيها من الضعف ۱۳ ع قوله في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة  
 وفيه ملقته من التالبيين واتباعهم مما ورد في البخاري وغيره من ارباب الصحاح ۱۲ شرح الشرح

منه فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو المشهور بل ولا مشهورا ولا عريضا ۱۲

له مع متابعاته واثباتها



حدیث مذکور، فیہ وادعی ابن حبان نقیض دعواہ فقال ان روایۃ  
فاعل یعنی ۱۲ البخاری ۱۲

اشین عن اشین الی ان یتہی لایوجد اصلا قلت ان اراد ان روایۃ  
تاکر المص ۱۲

اشین فقط عن اشین فقط الی ان یتہی لایوجد اصلا فیمكن ان  
یسلم واما صورة العزیز التي حدرنها فموجودۃ بان لایرویه اقل

من اشین عن اقل من اشین ومثاله ما رواه الشیخان من حدیث  
النس والبخاری من حدیث ابی ہریرۃ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ

وسلم قال لایؤ من احدکم حتی اکون احب الیہ من والدہ وولده الحدیث  
وحدہ ۱۲

ورواہ عن انس قتادة وعبد العزیز بن صہیب ورواہ عن قتادة شعبۃ  
احد منکم ۱۲

وسعیدا ورواہ عن عبد العزیز

لہ قولہ اول حدیث الخ قال الشارح وچر حدیث انما الاعمال بالنیات فانه من اوائل حدیث البخاری وليس المراد ان اول تحقیق فانه چر حدیث بود  
الوحي انتہی اقول ہذہ غفلتہ عن اشین فان ذلک الحدیث اول حقیقی حدیث بدع  
الوحي انما چر بعدہ کما یخفی علی ناظر البخاری لہ قولہ مذکور قال البخاری وکذا اخر حدیث مذکور فیہ وهو کلان فیختصان علی اللسان اقلیان فی المیزان  
فان ابصر ہریرۃ تقر بہ عن ابی سلمۃ الشریعہ وسلم تقر بہ عن ابی ہریرۃ تقر بہ عن عمارة ابن القعقاع تقر بہ عن محمد بن فضیل وعنه اشتر فرواہ عن اشین  
وعزیرہ ۱۲ شرح الشرح لہ قولہ فموجودۃ الخ الاول ان یقول اما صورة العزیز التي حدرنها بان لایرویه اقل من اشین عن اقل من اشین فموجودۃ  
لثلا یزیم الفضل بین الفسر کما قبل ۱۲ لہ قولہ حتی کون الخ والمراد الحب الانتیاری المستدل الی الامکان الحاصل من الاستعداد لاسباب الطبع  
لان سبب الانسان نفسه ودولہ مرکوز فی الطبع خارج الاستعداد والبطن لایصدق فی حتی یعنی فی طاعتی نفسہ وچر علی حواہ رضائی وان کان فیہ حلاک ۱۲ علی  
لہ قولہ ورواہ عن کل الخ قال الشارح ان کان المتبر فی العزۃ اثینتہ الصعاب وان یکن سکل سہما راوان وھکذا یعنی ان یبین راوی الی ہریرۃ  
ایضا وان لم تعبر فی الحاجتہ الی ذکر ابی ہریرۃ والظاهر ان تعدد الصعاب غیر معتبر فی العزۃ لان ہذا الحدیث عزیز عند مسلم مع ان صحابہ واعادی عند مسلم  
۱۲ عہ بحسب الملاء وتشدید الوعدۃ ۱۲ شرح الشرح عہہ فی الحدیث الصیح الاطلاق الحدیث ۱۲ سہ ای ذکرنا مہرنا وقررنا ما ۱۲ تلخیص الشرح ۱۲

## اسماعيل بن عكیة وعبداوارث

ورواہ عن <sup>۱۲</sup>کلی جماعۃ <sup>القسم ۱۲</sup> و <sup>۱۲</sup>الدابع الغریب وهو ما یفتد بدروایتہ <sup>۱۲</sup>عے حدیث ۱۲

شخص واحد فی ای موضع وقع التفردیہ من <sup>من السنہ ۱۲</sup>السند علی ما یقسّم <sup>بلکہ ۱۲</sup>

الیہ الغریب المطلق والغریب النسبی وكلها ای الاقسام الاربعۃ المذكورۃ <sup>ای ۱۲</sup>

سوی الاول وهو المتواتر <sup>بالمدح جمع احد کفرس واقرس ۱۲</sup>أحد ویقال لكل واحد منها خبر واحد و <sup>بالاضافۃ علی الحقیقۃ ۱۲</sup>

خبر الواحد فی اللغۃ ما یدویہ شخص واحد و فی الاصطلاح <sup>للغۃ</sup> ما م

## یجمع شروط التواتر و فیہا ای فی

۱۲ عے فی جملتها ۱۲

۱۲ <sup>۱۲</sup>عے ما یقسّم الخ قول الشارح الغریب المطلق خبر متدرّج معزوف والغریب النسبی عطف علیہ والجملة بیان لما یقسّم علیہ وناعلم ما عدل المطلق الغریب ولو قال "من الغریب" لکان اوضح اقوال والاظهر عندی

ان ما مصدریہ والغریب المطلق بدل من الضمیر المحرور فی الیہ ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے قوله ما لم یصح الخ قال الشارح قال التلمیذ الذی تحصل ان الخبر یقسم الی متواتر واما واد ان الامام شعور وعزیز وغریب وان المشور ماوی مع حصص عدد بما فوق الثمنین وان العزیز هو الذی لا یرویہ اقل من ثمنین وان الغریب هو الذی تقدّر بہ شخص واحد فی ای موضع وقع التفردیہ وقد تقدّم ان خلاف التواتر تقدیرہ بلا حصصه ایضا فخرج خارج عن الاقسام غیر معروف الاسم اتسمی والنظام انہ یسمی بالمشور الذی هو فرد من افراد الاحاد والقولم الامام ما لم یثبت الی التواتر فاجتہد ان یكون مشورا لثوبیا ولعلّته وندرته لم یوضع لاسم علیہ <sup>۱۲</sup>عے قول لا یخفی ضعف هذا الجواب لان اصل الاشکال جو خروج قسم الجزن الاقسام المعدوۃ لہ وجر و التسمیۃ باسم قسم لا یجحد من ذلك القسم فلا اشکال علی بل حاله فالاسم فی الجواب ان یقال انہ داخل فی المشور الاصطلاحی وقید المحصر فی الثمنین فیما سبق لانه غالب اقسامہ کما قلنا سابقا فتذكر ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے قوله و فیما الخ الظاهر ان حمننا مطرین الاول انقسام الاما و الی القول بالردود وهو وظ امر والثانی انحصار ذلك الانقسام فیما ویعلم هذا من تقدیم الظرف وقوله دون الاول فیما یأتی تاکید لذلك الانحصار کقولک فی الدار زید دون السید، فانهم ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے بعض الاول وفتح الثانی وشدّ برائتہ لست ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے من اثقات او غیرہم ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے ای فی طرف السند وهو التالیق اونی اثنا عشر ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے بجر النون وسکون الیسین ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے من المتواتر والشور والعزیز والغریب ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے تسمیۃ المنقول باسم التناقل ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے ای اصطلاح اصل المورث الحدیث ۱۲ <sup>۱۲</sup>عے

الاحاد المقبول وهو ما يجب العمل به

في حقه انما يسمى به ۱۳

به عند الجمهور وفيها المدد وهو الذي له يرجع صدق المخد

بمقتضى ۱۳

وجما لا يجب العمل به ۱۲

به لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وهو

دليل الانقسام الاحاد الى المقبول المردود ۱۳

من العادة والعتيق نحو ۱۳

له قوله وهو ما يجب الخ اورد عليه بان هذا بيان في مسألتين من قولهم المقبول ايضا يتعمد الى القول به وغيره من قولهم بان وجوب العمل كناية عن ترجيح صدق الخبر به فلا منافاة لقول لا يلائم بهذا المعنى قوله عند الجمهور لان النزاع انما هو في وجوب العمل بالاحاد لا في ترجيح صدق الاحاد او القدر في الجواب ان المعنى ما يجب العمل به بالنظر الى نفسه وان لم يعمل لعارضة التغير بخلاف المردود فان لا يجب العمل به ولو قطع النظر عن التغير فامل ۱۲ عيب له قوله وهو ما يجب الخ لقول بولرد وقولتان المراد بالعمل هو الحكم الشرعي المتعلق بفعل المكلف من الوجوب واما في لافعل المكلف نفسه لان الخبر المقبول دليل خبري المراد بالاول الشرعي لا ثبتت الاحكام الشرعية فلما يوجب ايضا المتعلق بالاحكام فان الوجوب يستلزم الثبوت كما تقر في موضعها اما المصنف في نظره لا لاحتجاجه بالبعين واما الكبرى فتشتمل على جزئين ايجالي وليس اما الجزاء السبلي اعني قولنا دليل الشرعي لا ثبتت فلما ان اخباره لافعل المكلف لانه لو كان مثبتا لكان موجبا له فان الثبوت لا ينكف عن الوجوب كما تقر في موضعها واذ كان موجبا له لكان موجودا عند وجوده بالضرورة وليس كذلك واما الجزء والارجالي اعني قولنا دليل الشرعي ثبتت الاحكام الشرعية فيدرى ايضا عند اهل الاصول لانه اذا زاد وجوب فعل ثبتت وجوب ذلك الفعل بالضرورة اذ اذ احدثت بقرته حرمة بالضرورة وعلى هذا القياس حال الغيب والكراهة والاباحة واذ ثبتت اثبات الاحكام الشرعية ثبتت ايجابها فان الثبوت لا ينكف عن الوجوب وانما تنظر من هذا البعين ان المراد بالوجوب المستعمل في هذا القول والمد المراد بالوجوب المنفرد على حجته الاجماع والقياس هو الوجوب الشارطة الذي هي كيفية ثبوت الاحكام الشرعية لا حال المكلفين لا الوجوب الفعلي الذي هو صفة لفعل المكلف وحكم من الاحكام الشرعية وان المراد بالعمل هو الحكم الشرعي فاقبل من ان البحث عن حجته الاجماع والقياس راجع الى الفقه اذ المعنى انه يجب العمل بمقتضاه ليس على ما ينبغي اذ هذا الوجوب هو الوجوب الشارطة لا الوجوب الفعلي والفقه انما هو بحث عن احوال فعل المكلف لا عن الوجوب وغيره باي معناه اخذ وكذا ما اورد عليه بان جملنا العمل بالاحاد فان ثمرات الحجية ليس بسديد لما عرفت من ان المراد بالعمل معنا هو الحكم الشرعي وهو لا يكون الا واجبا بالدليل اجماعا كان او غيره وكذا ما قيل ان لفظ الوجوب في قولهم يجب العمل بمقتضاه وقع على سبيل التمثيل لان وجوب العمل وقع كثيرا في مسائل الجواز فليقله ليس بشئ وذلك لما عرفت ايضا وهو انهم قد قرأوا في هذه الرواية والظلام والحاجم نفا العمل في قولهم يجب العمل على فعل المكلف ولفظ الوجوب على الوجوب الفعلي المصحح لهذا وهذا البيان قد اتممتم ربي واوضح خالفه وبه يحتمل ان يكون طيلة اذعاننا فانه قد كان من المسمين في الرد والقبول ۱۲ عيب له قوله عند الجمهور الخ احتراز عن المعتزلة فانهم يحكموا بوجوب العمل بالاحاد وكذا القائلين والرافضة وابن داود وقرهم مردود لاجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالاحاد بدليل نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد عليهم ربي في الفنا سبع المختلفة التي لا تكتفى وقد يحكم ذلك مرة بعد اخرى وشاع وذاع بينهم ولم يكن عليهم واحد والاعتقاد ذلك في وجوب العلم العادي بان الفهم كالقول المصريح ۱۲ شرح الشرح له قوله لم يرجع صدق الخبر به الخ بذكر الوعدة مرار راجع كذا به بان غلب على النظر كذا به ولم يرجع صدقه ولا كذا به فنقل منها مردود اما الاول فمطهر واما الثاني فلانه في حكم المردود كما سيأتي ۱۳ علوي له قوله لتوقف الاستدلال الخ هذا بيان المطلوب الاول من المطلوبين الذين يجب ذكرهما واصل ان الاستدلال بالاحاد متوقف على البحث عن احوال روايتها فان وجدتم شرطه لقبول القبول لتقبل صدقتم ولا يرد عليهم فلا بد من الانقسام في الاحاد ۱۲ عيب حول الشاشية له والعلاتان العمل على الحكم الشرعي حال ۱۳ له دون الفهم ۱۳

المؤثر فكله مقبول لانفادته القطع بصدق فغيره بخلاف غيره من  
 اخبار الاحاد لكن <sup>قطعا</sup> انما وجب العمل بالمقبول منها لانها إما أن يوجد

فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد و  
 الاصل ۱۲

هو ثبوت كذب الناقل اولافالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت  
 اي ثبوت صدق الناقل ۱۲

صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت  
 اي لغيبة الغلبة على الظن ۱۲

كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين  
 عن مرتبة القبول ۱۲

التحققه والا فيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار الرد لثبوت صفة  
 ان لم توجد القرينة ۱۲ اي باحد ص ۱۲

بالمعنى الاول ۱۲

عنه قوله ترك الخبر هذا بيان للطلب الثاني في انقسام الاحاد وما صلا ان الانقسام لا يوجد في غير الاحاد لان غير الاحاد هو المتواتر والمتواتر  
 كل مقبول بيان الصفة في ظاهر الخبر في الاحاد والمتواتر وبيان الكبرى بقوله "لانفاذ القطع" الخ ولعل هذا واضح وقد عطف على بعضنا من ۱۲ ع ۲  
 قوله كمن انما وجب الخ استدلال على وجوب العمل بالمقبول من الاحاد دون غيره ما حمله ان الخبر الذي ليس بمتواتر وهو الذي يسمى بالاحاد ما ترجح صدقته  
 بثبوت صدق ناقله في غير ذلك الخبر اولاول وهو الذي يسمى بالمقبول ويجب كونه ماخوذا به وموجبا للعمل بالصفة التي تقدمنا تحقيقه لانه ثبتت لبيان  
 الصعاب والنايين وكل ما ثبتت بما عزمه ضروري نكروا ما ترجح صدقه وهو الذي يسمى بالمقبول ماخوذا به وموجبا للعمل الضروري والثاني انما ترجح كونه  
 محذور غير موجب لعمل ضروري ولعل هذا لا يحتاج الى البيان اولساوي صدقه مع كونه فلا يجب كونه موجبا للعمل لعدم المرجح فلا يكون موجبا للعمل لان ايجابه  
 للعمل ممكن وانما يجب لم يوجد فان قيل كما انه لم يقبل لعدم المرجح ينبغي ان لا يرد ايضا لعدم المرجح قلت معنى كونه مردود لعدم كونه موجبا للعمل  
 وعدم يمكن في عدم تحقق مؤثر لوجوده كما تقر في موضعه ثم افهم ان هذا البيان كما يدل على وجوب العمل بالمقبول يدل على

انقسام الاحاد الى المقبول والمردود والخصيص بالثاني كما وقع من التمييز ليعيد وترجع للعدم على السقوط ۱۲ ع ۳ قوله ثبت صدق الناقل الخ  
 المراد ثبت صدقه مطلقا لا بالنظر لخصوص هذا الخبر مجزوا به وكذا الكلام في ثبوت الكذب ۱۲ شرح الشرح - ع ۳ قوله او اصل صفة الرد الخ قال اشباح  
 قال التمييز هذا الخلف الثاني لتفسير الرد اي حيث يشمل القسمين اتفق اقول لا يخفى انه في هذا الكلام ان المراد من القسمين الاول والمتم ترجيح صدقه وهذا  
 المعنى هو الاصل والثاني ما وجد فيه اصل صفة الرد وهذا المعنى هو الاخص تفسيره الاخص يجب ان يكون مما انفك تفسيره الاصل فلا يرد عليه ولا يخلو خلافه للعقل السليم وهذا  
 يندفع المراد على قوله انما في احاد المراد بان اتساوي صدقه مع كونه ضروري فمما عزمه تبيين المراد وجرا لانه فان ان التمييز هو المراد والمعنى الاخص ما فهم  
 ۱۲ ع ۳ اي لا يوجد امره التبريم ۱۲ ع ۳ بقوله يد الام اي لغيبة الغلبة على الظن ۱۲ ع ۳ اي يميل به ويقبل ۱۲ ع ۳ اي ثبوت كذب لان نقل ۱۲ ع ۳ اي  
 المقبول والمراد ۱۲ ع ۳ في شانه من القبول والرد ۱۲ (حاشي العارضة) ع ۳ وجوب الاغنية ۱۲

الرديل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم وقد يقع  
 فيها اى فى اخبار الاحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب

ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافا لمن ابى ذلك  
 والخلاف فى التحقيق لفظي لان من جوزه اطلاق العلم قيد بكونه  
 نظريا وهو الحاصل عن الاستدلال ومن ابى الاطلاق خص لفظ  
 العلم بالمتواتر وما عداه عند ظني لكنه لا ينفى ان ما احتق

له قوله وقد يقع الخ لا تقطع بصديق بعض الاخبار اذا

انقضت اليها القرائن كما اذا خبر القاضى العدل في مجلس قضاء عن حضور جمع من اهل العلم والفضل من معاصره فمطبا رسول السلطان ان زيد اقرتكم عمرو بين  
 يدى نائبه السلطان عنى والقرائن الضعيفة تأثرته على خلافه ايضا فانا نقطع بصديق هذا الخبر ونرفع تلك القرائن بواسطة النظر والاستدلال بان نقول فى الزمن هذا خبر  
 اخبر به شخص كذا فى مجلس كذا عن حضور جمع كذا مما يطالب الشخص كذا وكل خبر هذا شأنه فهو صادق قطعا فانه الخبر صادق قطعا وعلل هذا المثال اذ قد التشل له ما اورده صاحب  
 الوجيز ويجه من تلامه من ان اذا اخبر ملك بمرست وولد له شرف على الموت والضم اليه القرائن من صلح وجزاة وخرج المحرمات على حال منكرة غير مستادة دون موت  
 مثل ذلك اخرج الملك والابير مملكة فانا نقطع بصحة ذلك الخبر بلعلم بمرست الولد ونجد ذلك من افساد وجدنا ما ضرر بالاسطرخ اليه الشك انتهى كما ان فى هذا  
 المثال يحصل العلم الضرورى الذى يسيطر اليه الانسان والتشل له هو العلم النظري الحاصل بملاحظة الاستدلال فاصل ۱۲ عيب قوله والخلاف الخ حاصل كلاس على  
 طبق مراد من من جز اطلاق العلم على العلم النظري الحاصل بالنظر والاستدلال جز كون بعض اخبار الامامية العلم وقده بكونه نظريا ياشا يتروحم كونه ضروريا لانه هو  
 الفرد الكامل ومن السبب ذلك فانه خص لفظ العلم على العلم الحاصل بالمتواتر اى العلم الضرورى ولكنه لا يشفى ان ما احتق بالقرائن ارجح مما خلا عنه اى حث  
 يرتقى عن مرتبة افادة الظن الى افادة العلم النظري فالنواع لفظه هذا وان كان بعض عبارات المصن ابى عن ذكره هو المقصود ۱۲ عيب قوله لان  
 من جز اطلاق العلم الخ اى على العلم النظري الحاصل بالنظر والاستدلال لا على المعنى العام الشامل للظن ايضا والام يقين الفرق بين الخبر المحتق بالقرائن  
 وغيره فان كلاهما اذا كان مقبولا ليعينه العلم بهذا المعنى فالتمحيص بالمحتق بالقرائن يكون لغوا فانا قال الشارع اى على المعنى العام المتعطل  
 للظن انتهى ليس على ما يشفى فاقم ۱۲ عيب عده اى الحاصل بالنظر والاستدلال ۱۲ عيب عده اى فى النظر الدقيق ۱۲ عده على العلم الحاصل  
 بخبر الاماد ۱۲ له بالمعنى العام الشامل للعلم النظري ايضا ۱۲

بالقرائن أسحح مما خلا عنها والخبر المحتف بالقرائن انواع منها  
اقوى ۱۲

ما اخرجہ الشيخان في صحيحهما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف  
كلاهما ۱۲  
استراzen غيرهما من كتبهما ۱۲

به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن وقد مهما في تمييز الصحيح  
عقبتما ۱۲  
التحريث ۱۲  
عليهما كان ۱۲  
عن الصحيح ۱۲

له قوله والخبر المحتف الخ ذهب ابن الصلاح في طائفة خلافا للجمهور وتبعه الحنف الى ان ما اخرجہ الشيخان في صحيحهما ولم ينتقد عليه احد من  
الحنافا فهو من علم النظرى مقطوع الصدور عن النبي صلى الله عليه وسلم وتسك بان مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو من علم الصدور عنه عليه  
الصلوة والسلام بالاجماع وكل ما هو من علم الصدور عنه عليه الصلوة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلوة والسلام بنسبت ان ما  
اخرجہ الشيخان في صحيحهما ولم ينتقد عليه احد من الحنفا فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلوة والسلام اما ثبوت الصغرى من قياس الاول فلان ما اخرجہ الشيخان  
الخ لو لم يكن مقبولا عند الحنفا باجمهم لا تقدر وا عليه الثاني باطل اذ الكلام فيما لم ينتقد عليه احد منهم خال المقدم مثل وجوب الملازمة كونهم باذنين سوهم في تبيين الصحيح  
عن التميم والقول من الرود سما في احاديث الصعيين بحيث لا يتحمل عادة ان يكونا باجمهم عن حديث فيه علة فادستراذني لم يعلم ذلك الحديث وعلته  
من كون في الصعيين وهذا ظاهر عند من لاحظ من علوم الحديث واما ثبوت الكبرى من القياس الاول فلان القبول من الاحاد لم يكن من علم الصدور عنه  
عليه الصلوة والسلام لكان ما شوك الصدور ووجهه من الاول بل يفتى الى ترجيح بلا مرجح اذ قبوله ودره تساند ولا يكون مقبولا بالاجماع وقد  
فرض عدمه وقد مر من الكلام المتعلق بهذا المطلوب والثاني في ترجيح المرجح وهو ظاهر والاصغرى من القياس الثاني فهي مثبتة القياس الاول واما كبراه  
فلان علم الاسته باجمهم على الصدور لا يتحمل خطأ وكل علم لا يتحمل الخطأ فهو يفيده قطعية المنظون فنظن الاسته باجمهم على الصدور يفيده قطعية الصدور وهو  
مفاد كبره القياس الثاني واصغرى هذا القياس فسلت عند من يقول بافاده الاجماع القطع والكلام منه واما الكبرى فبينة بنفسها الاحتجاج الى البيان عند من له  
فهم سليم وعقل مستقيم والخطاب ليس مع ذى عبادة ظاهرة وعوازية باطنية واذا كان قطعية ما اخرجہ الشيخان الخ نظر باله يمكن مفيد ايضا العلم النظرى  
فان العلم يتلو الثبوت وهذا هو الفرق بين التواتر وبين ما اخرجہ الشيخان الخ فان الاول يعيد العلم الضرورى والثاني النظرى هذا تحوير مخالفة ابن الصلاح  
على حسن وجوهه واثم تقريره وقد ناضه ابن الصلاح المزودى فقال كل ما هو في الصعيين فهو من علم الصدور عنه عليه الصلوة والسلام لانه اجاد وكل ما هو  
من علم الصدور عنه عليه الصلوة والسلام اما ثبوت الصغرى فنظرا اذ الكلام فيما دون التواتر واما ثبوت الكبرى فواضح ايضا اذ اما لا يفيد الا بطلان ورد  
هذا الدليل باننا سلم ان الامداد التي وقع الاجماع على قولها لا يفيد الا بطلان الا ترى ان القياس الذي هو دون من لجزء القبول اذ وقع الاجماع على قوله يصحح قوله  
قطعية والكلام في تلك الامداد فاسل هذا المقصود من كلام صاحب الدراسات على حسن وجوهه واثم تقريره وقد اخرج عليه البخاري ايضا حيث تعال فله الحمد  
على تمييزه لم يتيسر كبراه ولم يتيسر له البنا وادستراذني اول والثالث ترفيق هذا الدليل لاختصاصه بالتفق عليه بل يجوز فيما اخرجہ البخاري وصدقه في صحيحه او سلم  
كذلك بل وفيه ما اخرج غيرهما من اسباب السنن الاربعة بان يقول كل ما اخرجہ البخاري في صحيحه او سلم كذلك اذ فيهما من اسباب السنن الاربعة ولم ينتقد عليه  
احد من الحنفا فهو مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو من علم الصدور عنه عليه الصلوة والسلام بالاجماع الى ان المقدمات المذكورة سابقا منذ اجمع العلم

بقية آئده



ان هذا يختص بما لم ينتقد احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما  
 حصول القطع ۱۲ لم يزل فيه ۱۲

لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح  
 ويختص ايضا ۱۲  
 الاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحد  
 تعليلية ۱۲

على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته

فان قيل انما التفقوا على وجوب العمل به لانه على صحته منعنا ولسند  
 المنتقد والمجازب ۱۲  
 القطع بصحته ۱۲ دفعناه ۱۲

البناري ان كل ما ضعف من اماد يشاهق مني على علميست بقا ودره وحقا اسكن كل ان كل ما فيها من الاقطار والتمليس في الظاهر فليس ذلك في الحقيقة هذا  
 مما تقدموا عليه الا ان اهل جملة وقد ضعف في تفصيل الروايات عن حديث حديث اجزاء على جيازة قال البيهقي وقد اختلف الرشيد العطاء كذا في الروايات  
 مرثا حديثا وقال العراقي قد افردت كتابا بالمتكلم في من اماد يثبت الصيغين او اوجهها مع الجواب عنه وقد مر وادى شيخ الاسلام ابى بناري عن اماد يثبت التكلم  
 فيما في مقدمته شرود اجاب عنها حديثا مرثا ثم قال البيهقي في قوله لا يختص بحديث دون حديث انتهى ۱۲

له قوله وبالمعنى الخ هذا الاشارة فيرسل فان المتناقضين في كلام الاشار ح تناقض عندنا و عدم الترجيح عند من فرض عدمه كان لا يدل على  
 عدم الترجيح في نفس الامر وعدم ظهور وجه الجمع لم ينظر له ذلك لا يدل على عدم وجود وجه الجمع في الواقع وربما ينظر كالا امرين عند من حكم بانها حكيم  
 حاله فضلا عن غيره و فرق كل ذي علم ۱۲ درامات له قوله فالاجماع حاصل على تسليم صحته اي قطعية اذ المدعى كان هو ثبوت القطعية واما ثبوت  
 الصحة فتحقق عليه كما نقل عنه في المجازب ۱۲ عيب له قوله فان قيل انما التفقوا على وجوب العمل به لانه على صحته الخ اي لا على قطعية فان الصحة  
 متفق عليها كما نقل عنه في المجازب اذ اعرفت هذا فنقول حاصل السؤال انما لا نسلم الاجماع على قطعية ما سوى المنتقد عليه واما الاجماع على وجه العمل الذي هو من ذوات  
 الصحة فلا يكون الاجماع على الصحة لانه على القطعية ايضا واما قيدا قوله وجوب العمل بقران الذي هو من فروع الصحة مع ان وجوب العمل من فروع  
 الحسن ايضا لان وجوب العمل الذي يوجد في اماد يثبت الصيغتين ليس الا من فروع الصحة لاجتماعه على صحتها كما نقل عنه في قال التلميذ وقوله الشارح  
 ان حاصل السؤال انهم التفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم صحة الجميع بل يعنى المصطلح على لان العمل يجب بالحسن كما يجب بالصح فيقتضى لا يلزم ان يكون  
 الاتفاق على الصحة حتى يمتد الى ان المنوع به لا جازع على الصحة بل ان المنوع به لا جازع على القطعية وثبت الصحة كانه مفروض عنه كما عرفت فانهم ۱۲ عيب له قوله متناه  
 الخ هذا الجواب بظاهرة خارج عن المناقزة فان المنع لا يترجم كما تقدم في موضع وما قيل ان السؤال مما وضعت فيجوز عليه المنع فلا يتم تقريرها  
 عندي ولا طائل في ذكره ودفعنا لادان يقال المنع يمتنع الدفع وسد المنع مناه دليل الدفع وتقريره انه لو لم يتحقق الاجماع على وجوب العمل بما  
 في الصيغتين لم يمتد لها مزيد على غير هذا الذي ابطال فالمدعى مشد وجه اللزوم انهم اجتمعوا على وجوب العمل بكل ما صح اخراجه الشيمان او غير هذا وجه سلطان  
 التالي ان الاجماع حاصل على ان الحكمية فيما يرجع الى نفس الصحة ويرد عليه ما دروه الصنف بقوله ويحتمل ان يقال ان الزيادة المذكورة كون اماد يشاهق الصيغ  
 عه او غيرها ما احتج بالقرآن ولم يصرح المصنف باعتماد على القياس ۱۲ عه اي القطع بصحة ۱۲



المع  
الدفع ۱۷  
انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان

فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على ان لهما  
فضيلة ۱۲

مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافادته ما حرجه  
اسنده ۱۱

الشيخان العلم النظرى الاستاذ ابواسحق الأسفرائينى ومن ائمة

الحديث ابو عبد الله الحميدى وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل

ان يقال المزية المذكورة كون احاديثها اصح الحديث ومنها الشهوة  
الزيادة ۱۲  
وهو الحق ۱۱  
الصحیح  
الواع المختف ۱۳

اذا كانت له طرق مياينة سالمة من ضعف الرواة والعلل ومن صرح  
بقاؤه خفيته او جليلة ۱۲  
شفاثرة ۱۲

بافادته العلم النظرى الاستاذ ابو منصور البغدادى والاستاذ ابوبكر  
بالفتح ۱۲

بن فورسك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون  
بضم الفاء وفتح الراء ۱۲  
المروى ۱۲  
اذا لم يكن ۱۳

قال التلمیذ ورضى به الشارع وغيره حاصل الجواب ان الشيخين مزية فيما خرجاه و ما حرموا صحب العمل به وان لم يكن من مرموحيهما فيلزم ان ما خرجاه  
اعلى الحسن واعلى الصريح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيهما صح مزيتهما بالاتفاق على صحته هذا ما يمكن في تقريره هذا العمل التمسى قول ابوالاعان عن  
في هذا التقرير ان بنى على المنوع كان هو ثبوت الصحة وهذا الجواب كان اثبات الصحة وقد عرفت ان بناوفا من على فاردا ما اطال اللسان على جملة  
المصنف في هذا الموضع فاش عن سوء طينته وغباطته فافهم ۱۳ عب

له قوله ويحتمل ان يقال الخ حاصل ان مزية الصحيحين على غيرهما لا يقتضى ان يكون فيها تطعيا بل غاية ما يلزم هو كون احاديثها اصح الصحيح والطلب  
بوثوق القطعية فلما تم التعريب قال الشارع كان محتمل ان يفرح ذلك على قوله فينا يرجع الى نفس الصحة ويقوم على قوله ومن صرح اليه وترك  
لفظ احتمال ويقول يكون المزية المذكورة الخ التمسى قول هذا كذا معنى على ان هذا القول مشفوع على مزية الصحيحين والصواب انما يولد على استلام المزية المذكورة  
للقضية نعم لو تدس على قوله ومن صرح الخ كان اولى كذا ليس يترك ثم اقول هذا الايراد على دليل المصنوع وما على الدليل الذى قرنا سابقا في تقرير مقالة  
ابن الصلاح تلاميذ هذا الايراد كما لا يخفى ولكن يرد عليه ماوردنا هناك ويمكن الجواب عنه بالاتزام وفيه ما فيه ۱۳ عب له قوله ومنها المسلسل بائمة  
للعصا من عدم الاتفاق على الصحة ۱۳ عبه ابراهيم بن محمد قيل في حقه انه بلغ حد الاجتهاد ۱۳ اش عبه من بحر الدلائل ومكون السنين وفتح الفاء بلغة ۱۳

غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه  
 غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفتيد  
 رواية ذلك الحديث ۱۷ مثلاً ۱۲  
 العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلاله رواه وان منهم  
 النظرى ۱۱ متعلق برفيعة ۱۲ عطف تفسير ۱۲  
 من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من  
 غيرهم ولا يشكك من له ادنى ممارسة بالعلم واخبار الناس ان  
 مالكا مثلاً لو شافهه بخبر علم انه صادق فيه فاذا انضاف اليه ايضا  
 من الحديثين ۱۲ واجبه ۱۲ فيعلم انه ۱۲ علم الحديث ۱۲ انضم ۱۲  
 من هو في تلك الدرجة از داد قوة وبعدها يخشى عليه من السهو  
 الاقرب منها ۱۲ الاقرب ۱۲

المخاطب المتقين بان يكون رجال اساده لا ينزل يرويه امام عن امام وكانه مأخوذ من مسلت الماد في طلقاى صبيحت لان كل شيخ بالقائه على تميزه كأنه  
 يصدر في جوفه والظاهر انه يريد باللسل المعنى القوي لا الاصطلاحى ولذا قال حيث لا يكون اى الحديث غريبا اى لا يكون غلته وقد ورد في سننه ومراده ان يكون  
 عزيزا انتهى ما في شرح الشرح اقول قال بعض فيما سيأتى وان الفتح الرواة في صيغ الاداء وغيره حاسن الحالات فهو السلس وليس في هذا ما ينافى في كون بعض  
 غريبا بل الظاهر ان السلس كما يوجد في العزيز يوجد في الضعيف وغيره ايضا فالقول بان المراد بالسلس بالمعنى القوي ليس بظاهر والحق ان يقال ليس المراد  
 بالسلس مطلق السلس بل ما يتحقق في ضمن العزيز ۱۲ حسب قوله كالحديث الذى يرويه الخ اقول كالحديث الذى يرويه على بن عبد الله ويشاركه  
 فيه غيره عن سفيان بن عيينة ويشاركه فيه غيره عن عمرو بن دينار ويشاركه فيه غيره كالحديث الذى يرويه عبد الرحمن المبارك ويشاركه فيه غيره عن  
 الازاعي ويشاركه فيه غيره عن الزهري ويشاركه فيه غيره واشكال ذلك ۱۲ حسب

۱۲ قوله يقوم مقام العدد الخ ولذا يسمى شخشا هذا الامم امته قال الله تعالى ان الازمير كان امته والسرانه يجمع فيه من الكلمات الملاوية مستفزة الا  
 في جملة ولذا قال الشاعر سه ليس من الله يشكرك ان يجمع العالم في واحد ، وقد قيل في الحديث المشهور عليكم بالسواد اعظم اى الازمير اعظم ۱۲ شرح  
 الشرح ۱۲ قوله انه صادق فيه الخ اسه اجابة به قال التلميذ ان اراد انه لم يتعمد الكذب فليس يحمل النزاع وان اراد انه لا يجوز عليه السهو الغلط فيه  
 الكلام انتهى اقول ويروى احتمال السهو والغلط بانصاف اختره والى الكلام في العلم العمادى والالتجورا احتمال الغلط تامت في التواتر ايضا فامل ۱۲ حسب  
 له قوله بعد ما يخشى عيسى بن السوا الخ اى بعد عن خشية السهو عليه وزال عنه احتمال السهو عند التواتر وان اراد ان احتمال السهو والغلط عند التواتر لا يشكك انه يحصل  
 العلم بخبره فما قال شارح وغيره ان العدد من السهو لا يتلزم القرب من العلم بل من الصدق وليس الكلام فيه ليس على ما بينى فقد مر ۱۲ حسب عهد اى الخبر  
 ابراهيم ۱۲

وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا

الثلاثة ۱۲

للعالم بالحديث المتجر فيه العارف <sup>على الكمال ۱۲</sup> بأحوال الرواة <sup>المشرف ۱۳</sup> المطلع على العلل <sup>المتأخر ۱۴</sup> واصول ووزوعه ۱۲  
وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف <sup>الخبر ۱۲</sup> المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور <sup>مخبرون ۱۲</sup> ومحصل الانواع الثلاثة

التي ذكرناها ان الأول يختص بالصحيحين والثاني بماله طرق <sup>من المحقق بالقرائن ۱۲</sup> من المحقق بالقرائن ۱۲

متعددة والثالث بما رواه الأئمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث

واحد فلا يبعد <sup>دعاه ۱۲</sup> القطع بصدقه والله اعلم ثم الغزالي امان تكون في <sup>كساده ۱۲</sup>

اصل السند اى في الموضوع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولو تعدت <sup>عنه ۱۲</sup>

الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي <sup>متصلة ۱۲</sup> اولا يكون كذلك بان يكون

له قوله الاول الخ اول اختصاصه بالصحيحين على ما قرره المصنف ظاهر  
لبيان الدليل في غيرهما ايضا كما اشترانا سابقا فاقم ۱۲ عيب <sup>دعاه ۱۲</sup> له قوله فلا يبعد القطع الخ اى لا يبعد القطع بصدقه عن المتكبرين ايضا ولا يبعد القطع الذي  
هو اعلى مراتب القطع في العلم النظري فلا يتزعم لزوم تآورد العلل مستقلة على معلول واحد على مسك المصنف فاقم ۱۲ عيب <sup>عنه ۱۲</sup> له قوله ثم الغزالي  
الخ جملة الامان الغزالي هي التقوى في الرواية عن شيخه فان كان ذلك التقوى عن التابعي الذي يروي الحديث عن الصحابي يسمي ذلك الحديث فردا مطلقا  
او في غيره مع عدم تفرده يسمي فردا سببا هذا موضع ما في الحاشية ۱۲ عيب <sup>عنه ۱۲</sup> له قوله وهو طرفه الخ اى الموضوع الذي يدور عليه الاسناد ويرجع  
عنه هو طرف ذلك الاسناد الذي في ذلك الطرف الصحابي وهذا من السامعات والاراد الطرف الذي يتصل به ذلك الصحابي فلا يكون الا تابعيا فنصل ان  
المراد بالتقوى في اصل السند هو التقوى في التابعي الذي يروي عن الصحابي فاقم ۱۲ عيب

مسد التبحر في العلم تربع فيه ۱۲

لعم من التبحر في الحديث والرفقان ۱۲

عنه غفلا ونفلا ۲ عه بل يكون ضروريا ۱۲ + +

التفرد في اثباته كأن يرويه عن الصحابي الأكثر من واحد ثم يُنفرد  
 بروايته عن واحد منهم شخص واحد في الأول الفرد المطلق كحديث  
 النهي عن بيع الولاء وعن هبت تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن  
 عمر وقد يُنفرد به راوٍ عن ذلك التفرد كحديث شعب الإيمان  
 تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن  
 أبي صالح وقد يستعمل التفرد في جميع رواته أو أكثرهم وفي مسنده  
 البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد  
 النسبي سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين

تفرد الراوي ومن دون ذلك قطع النظر عن حال الصانع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقع التفرد في شيء من المراتب ان كان غير ما يلزم له لا يخفى التفرد  
 في القسمين الآتين وان لم يكن غيراً فتصدق عليه تعريفه وسمي بسبب ان يكون داخلها فيها سوى الغريب ولا يصدق تعريف شيء مما سواه عليه فلا يكون  
 جامعاً للعم إلا ان ينص الكلام بما سوسه الصانع في التقسيم والتعريفات الخارجية من تفرد لغيره اراه به السابق وما الصانع وان كان من رجال الاسناد الا ان  
 الحديث لم يرد عنهم لان كلام عدول على الاطلاق ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله كحديث النبي الخ وهو قوله عليه السلام الولاء لحمة كلته النسب لا يباح  
 ولا يوصف ولا يرث والعمرة بالضم القرابة اي الاتصال في الولاء كالانتماء في النسب فانها تجري مجرى النسب في الميراث ۱۲ علوي

قوله كحديث شعب الإيمان الخ وهو قوله عليه السلام الإيمان بضع وسبعون شعبة فانفصلها قوله لا اله الا الله وادناها الماطة الاذي عن الطريق والجماعة شعبة  
 من الايمان بضع العود ما بين الثلثة الى التسع والاطمة الانفاس والاعتقاد الاذي ما يؤذي الناس في الشوك والخروج والطين تيل المراءاة كقصة لا يصرص هذه  
 العود ۱۲ علوي

سعه وهو الذي يكون الغرابة في اصل سنده ۱۲

سعه لان التفرد في أصله ۱۲

وَأَنَّ كَانَ الْحَدِيثَ فِي نَفْسِهِ مَشْهُورًا وَيُقَالُ لِإِطْلَاقِ الْفِرْدِيَّةِ عَلَيْهِ  
لِأَنَّ الْغَرِيبَ وَالْفِرْدَ مُتَرَادِفَانِ لُغَةً وَأَمْطِلَاحًا الْإِنِّ أَهْلُ الْأَصْطِلَاحِ

غَايِدًا وَابْنَيْهَا مِنْ حَيْثُ كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ وَقَلَّتْ فَالْفِرْدُ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُونَ

عَلَى الْفِرْدِ الْمَطْلُوقِ وَالْغَرِيبِ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُونَ عَلَى الْفِرْدِ النَّسْبِيِّ وَهَذَا مِنْ  
أَيِّ الْفِرْدِ الْمَذْكُورِ ۱۲

حَيْثُ إِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِمَا وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِ

فَلَا يَفْرُقُونَ فَيَقُولُونَ فِي الْمَطْلُوقِ وَالنَّسْبِيِّ تَفْرُدُ بِهِ فَلَانٌ أَوْ غَرِبٌ بِهِ

فَلَانٌ وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمَنْقُطِ وَالرَّسْلِ هَلْ هُمَا  
أَيُّ الْأَخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ ۱۲

له قوله وان كان الحديث الخ أقول أي بان يروي من أوجها خرم ينفرد فيها راو ومثاله ان يروي الزهري عن سالم عن ابن عمر  
حدثنا ثم يروي به واحد عن الزهري مستقرا أو لا يتابعه احد في روايته عن الزهري وان كان الرواة عن سالم جماعة وكنا عن ابن عمر فنفرد بالنسبة إلى راوي الزهري  
وان كان مشهورا بالنسبة إلى رواة سالم ورواة ابن عمر وتس على هذا ۱۲

له قوله ويقل إطلاق الفردية الخ اعلم ان ههنا مطولين الاول جواز اطلاق الفردية والتاني قلته واستدل على الاول بقوله ان الغريب والفرد مترادفان و  
على الثاني بقوله ان اهل الاصطلاح الخ فلا يردان حديث ترادف الغريب والفرد لا على محتمة قابل ۱۲ عيب له قوله لنته واصطلاحا الخ قال  
التبليد الاول ممنوع وان في اباه قوله ان اهل الاصطلاح الخ ودرج الاول بوقوع التسمي لتفسير الغريب والفرد كليهما في اللغة قال في القاموس الغريب الغريب  
والغريب في موضع الخ شجرة فارادى متخية ثبتت ترادفها في اللغة ودرج الثاني بان المقصود من قوله ان اهل الاصطلاح الخ هو بيان الفرق في استعمالهم من  
حيث العلة واكثره وذلك لا ياتي في الترادف بحسب اصل الاصطلاح قابل ۱۲ عيب له قوله ان اهل الاصطلاح الخ حاصل ان اهل الاصطلاح فرقتي  
استعمال الغريب والفرد فالأكثر اطلاق الاول على الفرد المطلق وان كانا مترادفين في اللغة واصل اصطلاحهم قافم ۱۲ عيب له قوله فالفرد الخ لان الملائكة  
عليه اولي ورائق وما في المطبوعه مصدرية وقوله على الفرد خبر قوله أكثر والمجئته خبر المبتدأ أي والفرد أكثر اطلاقه اياه واقع على الفرد المطلق ۱۲ شرح الشرح

له قوله هل مما استتار ان الخ أي بان المنقطع باسقاط اسناد راو واما غير الصعالي والمرسل باسقاط من رواته الصعالي فقط ۱۲ شرح الشرح

عد لان الفرواده غريب ۱۲ ش

متغایران <sup>۱</sup>اولاً فاكثر المحدثین علی التغایر لکنه عند اطلاق الاسم و  
 اما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله  
 فلان سواء كان ذلك مرسلًا ام منقطعًا ومن ثمَّ اطلق غير واحد  
 ممن لا يلاحظ مواقع استعمالهم <sup>۲</sup>علی كثير من المحدثین انهم لا  
 يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حذرناه وقل من نبه  
<sup>۳</sup>م يغيروا  
 علی النکتة فی ذلك واللہ اعلم وخبر الأحاد بنقل عدل تام المضبط  
 متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا أوّل تقسيم

### له قوله

اولاً الخ بان يقال المرسل وكذا المنقطع اسقط البعض رواة صحابيا كان او غيره ۱۲ مختص ۲ قوله عند اطلاق الاسم الخ اطلاق صيغة اسم المفعول في المرسل  
 واسم الفاعل في المنقطع وهو الظاهر ۱۳ مختص ۳ قوله الفعل المشتق الخ ای من مصدرهما وهو الارسال والانقطاع وحذف الشق كان اتق وادق ۱۴  
 شرح الشرح ۴ قوله علی كثير من المحدثین ای الذين تالوا بتغاثرهما ای نقل غير واحد من كثير منهم انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع لیس سلطانا و  
 ليس كذلك لما حذرنا ان الاكثرین غايروا في اطلاق الاسم وانما لم يغيروا في استعمال الفعل ۱۵ هكذا في شرح الشرح ۵ قوله وقبر الاما الخ هذه العبارة  
 مثل ان يقال الجوان الناطق بر الالسان فالمراد هو الصيغ لزمانه والتعريف هو خبر الاما الخ وصح به حيث قال وخبر الاما كالجس ۱۶ تام ۶ قوله  
 تام المضبط الخ اسے كالملة حالتی التحمل والا ما من غير حصول تصدق في ضبط وعروض ما مض لفظه فيخرج المفضل الكثير الخطأ بان لا يميز العصبان من غيره فيرف  
 الوقت ويلص المرسل ويصنف المرواة وهو لا يشترط وكذا قيل الضبط وهو ما يسمى ضبطا مما هو المتعبر في لزمانه ۱۷ شرح الشرح ۷ قوله متصل  
 السند الخ منصرف علی انه حال من التبتأ وهو خبر الاحاد واصفة له علی ان الاضافة فيه مبنوية وبالجملة خرج به المرسل والمنقطع والمفضل والعلق الصادر من لم ينترط  
 الصوة واما من اشترطها كابن عاری فتعلق في حكم الاتصال لا يسمی لهذا من يرتفع في انشاء الله ۱۸ مختص الشرح

۵ قوله وهذا اول تقسيم المقبول الخ اشكل بان التقسيم مؤخر الاحاد فان تقسيم تقسيم له وهو شامل للمقبول والمردود فالقول بان هذا اول تقسيم المقبول ليس على  
 ما ينبغي قول مناه هذا اول تقسيم المقبول بالذات وجعل خبر الاحاد مقسما بالعرض لا ينافيه الاترك يجعلون علق العلم نفس التصور والتصديق مع ان التقسيم لهما  
 هو العلم بالمحصل لا الوثب منه ۱۲

عده ای من جملة استعمال الارسال بالفعل علی اطلاق

۱۲ عده وهو ما عدا المترادفة له لانه التقسيم الی الصحيح والحسن والضعيف ۱۳ ش سة نيابة تقدير هذه الالفاظ ۱۴ ش

المقبول الى اربعة انواع لانه امان يشتمل من صفات القبول على اعلاها  
اولا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور ككثره

الطرق فهو الصحيح ايضا لكن للذاته وحيث لا جبران فهو الحسن  
الاسانيد ۱۲

لذاته وان قامت قرينة تدحج جانب قبول ما يوقف فيه فهو  
الحسن ايضا لكن للذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلوتبت  
ايما كان قبوله وردده متساويان ۱۲  
تحررت السطور الذي رجع كثره الطرق ۱۲  
اي على ما عدا الصحيح لذاته ۱۲ في بيان الصحيح ۱۲  
في بيان كثره الطرق ۱۲

والبراد بالعدل من له ملكة تخبله على ملائمة التقوى والبرورة  
اي عند الحاشين ۱۲

والبراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك اوفسق اوبداعة  
صحننا ۱۲  
اي من الاعمال ۱۲  
بيان للاعمال ۱۲  
اي بتترك واجب او يخل بترام ۱۲

له قوله على اعلاها الخ اي اعلم مراتب صفاته واراد به ماله فبرية فبشبهه يجرى فيها التساوت لامانة خصوصية لا  
يجري فيها ذلك فلما ناقض قوله الاتي ويتفاوت رتبة بسبب تفاوت هذه الادوات ۱۲ شرح للشرح له قوله اول الخ اي لا يشتمل على اعلاها بل  
على اوسطها ارادنا فان انقسم هو الحديث المقبول فلا يترجم بايزهم ۱۲ عب ۳ قوله فهو الصحيح ايضا الخ ليعلم المقصود وهو الصحة وبلانظر الى طرق  
معدودة تقوية لبعضها البعض وقوله لكن للذاته لعدم حصول الصحة بالنظر الى اسناده الخاص ۱۲ ضمن الشرح له قوله قبول ما يوقف الخ اي بالم شرح  
صدقه ولا كذب بالنظر الى اسناده  
كمن يترجم صدقه بالنظر الى الاسناد الخاص كاذب الاكثر به وموافقه اقول بالصحة له وغيره من  
اسباب الترجيح فهو الحسن ايضا لكن للذاته ووجهه قد عرفت سابقا ۱۲ عب ۳ قوله وقدم الكلام على الصحيح الخ الظاهر ان "على" بمعنى "في" كما في قوله  
تعالى وان كنتم على سعي في سعي او ممول على ظاهره وكيفما كان فهو متعلق بالكلام ما بين قوله الاتي في بيان الصحيح اقدم الكلام المشتمل على بيان معنى غيره من الحسن وغيره قال  
الشارح وعلى متعلق بقدوم لا بالكلام ليجاز ان يقال كما اذا شتمت اوالكلام المشتمل على بيان الصحيح انتهى اقول هذا خطأ من الشارح لان متعلق بقدوم يقضي  
ان يكون الكلام مقدا على الصحيح والصحيح متنازعا من الكلام  
باعتين اي قوة بالظنية ناشية من معرفته انما قلنا وقيل هي الكيفية الراضية من معرفته انما قلنا وقيل هي الكيفية الراضية من الصفات التفاضلية فان لم تكن  
راضية في الحال والظاهر انها تقبل الشدة والضعف ثم هل يجب حصول تلك الملكة عامة الاداء فقط او عامة التصحل الى عمالة الاداء او امانة التصحل والاولو  
والاخر الاول ۱۲ شرح للشرح

عده قوله والمرورة الخ قيل هي الاسترا من ما يزعم عن عاقد زوي العقل السليمة كالبر على الطريق والاكل فبرية ومبته الاراذل والعب  
بالمعنى والشان ذلك ۱۲ عب ۳ قوله او بدعته الخ كالرفض والخروج والتبديل وغير ذلك وبالجملة من كل عمل او اعتقاد لم يوجد في القرون  
الاشنة المشوهها بالخبرية مع تحقيق الدواعي وعدم الوانج او وجد مع الأثركار عليه من يقدر به ۱۲ عب ۳ عه اے من جرت العون ۱۲

والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ماسمعه بحيث يتمكن من  
 اي القان قلب وحفظه ۱۲ من الاثبات ۱۲ اي القان على استحضاره ۱۲  
 استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانت له منذ سمع فيه و  
 ۱۱ اي في كتاب ۱۲

صححه الى ان يؤديه منه وقيداه بالثام اشارة الى الرتبة العليا في  
 اي مافيه ۱۲ في التعريف ۱۲ النوعية ۱۲  
 ذلك والمتصل ماسمعا سادة من سقوط فيه بحيث يكون كل من  
 الضبط ۱۲ حديث ۱۲ بيان السلامة ۱۲  
 رجاله سمع ذلك الروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والعلل  
 اي الحديث ۱۲

لغة مافيه علة واصطلاحا مافيه علة خفية قادمة والشاذغة الفرد  
 اي عند الحديثين ۱۲ وسياتي تفصيلها ۱۲  
 واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو ارجح منه وله تفسير  
 حديث ۱۲ اي الشاذ ۱۲  
 اخر سيااتي ان شاء الله تعالى . تنبيه قوله وخبر الاحاد كالجنس  
 اي المص ۱۲

له قوله وتيداه بالثام  
 الخ قبل اذا ان التام على المرتبة العليا فلا يتحقق غير المرتبة ولا يصح قوله فيما سياتي وتفاوت رتبة الخ قول وجوابه ظاهر فان المراد بالمرتبة العليا ليس هي المرتبة الحقيقية بل المرتبة النوعية فلا اشكال في تفاوت مراتبها ۱۲ كذا في الشرح له قوله والسند تقدم الخ اي عند قوله الخبر ان يكون لسقوط الخ اذا السند والاسناد يمتنع واحد ونقل الشارع اذ عند قوله في اصل السند قول هذا وهم فان المذكور عنده هو تعريف اصل السند لا تعريف السند والاسناد فلا يصح الحوالة ولا يترجم ان اصل السند والسند شي واحد المراد باصل السند هنا اي الذي يروى عن الصحابة كما بينا هناك وظاهر ان ليس بسند بل جزء من السند فترجم ۱۲ اعيب  
 له قوله والعلل لغة مافيه علة اي تتم مرض قال في القاموس العلة بالكر المرض قال الش مافيه علة اي حرف من حرف العلة انتهى اول هذا  
 وهم من الشارح فان العلة بجزء المعنى هو معلق صرفي لا معلق لغوي كما لا يخفى فمثل ۱۲ اعيب له قوله واصطلاحا الخ العلة عبارة عن سبب فامض قادم في صحة الحديث مع ان ظاهر السلامة ويتطرق اليه الاسناد واجتماع شروط الصحة ظاهر ان ثقت رواة وضبطهم واتصال سنده وتدرك العلة بتدري الروي وبما قلته غيره مع قرآن تنبيه العلة على وجه بارسان في حصول او وقف في فروع او دخول حديث في حديث اخر او غير ذلك ۱۲ شرح تعريب  
 له قوله من جوارج خبر الخ اي في الضبط والعدالة مخالفة لم يكن الجمع بينهما تاما التفسير يدل على تعريف المنكر فالصواب ان يقال ما يثبت في الثقة من جوارج قلت يدل عليه قوله ارجع فترجم مع ان بعضهم قالوا ان الشاذ والمنكر واحد ۱۲ شرح الشرح له قوله تفسيره ارسائي الخ هو قوله ثم سرود المعظ ان كان لازم للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي وهو بوجه التفسير غير ما ذكرنا لان قوله تام الضبط يقتضيه عن الاحتراز عند قيل وللشاذ تفسير ان اخراجه من ادواه القبول مخالفا لمن هو اول منه والقبول اعلم من ان يكون ثقت او صدقنا ووجود الثقة وثانها ما رواه الثقة مخالفا لما رواه من هو اول من سئل في غير ذلك ۱۲ فحفظ من شرحه الشرح له قوله وخبر الامام الخ انما قال كالجنس وافضل لان الصحيح ليس من المصاحبات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان كما قيل ۱۲ عه ملاوي في اوله او اخره او وسطه ۱۲ عه في ضمن تعريف الاسناد فانها واحد ۱۲



وباقی قیودہ کالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله غير  
ای التعريف ۱۲  
عن حدیث ۱۲

العدل وقوله "هو" یُسَمَّى فصلاً يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن  
مبالغة اوله فغده بمعنى الفاصل ۱۳ المعروفین ۱۲  
تجیر ۱۲

بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يُخرج ما يسمى  
ولانہ ۱۲

صحيحاً بامر خارج عنه كما تقدم وتتفاوت رتبة أي رتب الصحیح  
بالعلو والسفل ۱۲

بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحیح في القوة فانها لما  
من العدالة والضبیط ۱۲  
متعلق بالتفاوت ۱۲

كانت مفيدةً لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان  
تملك الاوصاف ۱۲

يكون لها درجاتٌ بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا  
للمصحة ۱۲  
من تلك الاوصاف ۱۲

كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط  
الحقیقیة او الاضافیة ۱۲

له قوله احتراز عما ينقله غير العدل الخ وهو من عرف ضحوا وجمعت عين او ماله فالمراد بالعدل شعور العدالة لاستورها واحتراز بالضبط من منقل  
كثير الخطأ وان عرف بالصدق والعدالة لعدم ضبط ۱۲ شرح الشرح ۲ قوله وتتفاوت رتبة الخ یعنی ان الصحیح لذاته تفاوت مراتبه وتتفاوت هذه  
الاصناف المقتضية لصحة فان الرتبة العليا حالت نوعية تتما مراتب قسقتة ونظيره ان يقلل ان الرتبة العليا في الانسان هي الرسالة مع ان تتما مراتب  
متفاوتة كما لا يخفى ۱۲ منفس الشرح ۳ قوله فانها لما كانت الخ استدلال على تفاوت مراتب هذه الاوصاف بتفاوت مراتب معلولها وهو  
الظن الغالب — فمصلحة ان تلك الاوصاف علمت مفيدة للظن الغالب في الاجتياز والظن الغالب  
الزوي في الاجتياز له مراتب متفاوتة بالضرورة الوبرانية فلا بد ان يكون هذه الاوصاف مراتب متفاوتة بازاو كل مرتبة من الظن الغالب والا لزم نقصان  
الظن الغالب في مرتبة واحدة شخصية غير متعمدة لا يتعدو المجال او تتخلف بعض العلول عن علته ان التا اواجاع الظن الغالب والاغلب بالنبذة الى خبر  
واحد في ان واحد والتولي باسرها بطلت ووجه الزوم غير غاف على ذي مدرس صائب ۱۲ قوله فغلبة الظن الخ قال في البحر عن اصول الاشی ان  
احد الطرفين اذا قوى وترجح على الآخر ولم ياتخذ القلب ما ترجح به ولم يطرأ الاخر فهو الظن واذا اعتقد القلب على احدهما وترك الآخر فهو اكبر الظن  
وغالب الرأي كذا في رد المحتار فما قال الش لا تلك ان الغلبة قديمة كمن من مفهوم مظن اذ لا يظن تا ابا الاعلى الطرف الراجح بمنى على عدم  
الفرق بين الظن وغلبة الظن وهو باطل كما عرفت ۱۲ ه قوله في الدرر الجية العليا الخ ای الحقیقیة او الاضافیة والمراد بالعلو الصنفه النورعی للمعتبر في  
اصول الصحیح ۱۲ شرح الشرح ۴ تعلیل ثان تصدیقاً فصلاً ۱۲ عه لا تمناع الفصل بين النوع والنوع ۱۲ مسه كره رجب رتبة كقطة ۱۲  
له دوران احد المعلومين على الاخر ۱۲

وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة  
باني ۱۲

العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري  
عظ  
اسناده ۱۲  
من الحديثين ۱۲  
اسمه محمد ۱۲

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكع محمد بن سيرين عن عبيدة

ابن عمرو عن علي و كابر اهييم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود و دونها  
ابن ابي طالب ۱۲  
كدر حجة ۱۲

في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن جداه عن ابيه ابي  
كقريش ۱۲  
كنقطة ۱۲  
هو ابو بردة ۱۲  
نظير ۱۲

موسى و كحماد بن سلمة عن ثابت عن انس و دونها في الرتبة كسهيل بن  
كقريش ۱۲  
كقريش ۱۲

ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة و كالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن  
بالفتح ۱۲

ابي هريرة فان الجميع يشاهم اسم العدالة والضبط الآن في المرتبة  
لأن المذكورين ۱۲  
التام المعتبر في الصحيح ۱۲

الاولى من الصفات البرجة ما يقتضه تقديم روايتهم على التي تليها و

له قوله كان اصح مما دونه الخ من الم يكن روايته كذلك وقال الشيخ هذا شئ لا يفيض ولم يترده في الصحاح قلت

اما عدم الانضباط فلا يضر فان فرق كل ذي علم علمه و مادواهم انهم لم يترده في الصحاح فان اراد انه في نفس الصفة فسلم اذ الصحاح كلهم عدول على  
الصحيح وان اراد انه لا فرق بين الخلفاء الاربعة مثلا و غيرهم من اصحاب فهو خارج عن الصحاح من اولي الابواب ۱۲ اشرح الشرح

له قوله فمن المرتبة العليا الخ قيل فلما بران كثر من تعيينه و ياباه فيما بعد حيث قال في المرتبة الاولى من التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد

اقول هذا الاشكال مبنى على عدم الفرق بين المرتبة العليا التي هي مدار الصفة و بين المرتبة الاولى و منها التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد  
فليتم و بهانه ۱۲ حسب قوله اطلق عليه بعض الائمة الخ قال اسحق بن راهويه و احمد بن منيل اصح الاسانيد الزهري عن سالم عن ابيه و قال علي

ابن الديني و عمرو بن مسلمة القاسم اصح الاسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة ابن عمرو عن مسلمة و قال انساني و ابن معين اصح الاسانيد ابراهيم النخعي عن علقمة  
عن ابن مسعود و قال البخاري اصح الاسانيد مالك عن ابي عبد الله البرجزي ان شيبه اصح الاسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن سلمة

رضي الله عنهم اجمعين و المراد الاسانيد المتشعبة التي ابن عمر في الاول و الى مسلم في الثاني و الى ابن مسعود في الثالث و هكذا ۱۲ مخلص الشرح

عنه تايين مسلمة الشان غروب الى زينة بن كلاب الخ من قريش ۱۲ عنه تايين مشورة جسيم الرضا عنه بن كزاس قبيلة ۱۲

له في عروق عليم فلم يمدد ۱۲ له في عروقها الخ في مناقب من المعتمد ۱۲

في التي تليها من قوة الضبط ما يقتضيه فقد بيها على الثالثة وهي مقدمة  
 المرتبة ۱۲

على رواية من يُعدّ ما يُفرد به حسنًا كمدح محمد بن اسحق عن عامر بن  
 وغيره ۱۲  
 اي المرتبة الثانية ۱۲  
 حديث ۱۲

عمر عن جابر وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده وقس على هذه الرتبة  
 عظم

ما يشبهها في الصفات المرتجة والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض  
 من المرتبة العليا ۱۲

الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد على الاطلاق لترجمة معينة منها  
 كالبخاري وغيره ۱۲

نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجحية على ما لم  
 من الترتيب ۱۲

يطلقوه ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه

بالنسبة الى ما انفرد به احدها وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما  
 متعلق بالتفاضل ۱۲

انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابهما بالقبول و  
 عظم

له قوله

عن مقدمته الخ اي المرتبة الثالثة مقدمته على روايته عن يده حديثه حسنًا وتفرد به ۱۲ كذا في شرح الشرح

له قوله "وعمر بن شبيب" اي ابن عمه بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن ابيه اي شبيب او محمد عن جده اي جده محمد بن عبد شبيب واليه محمد بن جابر

ان عمرو بن العاص كذا في الظاهر وتيل جده عمر بن شبيب هو محمد بن عمرو بن العاص وابوه محمد والمراد من الجده الجده الاعلى وهو الصحابي ۱۲ شرح الشرح

له قوله والمعتمد الخ حاصل ان القول المختار انه لا يطلق على اسانيد صحيحين بانها اصح الاسانيد مطلقًا كان يقال للزهري عن سالم بن احمد الاسانيد على الاطلاق من اسانيد جميع الصحابة لان تفاوت مراتب الصحابة فيمكن للاسناد من شيوخه وغيره ۱۲ وانما يتولى كذا في ترجمته واحدة بالنسبة لسليمة جميع الرواة فان كان لا بد من الاطلاق فيتميز كل ترجمة بصحابها او ابداً التي فيها اصحاب تلك الترجمة بان يقال اصح اسانيد فلان او الضمان فان أقل انتشار واقترب الى العصر بخلاف الاول فان حصر باب واسع جدا ۱۲ منتقط من الشرح

له قوله نعم يستفاد الخ حاصل ان كل ما اطلقوا عليه انه اصح الاسانيد لا شك ان ارجح على ما عداه مما لم يطلقوا عليه ذلك ۱۲ عن

عنه من اتفاق يفتين واخوه البخاري واخوه سلم ۱۲

عنه هذا اللفظ لم يوجد في بعض النسخ الصيغة ۱۲ منه اي انها اصح الاسانيد ۱۲ له البخاري وسلم ۱۲

اختلاف<sup>۱</sup> بعضهم في ايهما ارجح فبنا اتفاقا عليه ارجح من هذه الحيثية<sup>۱۲</sup> ما

لم يتفقا عليه وقد صرح<sup>۱۲</sup> الجهور<sup>۱۲</sup> بتقديم صحيح البخارى في الصحة ولم  
يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل عن ابى على النيسابورى

انه قال ماتحت اديتم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح<sup>۱۲</sup> يكون  
اصح من صحيح البخارى لانه انما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم  
اي ابو على<sup>۱۲</sup> يكون<sup>۱۲</sup>

اذ المنفى انما هو ما يقتضيه صيغة<sup>۱۲</sup> افعال من زيادة صحة في كتاب شارك  
كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة  
اصل الصحة<sup>۱۲</sup> اتفاقا عليه<sup>۱۲</sup> ابو على<sup>۱۲</sup>

وذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح  
البخارى فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة<sup>۱۲</sup> الوضع  
اي محمول على ان ذلك<sup>۱۲</sup> بين الاحاديث<sup>۱۲</sup>

له قوله واختلاف بعضهم الخ ولا اختلاف بعضهم في ان ايهما ارجح فهذا الاختلاف يشكك  
الى الاجماع فمضم على ان الاصحبة دائرة بينهما غير خارجة عنها فصحيح التبريل بقوله فاتفقا عليه ارجح من هذه الحيثية اي من حيث تعلق كتابيهما بالقبول وقد عرض  
عارض بميل الفرق فاتفقا كما نقل عنه في الهاشمية<sup>۱۲</sup> عب<sup>۱۲</sup> وقد صرح الجهور<sup>۱۲</sup> اشارة الى دليل تقديم البخارى على الفرد برسلم<sup>۱۲</sup> اذ ثبت صحة قوله  
ولم يرد الخ فان قيل اختلاف بعضهم في ان ايهما ارجح يشترط القول بعضهم في ارجحية مسلم فهذا التصريح يقتضيه نكث لعل ما ذكره من اختلافهم بين طائفتهم  
وما يضمن من كلامهم ولا يجوز منهم تصريح بذلك وما نقل عن الشافعي<sup>۱۲</sup> من قوله ما علم بعد كتاب الله ارجح من موطن مالك لقبول وجرو الكتابين كذا في الجواهر<sup>۱۲</sup> شرح ابن  
له قوله فلم يصح الخ فاعلم ما علم الى ما نقله ولا سناد بما زى اولى الى على فجواب اما مفرد وهذا لتبديل الجواب والحسنه واما ما نقله فلاني في ما ذكر لان  
ذلك النقل اذ النقل عنه ولم يصح به<sup>۱۲</sup> شرح الشرح<sup>۱۲</sup> قوله فلم يصح يجوز اصح الخ قيل هذا ما جو عصب الفتور واما بحسب العرف فطالما اعتبر  
هو المقصود العرفي كما حق في حديث ما رأيت احسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صرح اليه في شرح الفتاوى وغيره بان المقصود من مثل هذا الترتيب

عه اي فاحصها وارجحها<sup>۱۲</sup> عه<sup>۱۲</sup> بيان مقتضيه صيغة افعال<sup>۱۲</sup> مس<sup>۱۲</sup> اي ذلك الكتاب<sup>۱۲</sup> له اي دخل ما تقدم في عدم افادة تصحيحه لتقديم صحيح  
مسلم<sup>۱۲</sup> اش لله الفرد الضمير باعتبار لفظ البعض<sup>۱۲</sup> اش لله اي في الترتيب<sup>۱۲</sup>

والترتیب فیہم اٰحد منهم بان ذلك راجع الى الاصحیة ولو افضحوا به لردة  
 لم یصرح ۱۲ ..... التفصیل ۱۲

عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب  
 الفاء تبليغية ۱۲

البخاري آتت منها في كتاب مسلم واشد وشرط فيها اقوى و

اسد امارحانه من حيث الاتصال فلا اشتراطه ان يكون الراوي  
 اكثر سلا ۱۲ اى اتصال السند ۱۱

قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق العمارة و

نفي الافضلية والمساواة معاذ ذلك لانه يتبادر عن الكلام قال ابن القفطان ذهب عن اليربوع معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم بائنت  
 الغيرة ولا اطلقت الخضراء الصدوق لمحجة من ابى ذرقة قضاه ان يكون ابو ذر صدوق العالم اجمع وليس السوى كذلك والاسكان الصدوق من الصدوق بل انا نفى  
 ان يكون احد على رتبة من رتبة الصدوق ولم ينف ان يكون في الناس مثله صدوق والا لار الفضل والار اليربوع اليربوع حيث قال ان هذه الهيئة تارة يتصل

على مقتضى اصل الفقرة تقف الزيادة فقط وتارة على مقتضى ما شاع من العرف تقضى المساواة مثل قوله صلى الله عليه وسلم بائنت الشمس ولا عزمت بعد  
 النبيين على احد افضل من ابى بكر اذ عرفت هذا يصح قول المص انه لم يصرح بكونه اصح من صحيح البخاري لساواة الاحتمالين عن اذ ترجيح احدهما لانه وهو نفى  
 الافضلية هذا كله مقطوع من شرح الترمذي مع تغيير لير ۱۲ عب له قوله والترتيب الخ فانما يريد بالمثل والشكل والنسب والعين واليه ثم يردف  
 بالسبب والفسر والناسخ والمصريح والعين والمنسوب كذا نقله البعض عن شرح السخاوى المذكورة والتبصرة وقد اقتض مسلم في كتابه ايضا اجمع طرق الحديث في  
 مسكان واحد ليسمى للكشف منه بخلاف البخاري كما في شرح الترمذي كذا في شرح الترمذي اول وتفضيل صحيح مسلم بحجته الوجوه ايضا للقتبي ان يقال انه  
 افضل من صحيح البخاري كما صدر عن بعض الغاربه فان البخاري ايضا افضل كثير من الوجوه التي لا توافي احد منها وجوه فضل صحيح مسلم قابل ۱۲ عب له  
 قوله شاهد الوجود الخ الاشارة لليان يعني ان الظاهر وارجح التفصيل لسه الاصحية لروى شاهد الوجود والذي يكارهه كساره ذلك الرجوع عليهم ودفن عليهم  
 لانه خلاف ما عليه الوجود ۱۲ شرح الشرح —

له قوله فلا شرط له الخ توضح المقام ان الراوي اذا صرح بالسماع عن شيخة نحو ان يقول سمعت فلانا او حدثنا فلان الى غير ذلك فهو متصل بالاحاطة واذا لم  
 يصرح بسماع نحو ان يقول عن فلان فان لم يكن بينه وبين المتعمن عنه معاينة او ثبتت من خارج اتصاله بليقا قط وان كانا في عصر واحد فمقتضى الضرورة  
 وان كانا في عصر واحد لم تثبت عدم الاتصال من الخارج وانما يمكن اجتماعهما والراوى ليس يدرس ايضا وسبب اى قوله فهو محمول على الاتصال عند مسلم والبخاري بشرط  
 مع ذلك ثبتت قاطبا ايضا ولو مرة واحدة ولا شك ان هذا الشرط يغير قوة الاتصال ولهذا قال النووي هذا المذهب يرجح كتاب البخاري في مسائل ۱۲

عب  
 لسه اى اصحية مسلم من البخاري ۱۲

له اى يلازم وجود ما معه اى الصفات الواقعة في كتاب ۱۲

عه هذا تفصيل قوله فان صفات التي الخ ۱۲ عه في ثبوت الاتصال لان الاتصال في الصحيح ليس بشرط عنده فلا يترجم بايمهم ۱۲

الذم البخاریّ بانہ يحتاج ان لا يقبل الغنّة اصلا وما الزمه به ليس

بلازم لان الراوى اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في رواياته احتمال

ان لا يكون سمع منه لانه يلزم من جديانه ان يكون مَدًّا لَسَاوُ الْمَسْئَلَةِ  
على البخارى ۱۲

مفروضة في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان  
التقارعة فيها ۱۲

الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين  
بالطعن ۱۲ الشيوخ ۱۲ الشيوخ ۱۲

تكلم فيهم من رجال البخارى مع ان البخارى لم يكثر من اخراج

حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم  
اي المتكلم فيهم ۱۲ منشد ۱۲ الى المعطين ۱۲ الكاشفة بلا واسطة ۱۲

له قوله والزم الخ حاصل الا ان اشتراط اللقاء ثبتت السماع وزوال احتمال الانقطاع والسماع في كل حديث لا ثبتت الا بالتصريح باللقاء  
لا يلزم سماع كل حديث يروى عنه فيلزم ان لا يقبل الغنّة اصلا وهو باطل بالاتفاق والجواب ان الكلام في العلم العادى ولا شك ان ثبوت القار  
يفيد زوال احتمال الانقطاع عادة فلا يفيد مطلق العاصرة والكاره مكابرة بالضرورة ۱۲ عيب قوله لا يلزم الخ حاصل ان الغنّة وان كانت  
تحتل السماع وعدها انها لا تحتل هناك غير السماع ولا يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسلّم مفروضة في غير المدلس ولا يتوهم ان الدليل جار في الراوى عن  
العاصم الذي لم يثبت لقائه ايضا بانقول اذا ثبتت العاصمة مع الشروط المذكورة سابقا فلوجزى فيه احتمال عدم السماع يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسلّم  
مفروضة في غير المدلس لان المدلس هو الذي يروى عن مدلس عن ثبوت لقائه كما سياتى تحقيقه من المصنف فاما الذي يروى عن العاصم الذي لم يلقه فهو مرسل  
بالارسال الخفي ودرجته مرسل خفي فلا يلزم من جريان احتمال عدم السماع في الراوى عن العاصم البحث كونه مدلسا فلا يلزم خلاف المفروض قائل ۱۲ عيب  
قوله فلان الرجال الخ فان الذين افروجهم البخارى اربعائة وثمانسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم تسعم بالضعف نحو ثمانين والذين افروجهم مسلم  
سنت مائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم مائة وستون رجلا على الضعف من رجال البخارى كذا ذكره السنادى في شرح الغيبة العراقي ولا شك ان التفرج عن  
لم يحكم فيه اصلا عن التفرج عن تكلم فيه ۱۳ ملخص الشرح

قوله من تابعهم من شيوخه الخ اي غالب الذين تكلم القاصم فيهم شيوخ البخارى قال السنادى الذين افروجهم البخارى وهم من تكلم فيهم اكثرهم من  
شيوخه قاصم وجره حديثهم بخلاف مسلم فاشركم فيهم من المتقدمين ولا شك ان مدلسا عن مدلسا بحديث شيوخه من حديث غيره ممن تقدم عن ائمة اهل  
اقل احتمال التكلم من رجال مسلم وايضا اشركهم من اخراج ماديتهم من تكلم فيهم بقوله قاله من تكلم فيهم غيره من شيوخه ۱۲ شرح الشيخ مع زيادة ليرة -  
مع مصدر مضبوط معناه الرواية فمن فلان عن فلان ۱۲ له اي عدلته الرواة وضبطهم ۱۲ له الذين افروجهم مسلم ۱۲ معه اي الذين  
افروجهم البخارى ۱۲ عه اي ومان المتكلم فيهم ليسوا من مشايخه بالواسطة حتى يخفى عليه مال مدسهم بل تابعهم الخ ۱۲

بخلاف مسلم في الاميرين واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ  
 اي اكثر حديه شتم وعدم كونهم مشايخ بل واسطه ۱۲  
 اى نضيفه البخارى ۱۲

الاعلال فلان ما انتقد على البخارى من الاحاديث اقل عدداً مما  
 بصيفه المجهول ۱۲

انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخارى كان اجل من  
 زيف ۱۲

مسلم في العلوم واعرف منه بصناعة الحديث وان مسلماً تليده و  
 اى عوما ۱۲ مش  
 بكر الصاوي ۱۲

خديجه و لهيذل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري  
 في تفرقه و تحريمه ۱۲

لما راح مسلم ولا جاء و من ثم اى ومن هذه الجهة وهي ارجحيتها  
 اى ما ظهر في هذا الفن ولم يبع فيه القدر ۱۲

له قوله اقل عدداً لما في ان الاماديث التي انتقدت عليها بلغت مائتي حديث وعشرون احاديث انتقص البخاري منها ما قل من ثمانين وبقية كان في اثنين  
 وثلاثين و باقية انتقص مسلم كذا في المقدمة ۱۲ شرح شرح له قوله لمارح مسلم ولما ما في اى ما ظهر في هذا الفن ولم يبع فيه القدر قبل وفيه انه لا يلزم من ذلك ابيزة  
 العصف بالفتح كما لا يلزم من صحه حجة واجب عند السنائي بالاصل وهذا القدر كاف في الطلب الظني انتهى ما في شرح الشرح اقول وفيه جواب السنائي ما مثل الشرح  
 كلام الملوك فلو كان مسلم ثم اقول وهذا يرد شك الى اننا لما سبقنا من سوره تبه الزلفات بلوطيته المؤلفين فتذكر ۱۲ عب له قوله ومن ثم قدم الخ قال  
 الشيخ باهتق ابن الهمام رحمة الله عليه في فتح القدير و قول من قال جمع الاحاديث ما في العميين ثم ما الفردي البخاري ثم ما الفردي بقره ثم ما اشتمل على شرطها  
 غيرها ثم ما اشتمل على شرط اخرها ثم كما لا يجوز التقليد فيها اذا لا يصح ليس الا لا اشتمل روايتها على الشروط التي اشتملها فان فرض وجود تلك الشروط في رواة في  
 غير الكتابين فلا يكون الحكم بصحيتها ما في الكتابين عين الحكم انتهى اقول ولا شك ان هذا القول قريب من الفهم وقد رضى به كثير من الفحول كما فعل البخاري و بحر  
 العلوم وغيرهما الا انه يرد عليه ما اورده بعض من غلب عليه فن الحديث اما جمالا فبان مساواة لمحدث شتمل على رواة اثنين لمحدثها مشهور  
 على مساواة مخبريهما في النقط والمراة ومعرفة العلل في المتن ولا ما سنده وغيره ولم يرد السادي بالاسماع دا ما تفصيلا فبان اثنين لا يكتفيان في تفصيل مجرد  
 حال الراوي في العداة والاتصال وغيرهما من شروط السير على نظر ان في ملاح من روى عنه في نزهة نزهة لا دخله ولا دخله في رواة غيره من رواة غيره ولا يرد بان من  
 اناس ثقات ضعفوا في اناس مضمونين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فبقي عنهم حديث عن من ضعفوا فيه رجال كلف في الكتابين ادى امرها فبسته انه على  
 شرطها او احدها غلط كما يقال في حديث من الزهره و كل من هشيم والزهره اخرجه فخره على شرطها يقال بل ليس على شرط واحد منها لانها اخرها بالمعنى  
 من غير حديث الزهره فان لعيني حيثما ضعف فيه كما ثبتت في مرضه ولان الحديث قد روى عن رجالها او احدها في حاله اختلاطه التي ما روى  
 عنهم الا انها يظن انه على شرطها ولا يرد ليس كذلك ولان مسلماً اخرج عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك لانه يذكر الحديث اولاً باسمه ضعيفه ويجعله

عنه اى هذا الضعيف كتاب البخاري من حيث نفسه على ان له فضلاً من حيث ضعفه عصف ايضا ۱۲

البخاری علی غیرہ قدّم صحیح البخاری علی غیرہ من الکتب المصنفة  
مطلقاً ۱۲  
فی الحدیث ثم صحیح مسلم مشارکتہ للبخاری فی اتفاق العلماء  
علی تلقی کتابہ بالقبول ایضاً سوائے ما علی ثم یقدم فی الارجحیة  
اخذہ ۱۲  
من حیث الاصحیة ما وافقہ شرطہما لان المراد بہ رواتهما مع  
باقی شروط الصحیح و رواتهما قد حصل الاتفاق علی القول بتقدیمہ

اصلاً ثم تبعہ باسناد او اسانید فیما بعض الضعفاء علی وجہ التاکید والمبالغۃ من انی اسند فیہ هؤلاء فقہانی برجال مسلم بعینہ و لیس علی شرط مسلم ولان مسلماناً  
یدخل من حدیث غیر ثلاثیات ما رواہ الثقات عن شیوخہم الا انہ اسند نازل فیہ عدل لے رواہ غیرہم الارقیع ولا یضہر کواہبہ عن اسباط ابن نضر وقطن  
وامحمد بن عیسیٰ العصری و ما لامة البرزجرۃ الرازی علی رواہ عن هؤلاء قال لانا فاعلمت من حدیثہم ما رواہ الثقات عن شیوخہم الا انہ برما یقع الے  
عنہم با اتفاق و یكون عنہی رواہ او شیخہم ناقص علی ذلک والاصل ان النزاق ربما یزول عن رجال یسول علی بالہ ولا یضہرہم ذلک بما ذوقوا من البعارة  
فی امرہم علی ما رواہ النوری عن سفیان انہ کان یقول حدیثی فلان وهو کذاب فقیل لہ انت تروی منہ و تقول ہر کذاب قال انی اعرف صدقہ من کذوبہ و ذکرہما  
اخرت کما حانوا فالاطناب و جملة الاسرار قول الشیخ المحقق فاذا فرض وجود تک الشرط الخ مسلم لکن الکلام فی وجود تک الشرط یعنی لزوم مسلم و  
وجع التقديم تنوع فاسئل فان الکلام بعد موضع نظر ۱۲ عیب

۱۲ قولہ سوی ما علی الخ ای من الاماریث المتقدمة المار ذکرہا آنفاً ذلک الاماریث المتقدمة وان کانت فی البخاری ایضاً لکن لما کانت قليلة  
بالنسبة الی انی مسلم یتعرض لہا والمراد من التعلیل القوی لیس یشتمل الشاذ فلو قال سوی ما اتقد لکان اولی ۱۲ شرح الشرح ۲ قولہ ثم تقدم الخ التفتیح ان  
قولہ ثم مسلم و کذا قولہ ثم و وافقہ شرطہما بتقدیر الفعل مطوف علی مجموع الجملة مع القید اعنی علی مجموع من ثم تقدم صحیح البخاری لعل جملة تقدم صحیح البخاری  
فلا یرد ما قبل فی بعض المواضع انی قولہ صحیح مسلم عطف علی صحیح البخاری فیلزم تقدم مسلم وغیرہ من ہذہ الجملة والحال انہ لیس کذا لکن علی ما یخفی ۱۲ شرح الشرح  
۳ قولہ لان المراد بہ رواتهما الخ قال النوری المراد بقولہم علی شرطہما ان یكون رجال اسادہ فی کتابہما مع اتفاق شرطہما من الضبط والعدالة ونحوہما وحالہم  
غیرہا لیس ہما شرط فی کتابہما لانی غیرہما کذا نقلہ عنہ العراقی و علیہ سفیان بن عیینہ والذہبی والمنصف وقال محمد بن طاہر فی کتابہ فی شروط الامتہ ان  
للرادیان فی الحدیث الصحیح علی ثقتہ نقلت الی الصحابی المشہور قال العراقی ہذا لیس بحدیث لان السنن لا تضع بما تہم اخرجہم ای لہ یقیم الشیخان او احدہما اش  
عہ الے قبلہ کلہما اولیہ کیئینہ الصحاح و اسانید ۱۲ اش

عہ الے یقیم ما وافق شرطہما علی ما عہدہ ۱۲ سہ دلیل علی رجحان ما وافق شرطہما علی غیرہ ۱۲  
لہ ای یقیم عدلہما بطین وغیرہما من اوصاف الصحیۃ ۱۲ اش



بطریق الزوم فہم للہ مقدمون علی غیرہم فی روایاتہم و ہذا اصل  
 لا یرخرج عنہ الا بدلیل فان کان الخیر علی شرطہما معا کان دون ما  
 و ہو منفقو ۱۲  
 اخرجہ مسلم او مثله وان کان علی شرط احدہما فیقدم شرط  
 البخاری و حدیث علی شرط مسلم و حدیث تبعاً لاصل کل منہما  
 فخرج لنا من ہذا استیۃ اقسام یتفاوت درجاتہا فی الصحۃ و تقسیم  
 الفصل ۱۲ البیان ۱۲ للمحدث ۱۲  
 سابع وهو ما لیس علی شرطہما اجتماعاً وانفیاداً و ہذا التفات وانما  
 ۱۲ لا ۱۲ لا ۱۲ المذکور ۱۲

لہ قولہ بطریق الزوم الخ الاظہار المراد بالزوم الا التزام یعنی العلماء لما تعلقوا کما بیحا بالقبول لزم ان یکن رجالہما علی وصف العدل ۱۲ شرح الشرح ۱۲  
 قولہ دون ما اخرجہ مسلم او مثلاً الخ ترد الی الص فی انہ مشلہ او دونہ و جزم غیرہ بانہ دونہ و علی وجہ الجزم فوات تعلق الامتہ بالقبول و وجہ تردہ ان الدلیل علی  
 تقدیم صحیح مسلم تعلق الامتہ بالقبول و قد قالہ یحییٰ علی شرط البخاری و قد رد نظر الی ابو یحییٰ کذا قال العلوی اول و الحق علی مسک المصنف ہوا جزم بانہ دون ما اخرجہ  
 مسلم بالتردد بین فی وقتہ و وجہ غیر خفی علیہ المستیظ تم فوفش فی کلامہ بانہ جزم فی المتن بانہ دونہ و ترد فی الشرح و ہذا ما عرض الاول یکن الجواب عنہ بوجہین الاول  
 ان جزم فی المتن لانه ذهب الجہود الثانیین بهذا الترتیب فذکرہ فی المتن کما هو شان سائر المسائل الجہودیۃ و اما التردد فہو ناشی عن طبعہ فذکرہ فی الشرح و الثاني ان  
 ما وافقہ شرطہما یتقسم الی ثلاثۃ اقسام یاوافق شرطہما سماً او شرطاً البہاری و عدہ او شرطاً سلم و عدہ فلما کان غالب اقسامہ دون عمار اخرجہ مسلم طلق الآخر فی المتن و فصلہ  
 فی الشرح ۱۲ ع

۱۳ قولہ منزلة اقسام الخ احدہما ما اخرجہ البہاری و مسلم وهو الذی لیس عنہ بالتفق علیہ و ثانیاً ما انفرد بہ البہاری و ثانیاً ما انفرد بہ مسلم و ثالثاً ما ہر علی شرطہما و  
 لم یخرجہ واحد منہما و ثالثاً ما ہر علی شرط البخاری و عدہ و سادساً ما ہر علی شرط مسلم و عدہ و ثانیاً منھا اصول و ثانیاً منھا افروع ۱۲ شرح شرح ۱۳ قولہ لیس علی  
 شرطہما الخ ای مروض التفتین ذوا اجتماع و افتراق الحاصل ان ما ہر صحیح عنہم من حاصن الامتہ للعتبرین لیس علی شرطہما و لیس علی شرطہما بالانحیز من شرطہما  
 الذین اتفقا فیہ و لیس شیئہما الذین اختلفا فیہ الصیح ای تخریرہ و ان جبان ثم الحاکم و ترتیب ہذہ الثلاثۃ فی الراجحۃ حکماً قال السناری و یظہر ناظرۃ التقسیم عنہ  
 انما عرض بتقدیم ہر اقبہ التفات ۱۲ شرح الشرح  
 لہ ای البخاری و مسلم و صاحب شرطہما اور جامعاً ۱۲

لہ متفق علیہ بین العشرین ۱۲

لہ بان کان مخرجا عن رجالہما ۱۲

عہ بان کان مخرجا عن رجل تنقص فیہ ۱۲

هو بالنظر الى الحيثية المذكورة اما لورجح قسم على ما فوقه با موس  
 اخري تقتضي الترجيح على ما فوقه فانه يُقَدَّم على ما فوقه اذ قد يعرض  
 للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور  
 قاصر عن درجة التواتر لكن حفته <sup>قدينة</sup> صار بها يفيد العلم فانه  
 يُقَدَّم على الحديث الذي يُخَرِّجُه البخاري اذا كان فردا مطلقا و  
 كما لو كان الحديث الذي لم يخرج جالا من تَرْجِيحَةٍ و صفت بكونها  
 اصح الاسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد

له قوله اذا كان الخ تزيل اعتبر الشجرة في حديث سلم المعتف بالقرآن والفرديته في حديث البخاري  
 تقديم الاول على الثاني في هذه العصوره متيقنه بخلاف ما اذا كان الاول عزيزا و غيره بالوكان الثاني عزيزا و شعورا او المحاصل انما اجزم بتقديم  
 حديث سلم اذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات على حديث البخاري اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات و باقي المراتب لا يجوز منها التقديم بل  
 ما لا يتقدم الا بالسواة و لا يمكن في التقديم و قوله مطلقا بيان للاطلاق و ليس المراد منه الفرد و المطلق القابل للنسب كما يتبادر الى الفهم فكان الاول تركه لا يبرحم خلاف  
 المقصود و شرح الشرح له قوله كما لك عن نافع الخ قال باسم الصناعة اسم الاسانيد بارواه مالك عن نافع عن ابن عمر و ليس سلسله الزعمب قال ابن  
 محمدي لا تقدم احد على مالك في صفة الحديث و قيل ما روى احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر و الحديث في الدنيا كذا نقل الشافعي و في  
 قول ابن محمدي و صاحب التيسيل نظر يعرف مما سبق فنذكر ۱۲ ع

له قوله فانه يقدم على ما انفرد به احد هما الخ يريد ان تقدم على ما انفرد به غيره ايضا كالشعري و النسائي و غيره و لم يرد ان تقدم على ما اتفق الشيخان على  
 يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما ياول هذا و فيه انه لا حاجة الى ذكر قوله مثلا انه يلزم التقديم على ما انفرد به غيره بالوكان الاول كما قال الحنفى تاسم  
 ورضي به الشافعي و قيل ان يكون قوله ايضا اشارة الى ان تقدم على ما اتفق عليه غيره و جسد لا يستدرك قوله ايضا انه لا يلزم من التقديم على  
 عنه مداراة الرواة و ضبطهم ۱۳

من تلك الحيثية ۱۲ له كالشجرة و غيره ۱۲ له و امره اراكله ۱۳ له بل على ما خرجه و فيه و انه ۱۳

به احد هما مثلاً لا سيما اذا كان في اساده من فيه مقال <sup>فصله عن غيرهما ۱۲</sup> فان  
 خف الضبط اى قل يقال خف القوم خفونا قلو او المراد مع بقية

الشروط المتقدمه في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج

وهو الذى يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا

تعددت طرقه <sup>اسانيد ۱۲</sup> وخرج <sup>من الحسن ۱۲</sup> باشتراط باقى الاوصاف الضعيف وهذا القسم <sup>وجود ۱۲</sup>

من الحسن مشارك للصحيح

مشابه ۱۲

ما الفرده احدما التقديم على الآخر يلى غيرهما بالطريق الاول واما التقديم على ما اتفق عليه شيخان فلا يمكن على سلك المس لا تقضى عنده فاقبل ۱۲ عيب له  
 قوله فان خف الضبط الخ ما عرفت الصحيح بان نقله عدل تام الضبط قل فان خف الضبط اى قل قلته قليلة وتعرف بحسب العرف والبراهة فلا يراد ان  
 حده غير معلوم فيكون تعريفا بالجهول فاقبل ۱۲ مخلص الشرح له قوله اى قل الخ اى ظهر قلته ضبط ولما كان استعمال التثنية بمعنى خبره اشقل مشهورا ويضغ  
 القليل الوجود يحتاج الى بيان فقال يقال اخف القوم يخفون اى قلو او يزيده ما فى القاموس الخفف بالكره الضيف والجماعه التثنية ولان التثنية مستعمله فى كونه واكثر  
 ۱۲ كذا فى شرح الشرح له قوله والمراد الخ اى من خفة الضبط السنزونه لعدده تام الضبط الذى هو احد شروط الصحيح وانما المراد لا نه لو لم يشتمل على باقى شروط

الضعف لم يكن حسنا لذاته فاقبل ۱۲ مخلص الشرح له قوله نحو حديث السنزونه اى الراوى الذى لم يتحقق عدلته ولا جرحه قال السنزوى المستور لم يشتمل فيه  
 جرح ولا تعديل وكله اذا انفكلامه يترجم احدما فى ما حاشيته طينه قال المس الراوى اذا لم يسلم كرجل يسى بسما وان ذكر مع عدم تميزه فهو المصل وان يزدولم يرد  
 عنه لا اذا عدل فيقول والاشترى انتهى ۱۲ شرح الشرح له قوله تعددت طرقه الخ فان حديث السنزونه ما ترقف فيه وتعدده طرقه قرينه ترجيح ما غيب قوله  
 فهو حسن لذاته فكل من الحسن لذاته والصحيح لا يكتفى بجزءه الا ان راوى الصحيح ظاهر العدلة وراوى الحسن مستور العدلة ويشكل على قولنا فى الراوى حديث  
 من حفظ من انتهى الراوى حديثا ورد من طرق كثيرة اى برديات متواترات واتفق المغاظة على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه انتهى ما فى شرح الشرح اقول  
 والحق ان تعدد الطرق ان كان بحديث تفرى بعضها ايضا فيكون الحديث بذلك حسنا لغيره وان كان بحديث لا يفرى بعضها ايضا بان لا يخلو طريق منه من معص او  
 كذا وبالمجهر فلا يمكن الحديث برحسان لغيره وعلى هذا فلما اشكال فى قول السنزوى لجواز ان يكون ذلك الحديث غير خال من الضعف فى جميع طرقه قيل وهو  
 ۱۲ عيب له قوله وخرج اسله الاخره اى خرج للثبوت لغيره شروط الضعيف وهو ما لم يجمع شروط الصحيح او الحسن ولو بقدر شرط واحد مما يرجع الى الطعن فى  
 الراوى ولو بالمخالفه او سقط فى السنزونه وتفاوتت ضفت كسنوات وصحة الصحيح وحسن الحسن فاعلى مرآته بالنظر الى الطعن فى الراوى ما الفرده به الوضاع ثم المقدم ثم الكلاب  
 ثم المقدم ثم العاصم ثم ماشى الخلط ثم ماشى الخلط ثم الخلفه ثم الخلفه ثم المدح الذى لم يجهول الحسن اول الحال والنظر الى السقطه المعلقه بحرف السنه كل من غير شرطه الصحة كما يجرى  
 ثم المعص ثم المقطوع ثم المرسل الجلبى ثم الخفى ثم المرسل والاكتفاء فى هذه خبره تعريف الحسن لذاته خبر الواحد يشتمل عدل تخفيف الضبط متصل الضعيف مطلق ولا تناقض ثم  
 الضعيف ليس بصحيح ولا حسن ۱۲ شرح الشرح مع خف الضبط مع وجود باقى الشروط ۱۲ عيبه اى يكون لشيء خارج ۱۲ سه لكثرة رواة ۱۲

## في الاحتجاج به وان كان دونه ومثابه

في العارضة ۱۳

الاستدلال ۱۲

له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه <sup>٤</sup> يصحح <sup>٤</sup> وانما  
 يحكمه بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة <sup>٣</sup> تجزئ  
 القدر الذي قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثم <sup>٤</sup> يصحح <sup>٤</sup>  
 يطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد اذ التعدد <sup>٤</sup>  
 وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا <sup>٤</sup> اي الصحيح والحسن في وصف  
 واحد كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتعدد

٤ قوله في الاحتجاج به اي في اصل الاستدلال والعمل به دلالة اوردته فانكته من المحررين في نوع الصحيح وان كان دون الصحيح في الرتبة والقرعة كما  
 عرف من حدیث ۱۲ شرح شرح ۱۳ قوله يصح الخ بقصدية الماء الاولى كقوتها اي يفسب الى الصحة ويحكم عليه بان يصح حال السنن والحدیث  
 اكثرها للجمیة في الطرق المختلفة المعاصرة السناد والريحان فمیشه من وجها اخر يعني وماصلان الحديث الحسن اذا روي من غير وجه حيث كانت رواة منقطعة من  
 رتبة رداة العمل او من وجه واحد سواء له او راجح يرتفع عن رتبة الحسن الى درجته <sup>٣</sup> وصار ثانياً نسي الصحيح اليه وهو في صحيح لثابت ۱۲ شرح  
 الشرح ۳ قوله لان الصورة المجموعة قوة تجزئ لفتح العزيمة وضم الموصلة اي تصليح وتعويض القدر الذي نقص به اي بذلك القدر ضبط راوى الحسن عن راوى  
 الصحيح ۱۲ تخليص الشرح ۴ ۴ ۴ ۴ قوله ومن ثم الخ اي لاجل ان تعدد طرق الحسن لذاته يقتضي صحة لطلوع الصورة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو  
 تفرد لكن لما لم يتفرد بل جادل بطرق متعددة اطلق الصحة عليه ۱۲ تخليص الشرح ۵ قوله وهذا الخ اي معرفة انه منقول بقول عدل تام الضبط او خفيفة اذا  
 اطلق عليه الوصف الواحد من الصحة او الحسن من ائمة الحديث فان جمعا اي الصحيح والحسن من ائمة الحديث كقول الترمذي السنن في ما سطره وغيره كالسنن  
 على ما نقله السنن كيقرب من شذية فانه جمع بين الصحة والحسن والفراسة في مواضع من كتابه وكان على المطوس فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من  
 كتابه يسمي بالاحكام على اذكار التلميذ فابح منها عدم القطع والتعدد والاصل من التمسد الخ ۱۲ تخليص الشرح ۶ حكم عليه بان يصح ۱۲ عنه بصحة الاجتماع ۱۲  
 سه خلفه واطلق ۱۲ له المذكورين قوله غير الاما الى هنا ۱۲ ش لله بصحة المجمول ۱۲ العبد بالانسان الى وصف حديث واحد ۱۲ لله  
 في جامعه ۱۲ سه فابح للتعدد ۱۲ شرح الشرح -

الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر  
 بيان حال ۱۲ ای اثباتی ۱۲ ای الرادی ۱۲

عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية وعرف بهذا  
 الجواب ۱۲ ای ما ذكرنا ۱۲

جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصرون الصحيح  
 ای عدش كلا ۱۲ مترضاً ۱۲

كما عرف من حديثها نفى الجمع بين الوصفين اثباتاً لذلك القصور و  
 تقریفاً ۱۲

نفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى

للمجتهد ان لا يصقه باحد الوصفين فيقال فيه حسنٌ باعتبار  
 الاظهر فيقول ۱۲

وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف  
 الكائن ۱۲ الكائن ۱۲ من الخلاق ۱۲

له قوله الحاصل من المجتهد الخ قيل هذا في ما ياتي في محصل الجواب من اضافة التردد الى ائمة الحديث والجواب ان المراد هنا بالجملة هو الاول  
 بجمده مطلقاً فيمثل الحديثين لانهم باذون جهدهم في تفتيش صحة الاحاديث وسمها على ان الاشكال مبني على انجم ليس المجتهد من المصلحة الشورى المستويين  
 للاحكام من التصحيح وهو غير بين ولا مبين بل علم غالب اشغالهم هو نقل الحديث وما يتعلق به كما ان غالب اشغال المجتهد من هو الاستخراج والاستنباط  
 وضبط العواعد الكليزية وما يتعلق بذلك ولنعم ما قيل لكل فن رجال وقدرة بجانب من اصل الاشكال بان للارسل في ذاتهم معرفة وقيل من غلظ الونمة صحيح استنالا  
 او صمنة اقول وفي هذا الجوابين الايضا فاقبل وهذا الاشكال اجوبته اخرى قد تصدى القوم بذكرها وعندى ان الاشكال ساقط من الراس فالصحة الجواب لا يخلو  
 عن تضييع الوقت ۱۲ ع ۲ قوله وهذا حديث الخ اسئلة القول بان الجمع بين الوصفين للتردد من المجتهد انما هو اذا لم يكن عند ذلك المجتهد الاستناد  
 واحد اما اذا كان عنده استناد فله جواب اخرى ياتي قولك يحصل منه صفة عنده اي عن المجتهد المتفرد في الاستناد فاقبل ۱۲ ع ۳ قوله ومحصل الجواب  
 الخ اقول حاصله ان اذا تردد ائمة الحديث في نقل حال الراوي بحيث يقتضي بعضها الحكم بالتصحيح عند المجتهد وبعضها الحكم بغيره عنده الحكم هو نفسه بصحة بالنظر  
 الى حاله وبحسنه بالنظر الى حال اخر لوجود الجواب المصحة ويا وجب المن وعدم رجحان احدهما على الآخر فاقبل ۱۲ ع ۴ قوله حسن باعتبار وصفه عند قوم  
 الخ قال شارح فير ان شرطه ان يكون الترتيب بل الجواب قد ردى في تصحيح والتصحيح اسمى اقول هذا من على ان قوله عند قوم في كل الوصفين متعلق بقوله حسن وقوله  
 صحيح وهو باطل بل هو متعلق بقوله وصفه في كل الوصفين والصفة حسن عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم والا فلا يكون محصل الجواب محصلاً كما لا يخفى ۱۲ ع ۵  
 قوله وغاية ما فيه الخ ولا فيه فير قال الرضى قد يرف واد العطف قال ابو على في قوله كما على الذين اذا ما توكر فتمسك فقلت الامة اي قلت  
 وحكي الازيد اكلت سركا بانها قد يحدت او كما تقول بل قال اكل السمك واللبين كل سركا بانها اي اولينا وذلك لتقيام قرينة التعلق بالمراد احصا ۱۲ شرح  
 اشرح عه اي لا يكون الحديث زائداً ۱۲ عه الاسباب ان يقولون في لـ ۱۲ سـ ۱ كـ كـ الترتيب واما لـ ۱۲ ش

منه حرف التردد لان حقا ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حد  
 من الاضطراب ۱۷

ای نظیر ہذا ۱۱

۲ تفسیر ۱۲

حرف العطف من الذی بعدہ وعلیٰ هذا فما قیل فیہ حسن صحیح

ای ما ذکر من الجواب ۱۲

دون ما قیل فیہ صحیح لان الجزم اقوی من التردد وهذا حیث التفرّد  
 اودون مما قیل ۱۲

ای ہذا الجواب ۱۲

والا ای اذ المری حصل التفرّد فاطلاق الوصفین معاً علی الحدیث یكون  
 الاظهر ان لم یحصل ۱۲

الواحد ۱۲

التبائیین ۱۲

فی الاستاد ۱۲

باعتبار الاستادین احدهما صحیح والاخر حسن وعلیٰ هذا فما قیل فیہ  
 المختطفین ۱۲

ای الجواب او التقدیر ۱۲

حسن صحیح فوق ما قیل فیہ صحیح فقط اذا كان فرد الان كثرة  
 دلیل المفہوم الشرط ۱۲

دلیل المفہوم الشرط ۱۲

الطرق تقوی فان قیل قد صرح الترمذی بان شرط الحسن ان یرى  
 فی صحیحہ ۱۲

اسے کون الی ریش حسن ۱۲

لہ قولہ الذی بعد الخ هذا اللفظ اعلیٰ صیغۃ المضارع الجہول من الہدکما فی نسختہ الش والمعنی علی هذا انه حذف حرف العطف حسنا كما یحذف

من اشئ الذی بعدہ فانہ یقال ودخل عام جاریتہ ثوب بسوا الی غیر ذلک واما بانسانہ بعد الی الخیر کما فی النسختہ النقولۃ عنما والمعنی علی هذا انه حذف حرف

العطف حسنا كما حذف فی القسم الذی بان بعدہ وهو ما یدکر فیہ الوصفان باعتبار الاسنادین هذا لخص ما فی الشرح ۱۲ عیب لہ قولہ ودخل هذا الخ

ای علی ما قلنا من ان ذکر الوصفین حال کون الاسناد واحد اما هو التردد والمصل للبعثہ لاختلفا التقلۃ فی بیان حال الرواقہ یكون ما قیل فیہ صحیح فقط اولیٰ ما

قیل فیہ حسن صحیح لان الاول صحیح والتردد بخلاف الثاني وهذا معنی قولہ لان الجزم اقوی من التردد فلما ترجم ان الحدیث الصحیح بالجزم معنونه بل یظن ۱۲ عیب

لہ قولہ اسکا اذ لم یحصل الخ قال الشارح الا حسن ان یقدر هكذا وان لا یحصل فانہ حذف الفعل وکلمت النون لا ما وادغمت فسار والاشئ قولہ انہ

ان یقدر وان لم یحصل والشاھد علیہ ہر الزوق السلیم ۱۲ عیب لہ قولہ فاطلاق الوصفین الخ ای یصغر والحسن مثلاً كما یظہر عن سیاق ۱۲ عیب -

لہ قولہ یكون باعتبار الاسنادین الخ قولہ ای یكون احدهما صحیحاً والاخر حسناً مثلاً فلما یروان الاسنادین بالجزم ان یكون احدهما صحیحاً والاخر حسناً لجاز کولهما

ضعیفین معاً او احدهما جہود البرودان ذکر العطف والحسن لیس علیہ سبیل الحصر بل علی سبیل التمثیل علی ان الطلاق الصغۃ او الحسن مع الضعف لعلہ لا یؤید فافهم

۱۲ عیب لہ قولہ لان كثرة الطرق الخ قولہ وفیہ ما تقدم مناسا لتمام ان كثرة الطرق مطلقاً لا تقوی الحدیث فجزم ان یكون ما قیل فیہ صحیح فقط مع

عدم تفرده اودون مما قیل فیہ حسن صحیح لعم لان لیسال المراد بالبرودان ان یكون یوق حسن فرداً مائیداً لا یزال یقول بالبرودان یكون دون ما قیل فیہ حسن صحیح بل یحتمل المراد

بل الا یریدہ البیضا کان یكون شہراً مثل ۱۲ عیب لہ قولہ فان قیل الخ زیادة الاشکال ان الحسن عن الترمذی ما روی من غیره بل ان الغریب یكون مستأ

لحسن یجوز المشتقاً اذا تشرطوا الغریب تکلیف یقول فی بعض الاما دیث حسن غریب لان الغریب من هذا الوجه فان هذا هو الراجح بین گفتنا فی ۱۲ عیب

عہ ای ما قیل فیہ صحیح فقط یكون مراداً اذا کان فرداً ولا یجزم ان یكون مساوياً لارجح ۱۲

من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب  
 اى من غير طريق واحد ۱۲

لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذى لم يعرف

الحسن مطلقا وانما عرّف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول  
 عزّره فما يقول فيه حسن غريب لا يكون واردا على هذا الاصطلاح ۱۲

فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث  
 من غريب وغيره ۱۱ اى وليد او تفصيل ۱۲

حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح  
 فقط ۱۲ فقط ۱۲ فقط ۱۲

وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها

حسن صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد  
 جميعا ۱۲ يصدق ۱۲

الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن  
 آخر اى الجامع ۱۲

فانما اردنا به حسن اسناده عندنا وكل حديث يروى ولا يكون  
 راويه متما بالكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو

له قوله فالجواب الخ حاصل الجواب ان التعريف المذكور ليس الحسن مطلقا بل الحسن الذي لا يذكر معه وصفا اخر من المحمّدية والقرآنية فالحسن الذي ينافى  
 الغريب لم يجمع معه والذي قد اجمع معه ليس متساويا لانه انما في ۱۲ عب ۲ قوله انما عرف بزعم الخ قيل اى لم يعرف الحسن مطلقا بل ما عرفه  
 متفيدا بزعم خاص وقيل الباء زائدة كما في قوله تعالى ولا تقربوا ما بينكم وقوله تعالى ومن يرد فيه ما لادوا الا ظهرا يقول انما عرف نوعا خاصا من كذا قيل ووجه  
 الفتح بوجه مسيات آخر لا يفسر ذكرها بهذه الحاشية المتقدمة ۱۲ عب ۳ قوله فانما اردنا به حسن اسناده عندنا الخ اى الحسن الصالح عن اصل الحديث فخرين  
 معنى حسن الاسناد بقوله وكل حديث يروى عنه ۱۲ عب ۴ قوله نحو ذلك الخ بالوجه صفة غير وبالغصب حال منه ومعناه ان يكون راوى الطريق الثاني  
 متصفا بالكذب ايضا واهم ان لم يصرح في تعريف الحسن بهذا المعنى العلة ولا بانصال السند ولا بصفة الاضيق كما ذكره الشيخ نسايقا وادار الرواية من غير وجه هذه الاصطلاح  
 الخ وبتصنيفه عن وجه ۱۲ مقتط من شرح الشرح ۵ قوله فخر من لم يدر حديث حسن الخ اى من لم يدر من اصل الحديث كما يترجم من جملة ما يفسر قوله في الظاهر  
 ان لم يدر بقوله عندنا حكايته اصطلاحا وانا لا ادر عن اصل الحديث ۱۲ عب ۵ صفة مشبهة او فعل ماض او مصدر كذا قيل ۱۲ عب ۱ اى لا يكون راوى ذلك  
 الاسناد الاخر ايضا متصفا بالكذب ۱۲ مل ۵ اسس لا يكون ذلك الحديث من انما لم يدر حديث الشرح ايضا ۱۲

عندنا حديث حسن "عَرِفَ بهذا انه انما عَرَفَ الذي يقول فيه حسن  
 فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم  
 يُعَرِّج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب

فقط فكانه ترك ذلك استغناءً بشهنيته عند اهل الفن واقتصر على تعريف  
 ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك  
 قبيح بقوله "عندنا" ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و

بهذا التفسير يتدفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم  
 له قوله عرف الخ حيث قال واما في كتابنا حديث حسن فلم يهذ ان المورف بهذا التعريف هو الحديث الذي يعرف في كتابه الحسن فقط دون غيره فانهم  
 ۱۲ عيب ۲ قوله ان الغموض الخ قيل وجه الغموض غمض مروده لم يحصل له حد ضبط فقيل هو ما عرف فخره واشتهر به بالعدالة والبطون وقضى بالصح فانه ايضا  
 ما عرف فخره واشتهر به بالعدالة والبطون قيل هو ما فيه ضعف قريب محتمل وزليل بله ليس في هذا التعريف حد ضبط متميز به القدر المتصل وفيه ان تعريف  
 التزني الضاليس بضابط فانه يصدق على الصحيح المردى بطرق متعددة فالاولى في بيان وجهه لا تقتصر هو الاقتصار على قوله انه اصطلاح جديد اي غير اصطلاح المصنوع  
 فلا يرد انه اصطلاح غير التزني ايضا كما هو من جنس الخ وايضا ما قل ۱۲ عيب ۳ قوله ولذلك قيده الخ هذا الكلام يشعر الى رضاء الحسن الجواب  
 الخ لانه اصطلاح جديد ۱۲ عيب ۴ قوله وهذا التفسير الخ اي بما قلنا من ان ذكر الرفعين انا هو للرد اذا كان الحديث فرادوا باعتبار ان السانين  
 اذا لم يكن فرادا ۱۲ عيب ۵ قوله يدر فخر كثير الخ ومجمل الايروادات الواردة ان ابن الصلاح قال ان ذلك الاختلاف راجع الى الاسناد فاذا ورد الحديث  
 باسنادين احداهما صحيح والاخر من استقام ان يقال --- انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر على انه غير مستنكر ان يراى  
 بالحسن معناه الغزوي وهو يميل اليه النفس ولا ياباه القلب ودون الشك في الاصطلاح الذي نحن بصدده قال ابن دقيق العيد يرد عليه ان ما حديث التسي قيل  
 فيها حسن صحيح لان فرادى الامن هذا الوجه ويلزم عليه ان يطلق على الحديث المشروط اذا كان حسن اللفظ ان حسن ثم اجاب عن الاشكال المذكور بعد رد الجوابين بان  
 الحسن لا يشترط فيه الاقتصار عن العمية الاحيى الفرد الحسن فراد بالحسن حينئذ معناه الاصطلاح وانما ان كان الحسن في وجه العمية فالحسن حاصل لا محالة بما لصعب  
 لان وجود الدرجة العليا وهو اللفظ والاتقان لا ينافي وجود المرتبة الدنيا فيصعب ان يقال حسن باعتبار الصفته الدنيا يصعب باعتبار الصفته العليا قال ويلزم على هذا ان  
 يكون كل صحيح حسنا قال ابن المراق كل صحيح عند التزني حسن وليس كل حسن صحيحا قال ابن سبويه ان من قدم على غيره انشط في الحسن ان يروي نحوه من وجه اخر  
 ولم يشترط ذلك في الصحيح فاقضى ان يكون كل صحيح حسنا خلا فراد العمية ليست بحسنة عند التزني كحديث الاسامع والفينات واجاب به العرواني بان التزني

بقية آئنده



یسف وجه توجیہہا فللہ الحمد علی ما الہم وعلم و زیادة راویہما  
 یظہر ۱۲ وعلمہ احکم و اتم ۱۲

ای الحسن والصحیح مقبولة ما لقع منافیة لروایة من هو اوثق  
 ما خذتہ ہا ۱۲ مطلقا ۱۲

ممن لم یذکر تلک الزیادة لان الزیادة امان تکون لانہ فی بینہما  
 بیان لمن ہو ۱۲ فما مضی ۱۲

وبین روایة ممن لم یذکر ہا فہذا لا تقبل مطلقا لانہا فی حکم الحدیث  
 المستقل الذی یتفرد بہ الثقة ولا یرویہ عن شیخہ غیرہ امان تکون  
 بروایة ۱۲

منافیة بحیث یلزم من قبولہا رد الروایة الاخری فہذا ہی الی  
 معارضتہ ۱۲ بیان للمنافاة ۱۲

حاشیہ صفحہ گزشتہ

اشترط فی الحدیث مجیئہ من وجہ اخراذہ لم یبلغ مرتبہ الصیح فاذا بلغنا لم یشرط ذلک بدلیل قولہ فی مواضع ہذا حدیث حسن صحیح غریب قال السنائی وکن مستقدا  
 من ہجرت اخری اتی وجہ بان الحسن والصیح قیاسان ولیس منہما عموم وخصوص مطلقا فالعبط الذی نفس الحسن غیر العبط الذی فی الصیح ۱۲ شرح الشرح معہ  
 وجہ المعرفتہ تدبیر فی الحاشیة ۱۲ معہ فلم یل الی قولہ ۱۲ معہ وہم الموقوفون رزقنا الشرحین ۱۲ معہ وهو الاشہار بصواب ۱۲ معہ  
 لے عندی والنون للظنہ واعندی وعن عنی فی ہذا الاصطلاح فلا اشکال فی النون ۱۲ معہ غریب علی جہہ خطاب کثیرا ۱۲

حاشیہ صفحہ ہذا

۱۱ قولہ زیادة راویہما الخ لخصیہ ان الحدیث المروی باسناد واحد او کثیر اذا رواہ راوی الصیح او الحسن مع زیادة لم ترد فی ذلک الحدیث زیادة امان  
 یكون بحیث یلزم من قبولہا رد روایتہ من ہوا اوثق منه اول یکن كذلك والثانیہ مقبولة لانہا فی حکم الحدیث مستقل الذی یفرد بہ الثقة ولا یرویہ  
 عن حدیث غیرہ والا لدلی مرذوۃ لان من قبولہا یلزم ترجیح المرجوح وهو باطل وانما قید الزیادة برأوی الحسن او الصیح لان زیادة غیر ما بل روایتہما مطلقا غیرہ  
 مقبولة کذا قبل ۱۲ عب ۱۲ قولہ روایتہ من ہوا اوثق الخ لوقف بانہ لو دقت زیادة منافیة لروایتہ من ہوا سائل فی الوثوق لا یقبل بل یترقب  
 مع انہ یصدق علیہا انہا لقع منافیة لروایتہ من ہوا اوثق منه ووقع بان المراد من قولہ مقبولة غیر مرذوۃ قطعا فیصدق علی ما دقت زیادة منافیة لک  
 فی الثقة انہا غیر مرذوۃ قطعا و الا ظہر فی الجواب ان التوقف لیتقضى عدم العمل لا الرد الا تری الی ما یتقی من تعین القبول الی اصولہ بدو غیر محول ہ ۱۲ ش  
 ۱۳ قولہ لان الزیادة الخ تعلیل جزئی العروی ای قبول الزیادة اذ الیکن منافیة و ردہا اذا کانت منافیة وان کان الجزء الاول منطوقا وانما فی مضمومہا  
 ۱۲ عب -

مع سماع کان اوثق من الذاکر اول ۱۲ معہ وہی الحق لیس فیما تمک الزیادة ۱۲

يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر له  
 بسبب من اسباب الترجيح ۱۲

عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ولا  
 جمهورهم ۱۲

يتأتى ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون  
 لا يستقيم ۱۲ الاطلاق ۱۲ باجماعهم ۱۲

شاذ آخر يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب  
 مفصول الخ الفقرة ۱۲

ممن عفل عن ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في  
 بقبول الزيادة مطلقاً ۱۲ اعقل

حد الحديث الصحيح وكذلك الحسن والنقل عن ائمة الحديث المتقدمين  
 تعريفة ۱۲

له قوله واشتمع مع الخ اعلم ان معرفته بزيادة الثقة من لطيف ويستحسن العناية به لما استفاد بها من الاحكام وتقيده بالاطلاق وايضاح  
 المعاني وغير ذلك واختلف فيه فذهب الجمهور من القدماء والاصحاب الحديث كما نكاهه الخليل عنهم الى ترويض مطلقاً سواء تعلق بما حكم شرعي ام لا وسواء خردت  
 الحكم فاقبض ام لا وسواء اجريت لنفسك من احكام شجرت بغيره ام لا وسواء كانت من رواه ناقصة او ثبتت من غيره من رواه ناقصة او قيل  
 لا تقبل مطلقاً من رواه ناقصة او لا من غيره لان ترك الفاظ ثلثها او بعضها ويضعف امره او قيل لا تقبل من رواه ناقصة او قيل من غيره من الثقات لا شماره  
 بخلاف في ضبطه حفظه وقسم ابن الصلاح الى ثلثة اقسام اعمداً باليقين من اهلنا سابقاً لارواه سابقاً ثقات فهذا حكم الروايات في الاصل فاستقبل ان قلت  
 باليقين عينين للثنتين وهي زيادة الغلظة في حديث لم يذكرها سابقاً رواه كحديث جعلت لي الارض سبداً او غيرها لا تعدو اليها الا شئ من سابقاً رواه فقال  
 وجعلت ترتها لغيرها وهذا القسم يشبه الاول لساناً فانه يظهر ما في الجمهور ويشبه الثاني في كونه باليقين فيما سار كما هو مورد ال التاني انتهى ولم يضع حكم هذا القسم  
 قال النووي والصحيح قول هذا الاخير واختار المصنف تقسيم ابن الصلاح وادرج الثالث في القسم الاول وادرج الثاني على الجمهور بان ما ذكره لا يتأتى على يد ائمة  
 الحديث الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذاً فانه على تقدير قبول الزيادة مطلقاً يزم والاصح مع ائمة الحديث ان يرفعون به الصحيح ۱۲ وجوبه للذين

له قوله ولا يتأتى ذلك ما حاصل ان القبول ينحصر في الصحيح والحسن وعدم الشذوذ بمعنى فيما والشذوذ هو مخالفة الثقة من هو اوثق منه فلو حكم بقبول

الزيادة مطلقاً يزم عدم احصاء القبول في الصحيح والحسن بل عدم احصاء الصحيح والحسن في القبول لقبول الزيادة الشاذة وورد المحفوظ المقابل لما هي فيه فاقبال ۱۲ اعجب  
 ۱۳ قوله والنقل عن ائمة العلماء في الحديثين والترجيح في حكم تعلق بالزيادة او بسبب الخردان وبعدها عنك الزيادة او ذلك الحديث الاخر اقوى  
 مما يقابل قبولاً ذلك الحكم والا فلا وهذا يردك لسه عدم قبول الزيادة مطلقاً وهو المطلوب ۱۲

عنه في تعريف الحسن ۱۲

عنه مبتدأ وانه قوله اخباره في صحيح ۱۲

کعبہ الرحمن بن مہدی و یحیی القطان و احمد بن حنبل و یحیی بن معین

وعلی بن <sup>لعم</sup> المدینی و البخاری و ابی زرعة الرازی و ابی حاتم و النسائی <sup>مشہور</sup> <sup>۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

والدارقطنی و غیرہم اعتباراً الترجیح فیما یعلق بالزیادة و غیرہا ولا یعرف

عن احدہم اطلاق قبول الزیادة و اعجب من ذلك اطلاق کثیر من الشافعیة القول <sup>محدث کاں ۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

بقبول زیادة الثقة مع ان نص الشافعی یدل علی غیر ذلك فأنہ

قال فی اثناء کلامہ علی ما یعتبر بہ حال الراوی فی الضبط ما نصہ <sup>مطلقاً ۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

لہ قولہ و اعجب من ذلك الخ و جہر الامجیہ ظاہر فان المقلدین وان لم یمنظروا لک قول المحدثین فہم یمنظرون الی قول امامہ البتہ فخصم عن قول امامہ لاشک انہ اعجب فافہم ۱۲ عب

۱۲ قولہ قال فی اثناء کلامہ الواقع علی بیان ما یعتبر اسے یقاس و یعرف بہ حال الراوی و مقدرہ فی الضبط ما نصہ ای تصریحہ و انما قال هذا المرع توہم انہ نقل مشہور علی حسب فہمہ فلا یرحم انہ مستدرک فیکون ای الراوی اذا شرک احد من الحفاظ فی روايته حدیث و اسلم بخلاف ای حدیث انہ یخالفہ لا بالزیادة ولا بالنقصان فان خالفہ اسے الراوی حافظاً ولم یراعہ کان محتمراً فوجہ العارہ تفصیلہ حدیثاً ای الراوی انقص من روايته الحفاظ کان فی ذلك ای وجہ ان الخالفہ لثبوتاً دلیل علی صحتہ منخرج حدیثہ اسے حدیثہ الخرج لا یرید علی احتیاطہ فی الروایة اذا نکلام فی الضبط کاسیاق ثم قبل هذا اذا لم یکن مقتضاً منافیاً لما رواہ الخافظ و اما اذا کان منافیاً لما رواہ الخافظ فمخالفاً المقصود بالخافظ فیضہم ذلك بحدیثہ و منی خالف ای الراوی ما وصفت ای ما ذکرکرت من وجہ ان حدیثہ انقص بان یکون زاد انہ ذلك بحدیثہ ای ما ذکرکرت الخالفہ بالزیادة قبل و فیہا انہ یوہم ان الزیادة علی الخافظ مطلقاً فیہم مقبول مع ان الفہم ہوا الزائد السانی لا لأن الخافی اقل هذا الیاد و الیاد السابق یرشد انک الی ان معنی الخالفہ ہو عدم الخالفہ ۱۲ الخ

سہ ثقہ حافظ عارف بالرجال ۱۳ ثقہ متفق حافظ امام للہ امام فقیر حافظ بختہ ۱۴

لعم حافظ امام المرح و التمدیل ۱۳ لعم ثقہ امام اعلم اصل عصرہ بالحدیث ۱۳ صہ امام دنیا فی ثقہ الحدیث ۱۳ صہ امام حافظ ثقہ مشہور ۱۳

عم ای علی و ضعف یعتبر بہ حال الراوی ۱۲

ويكون اذا شرك احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد  
 بكسر الراء ١٢ جواب اذا ١٣

حديثه النقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى  
 من رواية الحفاظ ١٢

خالف ما وصفه اضر ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا  
 الراوى ١٢

خالف فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة  
 حافظا ١٢

العدل عند لا يلزم قبولها مطلقا وانما يقبل من الحفاظ فانه اعتبر  
 له عند الشافعي ١٢

ان يكون حديث هذا المخالف النقص من حديث من خالفه من  
 الراوى ١٢ ناقصا ١٣

الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلا على صحته لانه يدل  
 الشافعي ١٢

على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة  
 اى احتياط ١٢

فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لاحتكن مضرة بحديث صاحبها

له قوله ومقتضاه الخواى مقتضى كلام الشافعي انه

اذا خالف الراوى احد من الحفاظ بالزيادة اضر ذلك بحديثه فدل ذلك الكلام على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قولها مطلقا وهو المطلوب من نقل كلام  
 الشريف ١٢ **قوله** وانما يقبل من الحفاظ الخ قول ان الراوى ان زيادة الحفاظ تقبل مطلقا وان كانت متاخرة لروايتها من الراوى والى الحفاظ  
 فهو متزوج كيف وانما يستلزم ترجيح المرجح وان الراوى انما يقبل اذا لم يكن متاخر لروايتها الا حفظه فهو مسلم الا انه لا يظنه الفرق بين العدل والحفاظ  
 في قبول زيادتها وعدم قبولها وهو خلاف مقتضى كلام المصنف الفرق بين الحفاظ بالزيادة وبينها بالنقصان بان الاول متسرة والثانية ليست كذلك تحكم البعض  
 سواء كان سنى الاضراب هو عدم قبول الحديث وان الحفاظ الراوى عن اهل مراتب الضبط الى اوانه وقد اشارنا اليه سابقا فذكر هذا لعل الشريف يدرك ما كان عليه

**قوله** لا يدل على تحريه يزيد الراء اى طلبة الاول والى الاخرى قال فيزيه لم لا يجوز ان يكون نقصان عن الحفاظ دليلا على نقصان حفظه انتهى الجواب  
 ان هذا من لم يعرف الفتوى واما من عرفت بالحفظ فانه لا ينقص من الحديث علم انه قوى وانما يكون نقصان بالاحتياط يقبل كذا قال الشافعي واقول لا ينقص  
 فيه قدره ١٢ **ع** **قوله** وجعل اى الشافعي اعد ذلك اى نقصان مضرا بحديثه فدخلت فيه اى فيما عدا ذلك الزيادة واما قال وعلت الزيادة  
 لان نقصان البعض قد يكون مضرا كما ذكرنا لو كانت اى الزيادة عنده اى عند الشافعي فقبله مطلقا اى العلم من ان يكون الراوى مخالفا للحافظ او من هو اوثق  
 منه والاشع علم ضبط الراوى اى الزيادة المذكورة مضرة بحديثه صاحبها ولم يجعلها دالة على ضعف مخرجه حديثه وانما العلم ١٢ شرح الشرح

عنه خروجها لظهوره اذ سنه ١٢ **ع** اى ما ذكره ابن بان وجد حديثه ازيد **له** ذلك الكلام ١٢ **ع** اى سواء كانت متاخرة  
 لمن هو اوثق منه اذ لا ١٢ **ع** لانه اذا قبل زيادة ناهى عن يقبل بحديثه



والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم رواية من <sup>نعم</sup> اكثر عدوانه  
 وعرف من هذا التقريران الشاذ مارواه المقبول مخالفا لمن  
 هو ادلى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح  
 المصنوع<sup>١٢</sup>

وان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله  
 يقال له المنكر مثاله مارواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن  
 لانهم انكروه<sup>١٥</sup>

حبيب وهو اخو حنيفة بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق  
 عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 كقرئ<sup>١٢</sup>

له قوله من هذا التقرير الخ الذي تقرئتم حيث قرئ قوله فان يخلف على قوله وزيادة رويها ابي الحسن والصحاح فاعلم انما هو روي الحسن والصحاح وهو مقبول  
 وقت لا من تقرير الشرح لان الحكم يكون رادوا في مثال خاص فقط وقبول لا يدل على وجوب كونه مقبولا في جميع العصور ١٣ تأسس قوله مارواه المقبول الخ قيل هذا  
 مناه لما سبق من حصر المقبول في الوبية اقسام الصحيح والحسن يتبينها مع نفي الشذوذ بالمعنى لانهم في تعريفها واجب ان الحصر فيما سبق انما هو لغوي والراد بالمقبول هناك  
 انما هو الرادوي فلا منافاة فاقول ١٤ عيب قوله وهذا هو المعتمد الخ ويعرف ان في اصل الخ لا راد قال الخليل وغيره لعلنا الحديث الشاذ يابس لئلا اساد  
 ما عرفت به شيخنا فقط او غيره فان كان عن ثقة يوقف ولا يخرج به فليغير المثال فقط ولا يقتصر على الثقة وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي تدبره ثقة  
 من الثقات وليس له اصل سابق لذلك الثقة فلم يتغير المثال فقط ولكن بقوله بالثقة قال ابن الصلاح انما حكم الشاذ في غير الشذوذ انما هو في شكله واما ما ذكره  
 الخليل والحاكم فشكل بما تقدم به العدل والمحافظة المشاهدة كحديث انما لا حال بالنيات وسهيت النبي عن زنت الو لاه وحيثه ١٢ شرح الشرح قوله  
 مع الضعف الخ بان كان الرواية الخالف ضعيفا لم يسهل حفظه او جعله ليسه او نحوها وهن الشاذ ضعيف ام لا ولا يظهر ان الشاذ المنكر كالحام ضعيف لكن  
 الشاذ راد به قد يكون مقبولا والمنكر راد به ضعيف ١٢ - قوله من طريق حبيب بن حبيب غير عامه مملته وفتح ووجهة وثمة بقرينة مسورة ابن حبيب ففتح كسر  
 وبها فوجهة ابن حبيب الزيات بتقديره التحقبة بالفتح الراجح او ما نقلته في جواب اسم القراء ومن ابحاث التاميين عرض عليه فيده ما في يوم جار فاني تورقا وقال  
 الخ لا يفتخر اجرام على القرآن ارجو بذلك الفؤوس قرأ على جعفر الصادق اسناده السمي بسلسلة الذهب وعلقه جماعة اخرين رضي الله عنهم اجمعين ١٣  
 شرح الشرح عه جميع الضعيف رعاية لعن في ١٣ عه اي علم ان الشاذ منقول على فعل لا يكون معرفة على الشرح ١٣ عه اي نفس المتن او  
 سند به زيادة او قص ١٣ عه اي مخالفة الحديث القوي مع الضعيف لعل يفتح معلولة وسكون تيمنه والف بين راي ولده ١٢ ش -

وصحبه وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج البيت و  
المكتوبة ١١ المفروضة ١٢ اى بيت الله الحرام ١٣

صام وقرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره  
اسه اعظم اذا وجب الاطعام ١٢ دخول اديبا بسلام ١٣

من الثقات رواه عن ابى اسحق موقوفا وهو المعروف وعرف  
اى على ابن عباس ١٢

بهذا ان ابن الشاذ والمتكبر عما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا  
التقريب المذكور ١٢

فى اشتراط المخالفة وافتراقا فى ان الشاذ رواية ثقة او صدق والمنكر  
اى مزوى برواية ثقة ١٢

رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله اعلم وما لقا ذكره  
اراد برباين الصلاح ١٢ شرح الشرح وعلمه ام ١٣

من الفرق النسبى ان وجد بعد ظن كونه فردا تدافقه غيره فهو المتابع  
١٢

بكسر الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوى نفسه ففى التامة

١٤ قوله عما يخصه من وجه الخ ليس المراد بالعموم والخصوص من وجهه بل مطلق اهل اليزان صدقا كان او تحق قابل المراد انهما يتبعان بحسب المفهوم فى  
اسر واحد وحى المفارقة لا راجح ولا يفرقان فى اى الشاذ مقبول وراوا المنكر ضعيف فكان بينهما عمدا وخصوصا من وجهه وكلوا وجه الشرح فاقبل ١٢ عب ٥  
قوله من سوى الخ اراد برباين الصلاح فانه سوى بينهما حيث لم يميز بينهما ثم لا يخفى ان الفرق اما بوجود بحسب غالب الاستعمال والافتقار ليقول احداهما كان  
الاخر فخر يردانه قال ابرادؤى فى حديث نزع الختم هذا حديث منكر عن الراوى به صام من يحيى وهو ثقة احتج به اهل الصريح على انه يجوز ان يكون ضعيفا عند  
ابى داؤد ولا يثبت له بحسب عليه تقليده ١٢ لخص الاصح ٣ قوله وما تقدم الخ المواضع عطفه على المتن والشرح على الشرح فباختيار المتن  
يرفع الفرد وبقية الشرح يخفف ويشل هذا المزج لا يستحسنه المحققون لكن لا غالب الشرح على المتن وجعلها كتاب واحد ساغ له ذلك ولو قال التقدم ذكره وهو  
الفرد وكان ١٣ شرح الشرح ٤ قوله من الفرق النسبى الخ ان قيل لم يرد النسبى مع ان المتابع بمذاهب النسبى يرد الفرد المطلق ايضا فانه ان كان  
وجده للراوى عن سماني يدينه فانه قد يرد عن غيره من غير ان يكون له من جهة الشاذ احد ليقال سنا ذلك ولعله بناء على الاصطلاح فانه فى اصطلاحهم يخص بالفرد النسبى ويقتد  
بجعل الفرد النسبى مورا متصليا بينه وبين غيره من الفرق المطلقين بهما بقره بقره ويؤيد ذلك ما هو الاصل فى اصطلاح وان كان مالا شاذ فانه لا بد له  
من اعست وما لم يضره كما لا يخفى ١٢ عب ٥ قوله فهو المتابع الخ اى ذلك الغير هو المتابع بالكره لا يتبع راوى الفرد والفرق هو المتابع بالفتح  
قيل وقسمه الاذى متابع والفرق متابع اجماع اصطلاح ١٢ عب ٦ قوله والمتابع على مراتب الخ ان كان اناها الى مرتبتين كما لا يخفى فان الشرح حاصل كما ساءه الراوى المقصود فى اختيار  
السناد شوكره من راجه فراه عن شيخه او شوكره شيخه فمن فرق الى اخر السناد فهو المتابع فالله اعلم المتابعة المنة ولا بد من كونها مائة من اتقانها فى السناد الذى ان وقع فافقه ولو فى الصحابي  
فلا يخفى فانه والثانية هى العاصمة وكلما قربت منها كانت اقرب من التى بعدت عنها ١٢ عب ٥ شهر رمضان بالتام ١٢ عب ٥ اى ذلك الراوى الغير هو المتابع ١٣

وان حصلت شيخه فمن فوقه في القاصدة ويستفاد منها التقوية  
 فانن فوقه ١٢

مثال المتابعة التامة ماروا الشافعي في الامر عن مالك عن عبد الله  
 ابن دينا سر عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وعلى

اله وصحبه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال  
 ولا تظفروا حتى تروا فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فهذا الحد  
 اثم كتاب ١٢ اش ١٢١

بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعدوا في غائبه  
 اي وهو ١٢١ بلفظ ١٢

لان اصحاب مالك رووا عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم  
 اي ما عدا الشافعي ١٢٢

فان رواه لکن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعني كذلك  
 كد حرجة ١٢

**له قوله** ويستفاد منها اي من المتابعة سواء كانت تاما او قاصرة التقوية لان الرحمن طبع الاسناد غالباً اذا بعد ما ينظر فيه كثرة الوسائط فاذا توابع  
 المراد في الاسناد بالمتابعة وزال وهنه ١٢ كذا في بواش السنة المنقولة عنها **له قوله** الشهر الحج اي جفته تارة او اقله تسع وعشرون وهذا محقق  
 وفي حديث علي عليه السلام طلب الهلال ليلة ثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا اي رمضان حتى تنظروا اي حتى تعلموا  
 ولو برؤيته عدل الهلال اي هلال رمضان فاللام للعهد ولا تظفروا اي لا تدهنوا في افطار رمضان بان تتركوا اسيا مسدة وتصلوا صلاة عيد الفطر ١٢ شرح  
 الشرح **له قوله** في غريبه الحج جمع غريب وهو الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة او الحديث الذي يتفرد به بعضهم باي لا يذكر فيه غيره اما في متنه او في  
 اسناده ١٢ شرح اخرج **له قوله** فان غم عليكم اي ستر الهلال عليكم قال في جمع الجوامع علينا الهلال اذ حال دون رؤيته فيمن فتره اذا غطت بعم من الهال لظن اظهير  
 الهلال انتهى ١٢ **له قوله** فاقدروا الحج بضم الدال وكسر هاء وقيل بضم خطا يقال قد رشت شي قدرا بالتخفيف اي قدره بالتقدير قال الله تعالى الله تعلمت ان قدرا  
 ففهم القادرون كذا في شمس العلوم فالعنه قدره السراي لاجل تحقيق هلال رمضان عدوا يامر شهر شعبان حتى يكملوه ثلاثين يوما ثم يرمون رمضان ولولم تروا  
 هلاله ينشد فيهم ونحوه اذ القصد من الرؤية العلم باليقين وهو ابرؤيته الهلال عنه نقصان الشهر وما يحصل كالشهر  
 وما حصل معناه اتموا شهر شعبان ثلاثين فيوافق قوله صلى الله عليه وسلم فاكلوا العدة ثلاثين في السنة ١٢ شرح الشرح



اخرجه البخارى عنه عن مالك وهذا متابعه تامه توجد ناله ايضا  
متابعة قاصده في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد  
عن ابيه محمد بن زيد عن جداه عبد الله بن عمر رضی الله عنه بلفظ  
فكلموا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع  
عن ابن عمر بلفظ فاقد رواثلثين ولا اقتصارا في هذه المتابعة سواء كانت  
تامة او قاصدة على اللفظ بل لوجاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة  
بكونها من رواية ذلك الصحابي وان وجد متن يروى من حديث  
صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى اذ في المعنى فقط فهو الشاهد ومثاله

١٦ قوله ووجه ناله ايضا الخ وهي متابعه محمد بن زيد لعبد الله بن دينار عن ابن عمر ١٢ شرح الشرح

١٧ قوله وفي صحيح مسلم وهي متابعا نافع لعبد الله بن دينار عن ابن عمر فقد تولى عبد الله بن دينار متابعه تامه بجميع عن ابن عمر والى المتشبه  
المصنف مناقشته في كون التابعين الاخيرين متابعيه بناء على تفاوت الالفاظ حيث وقع في الاول منها فكلموا ثلثين بول قوله ناكلوا الصوره ثلثين و  
في الثانية منها فاقد رواثلثين وفيها بقوله ولا اقتصار الخ ١٢ شرح الشرح ١٣ قوله اذ في المعنى فقط الخ اي دون اللفظ لا يقال لم يتبعه المتابعه في  
اللفظ فقط مع انه قد يتصور ان يكون جميع الالفاظ الحديث مشتركة كما يريد بها في ارجاسمان وفي الاخر معان واخر لان مثل ذلك لا يسمى شاهدا لان  
البحر في المعنى لا سيما انه نادرا وغير موجود ١٣ شرح الشرح ١٤ قوله فهو الشاهد الخ اي فالشاهد لذلك المتن بوالشاهد والمصطلق المسند وهم قديموا  
فقالوا ثم بعد فقد المتابعات على الوجه المشرح اذا وجه من الخ في الباب عن صحابي اخر يشبهه فهو الشاهد فلو قال ثم ان وجد مكان توفيسا ووقال  
فان وجد مكان تلويحا الى كلام القوم تخليصا عن مخالفتهم ١٣ شرح الشرح ١٥

١٦ لا يحصل للثاني نفس ١٢ عنه الاظهر ذكر ايضا قبل قوله له ١٣ مع انه لا يحصل لثاني غيره وهو عبد الله بن دينار ١٢ -

للعده وهذه ايضا متابعه قاصده لا يحصل ايضا لعبد الله بن دينار

عنه البحر في معاني علم الحديث ١٣ مع انه في الاشارة المذكورة كان عبد الله بن عمر ١٢ ٤

فی الحدیث الذی قد مناولا مارواة النسائی من روایة محمد ابن  
 ابی عن الشافعی و فیہ عن ابن عمر ۱۲  
 فی نسخہ محمد بن حنین ۱۱

جیر عن ابن عباس عن النبی صلی اللہ علیہ و علی آلہ و صحبہ وسلم ف ذکر  
 جبرئیل بن محمد بن اد انسانی  
 مثل حدیث عبد اللہ بن دینار عن ابن عمر سوا فہذا باللفظ و اما بالمعنی  
 الشاہد ۱۲  
 نقطہ ۱۲

فہو مارواة البخاری من روایة محمد بن زیاد عن ابی ہریرة  
 الشاہد ۱۲  
 بکسر الزاء بعد ما تحتیة ۱۲  
 بلفظ "ان غم علیکم فاکملوا عداة شعبان ثلثین" و خص قوم المتابعة  
 یوما ۱۲

بما حصل باللفظ سوا کان من روایة ذلک الصحابی امر لا والشاہد  
 عطیہ  
 خص ۱۲

بما حصل بالمعنی كذلك وقد یطلق المتابعة علی الشاہد و بالعکس  
 فید مسامحة والمراد المتابع ۱۲  
 والأمر فیہ سهل و أعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسائید  
 استقراء الاسانید ۱۲  
 فی مشہد ۱۲  
 اسماء اقسام کتب الحدیث ۱۲

لہ قولہ والشاہد بالنسب علی ما لایبہ ای و خص قوم او ذلک القوم فشا حدیثا حصل بالمعنی كذلك قال المعنف ای سوا کان ذلک من روایة ذک  
 الصعابی ام لا ۱۲ شرح الفرح ۱۲  
 قولہ و اعلم ان تتبع الطرق الخ قال الشاہد قبل تقدیرہ انہ اورغ بالحدیث و علی الاشارة بقولہ قالے فہذا ان لاقدرت فی المزج و قد ذکر مرارا انہ جعل  
 الشرح مع المتن کتابا و اما ما فلا یرد علیہ ان لفظ تتبع الطرق یعنی ان یرکب مر فوعانی المتن و مضویا بالشرح یفقر بالانصب فکان الشرح الذی بعد المتن ناسخا لا عرابہ  
 اتی قولہ ہذا یرشدک الی ما قلنا فی اوائل الخلیفة من ان الشرح لا یشترک کتاب و اہم فشرک ۱۲  
 علی ترتیب ابواب کتب التفسیر کا کتب السننہ اور ترتیب حروف المعانی فی اوائل العنون عنہ کتاب الامان و کتاب البر و کتاب الترمذی و کتاب  
 الخراب و حکما الی اخر الحروف کا فعل صاحب جامع الاصول او باعتبار رعاۃ الحروف فی اوائل الفاظ الحدیث کا فعلہ شیخ مشائخ الحافظ السیوطی و لسانیہ  
 ای الکتب الی جمع فیھا سننہ کل صلی علی حدیث علی اختلاف فی مراتب الصواب و لیسنا ہم و لیسنا ہم لعل بین مر و یا تم صیما کان الحدیث او وضعفا  
 و جمع السیوطی فی جامعہ الکبریٰ بین الامرین بحمل القسم القلی علی ترتیب الحروف و القسم المعنی علی ترتیب السانید و الاجزاء و صی ما دون فیہ حدیث شخص  
 واحد و اما حدیث جماعت فی مادة واحدة لذلک الحدیث متعلق بالتبع لیس لاجل معرفتہ حال الحدیث الذی یلین انہ ذو ظاہرہ الاطلاق الشامل الشبی و غیرہ  
 یسئل علی لری لروایہ متابع ام لا و کذا حصل لہ شاہد ام لا ۱۲ شرح الفرح

والاجزاء لذلك الحديث الذي يُظنّ انه فرد يُعلم هل له

متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح "معرفة الاعتبار المتابعات  
 مبتدأ آخره قوله تدرؤم ۱۲ محدث من ۱۲ مقوله ۱۲

والشواهد قد يوهمان الاعتبار قسيم لهما وليس كذلك بل هو  
 في الواقع لان اعتبار علمه معرفته

هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل فالتقسيم  
 اي الصحيح والحسن لذاته وغيره ۱۲

لتقسيم باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم ثم المقبول ينقسم  
 اي كل من الاقسام ۱۲ فيقدم الاعلى على الادنى ۱۲

اه قوله هو الاعتبار الخ اي التبع المذكور قال العراقي الاعتبار ان يؤول الى

حديث بعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة لسر طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث واخره فراه عن شخصه ام لا  
 فان يكن شاركا احد من المتبصر بحديثه اي يبلغه ان يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به فيسمى حديثه هذا الذي شاركه تابعا واما بيان  
 من يتبصر حديثه في مراتب الجرح والتعديل وان لم يجدها معا فاعلم عليه عن شيعة فانظر هل تابع الحديث شيعة فراه متابعا له ام لا فان وجدت  
 احدا تابع شيعة عليه فراه كما رواه فسمه ايضا تابعا وقد يسمونه شاهدان لم يجدها احدهم فخره متابعا عليه فانظر هل اتى معناه حديث اخر في باب  
 ام لا فان اتى بمعناه حديث اخر فسمه ذلك الحديث شاهدا وان لم يجدها شيئا اخر يؤولي معناه فقد عدت المتابعات والشواهد فالحديث  
 اذا فرد اتى كلاس واستفاد من اطلاقه ان الاعتبار يكون للفرد مطلقا يستوي فيه المطلق والنسبي وضع المص حيث جعل الفرد والنسبي مورد القسمة لوزن بان  
 الاعتبار يكون للفرد والنسبي فهما قائل حتى تأمله ۱۲ عزت الشرح

اه قوله قسيم لهما الخ قال الشارح اي حيث انضمت المعرفة الى الاعتبار وابده وكان حق العبارة ان يقول التبع هو اعتبار المتابعات والشواهد  
 اتى قول الحسن ان يقول الاخبار بوضع المتابعات والشواهد ..... فان المعروف هو الاعتبار التبع ۱۲ عب ۳ قوله هيئة التوصل الخ  
 اي طريق التوصل وهو التبع فلا يكون قسما لها واغرب التمييز حيث قال ما قاله ابن الصلاح صحيح لان هيئته التوصل الى الشيء في الشيء اتى وفيه ان ليس كل  
 مغاير للشيء قسما له فراه ۱۲ ليس لوما على عدة قسما لها فترجمه تقبب والا فتأدب فان الادب خير من الذهب ۱۲ شرح الشرح يادني قوله  
 قوله ويصح ما تقدم الخ قول متقدر فترجمه ان انقسام المقبول بحسب المرتب لا يرجع الى طائل اذا الاقسام كلها مقبولة بغير الجواب ان فانها متباعدة  
 فيقدم باحو اعلى مرتبة على ما هو دونه فاذا اعارض الصحيح لذاته وغيره يقدم الصحيح لذاته وعلى هذا ايضا ۱۲ عب ۳ قوله ثم  
 المقبول الخ حاصله ان المقبول من حيث هو مقبول ومحظ في نفسه وان كان مما يجيب العمل به كما سبق الا انه اذا نظر الى الغير فينقسم الى معمول به  
 وغير معمول به لانه لا يخلو اما ان يكون سالما عن معارضة حديثه او غير سالما عنهما والاول جوالا والثاني نكالا يترجم ما ترجمه ۱۲ عب

عنه اي الهيئته الجامعة من التبع للتوصل اليها ۱۲ عبه العليا واسفله والوسط ۱۲

ایضاً الى معول به وغير معول به لانه ان سلم من المعارضة ای

لم یأت خبریضاً ده فهو المحکم وامثلته كثيرة وان عورض

فلا یخلوا ما ان یكون معارضه مقبولاً مثله او یكون مردوداً والثانی

لا اثر له لان القوی لا یؤثر فیہ مخالفة الضعیف وان كانت

المعارضه بمثله فلا یخلوا ما ان یمكن الجمع بین مدلولیها بغير

تصنف اولاً فان امکن الجمع فهو النوع المسئمی به تختلف الحدیث

ومثل له ابن الصلاح بحدیث لا عدوی ولا طیرة مع

له قوله مقبولاً مثله الخ یرد علیه انه ان اراد بالمثل بمرتبته الحسن والجمته فالمرید غیره ما یراد ان یكون معارضاً لما هو قوله اردونه

فی القبول والاراد بالمثل فی اصل القبول فلما جازته الیه لانه اذا كان مقبولاً كان مثل القبول بالضرورة العظم الا ان یقال انه اراد التوضیح قال اشارت

تدوكر تلمیذہ انه قال المعنى فی تقریره المراد به اصل القبول لا التصادی فی حدیثی یكون القوی لا قوی بل المعنى للتوضیح استعماله لوجود اصل القبول قال

التلمیذ فی هذا الخالفة لما تقدم من قوله یحصل فامة تفسیره باعتبار مراتبه عند المعارضة انتهى اقول لا محصل لهذا الا یراد اسماً ولم یفهم من قوله المعنى

فیما سیاتی وان لم یعرف التاریخ فلا یخلو ما ان ینکر ترجیح احدھما علی الآخر وجہ التزییح المتعلق بالمثل او بالاسناد الخ فی اصل ۱۲ - سب

له قوله والثانی الخ ای المراد بالمثل ای لا تأثیر له فی ان یكون مقابلاً فضلاً عن ان یكون معارضاً من انفسه لان القوی اعظم من ان یكون معیاراً حسناً لا یؤثر فی كلفه

الضعیف لعدم العمل به ۱۳ شرح الشرح

له قوله یختلف الحدیث الخ ای نوع الحدیث الذی عارضه حدیث قد امکن الجمع بین مدلولیھما من غیر تصنف هو النوع المسمى بمتخلف الحدیث علی

صیغته اسم الفاعل ای الحدیث الذی یختلف مدلوله الظاهری و مدلوله المتوکل الیه و علی صیغته اسم المفعول علی انه معترضی والمعنى هو الذی ذكرنا

الا انه علی الاول یدل ان ینسب اخلاق ثیاب دیکلے الثانی ان ینسب حمل الصورة فانهم ۱۲ سب له قوله

لا عدوی الخ العدوی مجازة العلة والعلل الخ ای الغیر وهو یزعم الطب فی سبع البذار والجرب والجذری والحمیة والبخار والرمم والاضراب الربانیة فابطله

الشرعی ای لا تری علی الخ شخص ۱۲ یجمع البذار له قوله ولا طیرة الخ ای بکرمه الخ و قد یاء وقد نسک التعلیم شیخه جوهره طیرة کثیرة خیرة ولم یس من

خَدَّ قَرْنٌ مِنَ الْمَجْدِ وَمَرْفَارٌ مِنَ الْأَسَدِ وَكُلَاهُمَا فِي الصَّحِيحِ وَظَاهِرٌ

التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تُعدى

بطبعها لكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض بها للصحيح

سبباً لإعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في

غیره من الاسباب كذا اجمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره والاولى

في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

للعدوى باق على عمومته وقد صح قوله صلى الله عليه وعلى

اله وصحبه وسلم لا يُعدى شئ شيئاً وقوله صلى الله عليه وعلى اله

له قوله مع حديثه في بركة الغاو وآشيد الرءاء المتقشرة ويجوز كرها من الجوزوم وهو الذي اصابه الجوزوم في قعره في القاموس كقول ابن جرير

من انتشأ السوراء في البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وحياتها وتقوم ما انتهى الى تأكل الاعضاء وتحولى عن تقرح فزارك بالصعب اے كوزارك من الاسد اے

ونحوه مما هو ظاهر الضرر اي فلا اشديد ۱۲ شرح الشرح ۲ قوله ظاهرها التضار الخ اي في المعنى المدلول بهما اذا لا يدل على نفي الامراض

مطلقاً والثاني على انها ترك بالامر للجزم الخبر بالجم ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله كذا جمع بينهما الخ حاصل ان النفي في الحديث الاول لا عدواً تلك الامراض

بطباعتها والاشبات في الحديث الثاني اشارة الى انها اسباب عادية لا عدواً كسائر الاسباب وفي التقية بالاسماء والظاهر ان الاسم بالقرآن مختص

للتضعاف ولذا خصه بالمطاب واما ان كل لون التزكون فلا حرج في تحقير اذ صح انه صلى الله عليه وسلم اكل مع جوزوم وقال بسم الله فقتله بالله وقولاً عليه

۱۳ خلاصته شرح الشرح ۴ قوله باق على عمومته الخ في ان عمل التقدير الاول ايضا باق على عمومته لان كلام ابن الصلاح ليس تخصيصاً بل هو

تعمير ولا يصرّف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضته كمن الغنوم من كلام الفقيه انه اراد بقوله صلى الله عليه وسلم عومه الظاهر اے لا عدوى اصلاً لا

بالطبع ولا بالسبب ۱۳ شرح الشرح

۵ قوله لا يمدى شئ الخ الجواب انه مزمع لبقائه على عمومته قبل وهذا ايضا ليقبل تاويل ابن الصلاح واجيب بان تعدد العبارات ويجوزها

يدل على ان المراد بها ذاتياً ورسناً وتوقش بان ابن الصلاح ليس يعلم هذا لكن يبرهنه عن الظاهر لم يرش اخيراً في حجب الظاهر اقول حاصل كلام المصنف انه يمكن دفع المعارضة مع البقاء على عمومته التزويد بالامراض لاخر والمصير لى تاويل اما هو اذا لم يكن عمل المنصوص على نقله بل ان تاويل في حديث واحد

اصح من تاويل في احاديث كثيرة فانه تقتضى ليست الشئ ۱۳ عيبه اما الاول فرواه احمد وسلم واما الثاني فنقل الزركشي رواه الشيخان ۱۳ شرح الشرح عه العادة يشرب الدواء ۱۳ -

وصحبه وسلم لمن عارضه <sup>بأن</sup> البعيد الاجرب يكون في الابل  
 الصحيحة فيخالطها <sup>فتجرب</sup> حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول  
 يعني ان الله سبحانه ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول واما  
 الامر بالفارس من الهجد ومن باب سد الذم <sup>الذم</sup> لم لا يتفق

للشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء بالعدو  
 النفية فيظن ان ذلك لسبب مخالطته فيعتقد صحة العدو فيقع في الحرج  
 فامرتجنبه <sup>حسب</sup> للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام  
 الشافعي كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصنف فيه

له قوله من عارضه الخ اي بحسب الظاهر والا فعارضته النبي صلى الله

عليه وسلم على العقيدة كفر مع ان العارض كان مسلما كما ينظم من سياق الحديث فبمعنى العارضته على العارضته لغوية لا الاصطلاحية فالعنى استشكل  
 وما كره وقابل كلامه ۱۲ شرح الشرح مع زيادته ۲ قوله فمن اعدى الاول جرب بالا عدو مع ان سوق الحديث يدل على نفيه لثباته ولذا قال ابن تيمية  
 معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من اهر به او ليقال جرب من باب اربنا يعان الخصم اي سلطان البعير الاول عدو الابل بمخالطته فمن اعدى  
 الاول وهو جرب من ان الظاهر هو ما اشارت اليه ان هذا انما هو فعل الفاعل الحقيقي ۱۲ مخلص الشرح ۲ قوله فمن باب سد الزمان الخ يدل  
 عليه اكل النبي صلى الله عليه وسلم مع الجوز حيث كان يعلم انه لا يصحبه شئ الا باذن الله وكان انسان ان يقع في مثل هذا الشك ولو ساء به  
 مسكوه والامر ليس الا من لم يكون في ذمته بغير حرج من شدة شدة ولا يسهل عليه فغذ بحره من الوقوع في الشرك المظفر جراه ان من امره خيرا الجزاء واعطاه الويلولة والغنيمة  
 والوارد صلى الله عليه وسلم وحرف وكرم ۱۲ كذا في جواش المسنة المنقولة عن ۲ قوله حسبا المادة الجوز عليه ابتنا به مسلمة الزمير وسلم عن الجوز عند لادة  
 البائسة على ان منسب الغزوة لم يرد من ان يرد وحسم مادة العدوى كما يكون مادة فلتها ايضا فان الامر بالتحسب المرد في مائة طن ان العدوى لها شراطين  
 وعلى كل تقدير فلا دلالة اصلا على نفي العدوى ۱۲ شرح الشرح ۲ قوله كذلك لعقد استيعابه الخ ان يتيم من عدم استيعابه ولا من ان يعلم بقدر  
 كذا في الحديث انه لم يفرده بالتأليف بل جملة جزوا من كره الامم واول بل لا يحسن الاستيعاب لاختلاف مفهومه الى انساب الامم والامر في الامم في بعض  
 الامم حيث يعلم كيفية افراخ البع ولا يلزم له وسط القواي الاصولية بتعاقب الامم لثباته في الحديث ما ساءه في الامم لثباته في الحديث ما ساءه في الامم لثباته في الحديث  
 شرح الشرح ۲ قوله من ان الله الخ ۱۲ عهده اي ساءه الامم لثباته في الحديث ما ساءه في الامم لثباته في الحديث ما ساءه في الامم لثباته في الحديث

۱۲ صد ذلك النفس ۱۲

بعده ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما  
 امام جليل من علماء الحقيقة ١٢ اصلا اودى بن النصف ١٣ احمد الامين الحديث من

ان يعرف التامير او لان عرف وتثبت المتأخر به او باصوح  
 اي تاريخ الحديث ١٣ لم يعرف ١١

منه فهو الناسخ والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي  
 المتأخر ١٢

بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ما يدل على الرفع المذكور  
 حديث كان او غيره ١٢

وتسميته ناسخا مجازا لأن النسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف  
 الزيادة ١٢

النسخ بامور اصرحها ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم

كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزورها فانها تذكر الآخرة ومنها  
 مصغرا ١٢ الزيارة ١٢

ما يجزم الصحابي بانه متأخر كقول جابر رضي الله تعالى عنه " كان

اخرا لامين من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ترك

له قوله وغيرهما الخ قال ابن خزيمة لا اعرف حديثين متضادين فمن كان عنده شيء فليأتني لاؤلف بينهما ١٢ اشرح الشرح له قوله  
 والنسخ الخ انا قال رفع تعلق حكم وليرى كيف رفع حكم الله وهو خطاب الله بتقديم والقديم لا يصلح الرفع قبل خروجه بالوقت واليوم والوقت والمؤمن ما ليس  
 ببول شرعي وقرش بان الحاكمها ال دليل شرعي اقول ولا يبعد ان يقال من رفع تعلق الحكم بزمان لا يتحقق ذلك الحكم الشرعي ما كان متعلقا به مع صلاحيته  
 لتعلقه بالوقت ان في العصور المتكثرة لم يرفع بهذا النوع على هذا لا يرد المناقشة فافهم ١٢ عب قوله والنسخ الخ في العادة النسخ كل حديث دل على  
 رفع حكم الشرعي ببول شرعي متأخر عن اول من فعله العرف للنسخ الحديث وطرحه والا فانما نسخ وكذا المنسوخ لا يتحقق بالحديث ١٣ عب قوله  
 لان النسخ الخ صرا صرح في كلامه واودى الى نفيه بسنة الله عليه وسلم فان الدليل على النسخ كما يكون الايمان بكون الحديث ايضا ١٢ فخص شرح الشرح  
 له قوله تذكر الآخرة الخ وترتيب عليه فانه متأخر فاعرفه وعواؤه متأخرة منها الزهد في الدنيا والتوجه الى الله وقصر الاعمال وحسن العمل وهذا الحديث من  
 عزائب النسخ والنسخ جرحه فاعرفه والنسخ ان يكونا حديثين بينهما فحصل ١٢ اخص الشرح عب كنهه عليه السلام نسخ الاموال الجزين ١٢ عبه من باب  
 اضافة افضل ال السبب ١٢ سه لانه الحاكم في الحقيقة ١٢

الوضوء مما مسته النار اخرج اصحاب السنن ومنها ما يعرف  
 بالتمام وهو كثير وليس منها ما يدويه الصحابي المتأخر الاسلام  
 معارضاً للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون سبقه من صحابي آخر  
 اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بهما  
 له من النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلامه فتيجه ان يكون  
 ناسخاً بشرط ان يكون له يتحمل عن النبي صلى الله عليه وعلى اله  
 وصحبه وسلامه شيئاً قبل اسلامه واما الاجماع فليس بناسخ بل

له قوله وهو كثير الخ قال انا ارجح ان لا يخرج الى ذكره كحديث خردون اوس وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انظر العاجم والمجموع وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع وجوده مع فقهاء من الشافعي ان الثاني ناسخ لاول لان كان في سنته عتد لاول في سنته ثمان كذا في الخلاصة انتهى اول نسخ الحديث الاول انما هو اذا حمل على ظاهره والا فهو مؤول فلا حاجته الى القول بالنسخ ۱۳ قوله فارسله الخ اي اسندنا ما خرجه الى النبي صلى الله عليه وسلم وحذف ذكر الصحابي الذي رواه عنه لاختصار ما روي عن هذا من سبل الصحابي وهو غير مرسل النبي وسيجي حكمها ۱۴ شرح قوله قبل اسلامه الخ فانه لو حصل قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه لا يلزم ان يكون حديثه ناسخاً لاوله لانه قد سبقه على حديثه متقدم الاسلام وهذا لا بد ان يكون متأخر اذ قال مولانا على التلخيص انما علمنا من الحديث وفيه ان عدم تحمل متأخر الاسلام شيئاً من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تاخره من تقدم الاسلام بل وان لم يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع المتقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تاخره من تقدم الاسلام مع موت المتقدم الاسلام قبل اسلام المتأخر اذ العلم بان المتقدم لم يسمع شيئاً بعد اسلام المتأخر انتهى ويمكن ان يقال انتهى من ذكرها انتهى اعتبارها انتهى ۱۵ عيب قوله واما الاجماع اي على حكم شرعي معارض بحكم شرعي متقدم فليس بناسخ لان الاجماع بوجاه الامت والامت لا ينسخ حكمه الا به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل لانه لا ينفقه الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدهما ارفع النسخ ۱۶ شرح الشرح

عنه اي حذف المتأخر المتقدم واسنده الى النبي عليه السلام ۱۷ عنه بان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
 حديثه المتأخر ۱۸ له على حكم شرعي معارض بحكم شرعي ۱۹ ش لانه لا من قبل الامت فكيف يسبق حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
 على متأخر الاسلام ۱۲ اعنه قول العشي ۱۳



يُدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح  
 حتى يعلم تاخر احد هما ۱۲  
 احدها على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتمن او  
 بالاسناد اولافان امكن الترجيح تعين المصير اليه والافلا فصارما  
 يمكن الترجيح ۱۳  
 ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع ان امكن فاعتبار  
 المنقول بقوله الجمع الخ ۱۲  
 النسخة والنسخة فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد الحاشيتين  
 بالتوقف اولى من التعبير بالتساقط لان خفاء ترجيح احدها  
 كما قلنا ۱۴  
 لانه في حدود ما ۱۲

**له قوله** بل يدل على ذلك الجمعي ان بلاجماع يستدل على وجود خبر  
 صحيح نسخ وذلك كونه متعادلا في هبة في نقل شارح الخبر في المرة الرابعة فانه نسخ بدلالة الاجماع على ترك العمل به لانه قد  
 ظهرنا في بعض قال الترمذي في جامعه وانما كان هذا في اول الامر ثم نسخ بعد ذلك اذ في الخبرين من محمد بن الشكر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ان من شرب الخمر فاجلده فان عاد في الرابعة فاقطعه قال ثم اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة  
 ففرضه ولم يقبله انتهى ۱۳ ع

**له قوله** التسوية بالنسخ اقول كون احدهما شبيها والاخر نافي فالراجح هو التي سمت بالشرط المذكورة في موضوعه وكون احدهما باطلا والآخر صحيحا فالراجح  
 هو المحرم وعلى هذا القياس وما قال شارح وغيره كونه متعادلا في القياس عليه اشجان فغدي انه يرجع الى وجوه الترجيح المتعلقة بالاسناد فاقول ۱۳ ع

**له قوله** او بالاسناد الخ كون احدهما مرويا باسناد اضعف والاخر مرويا باسناد اضعف والآخر مرويا باسناد اضعف والآخر مرويا باسناد اضعف  
 مرويا بطرق كثيرة وعلى هذا القياس ۱۳ مخلص شرح الشرح  
**له قوله** فصار افاضه التعارض الخ قال شارح قديما  
 ظاهره التعارض اولاً يتعارض النسخان في الواقع ولا يقع تناقضان شرعيان في نفس الامر انتهى اقول هذا يشترك الي وقع ما استشكل بان ركن  
 المعارضة تساوي التثبت في الثبوت فاذا كان احد الاسنادين ارجح لم يتحقق المعارضة انتهى وجب الدفع ان المراد بالمعارضة هي المعارضة بحسب الظاهر  
 ۱۴ ع **له قوله** ثم مترقت الخ حتى يظهر حكمه وتبين امره وقيل يجوز فيمنع بواحد منهما او يثبت بهذا في وقت واحد في وقت كما يفعل  
 احمد وذلك غالباً بسبب اختلاف روایات اصحابه عنه كذا ذكره السندي ۱۲ شرح الشرح **له قوله** من التفسير بالتساقط الخ اي على اقتصر  
 على الاسناد من ان الدليلين اذا تعارضتا تساقطتا في ساقط حكمهما وهو يوجب الاستمرار مع الاعميين كذلك لان مقول حكمهما انما هو بحدود ترجيح احدهما  
 حينئذ ولا يلزم منه استسلام التساقط مع ان الملاقاة الساقط على الازالة الشرعية خارج عن سنن الاداب السنية ۱۳ ع اي على وجود النسخ ۱۴

ع اي فلما يعامل الترجيح بل يترقت ۱۳ ع اي فبعد الترجيح ۱۴

على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الواهنة مع احتمال ان

يظهر لغيرة ما خفي عليه والله اعلم ثم المردود <sup>ع</sup> وموجب الرد اما <sup>اولى ان آخر ۱۲</sup>

ان يكون يسقط من اسناد او طعن في راوي على اختلاف وجوه الطعن <sup>لسقوط ۱۲</sup>

اعلم من ان يكون لا مريد جرح الاديان او الى ضبطه فاسقط <sup>التي سيأتي ذكرها ۱۳</sup>

اما ان يكون من مبادئ السنن من تصرف مصنف او من اخذه <sup>تدنيته ۱۲</sup>

اي الاسناد بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط <sup>او اكد الاضمانية ۱۲</sup>

له قوله في الحالة

الواهنة الخ اي الحالة المرحومة في الان الماضية والحاصل ان خضاه التزج انما هو في تلك الحالة الماضية لا انه يتحقق فيها في الحالة اللاحقة ايضا ۱۳ عب -  
<sup>ع</sup> قوله مع احتمال ان يظهر فيه الخ فان فرق كل ذي علم عليه اما سمعت قول امام الائمة ابن خزيمة الاعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان  
عنده شئ نياتي به لا وثق بينهما ۱۳ عب <sup>ع</sup> قوله ثم المردود الخ لما فرغ من اقسام القبول وقدم مرادنا من التقديم بشرع في اقسام المردود  
وعامل ان المردود من حيث هو مردود لا يتحقق كونه مردودا اعني وقت صفة القبول من العدالة والقبض اما ان يتحقق لاجل ما سقوط راو و حذفه من الاسناد  
على اختلاف فروع السقوط والحذف او طعن فيه وللشرح في هذا اتمام كلماته وفيما ذكرنا كفاية ۱۲ عب

<sup>ع</sup> قوله او طعن في راوي من رداة اسناده على اختلاف وجوه الطعن اي كما ناعلى وجوه الطعن المختلفة مساسيا في اعم من ان يكون ذلك  
الاعتلاف لا مريد جرح الاديان او الى ضبطه هذا كما نعرفه لوجوه الطعن وبيان له فلا يرد انه من عن قوله على اختلاف وجوه الطعن فان كل بيان  
يكون مغنيا عما له بيان ۱۳ عب <sup>ع</sup> قوله اما ان يكون الخ الظاهر ان من الاول مسئلة للسقط والثانية للتبديل والسنة انه اما ان يحصل الحذف من مبادئ  
السنن تصرف من النص سواء كان مخراجا غيره وسواء كان السقوط من المبدوء فقط كما في الصورة الثالثة من الصور المذكورة المعلق او من المبدوء والادسط ايضا كما في  
الصورة الثانية لرد من الاخر ايضا كما في الصورة الاولى لرد ۱۲ المخلص الشروح <sup>ع</sup> قوله قوله من اخره اي الاسناد الخ اشارة بهذا التفسير الى اتقاد اسناد  
والاسناد وان كان قد يفرق بينهما بل اسناد موجد المعريف والاسناد بيانهم ثم المردود ان يكون السقوط من اخر اسناد فقط لثبوت المقابلة ۱۳ عب شرح الشرح مع  
زيادة <sup>ع</sup> قوله فالاول الخ وهو اعراض من بعد اسناده ونسب الحديث اليه من قوله متعلق سقط واحد واكثر على التوالي او لا على التوالي وقسرا على  
على التوالي تفسيرنا على ۱۳ عب .

مع المحفوظة في الان الماضية ۱۲ عب -

عبه اي من غير شرط الادلية مع تصرف المصنف والاخرية ۱۲ -

واحداً اكثر وليينه وبين العضل الاقي ذكره عموم وخصوص من

وجہ فمن حيث تعريف العضل بانه سقط منه اثنان فصاعداً  
ای تثنی جھتہ ۱۲

يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من  
جھتہ ۱۲

تصرف المصنف من مبادئ السند يفترق عنه اذ هو اعم من ذلك  
ای جنسہ ۱۲

ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله  
المصنف ۱۲

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسائر من فيها ان يحذف الا الصحابي  
جميع السند ۱۲

او الا التابعي والصحابي معاً ومنها ان يحذف من حدّثه ويضيف  
المصنف ۱۲

الى من فوقه فان كان من فوقه شيخاً لذلك المصنف فقد اختلف فيه  
المسقط ۱۲

له قوله وبينه وبين العضل الخ قيل فيه اشكال اذ العضل من القسم الثالث المقابل للمعلق فيكونان متباينين واجيب بان الظاهر انه اريد بالعموم  
 والخصوص من وجه مجرد الاجتماع في وصف الخ وهو السقوط على التوالي والافتراق في وصفه الخ وهو السقوط على التوالي وقد سبق من مثل هذا حيث قال ان بين الشاذ  
 المنكر عواماً وخصوصاً من وجه فتذكر ۱۲ عيب **له** قوله عموم وخصوص من وجه الخ فالمعلق والمعضل يجتمعان حيث اسقط المصنف من مبدأ السند  
 اكثر من واحد على التوالي ويصدق المعلق بدون العضل حيث اسقط المصنف من مبادئ السند واحد او اكثر لاسيما في التوالى وبالعكس حيث اسقط المصنف اثنين فصاعداً  
 من التوالى من الاوسط لاسيما البادى او اسقط غير المصنف وقد فصل بما لا مزيد عليه بقوله فمن حيث تعريف العضل الى اخره ۱۲ قائم مع زيادة **له** قوله  
 ومن صور المعلق الخ كقول البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى بعضكم الخ يجتمع من بعض او يقول مثلاً فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقال  
 قيل بمحضه كذا ۱۲ عيب

**له** قوله ونعم ان يجوز الخ اي المصنف جميع السند الا الصحابي او الا تابعي والصحابي مما قيل ولم يشتم التابعي لانه لم يشترط التوالى في المعلق  
 اقول لو سلم كونه معلقاً لم يرد المصنف في هذه الصور المذكورة ۱۲ نفس الواش **له** قوله شيئاً لذلك المصنف الخ استراخاً او اذ لم يكن شيئاً له فانه تعلق  
 اتفاقاً فيسقط عنه من صور التعلق بلا خلاف ۱۲ اشرح الشرح

هل يسمى تعليقا اولاً والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص  
 او الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضي به والافتعيلق وانما ذكر  
 التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم بصحة  
 ان عرف بان يحيى مسمً من وجه اخر فان قال جميع من اخذ منه  
 ثقات جاءت مسألة التعديل على الابهام وعند الجهول لا يقبل  
 حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع المحذف في كتاب التزم  
 اس في هذا البحث ۱۲

**له قوله** فان عرف بالنص اي نس امام من ائمة الحديث او الاستقراء اي القس

اقام ان فاعل ذلك الخذف مدلس بخبره الامم المحررة وهو الذي يفعل ذلك ترويه بما لعيشه قضي به اي حكم بتدليسهم والاولى وان لم يعرف باحدهما  
 انه مدلس فتعلق اسه فخله وعديته معلق وهذا يدل على ما نسته العلق للمدلس وفيه انه يصدق عليه انه يصدق لغيره فينبغي ان يقيد تعريف العلق بان يكون  
 سقوط شئ من الاسناد او اضلالاً حتى يخرج المدرس ۱۲ شرح الشرح **له قوله** وانما ذكر التعليق الخ ونحوه دخل مقدر تقريره ان العلق  
 ليس مردوداً بجميع اقسام فلم ذكره في اقسام المردود والجواب ان عدة من اقسام المردود للمجهول بحال المحذوف فالعلق من حيث هو معلق ليس مقبولاً اصلاً  
 انما يقبل حيث يقبل لا يورد خارجة كونه من معلقات متروك السمعة او مجيء من طريق اخر غير معلق وهذا معنى قوله وقد يكتم بصحة ان عرف الخ ۱۲  
 عيب **له قوله** فان قال اي راوي المعلق جميع من اخذ من ثقات جاءت اسه حصلت "مسألة التعديل على الابهام" كان يقول الراوي اخبرني القصة  
 وفي نسخة بنصب المسئلة اي كانت هذه المقالة او المسئلة نكلت جاء هذه ناقصة شتعا في ما جاءت حاجتك "وعند المجهول" ونحوه الخطيب والبرجيني  
 لا يقبل، اي المسم "حتى يسمى" لاحتمال ان يكون ثقت عنده دون غيره فاذا ذكر يعلم حاله وقال التليذ هذا ليس شئ لانه تقديم للبرج ان التزمهم على التعديل  
 الصريح وفيه ان التعديل العرّج على السمع المجهول كما تعديل انتهى اقال الشارح واقول لا يبعد ان يقال ان معدل الراوي المسم ان كان اماماً من ائمة  
 الحديث فلا شك انه يعلق بالتعبول والا فلا ۱۲ عيب

**له قوله** كمن قال ابن الصلاح الخ اقول هذا هو الحق ولا عجة لقول ابن حزم حيث عد تعليق البخاري بالهضم الجواز م كقال فلان اود ذكر فلان او نحو ذلك  
 قطعاً نادحاً قال النووي وهذا خطأ من ابن حزم وبين ذلك برهنة ثلاثه اثباتاً لتسليم انه منقطع وان المنقطع في الكتابين غير متعلق بالقطع القادح لما عرف من  
 عادتها انتهى على ما نقله في الدراسات اقول وقد اقربها شيخ ابن الممام في فتح القدير حيث قال وتعلق البخاري انما يجوز جميعاً اذا لم يكن بصيغة  
 التبريض كذا ذكر بل نحو قوله قال انتهى وقال شيخ الحديث العرجي رحمه الله عليه في مقدمته تزمت المشكوه وهذا نصه وتعليقاته در تراجم صحيح بخاري  
 بسيار مست وحصه ان صحيح است ودرهم انسال دارد زیرا که دی التزام کرده است که درین کتاب جز بصحیح نیادرد و بعضی از آنها را در مواضع دیگر  
 متصل نیز ذکر کرده است انتهى ۱۲ عيب عه الظاهر من متعلق الا ان التعليق ايضا يطلق عليه ۱۲



وانما ذكر في قسم الردود للجهل بحال الحدوف لانه يحتمل  
 ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل ان يكون  
 ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن صحابي  
 ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق  
 ويتعدد اما بالتجوز العقلي فالى ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالى  
 ستة او سبعة وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان  
 عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور  
 الحديث الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي احمد وثانيهما  
 اعطى زعم ۱۲

له قوله وانما ذكر في اقسام الردود الخ فاعلم ان كون المرسل حديثا ضيفا فمردود لا يخرج به نرحب بما فيه الحديثين وكذا الشافعي وكثير من الفقهاء  
 واصحاب الاصول وقال مالك في الشورى عنه والبرصيفته وطائفة من اصحابنا وغيرهم من ائمة العلماء كما حدث في القول المشهور عنه انه صحح حديث به بل سلك ابن جرير  
 اجماع التابعين باسمه على قوله وان لم يات عنهم انكار ولا عن واحد من ائمة بعدهم الى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشدود لها بالخبر  
 من الشارع صلى الله عليه وسلم وبالخيرية وبالبعث القائلين بقبوله فقواه على السنه معلل بان من اسند فقدا ما لك ومن ارسل فقد تكلم لك هذا  
 اذا لم يعرف حاله فان عرف من عادة التابعي الخ ۱۲ شرح الشرح له قوله فالى ما لا نهاية له الخ المظاهر انه اراد اكثره واتى بما لا نهاية له  
 مبالغة اذ من العلوم عند العلماء ان الانساب الى ادم عليه السلام امرتناه كيف الى بيننا صلى الله عليه وسلم فليرد ان من الحال عند العقل ان يجوز  
 بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم من لا يتماهى كيف وقد وقع التماهى في الوجود الخارجي لذكر النبي صلى الله عليه وسلم ۱۳ خلاصة شرح الشرح  
 له قوله فالى ستة او سبعة الخ نقل التمييز عنه انه قال او هذا للكيد لان السنه الذي ورد فيه سبعة النفس استغلوا في واحد منهم هل هو  
 صحابي او تابعي فان ثبتت صحبته فان التابعين ستة والاسبعة ۱۲ شرح الشرح له قوله الى التوقف الخ اي في قوله وردده قال  
 الشافعي ويرد الى المصنف انه حينئذ لا يصح جملة تقاسم الردود والقطع على نرحبهم انتهى فوالا اذا سلم ان التوقف فيه نرحب الحديثين فلما شك انه

عنه لان التابعين كانوا بين عدل ونصف بخلاف الصحابة فان كلهم عدول ۱۲ عنه لعدم تعديدهم بارواية عن الصحابة ۱۲ مع من كونه  
 عدلا او ضيفا ۱۲

وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعترضه  
 وهو الاشارة بالحق ۱۷ اعرب

بجيمه من وجه اخر يبين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل لا يترجح  
 الثاني ۱۲

احتمال كون الحدوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية  
 في الاسناد الاول ۱۲

والبوليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم

لا يقبل مرسله اتفاقا والقسم الثالث من اقسام السقوط من الاسناد  
 لعدم الثقة به ۱۲

ان كان باثنتين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا بان كان السقوط  
 السقوط ۱۲

اثنتين غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد  
 فقط ۱۲

لا لقطع سلسلة اسناده ۱۲

فرايدا عليهما ۱۲

مجرد تأكيد ۱۲

من اقسام المردود بالضعف العام ومن اين يعلم انه جعله من اقسام المردود القطعي الذي هو مردود بالضعف الا ان اورد على الضعف ۱۱  
 شيء قوله لبقاء الاحتمال الخ اذ يجوز ان يكون ثقة عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح اذ الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة  
 وعلم هذا من ذاته بالتبع في نقله لا بناء على قوله فالصواب ان يقال لبقاء احتمال ان يكون هذا الارسال بخصوصه من غير عادتة ۱۲ شرح الشرح  
 له قوله وهو قول المالكيين والكوفيين الخ قال الشارح يرصد على النص انه لا يصح جعله قسما من المردود بناء على جميع الملازم انتهى القول ومن  
 اين يعلم انه جعله مردودا على جميع المذهب بل الظاهر انه اختار ذلك بسبب احسن الحديث لان المختصر في اصوله اذ سبب الشافعي بناؤه على  
 فاليراد منه في عهده ۱۲ عيب : : : ۱۲ قوله لا يقبل بعهده اتفاقا الخ اي اذا عرف حاله غير متردد بان يرسل عن ثقة فلا يقبل  
 مرسله اتفاقا وما اذا لم يعلم حاله فرسلته قبول اتفاقا ۱۲ شرح الشرح : : : ۱۲ قوله فهو المعضل الخ اي ناقص الذي في اسناده ذلك  
 هو السبب المعضل من اعطى بعينه اعياه ففي القاموس عضل عليه ضربت ربه الامر اشترط كاحتمل واعضله وتعضل الدوام الاطباء فاعضلهم ۱۲ شرح الشرح  
 ۱۲ قوله قوله ولا الخ اي وان لم يسقط اشان فصاعدا او لم يسقط اشان فصاعدا لم يكن اسقطه التوالي فتقطع عيبه ۱۲ قوله قوله فهو المنقطع  
 عن قوله وكذا ان سقط واحد الخ قال الضعف ويسمى اسقط منه واحدا منقطع في موضع وما سقط منه اشان بشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثمانية  
 فوثق ان في اربعة في اربعة نقل السيد والبيع الذي ذهب اليه الجمهور وسنم النظيب وابن عبد البر وغيرهما من المعتمد ان المنقطع لم يتصل اسناده على  
 اي وجه كان لقطع سواه ترك ذكر الراوي من اول الاسناد واسطره او اخره بحيث يشتمل المرسل والعرض والعلق الا ان اكثر ما يوصف بالانقطاع  
 في الاستعمال روايته من دون اتالي من الصحابي كما كتب من ابن عمر ۱۲ شرح الشرح عه وسواء كان الثاني صحيحا او حسنا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا ۱۲  
 عيب بالوجوه والبيم نسبة اليه بوجه بل بالقرينة ۱۲ شمس ۱۲ من لم يحصل مجموع ما ذكر في المعضل ۱۳ ش-





من حدیثه و او هم سماع الحدیث عن لم یحدثه به و اشتقاقه من الدکس بالتحرک  
 ای شیخ ۱۲ الروی ۱۳ عه ز  
 ای اخذہ ۱۲ اش

وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء ويروى المدلس  
 الحديث ۱۳ عه ز  
 بالمدلس ۱۲

بصيغة من صيغ الاداء تختمل وقوع البقي بين المدلس ومن اسند عنه كعت و  
 صفة بصيغته ۱۲  
 بقره للا ۱۲  
 ای شیخ ۱۲

كذا قال ومثي وقع بصيغة صريحة كان كذا با وحكم من ثبت عنه التلبيس  
 التلبيس ۱۳  
 كان يقبل سمعت ۱۲  
 لا يجوز فيها ۱۲  
 ای شیخ ۱۲

اذا كان عدلا ان يقبل منه الا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح

وكذا المرسل الخفي اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه بل  
 ای مثل المدلس في الروی ۱۲ اش

۱۱ قوله و اشتقاقه من الدکس الخ ومنه التلبيس في البصیح فقال دس فلان علی فلان ای سرعه العیب الذي في متاعه كانه اعظم عليه الامر و هو في اصطلاح  
 راجع الى ذلك من حيث ان من اختلط من الاما شيئا فقد غطى ذلك الذي اسقطه و زاد في التغطية لانه لبايات موهبة وكذا تدريس الشيخ  
 فان الراوي يخطئ الوصف الذي به يعرف او يخطئ الشيخ بوصفه بغير المشهور به كذا حقه البقاعی ۱۲ شرح الشرح عه من الاتصال  
 والاقطاع ونحوهما من العلل القادحة في السنه ۱۲ شرح الشرح.

۱۲ قوله يمثل وقوع الخفاء قال التليذ الاول ان يقال يمثل سماع كما صرح به النودي وغيره انتهى وقال السنادي كنى شيئا بالخفاء من سماع  
 التصريح غير واحد من الامتة في تعريفه بالسماع ۱۲ شرح الشرح ۱۳ قوله ومثي وقع الخ حاصله ان مثي وقع الحديث المدلس بلفظ صريح فحصر  
 كذب وانما اذا وقع من المدلس اسع من وقع منه التلبيس في بعض العصور حديث بلفظ صريح فانه مقبول اذا كان المدلس عدلا ۱۲ شرح الشرح

۱۳ قوله صرح فيه الخ اي بين السماع فيه بحيث زال احتمال الاقطاع والقي بلفظ معين للاتصال وصريح فيه كسمعت وحدثنا واخرنا فهو مقبول  
 مجتبه ۱۲ شرح الشرح ۱۴ قوله اذا صدر من معاصر لم يلق الخ قال الشارح تيمر واقعي لا استرازي وكان الانسب ان يقول وهو الصادر من  
 معاصر ولذا قال التليذ هذا الشرط يجرم ان يفهموا وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل على الا ما صدر من معاصر لم يلق انتهى اقول كلام التليذ صحيح لا غير عليه

و اما قول الشارح كان الانسب ان يقول وهو الصادر من معاصر فليس بظاهر اذ الصادر من معاصر يشمل الصادر من معاصر ملائق وهو ليس بمرسل  
 خفي كما يصيرح به النص لبيد هذا فكان الاصح ان يقول وهو الصادر من معاصر لم يلق ۱۲ عه

عنه ۱۲ على قارى ۱۲  
 عه اي المفروق والنور ۱۲ شرح الشرح ۱۳ اي وحقه ان يرد ۱۲ شرح الشرح ۱۴ له فلا يقبل حديثه اصلا ۱۲ للس وقيل لا يقبل حديثه  
 اصلا ۱۲ شرح الشرح

بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق يحصل تحريده

وبالبيان تحقيقاً ۱۲ من تفهيم ۱۳

بما ذكره ههنا وهو ان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاؤاً ولا اياه

فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في

كصاحب الخلاصة ۱۲

تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي

في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

ان اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وجدها لا بد منه اطلاق

فانما يدل

اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كابي عثمان النهدي

وقيس بن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتبه

والاشترط

في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وعلى

اله وصحبه وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوا امرؤاً ممن قال باشرط

لح قوله فهو المرسل الخفي الخ اي والمرسل الخفي يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه لقيه على ما ذكره السنائي ۱۳ اشرح الشرح

لح قوله رواية المخضرمين الخ جميع المخضرمين بالاء والضم والفتح والراء يقال خضرم عماد ذكره اي قطع وهو الذي ادرك الجاهلية و

زمن النبي عليه السلام ولم يروه وسياق الخلاف في انهم معدودون من الصحابة من كبار التابعين كما هو الصحيح ومدتهم سلم عشرين نفساً ۱۳ شـ

لح قوله ولكن لم يعرف الخ قيل الظاهر ان المخضرم من عرف عدم لقيه لاسيما لم يعرف انه لقيه وبينما فرق كما لا يخفى ثم لا يخفى انه لا يدخل

لهذا اللفظ في الايراد فانه يتم بدون ۱۲ عيب

طعنه اي مطلق المعاصرة ولو كان يترجم ۱۲ للعاصي بحيث يكون تباينين ۱۲ -

عنه بلح فون ويكون ماداً ۱۳ اشرح الشرح عنه خبر لقوله الامام الشافعي ۱۳

الملقاء في التدليس الامام الشافعي وابوبكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية  
 ز النقي

يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقاة بأخباره عن نفسه بذلك  
 اشتراط اللقاء ۱۲  
 المدرس ۱۲

او يجزم امام مطلع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو اكثر بينهما  
 في اثبات عدم اللقاء ۱۲

لا احتمال ان يكون من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كل تقاض  
 في متصل الاسانيد ۱۲  
 بالتدليس ۱۲

احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب التوفصيل  
 اسم الكتاب ۱۲  
 عنه

لم يهر المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد وانتهت ههنا اقسام  
 اسم كتاب ۱۲

حكم الساقط من الاسناد ثم الطعن يكون بعشرة اشياء بعضها اشده  
 في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط

ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت

له قوله بخباره عن نفسه الخ كما حكى علي بن خشرم كنا يرا معند سفيان بن عيينة  
 فقال عن الزهري فيقول له حديثك الزهري فكت ثم قال قال الزهري فيقول لامرئ من ارم فقال له من ارم من ارمي حديثي جليلي عن معمر  
 من الزهري ۱۲  
 المقطع من شرح الشرح ۲  
 له قوله ام مطلع الخ اي ذلك وهو عدم الملاقاة وانما يعلم ذلك بالتاريخ كحديث العوام بن يوسف عن  
 عبد الله بن ابي اوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال طلال قد قامت الصلوة تخفض وكبر قال الامام احمد العوام لم يدرك ابن ابي اوفى ۱۳  
 شرح الشرح  
 له قوله ولا يخفى ان يقع الخ حاصل انه لا يخفى الحكم بالتدليس وقوح زيادة الرواين من روى بصيغة تختمل السماع وبين الروي عنه في بعض الطرق فلا يحكم  
 بمجرد هذه الزيادة بالتدليس لاحتمال ان يكون هذا الزائد من المزيد وهو ان يزيد الراوي في اسناد واحد رجلا او اكثر وحاشا منه وغلطا ۱۳  
 شرح  
 اشترت مع تقدمه وانما  
 مع على احوال الرجال وطبقاتهم ۱۲  
 لعداه الراوي والروى عنه بالتدليس ۱۲  
 عنه في بيان المدرس  
 والمرسل الخي ولا يفرق بينهما ۱۲  
 عنه قيل الاسباب ان يقول وانتمت احكام اقسام الساقط ۱۲  
 مع انه الكذب والتهمه والغش والجهل والبرهه  
 ۱۲  
 له هي نفس الخلل والغفله والوهوم ونحوه التفتت ورد الاسانيد ۱۲  
 للسبب بان يبين ما يتعلق بالعدالة بطريقه و ما يتعلق بالضبط بطريقه بل بين مختلفه

ذلك وهي ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التذلل  
 ولا تحصل إلا بالاختلاط ۱۲

لان الطعن امان يكون لكنذب الراوى فى الحديث النبوى بان يروى  
 وانما انحر وجوه الطعن فى العشرة لان الطعن الخ ۱۲

عنه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما لم يرقله متعمداً ذلك  
 حديث ۱۲

او تهتمته بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون  
 الكذب ۱۲

مخالفاً للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب فى كلامه وان لم يظهر  
 بالضرورة ۱۲

منه وقوع ذلك فى الحديث النبوى وهذا دون الاول او وحش غلطه

اى كثورته او غفلته عن الاتقان او فسقه بالفعل والقول مما لم يبلغ  
 اى ذم ۱۲  
 ۱۲ جوهري كذب بالكلام  
 ۱۲ كاذبة وغيره ۱۲

ثم قوله على سبيل التدرى الخ اسس النزول من الاسنى فى الشدة الى الادنى فيما عكس طريق التدرى من الادنى الى الأعلى كما فعل فى ترتيبها  
 لغاى نشر امرها تباين وهذا لا يخفى عن المتدرك لانها من من الأشد فلا شد وفيه ان العبارة محتملة لان يكون التدرى فى التدرى بل الاول هو التدرى الى التدرى  
 وحاصلها انه اذا تقرب احد الى الاخرى فان بعض اقسام احد القسمين يترتب فى الاخرى على بعض اقسام الاخرى وانما الاخرى قيل  
 الاوضح فى العبارة مكانها بحسب الشدة والضعف اذ الاشد لا يترتب الا لغيره ويرفع بان هذه عبارة مشبهة بين اللغاة وتدرى فى الحديث الشريف ايضا اشد  
 الناس بله الانبياء ثم الاشمل فلاش لا يترتب الا لغيره وتدرى بان لو كان هناك سبب آخر للطعن كان الاخير اشد منه ۱۲ شرح الشرح ثم قوله  
 مستعداً لذلك الخ اى بخلاف ما اذا دوى صاحبنا فالمر بالكذب فى المتن الكذب على سبيل العذر فلو قال بانه الاشداء وهو الكذب عن عذر فان اولى ما  
 كان هذا الكذب المتأخر اشد انواع العشق واتبع اسباب الطعن حتى قيل يكفر المفتري عليه صلى الله عليه وسلم واخره وجعله كانه جنس آخر وتدرسه على الكل  
 ۱۲ شرح الشرح ۱۲ كونه قولاً مستعداً بخلاف الخ العطف للتفسير والبيان وسبب ما يشعر بان هذا من الاول حيث ما كونه ناقصاً من القرآن من قرآن  
 كونه موضوعاً ۱۲ شرح الشرح - ۱۲ قوله وكذا من عرف الخ قلت هذا داخل فى العشق القولى وجعله داخل فى التهمة غير مستعد ۱۲ شرح الشرح -

شه قوله وهذا دون الاول الخ قال التلميذ قوله هذا دون الاول مستغنى عنه انتهى وكان نعم ان هذا التامة الى التعمدة والادى بالاول الاول حقيقى و  
 المصواب جعله إشارة الى قوله وكذا من عرف الخ وجعل الاول انسانياً وهو ما اشار اليه بقوله وتحدث ذلك ثم جاد بقوله ان الذى على الثانى على ما بعده  
 من العشق وغيره ان يكون كل من العشرة موجهة للردا وانما هو من جهة ايجابها لمن الكذب فى الرواية وهذا هو وجه عدم التوهم الذى يلى ان على العشق  
 ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله اى كثرته الخ بان يكون خطأ اكثر من صوابه او يتساوى الاول بين الانسان من العطف والتساويان ۱۲ شرح الشرح -  
 كونه قوله او غفلته عن الاتقان الخ اى العطف والايقان والظاهر ان غفلته على غلطه لا على العشق والى العشق والى العشق لان الظاهر  
 ان مجرد الغفلة ليس سبباً للعطف بل العطف لغيره ليعاينها التدرى ويدل عليه قوله فيما بعد او كثرته غفلته ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله ما لم يبلغ  
 لعه اى كون الراوى متعمداً بالكذب فى الحديث ۱۲ لعه اى اتعمده بالكذب كجوابه بالارادة بالارادة ۱۲

الكفر وبينه وبين الاول عموم وانما افر الاول لكون القدح به  
 اشدد في هذا الفن واما الفسق بالمعتقد فيسأتى بيانه اوهمه بان  
 يروى على سبيل التوهّم او مخالفتهاى للثقات او جهالته بان لا  
 يعرف فيه تعديل ولا تجريم معين او بدعته وهى اعتقاد ما احداث  
 على خلاف المعروف وعن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم  
 لا بمعاندة بل بنوع شبهة او سوء حفظ وهى عبارة عن ان لا يكون  
<sup>الكذب العبرى ۱۲</sup> <sup>والثقات ۱۳</sup> <sup>فالدليل انضى</sup> <sup>بح كونه داخل ۱۴</sup>  
<sup>كلا عزاله والرفض والخروج ۱۲</sup>  
<sup>مما عرف ۱۲</sup>  
<sup>بدليل باطل ۱۲</sup>

الكفر الخ ليس ان المراد بالفسق الفعلى او القولى هو ما دون الكفر ما الكفر فهو خارج عن البحث اذ الكلام فى الراوى السلم ۱۲ شرح المخرج مع زيادة -  
 احق قوله او مخالفتهاى للثقات الخ قيل فى ثمانية اعم من الفسق نظر ظاهر فانها اكثر مرتبة للكذب من الفسق بالفعل انتهى القول ولا يبعد كل العبرين  
 يقال التوهم فى الرضاية او مخالفتهاى للثقات يورث طعن الكذب الغير العبرى قيلتق بالتقديم ولعل هذا المراد به لان مجال التفتيش فيه ۱۲ عمب -  
 له قوله ولا تجريم معين الخ قيد التجريم بالمعين اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجرد فلا يكون فى هذه المرتبة اذ التجريم لا يقبل  
 بالمعيّن وجهه بخلاف التعديل فانه يمكنه فيه ان يقول عدل او ثقته مثلاً ۱۲ شرح المخرج له قوله او بدعته الخ قال الشارح اعلم ان  
 البدعة اضعف من تهمته ومؤخره لان اعتقاد خلاف العرف انما هو بدليل لاح عليه فلا يترشّل ما سواه فى عدم الاعتقاد ولذا قد يرد جردى بصحيحين من يكون  
 رافضياً او نارياً او معتزلاً وغيرهم فى رجال الاسناد انتهى القول عدل بدعته من اسباب الطعن انما هو لان البدعة تدرك من داعية الى الكذب فى الحديث  
 لترويج معتقده وقد ثبت ذلك باقرار بعض البدعة بعد التورته والا فلا طعن فى البدعة اصلاً لا بسبب ضعفها كالتقصير كلام الشارح وخبره فلا نسلم  
 قوله فلا يترشّل ما سواه فى عدم الاعتقاد نعم لو ثبتت عند الحديث وياتى البدعة وقواها حسب ربه فلا بأس بانزعه وشده وهذا وجه وجوده فى  
 الصحيح على انه يجوز ان يكون فى الشرايع والالتزامات قابل ۱۲ عمب له قوله وهى اعتقاد ما احداث الخ اى البدعة المعدودة فى وجهه الطعن  
 هى اعتقاد ما احداث على خلاف ما عرف عن النبي عليه السلام واصحابه رضى الله عنهم ولم يذكرهم لان ما عرف فهو غير داخل فى المعروف عن النبي عليه  
 السلام فلا يكون بدعته وهكذا ما عرف من الامة المتعبدون رحمته الله عليهم اجمعين داخل فى المعروف عنه عليه الصلاة والسلام فلا يكون بدعته ايضاً وهذا  
 يرشدك الى ان اتباعهم يرجع الى اتباع النبي عليه السلام ۱۲ عمب

عنه وعن اصحابه عليه الصلاة والسلام ۱۲

علله اذالم يخالف النصوص ۱۲

غلطه اقل من اصابتہ فالقسم الاول وهو الطعن بکذب الراوی فی  
 الحدیث النبوی هو الموضوع والحکم علیہ بالوضع انما هو بطریق الظن  
 ای بكونه موضوعا ۱۲  
 الغالب لا بالقطع اذ قد یصدق الکذب لکن لاهل العلم بالحدیث مملکة  
 قویة یمیزون بہا ذلك وانما یقوم بذلك منهم من ینظر  
 الموضوع من غیره ۱۲ ای بالحکم علی الحدیث بان موضوع ۱۲  
 تاما وذهنه ثاقبا وفہمہ قویا ومعرفة بالقرائن الدالة علی ذلك متمکنة  
 مضمینا ۱۲ ای  
 وقد یعرف الوضع باقرار واضعہ قال ابن دقیق العید لکن لا یقطع بذلك  
 البتة ۱۲ ای  
 لاحتمال ان ینکذب فی ذلك الاقاراد اتی وفہم من بعضہم انه لا یعمل  
 ای من قول ابن دقیق العید ۱۲

لہ قولہ اتل من اصابتہ الخ سواء کان سادیا واکثرا واما اذا کان غلطا اقل من اصابتہ اور قلنا بہ بالنسبة الیھا فهو مقبول ۱۲ شرح الشرح ۳  
 قولہ هو الموضوع الخ فیہ سائتہ اذا الموضوع هو الحدیث الذی فیہ الطعن بکذب الراوی لافض الظن بہ ۱۲ شرح ۳ قولہ بطریق الظن  
 التبع الخ قال الشارح صفة کاشفة لالتیاد اذا تریط الخ یعنی العلم کقولہ تعلل ان الذین یظنون انهم ملاقوا رجم استی قول القول بان الغالب  
 صفة کاشفة لالتیاد یعنی علی عدم الفرق بین الظن وغالب الظن وهو الخ لکن کما قلنا الفرق بینہما عن ردوا لمتأرجعا واطلا علی العلم لا ینسزم ان ینکون  
 الغالب صفة کاشفة فلا ینصح التعلیل بہ فالصواب ان الغالب صفة استازیة لا خارجة لظن الخ الغالب ۱۲ عب ۳ قولہ من ینکون اطلعا  
 الخ قال الدار قطنی لاهل بغداد لا ینظرون ان احد القدران بکذب علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وانما ذکرہ السخاوی قال الرزینی بن خیرم ان الحدیث  
 ضوہ کفضوہ الضمیر لعمدہ وطلک کطلک اللیل نکرہ وقال ابن الجزری ان الحدیث النکر کقسطہ لہ لحد اسباب العلم وینکر من قلبہ فی الغالب ۱۲ شرح  
 الشرح ۳ قولہ وقد یعرف الوضع باقرار واضعہ الخ ای وضع الحدیث التفرّد بکقولہ عن ابن صبیح انما وضعت خطبة لنبی صلی اللہ علیہ وسلم ای  
 التی نسبها الیہ والحدیث الطویل عن ابی بن کعب رضی اللہ عنہ فی فضائل سور القرآن اعترف راجوہ بالوضع وقد انکر علی الشعلبی والیضاضی وغیرہما  
 من الضمیر بن الزین ذکرہ فی تغایرہم من غیر بیان وضعہ ۱۲ شرح الشرح ۳ قولہ لکن لا یقطع الخ لانیل لایصل القطع من القرآن الا  
 ایضا فما الوجد فی تخیص الاستدراک بہ اجیب بان قدر یتوہر حصول القطع بہ لکن ان یؤید من سائر القرآن ۱۲ شرح ۳ قولہ لاحتمال  
 ان ینکذب الخ وان کان ینعد عاردا ان ینسب الیہ لای یقتضی ان الادر اشعین من غیرہ ای من ذمہ وایضا والغالب ان الداعی الیہ انما هو  
 التزیة وینشد بعد ان ینکذب لکن لاحتمال جراتہ علی اللہ تعالیٰ وکمالہ حیاتیة من الخلق او قصده فسادہ فی الروایة ۳ عدم العمل بہ لایقطع بالوضع الا اذا  
 دل دلیل یقطع علی صدقہ وایضا یقوم مقام الاقرار بالوضع روایة باسماث عن لم یقر قط غلایة ان اتاحتمال التزیة کیف حکم بالوضع ۱۲ شرح الشرح  
 مع زیادة عدا ای حارة علیہ وندانة قویة ۱۲ اش عدا ای کابن الجزری علی ما ذکرہ السخاوی ۱۲ اش

بذلك الاقرار اصلا لكونه كاذبا وليس ذلك مرادها وانما نفى القطع بذلك  
 اى عدم القطع به ۱۲

ولا يلزم من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقطع بالظن الغالب وهو هنا  
 ايضا ۱۲ بالوضع او غيره ۱۲

كذلك ولولا ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل ولا رجح المعترف بالزنا  
 اى جواز الحكم بالظن ۱۲ جاز ۱۲

لا احتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترف به ومن القرآن التي يدرك بها الوضع  
 المنزوع

ما يوجد من حال الراوى كما وقع لما مون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاء  
 يؤخذ

في كون الحسن سمع من ابي هريرة او لافساق في الحال اسناد الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم ۱۲

عليه وعلى اله وصحبه وسلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع  
 لغياث بن ابراهيم حيث دخل المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق  
 النفي ۱۲

الحال اسناد الى النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم انه قال لاسبق  
 اى لاسبقه ۱۲

الافى نصل او خفف او  
 ۱۲ هو للايل ۱۲

له قوله ولا يلزم من نفى القطع الخليل فيه خفاء اذ غاية ما في الباب انه وقع منه خبران متناقضان فكيف قلب الظن كذب الاول ويورد  
 قوله باشرنا سابقا فان ان احسن السليمن اذا اسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثم اعترف ان كذب فلا شك ان قلبه على الظن صدقة  
 في الثاني وكذا في الاول اذ لا يخفى في مؤمن على نسبة مثل هذا القبيح الشيخ الذي اتفق العلماء على انه كذبة بل قال بعضهم انه كفر الى نفسه ۱۲ شرح الشرح  
 له قوله اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اى اسنادا متصلا الى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية الراوى قال سمع الحسن من ابي هريرة  
 اى الى آخر ما ذكره رواه البيهقي في المدخل ۱۲ شرح الشرح له قوله لاسبق الخ قال الخطابي رواه في الصحيحين لفتح الباء وهو ما يجعل من المال  
 رهنا على المسابقة والمضنة لا يجعل اخذ المال بالمسابقة الا في هذه الثلاثة ۱۲ فخص الخواشي عه هذا المثلظ ليس في نسخة شارح ۱۲ عه له و  
 انما رده نفى القطع ۱۲ عه كما تنقب للفقهاء والاسلام بوضع ابراهيم بن ابراهيم الراوى ۱۲ عه هو محمد بن منصور عمه ابن ابي والوهارون الرشيد ۱۲ عه  
 عه هو حريصة السهم ۱۲ عه

حافظ اوجناح فزاد فی الحدیث اوجناح نعرف

المهدی انه کذب لاجله فامر بذبح الحمام ومنها ما یوجد من  
 حال الروی کان یكون مناقضا لنص القرآن او السنة المتواترة او  
 ای الروی ۱۲

الاجماع القطعی او صریح العقل حیث لا یقبل شیء من ذلك التاویل  
 ثم المروی تارة ینتزع الواضع وتارة یتخذ من کلام غیره کبعض

السلف الصالح اوقد ماء الحکماء او الاسرائیلیات او یتخذ حدیثا ضعیفا  
 کالصحیحة والتابعین ۱۲ کسقط و غیره ۱۲ ای آتاویل بن اسرائیل ۱۲  
 الاسناد یندکب له اسناد اصحی لیروج والی حامل للواضع علی الوضع اما  
 فیضع ۱۲ ذلک الحدیث ۱۲

عدم الدین کالزنادقة او غلبة الجهل کبعض المتعبدین او فرط العصبیة  
 جمع زندقین ۱۲ من الصوفیة الجملة ۱۲

لله قول فامر بذبح الحمام الخردی ان المهدی استمد اولاد واعطاه عشرة آلاف درهم فلما ادبر الخردی فی تلک المهدی انکرب الی اجد فامر بذبح الحمام کلوه سببا لوضع حدیث وکذب  
 علی رسول الله صلی الله علیه وسلم لکن لم یترحم لکرم بانذار اعطاه فذلک الحدیث یترحم باعتبار جزئه الا فی غیره خلاف السابق فامر بذبح حمام ۱۲ مخرج الشرع لئلا یسناد اصحی الی الخردی الحدیث فذلک الحدیث منتهی  
 الاسناد السنن وقد یکبر کلاما یسئل لامل کما یرکب اول المتعبدین فی اسناد دعواه و یرکرون لاسناد رجل رجلا من اعظام المؤمنین منتصیا الیه فصل الله علیه وسلم اول احد من  
 اکابر امته کالخصر والحسن البصری واللام جعفر الصادق وقد یرکب فی اخره ان من تلک من اکفر ۱۲ اثبت الله  
 قوله کالزنادقة الخ تمثیل الواضع للعلم الی انضافت محذوف وکذا البراقی وحرم المسلمون للاسلام والذین الی الله یؤمنون به من یفعلون ذلک استنفاقا بالکفر  
 یشلوا به الناس فقد قل حماد بن زید فیها اخرجیه القسطل یحرم وضعوا الیسته عشر الف حدیث وقال الحماد بن زید عنده من الی ان اذ اقرت لوضع ما منته  
 حدیث یتحمل فی ای ذی الناس ذکره السخاوی وقال ابن عزی لما اذ یرکب بر من الی العجماء الذین اضعف عقولهم من الی یسئلون علی بیضرب فقال لکذا جمعت  
 فیکم الیسته الف حدیث احرمت فیها واحلل یحرم الحارث الکذاب الذی ادعی النبوة وانشاله وضعوا اسلاما بل الروان من الحدیث استنفاقا بالکفر وکلیسا  
 علی المسلمین فبین لسان الحدیث اذ حیاتی ذلک کلامه ولم یخف علیهم من شأننا المستخفی غیره ۱۲ اثبت الله قوله اولیة الجهل کبعض

(باقی حاشیة کل صفحہ پر)



كَبُضُ الْمُقَلِّدِينَ أَوْ اتِّبَاعُ هَوَى بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ أَوْ الْإِعْزَابُ لِتَقْصِدِ الشُّهْرَةِ  
 وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ بِاجْتِمَاعِ مَنْ يَعْتَدِبُهُ إِلَّا بَعْضَ الْكِرَامِيَةِ وَ  
 بَعْضَ الْمُتَصَوِّفَةِ نَقْلٌ عَنْهُمْ أَبَاحَهُ الْوَضْعُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَهُوَ  
 الْمَذْكُورُ ۱۲  
 الْجَمَلَةُ ۱۲  
 فِي الْعِبَادَةِ الْعُلَامَةِ أَقْبَلُ  
 التَّخْوِيمُ ۱۲ بِالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ

خَطَأً مِنْ فَا عِلَّهُ

بقية حاشية

التسديد في الخواص التي التسيب في العبادة والزهادة ورضوا الامايرث في الفضائل والرعائب كعروة ليلته نصف شبان ويلة الرغائب وخواصه تدبرون  
 بذلك في زعمهم وجمعهم وعم اعظم الاصناف ضررا على انفسهم وعلى غيرهم لانهم يرونه قربته ويرجون عليه الثمرة فلا يمكن تركم لذلك والانساس يمتد ون  
 عليهم ويكونون يعجم بالشبهوا اليه من الزهد والصلاح ۱۲ شرح الشرح ۵هـ قوله لو فرض العصبية الخ اي افرا لها وشرة انتصب لمنهم وقربا  
 ان الي ماتم عن شئ من الخواص ان كان يقول بعد ما تاب انظر وا عن تاخذون ويحكم فاك ان اذا هو بنا امرا صبرناه حدشا زاد غيره في رواية و  
 نعتب الخ في انضالكم ذكره السنائي وقوم وضووع اعصابا وهوى كما يكون من احمد المردي في وضعه حديثا يكون في امتي رحل يقال له محبون  
 اور ليس يكون انفسه على امتي من ان ليس وكهريت البرهينة مرآة امتي ۱۲ منقطع شرح الشرح ۵هـ اي ريش وهو لاطار ۱۲ ش ۵هـ كالا جاع  
 فيه السكوني المنقول بطريق التواتر ۱۲ ش ۵هـ كالمديث الجملة اجتماع الفضل من مثالا ۱۲ له وكذا لا يقتل متروضا شئ منه على بعض روايته ۱۲ له اي يختص  
 المراد في نفس ۱۲ له اي كز عدته الزيادة ۱۲ عه في البراقى ۱۲ -

حاشية اخرى

له قوله لقصده الشهارة الخ اي يستخرج عن العامة انهم من العلماء والكبار ويشتهر ذلك الحديث في اهل الدراية وذكر في خلاصة الطيبي ان من الامرين  
 قوم من السؤال والشايزين يعقون في الامايق والمساجد فيصنعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث با ما يروى سميتها قد حفظها فيذكر كون الموضوعات تلك  
 الاسانيد قال حنبل بن محمد الطيبي سلمى امر بن حنبل ويكي بن معين في سجد الرصانة فقام من ابن ابي عمير قال من فقال حديثا امر بن حنبل ويكي بن معين قال  
 حديثا امر بن قنادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ينزل من كل كلمة منسفا طرا منقاره من ذهب وريشه من  
 مربيان واخذ في قصته من نحو عشرين ورتة فعمل للمعنى نظر الى كبري الخيوط لاله احمد فقال انت حديثه بهذا فقال والله ما سمعته به الا هذه الساعة فكنت يجعله حتى  
 فرغ فقال اي اشار بيكي بيده ان تعال فباده مترهما لنوال خيرة فقال له بيكي بن مديك بهذا فقال امر بن حنبل ويكي بن معين قال ان ابن معين وهذا امر  
 ابن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد من الكذب فعلى غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قل لم ازل اسمع  
 ان ابن معين الحق وما علمت الا هذه الساعة فقال بيكي وكيف علمت الى الحق قال فانه ليس في القرآن بيكي بن مديك ولا في كتابي ولا في كتاب غيره فقال له امر بن  
 حنبل كنه على وجهه وقال دع لي قوم فقام كالسنن فيهما ۱۲ شرح الشرح ۵هـ قوله الا ان بعض الكرامية الخ يتعجبوا الراد على اللثة المشهورة ذكر السنائي  
 قيل وهم نرتة من الشبهة نسبت الى عبد الله بن كرام وهو الذي صرح بان عبودية على العرش والطن اسم الجوهرة على تعلقه وهم يرون زيادة الورع  
 والتقوى والموئنة التامة ۱۲ شرح الشرح ۵هـ قوله نقل عنهم الخ حاصله ان بعضهم جوزوا وضع الامايرث فيما يتعلق به حكم من الثواب و  
 عه الذين يشعرون في مدن استمعوا اجابات اولهم ۱۲ عه اي الاتيان بحديث يزيد بن رقيب انس فيه ۱۲ شرح الشرح -

## نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة <sup>۱۲</sup>

الاحكام الشرعية واتفقوا على ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه  
 وعلى اله وصحبه وسلم من الكبائر وبالغ ابو محمد الجويني وكفر  
 من تعبد الكذب على النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم  
 واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الموقوف <sup>۱۱</sup> بانه لقوله صلى الله  
 عليه وعلى اله وصحبه وسلم من حدث عنى بحديث يدعى انه كذب  
 فهو احد الكاذبين اخرج مسلم والقسم الثاني من اقسام المردود و  
 هو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب هو المترك <sup>۱۲</sup> والثالث المنكر على  
 لفظ محبي <sup>۱۳</sup>

العقاب وترغيباً للناس في الحسنات ووجزاً لهم عن السيئات واستدلوا بما في بعض الروايات من كذب على شتمه يفضل الناس بغيره أمعهه من النار اخذوا  
 بغيره جواز الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لقصد احتذار الناس وتناولوا في الحديث المشهور بدون زيادة ليضل به الناس ان على الضرر وعن انما كذب  
 عليه وحمل بعضهم على ان المراد به من قال في حق صلته الله عليه وسلم ساحر او شاعر او مثال ذلك <sup>۱۲</sup> شرح الشرح <sup>۱۱</sup> قوله نشأ عن جهل الخ  
 اي عماد كره من الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من التواطؤات الفاسدة بنا على مخالفتهم من القواعد الدينية <sup>۱۲</sup> شرح الشرح <sup>۱۱</sup> قوله  
 من جملة الاحكام الشرعية الخ واذ المبحر الوضع لسائر الاحكام بالاتفاق لم يبح الترغيب والترهيب ايضا لانهما سائر الاحكام <sup>۱۳</sup> عتب

له قوله يرى انه كذب فهو احد الكاذبين الخ قال النووي في شرح مسلم ضبطنا يرى بضم الياء والكاذبين بجر الياء وفتح النون على الجمع عند احتوا الشعور  
 في الظنين قال القاضي عياض الرواية فيه عن ما الكاذبين على الجمع ورواه ابو نعيم الاصبغاني في كتابه المستنير على من مسلم في حديث سمرة بن جندب وذكر الزن  
 على التثنية ورواه من روايته المنيرة الكاذبين او الكاذبين على النكبة في التثنية والجمع يخطئ رواية التثنية قيل احد هما سودان الكعب الكذاب مروي في النبوة  
 مع انه لم يبحر نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتباينتا سبيلت الكذاب مروي في النبوة <sup>۱۲</sup> كما في حواشي المصنف للمصنفه <sup>۱۱</sup> قوله هو المترك  
 الخ الجملة حسنة مستقلة وصحاحه مترادفان لانهما المترادف بالكلية مع تعقده لا يبرغ الحكم بالوضع <sup>۱۳</sup> شرحت الشرح

رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع والخامس فبين

فحش غلظه اذ كثرت غفلته او ظلم فسقه فحديثه منكر ثم الوهم <sup>رابع الى الثالث ۱۳</sup> <sup>ناظر الى الرابع ۱۲</sup> <sup>متعلق بالثامن ۱۲</sup> <sup>معلق بالثامن ۱۲</sup>

هو القسم السادس وانما افسح به لطول الفصل ان اطلع عليه اي على <sup>والبحث فيه ۱۲</sup> <sup>على صيغة الجمل ۱۲</sup> <sup>المراد ۱۲</sup>

الوهم بالقراين الدالة على وهم راويه من وصل ومرسل او متقطع <sup>من بيانته للقران ۱۲</sup> <sup>دليل ۱۱</sup> <sup>عطفه ۱۱</sup>

او ادخال حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القادحة و <sup>المقزة ۱۲</sup>

احقوله من لا يشترط الخ وما الما المنكر الذي فيما

سبق في مقابلة المعروف فانه على رأى من شرط المخالفة وما صلح ان ما يكون الظن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكون منكر الا على رأى من لا يشترط في المنكر مخالفة <sup>الاشياء الضعيف كما تقدم واما من يشترط فيه ذلك ۱۲</sup> <sup>الشرح ۱۲</sup> <sup>قوله فمن فحش الخ قال الشارح نشررتب ومن تعليقه فوراجح الى الثالث انتهى اول لعل ختمه هو فان من حش من الوصول لا من الجارة التعليلية والفاء تفرعية ۱۲</sup> <sup>عقب قوله ثم الوهم الخ اي روايته المبرهنة على</sup>

بمثل التزهم وذلك تدقيق في الاسناد وهو الاكثر تدقيق في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول قد يقدر في صحة الاسناد والمتن جميعا كما في التعليل <sup>بالارسل والاشياء الضعيف بالثقة مثل البيهقي المبرهنة باسناد مرسل ويكفي ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد المرسل وقد يقدر في صحة الاسناد خاصة من غير تدقيق في صحة المتن مثله رواه الثقات كيعلم بن عمير عن ميثان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيهقي والبخاري والحديث فخذ الاسناد متصل منقول العدل عن العدل وهو محلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلته في قوله عمرو بن دينار انا هو عبد الله بن دينار هكذا رواه الامم من اصحاب ميثان عنه فهو لم يعل بن عمير وعل بن عمير الثوري ودينار الثوري في اسم امير الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة ۱۲</sup> <sup>وجزه الدين ۱۲</sup> <sup>قوله</sup> <sup>وانما افسح به لسبب غلظه او ظلم فسقه ولم يقل وهو اسناد لطول الفصل اي بانه واجب فيه وهو مقتضى الاحتتام بي كما في الاقسام الاربعة ولذا ايضا عطف بشم الدوال على التزامي اشارة الى التزامي بحسب الرتبة فان قلت ما قيل ان طول الفصل انا هو في الشرخ لا في المتن على ان المتن والشرح كما كتب واحد كما ذكرنا مرارا ۱۲</sup> <sup>الشرح مع زيادة</sup>

قوله ان اطلع عليه الخ قال الشارح واما ان لم يطلع عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب الظن مشترك في انه متى لم يطلع عليه فهو مقبول في الاطلاع <sup>يجعل موجبا للظن فلا وجه لاختصاص الاطلاع بالاساس انتهى اقول يمكن ان يقال لما كان الاطلاع على توهم الراوي في الاسناد او المتن من اعمق العلوم وادقها ولا يحصل الا من رزقه الله تعالى تحسنا بايبان بخلاف الاطلاع على الوجه الاخر فان ليس بعينه الثابتة فافهم ۱۲</sup> <sup>عقب قوله القراين</sup> <sup>الدلالة الخ</sup> <sup>الاشياء القادحة الخ قال الشارح كما يقول لا يرضيه بشدة كما لفتن لا من مرويه في حديثه موسى بن عبيدة بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما في الحديث الجاهلية فان قلت ان راويه غلط في تسمية موسى بن عبيدة واما هو موسى بن عبيدة وذاك ثقة وابن عبيدة ضعيف انتهى ۱۲</sup> <sup>الشرح</sup> <sup>عقبه باسناد صحيح بطول الفصل ۱۲</sup> <sup>عنه كما قال يقول او وقف مرذون ۱۲</sup>

يحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق فهذا هو المعلن وهو من  
 اغمض أنواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى  
 فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية  
 بالاسانيد والمتون ولهذه الجريتكلم فيه الاقليل من اهل هذه الشات  
 كعلي ابن المديني واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن الج

له قوله ويح الطرق الخ اى الامايزد الشتمه على المتن واستقصاها من الجامع والاسانيد والنظر في اختلاف رواة الحديث وضبطهم واتقانهم يحصل  
 التزجيز بذلك ويعلم انه حصول ادرسل، موقوف او مرفوع ورواية غيرهم على سبيل الترحم فقد روى عن علي بن المديني انه قال الباب اذا تم جمع طرقه  
 لم يتبين خطأ ۱۲ كذا في شرح الشرح له قوله فهذا هو المعلن الخ فيه سرامة كما في الخوازمه اذا المعلن هو في الوهم لا الوهم بنفسه وقد وقع في عبارة كثير  
 من المحققين كالبخاري والترقي وابن عدى والدارقطنى تسميته بالعلول ورواه ابن الصلاح بان ذلك معلول عند اهل اللغة والعربيه لان المعلول من علته بالتر  
 له ستاره بعد اخرى وهو غير لازم وسماه حلا قال العراق لا جود في تسميته العقل وكذا وقع في عبارة بعضهم واكثر عبارتهم في الفعل اعلم فلان يجوز قيامه  
 محل قال الجوهري لا اعلمك التعلية اى ما اصابتك بصيبته واما علله فانما يستعمله اهل اللغة بمعنى الخاه بالشمى وتقله به من تعليل الصبى بالطعام ۱۲ شرح  
 الشرح له قوله وادقها الخ عطف تفسيرى اى اخفاها وادقها وادقها كاقيل ومن اثر فليستته قال ابن المديني لان اعرف علمه حديث واحد حسب  
 الة من ان اكتب عشر من حديثه ليس عزى ۱۲ شرح الشرح له قوله ولا يقوم به الخ ومثاله ما رواه زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان من ابيه انه سمع  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور قال ابو عبد الله الخ لم يسم معلول من ثلاثة اوجه الاول ان عثمان هو ابن ابي سليمان والثاني ان عثمان انا رواه عن  
 نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه وان عثمان ابى سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره والى سليمان هذا هو الخوانع ۱۲ كذا في بعض الخواشي  
 عه التي هي تسعة وستون ناعلا ماذكره النووى ۱۲ عه اى يعلم هذا المعنى الخاص ۱۲

له شاعلا للاسائيد والمتون ۱۲ اش

له من المذلة والفضط وغيرهما ۱۲

شبهة والي حاتم والي خراة والدارقطني وقد يقصد عبارة العليل

عن اقامة الحجّة على دعواه كالصّدي في نقد الديار والدرهم ثم  
 اي العزّة ۱۲

المخالفة وهو القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغيير السياق  
 صرح باسمه ايضا الطول البحث فيه ايضا ۱۲

اي سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك التغيير مدرج الاسناد وهو قسم  
 اشارة الى ان اللام للحدود ويل من المضان اليه ۱۲ اي الحديث الثابت فيه ۱۲  
 الاول ان يردى جماعة الحديث باسناد مختلفة يرويه عنهم راو فيجمع الكل على  
 حتى العبارة ما يرويه جماعة ۱۲ طرق ۱۲  
 لى مطعون بالحق الفقه ۱۲

له قوله وقد يقصد عبارة العليل بجر اللام اي التاثير انظر في علته الحديث العليل عن اقامة الحجّة على دعواه بان يعلم ان في الحديث تصورا لكن لا يقدر  
 على بانه كالصدي في نقد الدين والدرهم قال ابن عمري مؤرخ الحديث العام فلو قلت للعالم من اين تكلت هذا لم يكن له مجتهد وقال رجل لابي زرقة ما  
 الحديث في تعليكم الحديث قال المجتهد ان تتكلم من حديثك لم يعلني فانا اذكر علته ثم نقصد محمد بن مسلم نقصد عنه ولا نجهه بانك سامعني فيذكر علته ثم نقصد بالتمام  
 نقصد ثم يميز كلامنا في ذلك الحديث فان وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم ان كلامنا يتكلم على مراده وان وجدت الكلمة شفقة فاعلم حقيقة هذا العلم فقل  
 الرجل ذلك فالتفت كاسم عليه فقال اشهد ان هذا العلم الهام ثم اعلم ان بعضهم يطلق العلة على غير المعنى المذكور كذوب الراوي وشفقة وغلطة ووسو  
 حفظ ونحوه من اسباب التضعيف كالتدليس والترزي سمع الغنغ علته قال السخاوي ذكنا اراءه فاعلم من العليل لا الاصطلاحية ۱۲ المفصّل الشرح و  
 الجوازي

له قوله اي سياق الاسناد اريد بتغيير سياق الاسناد وتغييره باعتبار نفسه لا في المتن بل من ان لا يندرج فيه القسم الرابع والاشق  
 الثاني من القسم الثالث وان اريد بتغييره من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه وهو المتن يندرج فيه بوجه المتن ايضا وفتح بانه اول بمرجع المتن  
 يكون التغيير في اسناده وشرطه في اعتبار الاول مرجع الاسناد و اعتبار الثاني مرجع المتن ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله فالواقع اي الحديث الثابت

فيه ذلك التغيير به يندفع السامع اذ اذقت في المتن هو على ما في نسخة مرجع الاسناد وانما سمى به لان العليل دخل خلافا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه ۱۲ شرح  
 الشرح ۳ قوله الاول ان يردى جماعة الحديث الخ فيه ساهمة اذ حق العبادة ما يرويه جماعة باسناد مختلفة وكذا في البواني واصلها ليس الراوي  
 حديثا عن جماعة مختلفين في اسناده يرويه عنهم بالتمام والاشق ولم يبين الاختلاف مثاله حديث رواه الترمذي عن بنوار عن عبد الرحمن بن عمير بن سفيان

الثوري عن واصل منصور والاشق عن ابى داود عن عمرو بن شريك عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اني اذ كنت في البواني واصلها ليس الراوي  
 العبدي عن سفيان فرواية واصل هذه مرهبة على منصور والاشق عن عمرو بن شريك عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اني اذ كنت في البواني واصلها ليس الراوي  
 والاشق فرواية مروية وتبين الاسناد من سفيان عن عمرو بن شريك عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اني اذ كنت في البواني واصلها ليس الراوي

المعاري عن عمرو بن علي عن سفيان عن منصور والاشق كلاهما عن ابى داود عن عمرو بن شريك عن عبد الله وعن سفيان عن واصل عن ابى داود عن  
 عبد الله عن غيره ذكر عمرو بن شريك ۱۲ شرح الشرح للمأ على القاري

اسناد واحد من تلك الاسانيد ولايبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن  
 طبقاً ۱۲ اي اختلاف الاسانيد ۱۲ القسم ۱۲

عند راولا طرفا منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه راعنه تأقبا لاسناد  
 جميعاً ۱۳ اي مع ذلك الطرف ۱۳

الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الاطرافاً منه فيسمعه عن شيخه  
 الثاني ۱۳ اي مع ذلك الطرف ۱۳

بواسطة فيرويه راعنه تأقبا بخلاف الاوسط الثالث ان يكون عند الراوي  
 من انه لم يسمع الطرف الا بواسطة ۱۲ القسم ۱۲

متان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما راعنه مقتصر على واحد  
 آخر ۱۳

الاسنادين او يدوي احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد  
 مع

فيه من المتن الآخر ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض  
 لفظ ۱۲ اي راوي او الحديث ۱۲

له قوله الثاني ان يكون المتن الخ مثله حديث رواه ابو داود ومن رواه زائدة وشريك ورواه الضعيفان بن عيينة عن عاصم  
 ابن كليب عن ابيه عن ابي واثل بن جحر بن صفته صلوة رسول الله عليه وسلم قال فيرميهم جنتهم في زمان فيه برد شهيد فرأيت الناس عليهم بل الثياب تحرك  
 اي يرميهم تحت الثياب قال موسى بن حمران وذلك عن زادهم قوله ثم جئت ليس بخذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن واثل عن  
 بعض اهل عن واثل هكذا رواه شيبان زهير بن معاوية والورد بن جراح بن الوليد فيرميهم اقصه تحريك الايدي تحمت الثياب وفضلها من الحديث وذكر لها  
 باسنادها ۱۲ شرح الشرح - له قوله او يروي احد الحديثين الخ مثله حديث رواه سعيد بن ابي مرجم عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا تاتوا الحديث فقولوا ولا تاتوا في ادرج في الحديث ادرجه ابن ابي مرجم عن حديثه الخ مالك عن ابي الزناد عن العارج عن ابي  
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تجسوا ولا تافسوا ولا تاتوا سدا وكلا الحديثين منتسقين من طريق مالك  
 وليس في الاول ولا تاتوا وانما هو في الحديث الثاني ۱۲ شرح الشرح - له قوله الرابع ان يسوق الخ الرابع ان لا يذكر الحديث من الحديث  
 بل يسوق اسناده فقط ثم يقطعه قاطع فيذكر كلامه من قبل نفسه فيظن بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد كذا قال السنادي في شرح الالفية  
 فيظن منه انه لا ذكر متن الحديث في الرابع فلا يصدق قوله من مروج المتن عليه فلا يرد اقول ان تعريف مروج المتن غير مانع لدخول القسم الرابع من مروج الاسناد  
 فيه ۱۲ وجوه الارجح

عنه اعم من مجابيين او عن واحد فقط ۱۲  
 عنه اي المختلفين ليظهر الفرق بين هذا الوجه والقسم الثاني ۱۲

عليه عارضٌ نيقولُ كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك  
 وهو المطعون بالباطل العترة ۱۲  
 الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج  
 الاخر ۱۲  
 الاسناد واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة  
 يكون في اوله وتارة في اثنائه وتارة في اخره وهو الاكثر لانه يقع  
 الادراج ۱۲  
 ما يقع في الاخر ۱۲

له قوله فيقول كلاماً من قبل نفسه الخ كما قال بعض المنكرين حال الاسناد من كثرت صلواته بالبلد حين وجهه بالبخارى فانه لما ساق الاسناد  
 رأى رجلاً صالحاً حسن الوجه فقال بسببته حاله ذلك الكلام فيقول بعضهم ان هذا الاسناد لذلك الكلام والحال ان ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ۱۲  
 له قوله وهذه اقسام مدرج الاسناد الخ ما الثلاثة الاول فظاهراً وما الاخير فتفسير السياق فيه باعتبار ان سياق الاسناد يقتضي ان يذكر الحديث  
 بعده لا كلاماً من قبل نفسه ۱۲ اشرح الشرح له قوله واما مدرج المتن قال الشافعي حاصله ان يذكر الراوي صحابياً كان او غيره وكلامه افسح واغبره  
 فيرويه من بعده متصل بالحدث من غير فصل يميز عنه بان يعزوه فاعلم صريحاً ان كونه لا يعرف حقيقة الحال ان من الحديث وحقيقته على ما صرح  
 به الاسناد وايضا انه اشتمى لغيره فانه قال اشتمى هذا التعريف لدرج المتن اعم من تعريف الفارج من عبارة المتن اذ قوله ليس منه اعم من الحاصل  
 ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم الا ان يخص بكلام غيره اشتمى اقول لو سلم قول البخاري ان يقول هذا التعريف لدرج المتن  
 اشتمى لغيره من غيره من الصحابة اشتمى كما لا يخفى ۱۲ عب له قوله فتارة يكون في اول الخ مثاله مارواه الخليفة من رواية ابى القطن وشبابه في رواية عن محمد  
 ابن زياد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبقوا الرضوء وويل للاعقاب من النار فقوله اسبقوا الرضوء من قول ابو هريرة وصل بالحدث  
 في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن الامام ابن ابي اسبن عن شيبه عن عروة بن يافع عن ابى هريرة قال اسبقوا الرضوء فان ابا القاسم قال وويل للاعقاب من النار  
 قال الخليفة ودم القطن وشبابه في روايتهما هذا الحديث عن شيبه على ما سقناه وذلك ان قوله وويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
 ۱۲ اشرح الشرح له قوله وتارة في اثنائه الخ مثاله مارواه اللارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن بسرة بنت  
 صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سبوكه او تشبهه او رفته فليترضاً قال اللارقطني كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام ودم في  
 ذكر الاشياء والرفق وادراجه ذلك في حديث بسرة قال واخفظ ان ذلك من قول عروة اشتمى الرثيق لضيق الرءاء وفتح الاط واصل الغنم و  
 الظاهر ان الثاني هو المراد منهما ۱۲ مخلص شرح الشرح له قوله وتارة في اخره الخ مثاله ماروي ابو يونس زهير بن حادية عن الحسن بن الحر  
 عن القاسم بن عيمرة عن علقمة عن عبد الرحمن بن سواد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشعر في الصلاة فقال قل القمات لله نذرمين قبل اشهدان لا  
 اله الا الله واشهدان محمد اممه ورسوله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان اتقدم فقم وان شئت ان اتقدم فقم كذا رواه ابو يونس  
 نادرج في الحديث قوله فاذا قلت الخ وانما هو من كلام ابن سواد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدليل عليه ان القمات عبد الرحمن بن ثابت بن  
 ثوبان رواه ابن ابي الحر المذكور هكذا والفقن حسين الجعفي وان جملان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر عمل ترك هذا الكلام في اخر الحديث مع اتفاق  
 كل من روى التشعر عن علقمة وغيره من ابن سواد على ذلك ورواه شيبه عن ابى يعقوب فصوله ايضا ۱۲ اشرح الشرح له قوله وهو الاكثر الخ اي يكون في  
 عه فلا يذكر متن الحديث بل يقول كلاماً ۱۲ ۱۲ عه اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ۱۲

بأني الخ صفر

بعطف جملة على جملة او بدخ مجر موقوف من كلام الصحابة او من بعدہم  
بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك الادرارج بور ودر اوية  
من غير تميز بين الوقوف والمرفوع ۱۲ يعرف ۱۲  
مفصلة للقدس المدرج مما ادرج فيه او بالتخصيص على ذلك من  
الادراج الادرارج ۱۲ اخرى مميزة ۱۲  
الراوي او من بعض الاثمة المطلعين او باستحالة كون النبي صلى الله  
عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج  
العائدين ۱۲

بقية حاشية

۱۱ انظر الاكثر وروعا وتبيل المدرج في

الاول يكون اكثر ان الراوي يقول اولاً ما يريد ان يستدل عليه بالبريد فيدرجه من غير فصل فيتوهم ان الجميع حديث واحد كما سبق من قول ابن هريرة اسنوا الاثر  
الخ ۱۲ تخفيف الحواشي **ح** قوله لا ترفع بعطف جملة على جملة الخ اي يمكن استقلال من اللفظ السابق فتمييز من لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان غير جملة  
قال ابن دقيق العيد انما يكون الادرارج ملفظ تابع يمكن استقلال عن اللفظ السابق واستشكل اي ابن دقيق العيد على الاولين فقال دما يضعف ان يكون  
مدرجاً في أثناء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقداً على اللفظ المراد او موطناً عليه بود اعطف كما قال ابن من ذكره فليست مضافاً بتقدير ملفظ الشيين  
على الذكر نعمنا يضعف الادرارج لا فيرس اتصال هذا اللفظ بالما قبل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحسن لا مانع من الحكم على ما في الادل  
والاخر والا وسطاً اذا قام الدليل المورث بخلية الظن ۱۲ وجب المدرج **ح** قوله **ح** بمرج موقوف الخ عطف على قوله تثير السياق اي النافذة اما ان يكون  
بتثير السياق او بمرج موقوف اي درجه بمرفوع اي في مرفوع يقال دمج اشئى اذا دخل فيه واستتر ۱۲ **ح** حاشية صفحہ ہذا

**ح** قوله بور ودر اوية مفصلة الخ وقد سبق في الحواشي السابقة اما مثال التخصيص فحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
وسلم يقول من جعل يلاً نزل داخل النار وقال لى كلته اخرى ۱۲ اخرى قولها ولم سمعنا من مات لا يجعل لله نارا دخل الجنة ۱۲ شرح الادرارج **ح**  
قوله او باكثر من النبي صلى الله عليه وسلم الخ كحديث البخاري عن ابن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الملوک ابراهم والذي نفسي بيده  
لولا الجهاد في سبيل الله وبرأى لاجست ان اموت وانما ملوک فلما يجوزكون والذي الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تمناع بينه ان يكون ملوكا و  
لان امر لم يكن موجود حتى يبر جا وانما هو قول ابن هريرة كما بينه التفات من روايته والذي نفس ابن هريرة بيده ۱۲ كذا في حواشي السنن المنقولت عن عفا **ح**  
قوله وقد صنف الخطيب كتاب الخ سماه الفصل للوصل الدرر في الشغل وقد تضمنه الشرح الزبالي الاواب الخ الزيادة وسماه تقديم المتعجب ترتيب المدرج  
ثم اعلم انهم قالوا الادرارج باقسامه اربع من التلبس والتلبس وان كان بعضه اخره من بعض كقوله غزبة مثل الغزابة والجماعة والعرايا ونحوها مما اخذ  
الهرري وغيره من الائمة بل لا يظن التبريم في مثله لا سيما في المتفق عليه وقول ابن السمعاني وغيره المتعجب ما قط العداوة ومن يحرف الكلام من مواضع وهو مطلق  
بالكذا بين يميل على اعداءه وقد ذكرنا من الامس ومن ابن دقيق العيد ما يدل على جواز في الجملة ۱۲ لفظ من شرح الشرح **ح** بيان للموقوف والظاهر  
ان للموقوف هذا اسم شامل لفظوع ايضا على سبيل عموم الجواز فلا يترجم ما ترجمه **ح** **ح** بخلاف باقي الحديث فانه ثبتت از حدیثه علی السلام ۱۲  
لعه الدرر العزل في الفاضل من الدرر ۱۲ ش



کتاباً ولخصته وزدت عليه قدس ما ذکر مرتین او اکثر ولله الحمد اوان  
 فصار کتاب المصنفاً لثلاثة اصناف ۱۲  
 ولا المجرى ۱۲  
 كانت الخالفة بتقدیم و تاخیر ای فی الاسماء کثرة بن کعب و کعب بن  
 غالباً ۱۳ کثرة ۱۲

مرة لان اسم احدهما اسم ابی الاخر فهذه اهل المقلب وللخطیب فی کتاب رافع الاقیاب  
 ای و انما نشأ هذا الوم لان الخ ۱۲  
 وقد يقع القلب فی المتن ایضاً کحدث ابی هريرة رضی الله تعالی عنه  
 نفسه ۱۳

عند مسلم فی السبعة الذین یظلمهم الله فی ظل عرشه فیه ورجل تصدق  
 الزکوة فی القلوب ۱۲  
 بصدقة اخفاها حتى لا تعلم یمینه ما تنفق شماله فهذا مما القلب علی احد  
 اللفظ ۱۲  
 الرواة و انما هو حتی لا تعلم شماله ما تنفق یمینه كما فی الصحیحین اوان كانت  
 یساره ۱۲

الخالفة بزيادة راو فی اثناء الاسناد و من لم یزدها التقن من زاده

له قوله مرة بن

کعب و کعب بن مرة الخ بعضهم هم و تشبه برأه اراءه مثلاً یحون الواقع فی الاسناد کعب بن مرة فیخلط الراوی و یقول بول مرة بن کعب فهو سمو و  
 نخلط من الراوی و انما نشأ هذا الوم منه لان اسم امهها اسم ابی الاخر ۱۲ شرح الشرح له قوله فهو المقلب الخ قیل المقلب هو ان یكون اسم  
 احد الراویین اسم ابی الاخر مع کونها من طبقة واحدة یمجعل الراوی سموا ما هو لامرهما الاخر كما ذکره السنائی فترک للس تیز السمو و کونها طبقة واحدة  
 یمجعل الراوی سموا ما هو لامرهما الاخر كما ذکره السنائی فترک المص تبسده السمو و کونها طبقة واحدة.

اجیب بان التریف الصحیح هو ما ذکره السن و یجمل کلام السنائی علی قسم من اقسامه لان المقلب منصرفه و سبب انما یفیده ۱۲ مختص شرح الشرح -  
 له قوله و یطلب کتاب الخ سماه رافع الاقیاب فی المقلب من الاسماء و الانساب و المقلب اقساماً أخر اخرج بعضها فی قسم الاول كما یأتی  
 بیانها انما سبب به ۱۲ مختص شرح الشرح

له قوله لا تعلم شمال الخ ای یسار النطق علی اراءهم غایة البیانت فی الاخفا و اوار المراد به من علی شماله بذكر العمل و اعادة العمل تجوز کقولهم تجری من  
 تحتها النهار ۱۲ شرح الشرح له قوله التقن من زاده الخ اسم تفضیل من الاقنان کافید من الاعداء و بلغ من البیانت ای اکثر القاناً و اعادة و سببنا و اصل  
 التفضیل ما ما یبطل علی اربعة احرف عند سبب یه قاس و عن غیره و ما کذا فی الموضع ۱۲ شرح الشرح

سمه ای و عن غیره ذک التقدیم و التاخیر ۱۲ ش مع ای فی روايته عن البريرة و الا فقد رواه عن یزید بن اهل ۱۲ عب مع ای فی جميع طرق البخاری و یسعن طرق مسلم ۱۲

فهذا هو المزيد في متصل الاسانيد وشرطه ان يقع التصريح بالسماع في  
 في الاسانيد المتصلة ۱۲ اي شرط تحقق ۱۲

موضع الزيادة والافتح كان معنا مثلا ترجمت الزيادة اذ ان كانت الخالفة  
 في رواية من لم يزد ۱۲ في اللفظ المتروك ۱۲ كدرجا ۱۲ او نحوه مما يحتمل عدم الاتصال ۱۲  
 بآب الله اي الراوي ولا مترجم لاحدى الروايتين على الاخرى فهذا هو المفضل

**قوله** هو المزيد في متصل الاسانيد الخ وهو ان يزيد الراوي في اسناد حديث رجلا او اكثر وهما من غلطاته  
 ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسر بن عبد الله قال سمعت ابا ادریس يقول سمعت  
 واثنان من التابعين يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تعلموا اليها فذكر سفيان وابي ادریس في هذا  
 وهم ابا ادریس فسمي بالرحم فيه اذ ابن المبارك وكان جماعة من القضاة رده عن ابن جابر عن بسر بن جابر واثنان من ابا ادریس بين بسر واثنان  
 وصرح بعضهم بسماع بسر واثنان قال ابو حاتم الرازي كثيرا ما يحدث بسر بن ابي ادریس فوجه ابن المبارك وضمن ان هذا ما رواه عنه عن واثنان وليس  
 كذلك بل هو مما سمع بسر واثنان ما سميان فوجه فيه من دون ابن المبارك لان جماعة من القضاة رده عن ابن المبارك عن ابن جابر  
 بلا واسطه وصرح بعضهم بلفظ الاخبار بينهما ۱۲ شرح الشرح ۲ قوله وشرط ان يقع التصريح بالسماع الخ اي ومع ذلك تعدل القصة على ان الزيادة  
 وهم ما لا يخبر والتصريح بالسماع في موضع الزيادة لا يستلزم

كون الزيادة وحاصلها ان يكون الراوي سمع من رجل وهو شخص ثم سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص لغيره ۱۲ مخلص شرح الشرح ۳ قوله  
 فتى كان معنا بصيغة المفعول وهي صيغة مضمونة لا مضمونة كالسنة والجملة اي فتى كان الاسناد بلفظ من فلان عن فلان مثلا او نحوه مما يحتمل عدم الاتصال  
 ترجمت الزيادة فاعلم ان حديث القصة كان منقطع الاتصال وان كان محتما قبل هذه الزيادة ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله باطل الراوي الزيادة  
 اي باطل الشيخ تروى عنه كان يروى اثنتان حديثا فغيره اصرح ما من الشيخ الاخر من آخره تفقا فيما بعد ذلك الشيخ وقال السنادي كان يروى اثنتان  
 او اكثر رواه واحده على وجه واخرى على اخر مخالف له ۱۲ شرح الشرح

**قوله** ولا مزج الخ فان ترجمت بان يكون اداها حفظ واكثر صحة للروي من سببها اذا كان والده او قريبه او بلويه او غير ذلك من وجوه الترجيح المستوية  
 لكونه ممن تحمل بانها او سادس لفظه فالحكم للراجح ولا يكون الحديث ميمنا مضطرا باو كذا ان يمكن الجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم جبا باللفظين فاكتر من معني  
 ما ذكره ويقتل كل منهما على ما لا تاتي في الاخرى ۱۲ شرح الشرح

معها وان ترجمت احداهما فالحكم للراجح ولا يمكن جيفته مضطرا ۱۲ كذا في شرح الشرح

وهو يقع في الاستناد غالباً وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم الحديث  
أي الاضطراب ۱۲

على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاستناد  
أى تكونه مختلف المتن دون الاستناد ۱۲

وقد يقع الابدال عند المن يراى اختيار حفظه امتحاناً من فاعله كما وقع للبغارى والعقيلي  
اختمان ۱۳ اقتضاباً لانياس من فاعله ۱۲

له قوله وهو يقع في الاستناد غالباً الخ ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفاً لا شاعره بان لم يضبط على ما ذكره الجزري ومثاله ما رواه ابو داؤد وابن ماجه بن  
رواية اسماعيل بن ابيته عن ابي عمرو بن محمد بن حريش عن جده حريش عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلوا معكم فليصلي معكم كما تعلمون  
وجهد الحديث وفيه نازل لم يرد عن اصحابه يرويه لفظ خطا وقد اختلف فيه على الاستئصال اختلافاً كثيراً فراه ابن ابي عمير بن الفضل وروى ابن العاصم عن اسمعيل هكذا و  
رواه ميثان الثوري عن عن ابي عمرو بن حريش عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن اسمعيل عن ابي عمرو بن محمد بن حريش بن سليم عن ابي هريرة  
ورواه جيب وعبد الوارث عن اسمعيل عن ابي عمرو بن حريش عن جده حريش ورواه ابن جريح عن عن حريش بن عمار عن ابي هريرة وفيه من  
الاضطراب اكثر من هذا قال ابن عيينة لم نجد حديثاً مثله به هذا الحديث ۱۲ وحيد الدين ۱۲ قوله وقد يقع في المتن الخ مثاله حديث ناطقة بنت  
تيس قالت سألت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم عن الزكوة فقال ان في المال حسنة لربك الا انك لو اخرجتها فاعطيتها لفلان او لفلانة او لفلانة او لفلانة  
من روايته شريك عن ابي حمزة عن الشعبي عن ناطقة ورواه ابن ماجه عن هذا الوجه لفظ ليس في المال حسنة لربك الا انك لو اخرجتها فاعطيتها لفلان او لفلانة او لفلانة او لفلانة  
الدين ۱۲ قوله لكن قل الخ استدراك عما ترجم انه يجوز ان يكون قتيلاً في نفسه وكثيراً باعتبار حكم الحديث ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله من  
فاعل الخ اى استماناً لانياس فاعله الاموال جلد من اقسام الابدال وان جمله غيره من اقسام القلب لانه مناسبته بالقلب  
الانساب كما قال البخاري جمله من اقسام الكرم وتسمية به وهو ما كرهتموه لاسناد اخر لم يكن له لان المقصود بالفاظ هنا تركيب اسناد من يتن ۱۲  
الابدال اسناد باسناد اخر من غير ان يلاحظ تركيبه من اخر مثاله حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا اتيتهم الصلوة فلا تقربوا حتى ترؤني فهذا حديث القلب اسناده على جرير بن حازم وهذا الحديث مشهور يعنى من كثير عن عبد الله بن ابي قتادة بن  
ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما قاله وجرير الدين ۱۲ وقال الشارح ان من خطا فاش الخ اذا تكلم في الابدال عمداً استماناً ۱۲ عجب ۱۲ قوله وقع للبغارى الخطا  
بضم ميم وفتح تاف وغيرهما من وقع الابدال عمداً في حقهم استماناً لغيره ضبطهم وحفظهم اما البخاري فقد روى انه لما اتى بغداد سمع باصحاب الحديث فابتغوا  
وعده الى مائة حديث فقبلوا متونها واساينها وجعلوا متن هذا الاستناد لا اسناد اخر واسناد هذا المتن استنوا فاجتمعوا عشرة من الرجل ودنوا لكل  
منهم عشرة متنها وقرأوا عدواً كلهم على المصنف يحمل البخاري فلما حضروا طأطن المجلس باهل بغداد ودين وكن انضم اليهم من الغزاة من اصل خراسان وغيرهم تقدم اليه  
واحد من العشرة وسأله عن احد شيء واحد ما رواه البخاري يقول له في كل مسأله واحدة وعشرون في كل مسأله واحدة وعشرون في كل مسأله واحدة وعشرون في كل مسأله  
على قوله لا اعزته وكان الفقهاء ممن حضروا شقق بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك يقضى عليه بالجزء والتقصير وقلة الفهم كونه  
المتفهمه عدم تمييزه حيث لم يرد واحد من باء ولا فم البخاري من ترجمته لجمال اهتمامهم من سألهم التفتت الى السائل الاول وقال له سألت عن حديث  
كذا او صواباً هكذا او اخراماً وشهدوا بالكلية ان هذا المتن لا يحكى المتعبر قبل القلب فاقوله الناس بالمعنى واذا عنوا بالفضل وعلوا محل والمنزلة في هذا الشأن

عه ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفاً ۱۲ شـ

وغيرها وشرطه ان لا يسمي عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال  
 اي الابدال للاختان ۱۲ اي بقاء الابدال ۱۳

عمد الالمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع وواقع غلطا فهو من  
 عسرية ۱۲ انهما ر الغرابية ۱۳

المقلوب او المثلل او ان كانت المخالفة بتغيير حرف او حروف مع بقاء صوة  
 ان وجد معنا ۱۲ ان وجد معنا ۱۳ في السلف ۱۴

الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمتصحف وان كان  
 اي سياق اللفظ ۱۲ التغيير ۱۳ الحكم مجرم ۱۴

بالنسبة الى الشكل فالمتحرف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسري  
 كفض وجفف ۱۲ مقصورة ۱۳

والدارقطني وغيرها واكثر مما يقع في المتون وقد يقع في الاسماء التي في

الاسانيد ولا يجوز ان تعمد تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار منه بالنقص

واما التعليق فذكر سلمة بن قاسم في ترجمته ان كان لا يخرج اصله من كيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فاحكمنا ذلكا اما ان يكون من  
 اعظم الناس او من الكذب ثم عمدا كما في احاديث من روايته بعد ان يولنا منها الفاظا او اردنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة وايضا جهاد القسنا  
 منه سماعها فقال لي اقرأ فترجمها عليه فلما تعهدت الى الزيادة والنقصان فظن وانما مني الكتاب فالحق فيه يخط النقص وذهب على الزيادة وصحها كما كانت ثم  
 قرأها علينا وقد طابت افئنا وعلنا ان من اعظم الناس، ذكره السندي ۱۲ شرح الشرح

له قوله بتغيير حرف او حروف الخ اي ذاتا كما في المتصحف تغيير الهمزة في المثال الذي سياتي او متصحف كما في الحروف حيث تغير في بابي  
 في المثال الذي يبيح ايضا ۱۲ حسب قوله فالمتصحف الخ اسم مفعول من التصحيح وهو عام من ان يكون معه تغيير اعراب ام لا وانه من حديث من  
 صام رمضان واتبعه ستان ثم خال صحفه ابو بكر فعول شيئا بشئين المعجمة والياء والهمزة ۱۲ من الشرح قوله فالحرف الخ هذا ايضا اسم مفعول  
 من التحريف وشامل حديث جابر بن ابي بريم الاحلاب على ما ذكره الجوزي وحصل صاحب المصنف انما نسخها ما يكون بالبدن اما في الاسناد كما صحف يعقوب  
 جابر كان قد استشهد قبل ذلك في امه كما ذكره الجوزي وحصل صاحب المصنف انما نسخها ما يكون بالبدن اما في الاسناد كما صحف يعقوب  
 ابن معين وراجم بالواد الصلحة والجيم بمزاجم الزاي والياء الصلحة لفظا من كصحف ابو بكر فعول شيئا بشئين ومنها ما يكون محسوبا بالسمع اما في الاسناد كمتصحف ما صم  
 الاحول بالاصل الاحدب قال الرازي لظني ان هذا من تصحيح السمع لاس تصحيح البصر لعدم الانتباه في كتابته واما في التصحيح للزجاجة بالزاي المعجمة بالزجاجة  
 باللال الصلحة ومنها ما يكون بمعنى كاتوم ما حدثت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن عذرة وهي حرة تصعب بين يديه صلى الله عليه وسلم  
 انتهى وادب الصلحة وغيره سمى القسمن بحرنا ولا شاستر في الاصطلاح والفرق اذ في هذا باب العلان ۱۲ شاستر الشرح له قوله ولا يجوز تعمد الخ حاصل ان  
 التغيير في الحديث سلا كان تغييره كلاما حذو بغيره يسهل الاختصار من طويل لا يجوز اصلا الا للعالم والاعلم واذ من الالات في تصحيحه اصلا تجوز اللفظ والافعال يجوز له ايضا ۱۲

حسب عمه كالغضالي وابن الجزري ۱۲ ح ۱۳ عمه اي اكثر وقوم كائن في المتن ۱۳ ح ۱۴ ح ۱۵ ح ۱۶ ح ۱۷ ح ۱۸ ح ۱۹ ح ۲۰ ح ۲۱ ح ۲۲ ح ۲۳ ح ۲۴ ح ۲۵ ح ۲۶ ح ۲۷ ح ۲۸ ح ۲۹ ح ۳۰ ح ۳۱ ح ۳۲ ح ۳۳ ح ۳۴ ح ۳۵ ح ۳۶ ح ۳۷ ح ۳۸ ح ۳۹ ح ۴۰ ح ۴۱ ح ۴۲ ح ۴۳ ح ۴۴ ح ۴۵ ح ۴۶ ح ۴۷ ح ۴۸ ح ۴۹ ح ۵۰ ح ۵۱ ح ۵۲ ح ۵۳ ح ۵۴ ح ۵۵ ح ۵۶ ح ۵۷ ح ۵۸ ح ۵۹ ح ۶۰ ح ۶۱ ح ۶۲ ح ۶۳ ح ۶۴ ح ۶۵ ح ۶۶ ح ۶۷ ح ۶۸ ح ۶۹ ح ۷۰ ح ۷۱ ح ۷۲ ح ۷۳ ح ۷۴ ح ۷۵ ح ۷۶ ح ۷۷ ح ۷۸ ح ۷۹ ح ۸۰ ح ۸۱ ح ۸۲ ح ۸۳ ح ۸۴ ح ۸۵ ح ۸۶ ح ۸۷ ح ۸۸ ح ۸۹ ح ۹۰ ح ۹۱ ح ۹۲ ح ۹۳ ح ۹۴ ح ۹۵ ح ۹۶ ح ۹۷ ح ۹۸ ح ۹۹ ح ۱۰۰ ح

ولا ابدال اللفظ المراد باللفظ المرادف له الا العالم ببدء لولات الالفاظ  
وبما يجعل المعاني على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث فالاكثرون  
يعتبرون<sup>۱۲</sup> الذهاب<sup>۱۳</sup>

على جوانها بشروط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص من

الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا  
اي للفقهاء والمخروف<sup>۱۴</sup>

يختل البيان حتى يكون المذكور والمحدوف بمنزلة خيرين او  
عند حفص<sup>۱۵</sup> غاية للنفي لا للنفي<sup>۱۶</sup> مستقلين<sup>۱۷</sup>

يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ماله تعلق  
حيث لا يجوز له الاختصار<sup>۱۸</sup>

### ترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى

له قوله على الصحيح في المسئلتين الخ اي مسئلة اختصار الحديث ومسئلة الرواية بالمعنى فاجابنا بترتان العلم المذكور بناء على القول الصحيح خلافا من يظن  
فيها دوا غير العلم تدعي جواز ذلك باقتناع العلماء وروى ان بعض اصحاب الحديث روى في النام وكان قد من شعبة او سائر شخص قيل له في ذلك فقال  
لشعبة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها افضل لي هذا وكثيرا ما يقع ما يترجم كثير من عمل العلم غشا ودرها غيرهه ويكون صحيحا وان على وجهه واستغرب  
وقوله ليسا فيها بغير من حيث العربية وذلك للشعب فانها ص<sup>۱۹</sup> شرح الشرح<sup>۲۰</sup> اما اختصار الحديث الخ يختلف العلماء في جواز الاختصار على  
بعض الحديث وذهب بعضهم على اقبال احدوا المنع مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى لا فيمن التهرق في الجملة وتمايها الجواز مطلقا وثالثا ان من لم يكن  
رواه هو اذ فيه على التمسرة لم يجوز ولا جاز رواها وهو الصحيح الذي ذهب اليه الاكثرون واختاره ابن الصلاح التفسير والتفصيل وهو منع الجواز من غير العلم والجواز من سواء  
جوز الرواية بالمعنى عام لا وسواء رواه هو غيرهه على التام ام لا<sup>۲۱</sup> وجير المخرج<sup>۲۲</sup> له قوله حتى يكون المذكور والمحدوف الخ قال الشافعي اي لا تختلف حتى لو  
اختلف كان المذكور والمحدوف حتى يزل الظاهر حتى غاية النفي لا يفتى في ذلك ولا يفتى في بيان لم يكن الحديث المذكور من غير العلم بل يمكن المذكور والمحدوف كما يفتى في ذلك قاله في حديثه قوله  
او يدل ما ذكره على ما حذفه الخ بجزان يكون قوله او يدل عطفيا على قوله لا تعلق له عطف الفعلية على اللامية ويكون قوله ما حذفه من وضع  
الظاهر موضع الضمير العادلي المقدره قبل قوله يدل<sup>۲۳</sup> شرح الشرح<sup>۲۴</sup> له قوله كترك الاستثناء الخ اي في نحو قوله صلى الله عليه وسلم  
۱۱ يبارك الزبيب بالزبيب الاسواء لسواء فانه لا يجوز حذفه بلا خلاف وفي معناه ترك الغائية في نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا تبارع التمر حتى  
ترحمي قيل وجهه الجواز للعالم اما هو اذا ارتفعت منزلته عن القدره فاما من رواه اما تخاف ان رواه ثانيا اما اتصال يسم بزايده في رواه او الاثنيان  
لفظة وتلفظ في رواه ثانيا فلا يجوز له الانتقصان ثانيا وكذا لا يجوز له التمسرة على بعضه اذا كان تدقيق عليه اذ به تمامه لكما يخرج بذلك عن  
جيز الاحتمالات واما قطع الحديث الواحد وتفرقة في الابواب لاجتماع بر في المسائل التمسرة التمسرة في قول الجواز اقرب<sup>۲۵</sup> شرح الشرح  
عنه تفصيل المسئلتين وكونها جائزتين على الصحيح<sup>۲۶</sup> شرح<sup>۲۷</sup> عه وقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالتفصيل<sup>۲۸</sup> شرح<sup>۲۹</sup> حيث لا يفيد  
المعنى عند حفص<sup>۳۰</sup> له نلا يكون الخوف من العلم<sup>۳۱</sup> اي<sup>۳۲</sup>

# فالتخلاف فيه شهيد والاكثر فيها شهادة ۱۲ الادوية منهم الائمة

على الجوانب ايضا ومن اقوى مجبهم الاجماع على جوانب شرح الشريعة  
كما في الاقتصار ۱۲ اولتهم ۱۲ بيان ۱۲

للعجم بلسانهم للعارف به فاذا اجابنا الابدال ببلغة اخرى فجوانبه  
بلفظهم المختلف ۱۳ بالحدیث اولتهم ۱۲

باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل  
واخرى ۱۲ كلیت مكان اسد ۱۲

انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتبين من التصرف فيه وقيل انما يجوز  
يقدر ۱۲

لمن كان يحفظ الحديث فمضى لفظه ولقى معناه مرتسا في ذهنه فله ان

يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا  
دوتیل نقلیه ان یرویه للبعید ۱۲

لللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد  
من الاقوال ۱۲

قولنا فالتخلاف فيها شهيد والاكثر اي من اهل الحديث والفقه والاصول ومنهم الائمة الاربعة رضوان الله عليهم اجمعين على الجوانب بالشرط المذكور ايضا ان كما في التمسك  
الحديث ومن اقوى مجبهم اي اولتهم الاجماع على جواز شرح الشريعة اي احكامها من الكتاب والسنة للعلم وحكم اعدا العرب بلسانهم اي بلغاتهم المختلفة من  
الفارسية والتركية والعربية لقول صلوات الله عليه وسلم بلغوا عني ولو بلغ الساهي منهم الكتاب ۱۲ شرح الترمذی على القاري

له قوله فبجوازها بالفتنة العربية ادلى الخ قيل ويدل عليه ايضا رواية الصحابة ومن بعدهم القصة الواجدة بالفاظ مختلفة قيل ويدل عليه ايضا  
ما روي من حديث عبد الله بن سليمان اللبني قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اذ اذنت لعملي اجراما ولم تجزوا عملا ولا بعينهم  
المعنى فلا بأس ولو قرئ في الاربعة الثلاثة بانها تصديقه الرواية بالمعنى عند الضرورة اما بدونها ايضا فقول ولعل الحق ان اللبس انما هو نحو ما من فوات مرادة صلوات الله  
عليه وسلم ولا فاني خسر في الرواية بالمعنى واذا المسئلة مفروضة في العالم بدلولات الالفاظ وما يزيل المعاني فلا شك في جوازها الا ترى الى قوله صلوات الله عليه وسلم  
اذ لم تجزوا عملا ولم تجزوا عملا ولا بعينهم المعنى فلا بأس ۱۲ حسب قوله بخلاف من كان مستحضرا اللفظ الخ اي اللفظ الحديث الصادر من مشكاة مفردة  
الغربة السنوية بان لا ينطق عن الهوى وهذا القول عن يوهو الاله والوهو الهوي من ابن سيرين وغيره ۱۲ كما قال الساري له قوله ولا شك  
الخ قال عليه السلام فلهذا امرنا ان نسمع قائلنا قوماها وادابها كما سمع ۱۲ شرح الشرح عنه فلهذا علمنا اننا نسمع استحضار اللفظ لا ما به في الرواية  
المعنى وانما الحائجة عند ذهابه عن اللفظ ۱۲ عنه وهو ايضا كما ترى ان عند استحضار اللفظ تأتي المعنى عليه وهو القرب فهو الجوارح ۱۲

الحديث بالفاظه دون التصرف فيه قال القاضى عياض <sup>له</sup> "ينبغي سد باب الرواية

بالعنى لئلا يتسلط من لا يحسن من يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة <sup>مطلقاً ۱۲</sup> <sup>ييجزى ۱۳</sup> <sup>الذوق ۱۴</sup> <sup>اى العويبة وصحة البداية ۱۵</sup> <sup>محصلاً كما ۱۶</sup> <sup>يجب كما قيل ۱۷</sup>

قديمًا وحدثًا" والله الموفق فان حفى المعنى بان كان اللفظ مستعملًا

بقلة اجتنب الى الكتب المصنفة فى شرح الغريب ككتاب ابى عبيد القاسم

ابن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخه موفق الدين بن قدامة على <sup>كفران ۱۲</sup>

الحدوف واجمع منه كتاب ابى عبيد الهروى وقد اعتنه به الحافظ <sup>النجفة ۱۲</sup> <sup>اهتم ۱۳</sup>

ابوموسى المدينى فتعقب عليه واستدرك ولزم مخشرى كتاب اسمه الفائق <sup>اى زاد ايشاء ۱۲</sup> <sup>صاحب الكشاف ۱۳</sup> <sup>نقبت</sup>

حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير فى النهاية وكتابه اسهل الكتب <sup>المشهور بالجيزى ۱۲</sup>

له قوله قال القاضى عياض الخ حاصله انه ينبغي

سد باب الرواية بالسنن ولو افتتح للعلماء بظن الذين لا يعلمون انهم يعلمون فيجربون على الرواية بالسنن ويجرفون الكلام عن مواضعه اقول ونظيره العمل بالحدوث مع ترك المتعرض الاقوال السلفى فى تفسيره وتاويله بالعامة وان كان غاية المقصود ونهاية الامول عند من له حظ من الاسلام ونصيب من الامان الا انه لو افتتح بابها فتحا جليا اجترأ السفهاء الذين لا يعلمون وهم يزعمون انهم يعلمون فيجرفون عن معنى الحديث يعلمون بها من غير توقف على مراد النبى صلى الله عليه وسلم ما قرع سمك قوله عليه السلام فتتوهه فتعلم انهم الا ساءوا اذا لم يعلموا فانما شغوا على السؤال فى حق الذين انقروا بعد جزاء التيميم مع انهم انقضوا بظاهر قوله تعالى وهو التقييد بشرط وهذا يرشدك الى وجوب التقييد على العمالي وهو الحق والمصلحة المعتبرة ولو فى سنة واحدة فلا ۱۲ عب ۱۳ له قوله كما وقع لكثير من الرواة قديما وحدثا الخ قال السندي ولكن كما بالجملة ان يكون اجما قلت فيسمل على الضرورة جمعا بين الادللة وتوفيقا بين كلام المسئلة ۱۲ شرح

له قوله بان كان اللفظ مستعملا بقلة اراد به غريب الحديث وهو باجاء فى السنن من لفظ غامض ليعيد من الفهم لقلة استعماله حتى الى الكتب المصنفة فى شرح الغريب وهو من فهم بفتح المهملة لعمدة من خصوصاً والمطلق العلماء هو ما ويجب ان ثبت فيه ويجزى ۱۲ شرح لشرح

له قوله كتاب ابى عبيد الخ وهو مع ان اقام فى تصنيفه اربعين سنة غير ترتيب كمن وقع من اجل العلم بوضع جليل وصادق قدوة فى هذا الشأن ۱۲ كذا فى شرحه اشرح عنه ذكر هذا الكلام استطرادى بادنى مناسبة ۱۲ عنه بعين كتابه وتحييف دال محلة ۱۲ ش

سه اى على ترتيب الحروف كما فى الصماح وفيه ۱۲ ش

تناولا مع اعوازٍ قليلٍ فيه وان كان اللفظ مستعلا بكثرة لكن في مدلوله  
 افعاء ۱۲

دقة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل منها

وقد اكثر الائمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والتطابي وابن  
 من كبراء الحنفية ۱۲

عبد البر وغيرهم ثم الجهالة بالراوي وهي السبب الثامن في الطعن وسببها  
 من كبراء الحنفية ۱۲

امران احدهما ان الراوي قد تكثر نعوتة من اسم او كنية او لقب

او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ما اشتهر به

لغرض من الاعراض فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله و صنفوا فيه اي

في هذا النوع الموضح لا وهما الجمع والتفريق اجاد فيه الخطيب وسبقه اليه  
 احسن ۱۲

له قوله مع اعواز قليل الخ مصدر اعوزه اي اوجه يعني مع فقد ان التبدفاء في مواضع قليلة وقد لخصه شيخنا

الجلال السيوطي رحمه الله و زاد اشياء و سماه الدلائل في تخيص نهاية ابن الاثير وهو كتاب لا يستغنى عنه الطالب ۱۲ شرح المرحوم  
 قوله لكن في مدلوله الخ في معناه المقصود في الدلالة على المطلوب وهو استفاد من مدلوله التوكيد وقتة و خفاء ۱۲ شرح الشرح

له قوله قد تكثر نعوتة الخ اراد بالنعوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معناه أو لا قيل العلم وهو ما يدل على الذات ان استعمل على اللفظ

الاب او الامن او الام كان يجر اذن جبال و ام ملنة فهي كيننة لان الان دل بحسب معناه الغرض على بوح او ذم فلو لقبه بالافعال اسم ۱۲ عب ۱۲

قوله الوضع او هام الخ والتفريق الخ من اضافته المصدر الى المفعول اي بت الصفات في رجل ذكروا لبقيا فيه بان يختص بارة بعنت و اما في بعنت الخرد

المراد بالوضع اسم جنس لكل المصنف في هذا النوع اي ما يوضع او حانما ثبته من اتمام النعوت فيه و ذكره امير سخنا ۱۲ مختص الحوائج

له يظهر من هذا البيان ضعف ما استشهد به الحديث سهل كل ۱۲ عب ۱۲

عبه اراد بالنعوت ما يدل على الذات طلقا ۱۲

عبه الراوي عنه احتيا لا لرفع التدليس ۱۲



عبد الغنی ثم الصورے ومن امثلته محمد بن السائب بن بشر الطبری نسبة  
 بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماء بعضهم حماد بن السائب وكناه  
 بعضهم ابا النظر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام فصار يُظن انه جماعة  
 بصيغة المجرول ۱۷

وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك  
 اي والجمال اذ واحد ۱۲  
 حال المسألة ۱۳  
 الامر الثاني ان الراوي قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الاخذ  
 من اسباب الجحالة ۱۲

عنه وقد صنفا فيه الواحدان وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي  
 فيكون مجمولا ۱۲  
 كقفران ۱۲  
 اي بعض اشياء المقلد ۱۳  
 اي هو مجمولا ولو سمي ۱۴  
 وممن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما اذ لا يعم الراوي اختصارا  
 فمن الراوي عنه كقوله اخبرني فلان او شيخا ورجل او بعضهم او ابن  
 الراوي عنه ۱۴

فلان ويستدل على معرفة اسم البهيم بوسودة من طريق اخر مسمى  
 له قوله

ثم يصوري الخ قال السيرة هو تلميذ عبد الغني وشرح الطيب انتهى قيل كان ابا جاد فيه كالتعبير وهو ظاهر فان حمزا و اب المتأخر لكن افضل من تقدم  
 تدرك ان بعض العلماء صنف كتابي ثلاثين سنة ثم احدث من تلاميذه هذا به ودرسه في ثلاث سنين فصار احسن فاراد به للاسنان من اجل مجلس عرض  
 عليهم ان كان بين فقال وبعض الظرفاء انما صنف هذا الكتاب في ثلاث وثلاثين سنة فلما صنفه لما بلغه ۱۳ شرح الترح مع حرف قليل

قوله والامر الثاني اي من اسباب الجحالة ان الراوي قد يكون مقلا من الحديث اي ليس منه الا الاحاديث القليلة فلا يكثر الاخذ عنها اي اذا كان قليل  
 الحديث فلا يكثر عنه اخذ الحديث وقد صنفوا فيه اي فحين لم يكثر الاخذ عن الراوي وهو اي هذا النوع اعني الراوي من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي تدرك الواو صليته ان  
 هذا النوع شامل من لم يسم اليضا من هو القسم الثاني المتقابل له على ما ينظر من عبارة المتن كيف التوجيه؟ اقول يمكن ان يقال ان المتقابل بينهما اما هو من حيث  
 حيث المجهول واما من حيث التفتيح فكل شيئا محوما وخصرهما مطلقا كالمتقابل بين الواو والاطقة والظهورية المطلقة على ما تقر في موضع هذا ما ينظر في وصل الله  
 يدرك بعد ذلك امر ۱۲ عب ۳ قوله ولا يسمي الراوي الخ عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عنها اي اذا كان الراوي قليل الحديث فلا يكثر الاخذ عنه اولا  
 يسمي وهذا النوع من المجرول يسمي بهما ۱۳ عب مسم بناء على ان له اسمين اذ على ان الحاد لقب له ۱۳ شمس له وقيل بالصاد والجملة ۱۲ ش  
 عب بناء على اضافته لاسم امراد ۱۵ ش ۱۳ عب عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عنه ۱۲ عبه واختلف ايضا كونه مقلا ۱۳ عب من الذي دوسه ۱۴

وَصَفَوْا فِيهِ الْبَهَمَاتِ وَلَا يَقْبَلُ حَدِيثَ الْمُهَيَّبِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ لَأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ  
 فِي بَيَانِ هَذَا التَّنْوِيعِ ۱۲  
 الْخَبْرِ عَدَالَةُ رَاوِيهِ وَمِنْ أَسْمَاءِ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ نَكِيفُ عَدَالَتِهِ وَكَذَا  
 نَعَايَةِ ۱۲  
 لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ وَلَوْ أَيْمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ كَمَا يَقُولُ الرَّادِيُّ عِنْدَ إِخْبَارِي فِي  
 الثَّقَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثَقَّةً عِنْدَهُ مَجْرُوحًا عِنْدَ غَيْرِهِ وَهَذَا عَلَى الْأَصَحِّ  
 دَلِيلُ قَوْلِهِ لَا يَقْبَلُ ۱۲  
 فِي الْمَسْئَلَةِ وَلِهَذَا النِّكَّةُ لَمْ يَقْبَلِ الْمُرْسَلُ وَلَوْ أَرْسَلَهُ الْعَدْلُ جَائِزًا مَبْنِيًّا بِهَذَا  
 فِي الْعِلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ۱۲  
 الْإِحْتِمَالِ بَعِيْنَهُ وَقِيلَ يَقْبَلُ تَسْكَكًا بِالْفَا هَذَا إِذَا جَرَّحَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَ  
 وَهِيَ الْعَدْلُ ۱۲  
 قِيلَ إِنْ كَانَ الْقَائِلُ عَالِمًا بِأَجْزَالِ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِهِ وَهَذَا  
 عَارِفًا بِأَحْوَالِ الرِّجَالِ ۱۲  
 لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ فَإِنَّ سَمَى الرَّادِي وَالْفَرْدَاوِي  
 لِلتَّحْقِيقِ ۱۲

۱- قَوْلُهُ وَصَفَوْا فِيهِ الْبَهَمَاتِ الْخَبْرُ الْمُسْتَفْتَى الَّذِي يُسْتَفْتَى فِي شَأْنِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ وَاجْتِمَاعُ الرِّجَالِ  
 وَالنِّسَاءِ وَهَوْنُ جَمِيلِ صَنْفِ نَبِيٍّ وَرَأْسُ الْغَاظِ وَكُتَابُ الْإِقَامِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ۱۲ ع

۲- قَوْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ الْقَوْلُ لَعَلَّ الْحَقَّ تَنْفِيصًا فَإِنَّ تَعْدِيلَ الْبَهْمَانِ كَانَ صَادِرًا عَنِ الْمَاهِمِ نَائِمًا عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَهْمَانِ وَالْمُهَيَّبِ كَالْبَهْمَانِ وَالْمُهَيَّبِ وَنَافِعًا وَمَكْرَهًا  
 وَغَيْرِهِمْ نَحْوًا تَكُنَّ أَنْ يَبْتَدَأَ بِالتَّعْدِيلِ كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ مَعْلُوقَاتِ الْبَهْمَانِ كَمَا قَالَهُ الْمُهَيَّبُ مِنْ أَيْنَ الصَّلَاتِ وَأَقْلَبَ قَوْلَ النَّوَوِيِّ فِيهِ هَذَا لَكُنَّ وَجُوحَ عَلَيْهِ الْأَشْرَافُ رَضِيَ  
 الْمُهَيَّبُ بِهَذَا الْقَوْلِ تَوْحِينَ الْبَهْمَانِ بِهَذَا التَّعْدِيلِ بَلْ هَذَا التَّعْدِيلُ يَدْرُسُ مِنَ التَّعْدِيلِ وَالصَّرِيحُ ۱۲ ع ۳- قَوْلُهُ فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ أَلَيْسَ كَقَوْلِهِ هَذَا التَّعْدِيلُ  
 فِي حَقِّ مَنْ خَلَفَهُ بِهِ وَدُونَ غَيْرِهِ أَوَّلَ التَّعْدِيلِ لَا يَدْرُسُ بَلْ يَدْرُسُ فِي مَوْزَعِ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ وَلَعَلَّ هَذَا التَّعْدِيلُ لَيْسَ بِتَطْلِيغِي فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّ التَّعْدِيلَ هُوَ سَلِيمٌ رَأَى الْغَيْرَ مِنْ غَيْرِ تَوْفِيقٍ  
 عَلَى دَلِيلِهِ فَافْهَمْ ۱۲ ع ۴- قَوْلُهُ فَإِنَّ سَمَى الرَّادِي وَالْفَرْدَاوِي هَذَا التَّعْدِيلُ لِلنَّوَوِيِّ الْأَوَّلِ مِنْ الرِّوَاةِ وَهَذَا كَانَ شَامِلًا مِنْ الْمُهَيَّبِ إِلَّا أَنَّهُ  
 خَرَجَ لِعَرَبِيَّةِ الْمَقَالَةِ فَلَا يَرُدُّ أَنْ لَمْ يَنْصَحْ عَلَى حِكْمَةٍ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا التَّعْدِيلَ أَيْمًا هُوَ جَائِزٌ فِيهَا وَالصَّحَابَةُ وَالصَّحَابَةُ فَكَلِمَةُ مَدْرُودٍ الْفَرْدَاوِي عِنْدَهُ أَوْلَى سَمَا  
 أَوْلَى سَمَا كَمَا قِيلَ ۱۲ ع

واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم الا أن يوثقه غير من  
 ينفذ عنه على الاصح وكذا من ينفذ عنه اذا كان متأهلاً لذلك أو  
 ان روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور  
 وقد قبل روايته جماعة بغیر قيد و ردّها الجمهور والتحقق  
 من غير التوثيق

**الحقوله** وكما سن انفراداً اذا كان متأهلاً الخ يريد عليه سلب الفرق بين المنفرد وغيره بانسراط اهل في الاول دون  
 الثاني فان الظاهر هو الاشتهار فيها قال الشارح ولا يبيح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل سلفاً وقيل يقبل سلفاً وقيل ان  
 كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا من عدل كان محمدي ويحيى بن سعيد قبل والا فلا وقيل ان كان مشهوراً في غير العلم كالزهدي والشماعه يخرج عن اسم الجاهل  
 ويقبل حديثه ولا فلا هذا انتهى ۱۳ **الحقوله** او ان روى عنه اثنان الخ الظاهر انه عطف على قوله الفردي كما هو ظاهر عبارة المتن والحاصل  
 انه ان سمي الراوي والفرق فهو مجهول العين اوردى عنه اثنان فساداً لم يوثق فيقول الحال ۱۴ **الحقوله** قوله فيقول الحال الخ من العدالة والضبط وعندهما مع عرفان عينه بولاية  
 عدلين عنه الا انه لم يوثق بمقتضى مجهول الحال ۱۲ **الحقوله** وهو المستور الخ الظاهر ان ادرج فيه قسمي المجهول الحال وسمى كلا منهما  
 مستوراً ان كان ابن الصلاح وغيره سمي الاخير مستوراً لوجود السر في كل منهما وهما مجهول العدالة الظاهره والباطنه والمراد بالباطنه هي التي ترجع الى  
 اقوال المالكين وبالظاهره ما يعلم بظاهر الحال ۱۲ **الحقوله** شرح الشرح **الحقوله** وقد قبل روايته جماعة الخ منهم الوضيفة رضي الله عنه وتبعه ابن جبران  
 اذا عدل عنه من لا يعرف فيخرج قال وانما في احوالهم على الصلاح والعدالة حتى يظهر منهم بالوجوب الجرح ولم يكلف الناس بما غاب عنهم واما كلفوا  
 بالحكم بالظاهر قال الشرح **الحقوله** ولا تجتنبه لان سبب الاجماع على حسن النظم ۱۳ **الحقوله** شرح الشرح **الحقوله** وروها بالجمهور الخ قالوا لا يقبل  
 روايته المستور لاجتماع على الضيق يمنع القبول فلا بد من ظن عدله وكونه عدلاً وذلك ضيق هنا ۱۲ **الحقوله** شرح الشرح **الحقوله** والتحقق الخ  
 اقول حاصل هذا التحقيق انما هو التوقف عن قبول خبر المستور والتوقف عن القبول هو الرد بالخطه الامم كما سبق من المصنف في اول الكتاب فالتحقق ان الرد ان اخذ  
 بالخطه الامم وهو عدم وجود صفة القبول فالحق مع الجمهور وان اخذ بالخطه الاخص وهو وجود صفة الرد فالحق مع الامام الخميني ۱۲ **الحقوله**  
 عده سببه الراوي المنفرد عنه بالمجهول العين مجرد اصطلاح ۱۲ **الحقوله**

عنه في الحكم فلا يقبل حديثه ۱۳

ان رواية المستور ونحوه ما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها  
 كالبرهه ۱۲ ای احتمال العداۃ ۱۲

ولا يقبلها بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين  
 ۱۲ نور

ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجره غير مفسر ثم البدعة وهي  
 مبتدأ أي نحو القول بالوقف ۱۱۲ ای في قول حديثه ۱۲

السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي امان تكون بمكفر  
 تحقق ۱۲ الكفر ۱۲ اي يجره اي يجره

كان يعتقد ما يستلزم الكفر وبمفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجهمي  
 ۱۲ انفا تاوا اختلافا ۱۲ ای بشي يوجب نسبة الفسق ۱۲ من يقضى بدعته الكفر ۱۲ اش سعوتها صاحبها ۱۲

وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالة  
 لا يفتي وحده ۱۲

قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي  
 ۱۲ الكذب

ان مخالفتها مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفتها فلواخذ ذلك على

له قوله وهي امان تكون بمكفر الخ حاصل ان البرهه وهي اتفاقا وما حدثت على خلاف العرف عن النبي صلى الله عليه وسلم زمان نوع فيسبب صاحبها  
 الى الكفر بالاتفاق كاعتقاد حلول الاله في ملأ من اروع الاختلاف كاعتقاد خلق القرآن وانكار امامة اثنين رضي الله عنهما ونوع بسبب صاحبها الى  
 الفسق وهو الخروج عن الطاعة بالاتفاق والفاقد في كل من الزعمين اذ اول ثلاثة وقد نصها المس بالاراد عليه ۱۲ سب ۲ قوله وقيل ان كان  
 لا يعتقد الخ ويعتقد ان استحل الكذب كالمطابرة لم يقبل وهم قوم يفتون الى ابي الخطاب وهو رجل كان بالكوفة يعتقد ان عليا هو الاله الاكبر وجعل الصادق  
 الاول الاصغر واهل بيته رد روايته البتة بدعته مكفرة بالاتفاق واما البتة بغيره فان فيه ثلاثه اقوال اولها انه يفتي به ان لم يكن داعيا الى بدعته  
 ولا يفتي به ان كان داعيا الى بدعته ۱۲ تخمس الخواشي

عنه ان لم يذكر بسببه بل انتشر فيه على مجرد نفاق ضعيف ونحوه ۱۲ اش عنه اراد بالفتن غير الكفرية

المقابلة ۱۲ اش عنه ای سواد يعتقد حل الكذب اولها ۱۲ اش عنه هذا التحقيق يرتد الى ان رب بدعته قد يكفر صاحبها طائفة اخرى وهي ليست بمبتدعة  
 فكفر بالبرهه المكفرة هي التي تقضي الى انكاره ورويات الدين ۱۲ عب

الاطلاق لأستلزم تكفير جميع الطوائف فآلعتهد ان الذي ترد روايته من  
 ۱۱۶

انكروا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من  
 اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك  
 الصفة كقطع  
 ۱۲  
 اعتقد الا انها لم تكن بالضرورة  
 ۱۱

ضبط لها يدويه مع ورعه وتقواه فلأمانع من قبوله والثاني  
 عطف تفسير للورع فلا يراد ان الورع ليس بشرط للقبول ۱۲

وهو من لا يقتضى بدعته التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله و  
 صاحبه ۱۲  
 لا اختلاف ولا اتفاقا ۱۲  
 الثالث احوال ۱۲  
 مرده فقيل يرد مطلقا وهو بعيد واكثر ما عجل به ان في الرواية عنه  
 دليل ۱۲

الحق قوله لا استلزم الخ الا صوب ان يقول لا استلزم رد روايته بجمع الطوائف اذ هو المترتب على اخذ الرد على الاطلاق لا ما ذكره و  
 ايضا هو المتفق ومن سق الكلام حينئذ لا يترتب كمنزور ولا يتناقض في ظهوره فلا يقبل قول جميع البعده كما لا يقبل خبر الفسقة من حماد بن ابي بكر  
 فسقهم اجمع والعصم اوضح ۱۲ شرح الشرح له قوله ان الذي ترد الخ اي بالرد القطعي الذي يوجب البعده فلا يرد ان المراد من مضمرا فيما ذكر  
 كما هو المفهوم من نظم العبارة والامور العلوية من الدين بالضرورة كقطع النجوم والصلوة الى غير ذلك وقوله وكذا من اعتقد عكسه معناه ان يعتقد من الدين  
 ما ليس من الدين بالضرورة كوجود السم ۱۲ عيب

الحق قوله والتقواه الخ فيراده فشره العقوى في بيان تعريف الصبح بالاجتناب من الاعمال السيئة من ترك او فسق او بدعة فلا يبيح التقوى مع الكفر  
 والبدعة ويكفي ان يكون المراد بالتقوى المعنى العرفي منه اي الاجتناب من الاعمال السيئة المظاهرة والامتناع عنها وبين البدعة في الاعتقاد او يقال  
 المراد بالتقوى ما عدا البدعة لقرنه السابق فان الكلام في البدعة ۱۲ شرح الشرح له قوله فقيل يرد مطلقا الخ اي مواد كان واعيا  
 الى بدعة او لا مواد كان متقدرا على الكذب لفسقه مقابل التزام هذه القول محكي عن مالك وغيره لانه فاسق ببدعة واعتقاده على رد الفاسق بغير ما قبله يوجب  
 امثاله اذ لا يفضله التأويل ۱۲ شرح الشرح له قوله وهو يريد الخ قال ابن الصلاح وهو يريد ما عدل للشافعي عن ابي محمد بن عثمان فان تكلم طاعة  
 بالرواية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب في الدعاء وفي الصحيحين كثير من احاديثهم في الشواهد والاصول انتهى قال الشافعي ولا يبعد عدم اطلاع الحديث عن علي بن عاصم و هم  
 معزودون في ذلك لحقارها في الباطن من اعتقاد السوء والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى انتهى قول هذا الاحتمال لم يرد غاية البعد فان الامة مشتقة على قول  
 ما في الصحيحين ولو نظر في هذا الاحتمال لا يكون لهما فضل على سائر الكتب وهو خلاف الاجماع وحصل هذا الاكثر اطلاق معتضبا وتبنيها في الرواية وقد قلنا بنينا  
 من احوال البخاري التي تشبه على ماية يتنقله سابقا فارجح اليه ۱۲ عيب  
 له قوله واكثر ما عجل به الخ هذا دليل واضح فمستكثره فضلا عن اكثره  
 والكثرة بان  
 الكثرة باعتبار كثرة السندين وكثرة اسناد الاعم وخطم فيما بينهم لغو قال بول قوله اشكر اقرى لكان الى ۱۲ شرح الشرح -

له فيلزم ان لا يقبل حديثهم اصلا ۱۲ -

ترویجاً لامره و تنویهاً بذكره و علی هذا فیبغض ان لا یروی عن مبتدع <sup>له</sup>

شئ یشارک فیہ غیر مبتدع و قیل یقبل مطلقاً الا ان اعتقد حلّ الکتاب <sup>تقیها</sup> <sup>منه انه واجب الایمانه</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>ای الارقیه</sup> <sup>اعتقاده علی الکذب</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>دیرتویج</sup>

كما تقدم و قیل یقبل من لم یکن داعیة الی بدعته لان تزیین بدعته <sup>ای دعایه</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>ای دعایه</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>ای دعایه</sup> <sup>۱۲</sup>

قد یجمله علی تحریف الروایات و تسویتها علی ما یقتضیه مذهبیه و <sup>تقیها</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>تقیها</sup> <sup>۱۲</sup>

هذا فی الاصح و اعرب ابن حبان فادعی الاتفاق علی قبول غیر الداعیة <sup>ان ان یقول غریب</sup> <sup>۱۲</sup>

**له قوله** یعنی ان لا یروی الخ حاصله ان الدلیل یقتضی عدم أخذ روایة المبتدع ولو شارک غیره فان غیره توفیر له ایضا مع انکم تأمنون بقبول روایة اذا شارک غیره و دره الشارح بان ترویج امره و توفیر شأنه فی اخذ حدیثه اذا لم یشارک غیره انما ذکره فلا یزیم من منخ الادل مع الشافی ایضا ۱۲ **ع** **له قوله** و قیل یقبل مطلقاً الخ ای سواء کلام داعیهم لا یکن بشرط ان یکن متقیاً لان صدق لجمته و تدبیر الذی علیه مدار الروایة بمنعه عن الکذب قال الحافظ المجلی فی الروایة شرح النقایة ان المبتدع ان کفر فادعی ان لا یقبل و ان لم یحکم قبل و الا لا یدوی الی رد کثیر من احدینف الا حکام مما رواها الشیخة و القدریه و غیرهم و فی الصمیمین من روایاتهم لا یجوز عمل بنظر و الظاهر انه محمول علی المباشرة انتهى کذا نقل الشارح ۱۲ **له قوله** لان اعتقد حل الکذب الخ قال الشارح غیر انه اذا اعتقد حل الکذب صار کافر و المفروض ان بدعته لیس مما یقتضی الکفر هذا انتهى **له قوله** لعل المراد باعتقاد حل الکذب هو اعتقاد حله لمصلته و ترویج مذهبیه و کون ذلك الاعتقاد کفر محمول نظر الا تمسسه الی قهقهة قتل کعب بن اشراف ۱۲ **ع**

**له قوله** و قیل یقبل من لم یکن داعیة الخ ای داعیة الخ و اتقوا النقل من الإسفیة الی الایسفیة لانه جعل فیما بینهم اسما من یدعو الی بدعته و تعدیهته بالی باعتبار معناه الاصله و قیل یکن ان یکن التاء لهما من المراد لیسنه الوصفه و جینف لا اشکال فی تعلل الی من یرد علیه ان ذلك مخصوص بقیض المبالغة مثل علامته ۱۲ **له قوله** لان تزیین بدعته تدبیر حکمه الخ و قد وردتک الشئ یعنی ویسم قیل و غیره انه لما فیہ التعلیل المکرر عدم قول من کان داعیة اذا ردی بالقرنی مذهبیه و المقصود انه مردود مطلقاً و لا غیره الداعیة ان المبتدع اذا ردی بالقرنی مذهبیه بذكره لیس علیه ذلك **له قوله** لعل المراد ان الداعیة یکن فی تحریف الروایات و تسویتها علی مذهبیه کما یصلح علیه کل احد فلا یقبل روایة اسما لاجاب الشر و اخذ بالوهم و ما غیره الروایة فاستحال التیالیح فی التحریف لیس علیه لیرد و یصریح بالقرنی مذهبیه فلا یقبل ۱۲ **له قوله** و هذا فی الاصح الخ قال ابن الصلوات: هذا المذهب اعدل المذهب و ادلاها و هو قول اکثر العلماء قال الجزری و هو المختار و نقل ابن حبان اتفاقهم علیه ۴۰ فی شرح الشرح

من غیر تفصیل، نعم الاكثر على قبول غير الداعية الا ان روى ما يقوى  
منه ان ليس بصحيح لما نقل من قول الجزري ۱۲

بدعته فيرد على المذهب المختار، وبعه صرح الحافظ ابواسحق ابراهيم  
لان الصريح يفتقر للدلالة ۱۲  
اي بهذا الترتيب ۱۲

ابن يعقوب الجوزي جاني شيخ ابى داود والنسائي في كتابه "معرفة الرجال"  
۱۲

فقال في وصف الرواة "ومنهم زائغ عن الحق اى عن السنة صادق اللهجة  
ياهم ۱۲  
۱۲

فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً اذا لم يقوّ به  
۱۲

بدعته، انتهى و مقاله متجه لان العلة التي بها يرد حديث الداعية  
۱۲  
اي حسن متوجه بقول ۱۲  
وهي احتمال على بدعته على التحريف ۱۲  
موجودة ۱۲

واردة فيما اذا كان ظاهراً مروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية

تفصيل الخ اى من لا يقوى بدعته ومن لا يقوى بدعته حيث قال ليس بين احل العلم من امتنا خلاف في ان الصدوق المتقن اذا كان في بدعته ولم يكن  
يعرفها فانما يتجانسها وانما زاد ما سطره الاجتماع ۱۲ وجزئين ۱۲  
قوله الا ان روى الخ قال السنادى يحتمل ان ابن حبان اراد الشافعية بقوله من امتنا ولا يخفى انه  
يوجد ۱۲ المجلس الحاشى - ۳ قوله شيخ ابى داود والنسائي الخ قال شارح والاولى الخ ابى داود في الشرح بعد تمام المتن ولعله قد مر تقدم تبينه انتهى  
اقول نكاح شى ايراده في المتن ثم قول اورده احد هما في المتن وتقدم الاصح في الشرح مراراً مائة تقصداً وتسوية بين مرتبتهما ۱۲  
وتبينه الرواة وتقدم زائغ عن الحق اى عن السنة الخ اى عن الحق المقصود من السنة وانما يقيد بها لان اكثر زعيم لاجل عدولهم عن السنة المبينة كما في الكتاب  
۱۲ شرح الشرح

هـ قوله الا ان يتردد الخ اى ليس في دفع حديثه حيلة وعلاج الا ان يشرك من حديثه ما يقوى به وبهذا يمدح ما يتوجه من الاستثناء ولا يستقيم فان  
الافضل من التبينه الا يكون منكراً ليس بمضروباً بالمتدع حتى يكون ذلك حيلة لدفع حديثه وجه الاندفاع ان معنى الاستثناء هو ترك حديثه اليك  
ايضا اذا كان يقوى به وهذا الامر مخصوص به البتة ۱۲ ع ۳  
قوله اذا لم يقوى به بدعته الخ قيل ظاهراً كلام الجوزي جاني شامل للداعية ايضا فهو  
وان كان مفيداً لكنه مضرب ايضاً للوجوب لسنا ان شامل للداعية الا ان خردجه قد دل عليه خارجي وهو ما قد تبيننا الفحيف خصوصاً كلامه في غير الداعية ۱۲ ع ۳  
ع ۳ بنهم جيم وسكون واو وفتح زاي ۳ ش عمه اى اللسان والكلام واراد بها الرواية ۱۲ -

هـ بل انظر في الاول فان الصريح يفتقر للدلالة ۱۲

والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد <sup>لله</sup> وعلمه <sup>ثم</sup> ۱۲  
 به من لم يبرح جانب اصابتة على جانب خطئه وهو على قسمين <sup>ان</sup> <sup>يطلب</sup> ۱۷  
 كان لاش ما للراوى في جميع حالاته فهو الشاذ على رأى بعض اهل  
 الحديث أو ان كان سوء الحفظ طارعا على الراوى اما لكبره اولد هاب <sup>كما لفظه</sup> ۱۲  
 بصره او لاحتراق كتبه او عدمها بأن كان يعتمد ها فرجع الى حفظه فناء <sup>من غير احتراق</sup> ۱۷  
 فهذا هو المختلط والحكم <sup>فيه</sup> ان ما حدث به قبل الاختلاط اذ اتميز <sup>الى ناسد العقل للاسباب المذكورة</sup> ۱۲  
 قبل واذ لم يتميز توقف فيه وكذا من اشبهه الامر فيه وانما يعرف <sup>لعه</sup>

القول والراوى من لم يبرح جانب اصابتة الخ قيل هذا يأتى ما تقدم من المص فى الاجمال فى بيان سوء الحفظ وهى عبارة عن يكون غلط  
 اقل من اصابتة والجهاب ان العبارة الصميحة فى الاجمال هكذا وهى عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من اصابتة ولو يبرح بل يبرح ما نقل عن المص هناك اما  
 ان تخرج خطئه او استوائه لا تكامل على بنى شيخ الكاتب لا على عبارة المص ۱۲ المص الخواش <sup>قوله</sup> ان كان لازما واما غير منك للراوى فى  
 جميع حالاته ان من غير عرض بسبب سوء حفظه فى بعض اوقات فهو الراوى المذكور بل حديثه الشاذ على رأى بعض اهل الحديث وهذا المعنى غير المعانى  
 المذكورة للشاذ ۱۲ شرح النثر <sup>قوله</sup> اولد هاب بصره الخ وقد كان مستورا لوجود النظر فى محفظه فلما برده ان ذهاب ابعده مما يقوى الحفظ  
 سلامتة عن الخواطر المحادثة من التوافق والاستزادة كما وقع لامين الحلق او عدمها وذاتها كما وقع لامين هيمية او استكمال عقل لعارض كوت ان يورثة  
 بل كما وقع للسورى الى غير ذلك قال ابن الصلاح وهذا من علم عظيم لا اعلم احد اعنى به مع كونه حقيقيا بذلك جدا انتهى قال السمانى وقد افرده للمختلطين كتابا  
 المانظا بوجز الحازى جساد ذكره فى تصنيفه تحفة المستفيد ولم يقف عليه ابن الصلاح وقائمة تنبسطه تسمية القبول من غيره ۲ مخص شرح الشرح  
<sup>قوله</sup> انكم فى الجبل للاصمالات هناك اربعة العلم بتجدره قبل الاختلاط فقط او بعده فقط او فى اليمين اولم يعلم زمان تجدره اصلا والاول مقبول  
 بلا اشتباه والثانى ان مررد بلا اشتراء والرايع هو ترف عن القول والثالث ان تميز ما حدث قبل الاختلاط عما بعده اولم تميزه فالاول ملق بالاول والثانى بالثانى  
 والثالث بالثالث هذا يخص ما فى بعض الخواش ۱۲ عب

عنه اى السج الحفظ المضمون من سوء الحفظ ۱۲ منه اى كان يعتمد على الكتب فاذا زعمت رجع منها على حفظه ۱۲  
 له مع تحريه للاختلاط فلا ما جاز الى الجيسرة ۱۷ لعه اى فى انه مختلط اسم لا واحد من بعد الاختلاط ايضا ام لا ۱۲ عب



ذلك باعتبار الأخذين عنه <sup>١٢</sup> ومتى توبع السبئي الحفظ بمعتبر كأن يكون <sup>زمان غيره ١٣</sup>

فوقه أو مثله لادونه وكذا المختلط الذي لا يتميز والمستور <sup>١٤</sup> والاسناد المرسل <sup>١٥</sup> توبع في حديث غير تمييز <sup>١٦</sup>

وكذا المدلس إذا لم يعرف له المحدث من صار حديثهم حسنا لا <sup>١٧</sup> راوي

لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع <sup>١٨</sup> والمتابع <sup>١٩</sup> لان كل <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

واحد منهم باحتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء فإذا <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

جاءت من المتبين رواية موافقة لاحداهم رجح احد الجانبين من الاحتمالين <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

له قوله باعتبار الأخذين الخ فمن اختلط في اخره عطاء ومن سمع منه قبل الاختطاط

شبهته وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختطاط جرير بن عبد الحميد ومن سمع منه في الماليتين معا ابو حنيفة فلم ينجح بحديثه <sup>١٢</sup> شرح الشرح <sup>١٣</sup> قوله ومتى توبع السبئي الحفظ بمعتبر الخ أقول علم المراد بالمعتبر هو الراوي الذي حصل بالمتبع والاعتبار له المعنى المتعارف فلا اشكال في قوله كان يكون فوقه أو مثله ووجه الاشكال ان الشئ كيف يكون معتبرا منه تأمل النص اذا تابع السبئي الحفظ شخص فوقه انتقل بسبب ذلك الى درجته ذلك الشخص وينقل ذلك الشخص الى اعلى من درجته نفسه التي كان فيها حتى يترجم على مساوية من غير مخالفة من دونها انتهى كذا نقل الشارح فيما عمل <sup>١٤</sup> عب <sup>١٥</sup> قوله وكذا المختلط الذي لا يتميز الخ اي لا يتميز بحدوثه قبل الاختطاط عما بعده ويرد عليه ان المختلط قسم من السبئي الحفظ فلا يدخل تحت الجواب ان المراد به هو القسم الاول اذ المطلق يشترط الى الفرز الكامل فلا يخفى بعده <sup>١٦</sup> عب <sup>١٧</sup> قوله والاسناد المرسل وكذا المدلس الخ الظاهر ان المرسل وكذا المدلس على صيغة اسم المفعول فان الاسناد لا يكون مرسل او مدلسا على صيغة اسم الفاعل والعبارة على حذف المضاف اي وكذا الراوي الاسناد المرسل والمدلس وسئل هذا فلا اشكال في تمييز قوله صار حديثهم حسنا لا للزلة <sup>١٨</sup> اي صار حديثه المختلط والمستور وراوي الاسناد المرسل وكذا المدلس حسنا لا لانه متقى توبعوا للشرح بهنا حملت لا تشتغل بذكر بانارة وبدفعها اخرى <sup>١٩</sup>

عبه اي رجحان احد المرشحين على انه محفوظ <sup>١٣</sup>

له فان عرف كان محكم كذا المدلس <sup>١٣</sup>

عبه اي توبع راوي الاسناد المرسل <sup>١٣</sup>

عن رتبة الحسن لذاته ورتبها توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن

فيكون حسنا غيره <sup>عنه</sup>

عليه وقد ايقض ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد <sup>مباحث ۱۱</sup>

وهو الطريق الموصلة الى المتن والتمن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد <sup>الاطرار لفظ الغاية زائد</sup>

من الكلام وهو اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه <sup>بيان ما ينتهي اليه ۱۱</sup>

وسلم ويقتضى تلفظه اما تصريحاً او حكماً ان المنقول بذلك الاسناد من <sup>مقبول يقتضى ۱۲</sup> <sup>فاعل يقتضى ۱۲</sup>

**له قوله** در بما ترتف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه الخ قال الشارح لا يربح بحسن حقيقة ولان الحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن لذاته ويترجم من اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند اقتضائه وهو محل خلاف ولذا وقع الاشارة في الحسن الذي الى انه يمتنع به لبعارة لقبه المحسن فتدبر انتمى القول واضح ان التوقف عن اطلاق اسم الحسن عليه ليس بشعوى والوجه الذي يبينها الشارح جمعاً واجبة اما الاول فلان الحسن لغيره اذا كان قسماً من الحسن فكيف يصح القول بالمتن بحسن حقيقة نعم ان ليس بحسن ذاتي لكن ليس الكلام في اطلاق اسم الحسن الذي بل في اطلاق الحسن مرطفاً واما الثاني فلان معارض لقولهم المطلق يجري على اطلاقه واما الثالث فهو اضعف من الاولين اذ لزوم الاحتجاج بالحسن لغيره ليس بمجذور اصلاً فانه من آسام المقبول والاحتجاج بامر ضروري كما عهد المسابقين في اقسام المقبول واما قوله ولذا وقع الاشارة في الحسن الذي الى انه يمتنع به الخ فعم نجه في تلك الرسالة تبصروا وتفكروا **عنه قوله** وقد اقتضى الخ اي دل على ما يتعلق بالاسناد من حيث انه يقتضى الى النبي صلى الله عليه وسلم او غيره ولما كان ما يتعلق بالمتن مقرباً على ما يتعلق بالاسناد فانه المقصود بالذات والاسناد انا هو وسببها ليرى قال ثم الاسناد اشارة الى تأخره فتمت منصف وان كان يتقدم على المتن لفظاً **شرح** **له قوله** وهو الطريق الموصلة الخ لا يذهب عليك ان الكلام منظرين من وجود اما اولاً فباستعمال المتصرفين على الود لا فذا تم في تعريف الاسناد واخر الاسناد في تعريف المتن واما ثانياً فبان ان صان لما سبق من تعريف الاسناد بقوله والاسناد حكيات طريق المتن واما ثانياً فلان المتن هو ما ينتهي اليه الاسناد لا غير ما ينتهي اليه الاسناد والاسناد والاسناد في تعريف المتن هو حرف التام من قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات ولا يخفى بطلانها والجواب اما عن الاول فبان التعريف لفظي

هو الطريق بناء على ان الاضافة بيانته على ما نقل عن بعض فلاسفة واما عن الثالث فبان ان كون الاضافة بيانته فلا شك ان كانت مندفعة بمخا غير ما **عنه قوله** هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام الخ من كلام النبي عليه الصلاة والسلام والكلام المشتغل على بيان احواله وافعاله وحركاته وسكناته في منامه ويقظته وتقريراته وكلام الصحابة ومن بعدهم والكلام المشتغل على بيان افعالهم واحوالهم كذلك **عنه قوله** دقتقت تلفظ الخ اي يقتضيه تلفظ ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم اول فعله او تقريره اقتضاه صحباً او حكواياتي اشكته انكل ما نقله مقتضاه والاشد والمص حيث اشار الى تعريفه لافوع بحيث لا يشترطه كشى من اقسام تعريف المصوح حيث قالوا لرفع ما نضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله اول فعله وقيل تقريره او جهته لفظاً بالمطابقة لا يشتمل المرفوع الحكمي ان لم الاضافة **عنه قوله** دقتقت تلفظ الخ اي يقتضيه تلفظ ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم اول فعله او تقريره اقتضاه صحباً او حكواياتي اشكته انكل ما نقله مقتضاه والاشد والمص حيث اشار الى تعريفه لافوع بحيث لا يشترطه كشى من اقسام تعريف المصوح حيث قالوا لرفع ما نضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله اول فعله وقيل تقريره او جهته لفظاً بالمطابقة لا يشتمل المرفوع الحكمي ان لم الاضافة **عنه قوله** دقتقت تلفظ الخ اي يقتضيه تلفظ ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم اول فعله او تقريره اقتضاه صحباً او حكواياتي اشكته انكل ما نقله مقتضاه والاشد والمص حيث اشار الى تعريفه لافوع بحيث لا يشترطه كشى من اقسام تعريف المصوح حيث قالوا لرفع ما نضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله اول فعله وقيل تقريره او جهته لفظاً بالمطابقة لا يشتمل المرفوع الحكمي ان لم الاضافة **عنه قوله** دقتقت تلفظ الخ اي يقتضيه تلفظ ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم اول فعله او تقريره اقتضاه صحباً او حكواياتي اشكته انكل ما نقله مقتضاه والاشد والمص حيث اشار الى تعريفه لافوع بحيث لا يشترطه كشى من اقسام تعريف المصوح حيث قالوا لرفع ما نضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله اول فعله وقيل تقريره او جهته لفظاً بالمطابقة لا يشتمل المرفوع الحكمي ان لم الاضافة

عنه وقد دل على ما يتعلق بالاسناد شرح بقوله ثم الاسناد <sup>مقبول يقتضى ۱۲</sup> <sup>فاعل يقتضى ۱۲</sup>

قوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم او من فعله او من تقريره مثال  
 من جنس قول ۱۲

المرنوع من القول تصريحا ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى

الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه  
 وعلى آله وصحبه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرنوع من

الفعل تصريحا ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه و  
 على آله وصحبه وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله

عليه وعلى آله وصحبه وسلم يفعل كذا او مثال المرنوع من التقرير تصريحا ان يقول  
 الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا او  
 يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 وصحبه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرنوع من القول

له قوله ان يقول الصحابي الخ فيه سائغة ولو قال «القول» كما قال في بعض ما يجب لم يكن سائغة كذا قال محض واذا قلنا «ان يقول» بمعنى القول  
 وهو بمعنى القول يرجع الى ما يقول فلم يكن فيه سائغة ۱۲ شرح الشرح عنه من الفاظ التعميرت المحمل وغيره ۱۲ ش.

عنه ومنه قول الصحابي اكل الضبي على امانة رسول الله صلى الله عليه وسلم ۱۲ ش س ه اى الصحابي او غيره ويذكر عدم انكاره ۱۳

حکمًا لا تصریحًا ما یقول الصحابی الذی لم یأخذ عن الاسرائیلیات  
 تاکید لقوله ص ۱۲

مآلاً مجال للاجتهاد فيه ولاله تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالانجاء  
 ای ضبطه ۱۲  
 ای تفسیره ۱۲

عن الامور الماضية من بدء الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام والائتية  
 كالملاحم والفتن واحوال يوم القيمة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله  
 واحوال الجنة والنار ۱۲

ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره  
 ای لهذا الحديث ۱۲  
 غیر صحابی ای اخبار

لله قوله لم يأخذ عن الاسرائیلیات الخ ای من كتب بنی اسرائیل او من افواهم وهو احتراز عن الصحابی الذی عرف بالنظر فی الاسرائیلیات کسید  
 الثریب سلام وکبد الثریب عمرو بن العاص فانما کان قد حصل له فی وقتہ الیوم کتب كثيرة من كتب اصل القاب وكان یخبر بما فیها من الامور الغیبه حتی  
 کان بعض اصحابه یوما قال مرثان عن رسول الله صلی الله علیه وسلم ولا تحربنا عن المعصية ذكره السنن الا انه لا یكون من المرفوع حکما لقوله الاحتمال ۱۲ شرح  
 الشرح ۲۰ مجال للاجتهاد فیما الخ الظاهر انه مرفوع ليقول والمعنی یقول الصحابی الذی لم يأخذ خبرا عن الاسرائیلیات حدیثا لا مجال للاجتهاد فيه  
 قال الشارح قال السنن ای مثل حدیث من اتى ساحرا او عرافا فقتله فما انزل علیه محمد صلی الله علیه وسلم رواه ابن سوید فی السنن اختلفت ذلك قول ابی هريرة  
 ومن لم یجب المعرفة فقتل عصى الله ورسوله وقول عمار بن یاسر من صام الیوم الذی یلتک فيه فقتل عصى ابان القاسم کمن قد جوز شیخنا فی ذلك  
 وبالشیخ الاحتمال اما انه لا ثم علی الظاهر من القراء عدل ینس ان یقال ذلك ایضا فی الحدیث الاول اما الاحتمال فلقوله تعالی وتبعوا ما استلوا الشیاطین  
 وقرؤوا کتابهم فوالشیاطین کفر وایلو ان الناس لم یؤمنوا به هو البغی فقولہ تعالی قل لا یعلم من فی السموات والارض الغیب الا الله اتی مع حذف سیر من الیمن اقول  
 وهذا احتمال الشیخ هو القرب فالشال الظاهر ما روی عن ابی بن کعب ان لافضو شیطانا یقال له الزمان فاقولوا سراس الماء فان رفع هذا الحدیث لیس  
 بالقول من صرح الترمذی علی ان حدیث ابن سوید المذكور قد روی فر ما یبصر كما صرح به الشارح ۱۲ عیب ۳ قوله من برء الخلق الخ ای عما  
 خلق اولاً قبل خلق السماء والارض لقوله صلی الله علیه وسلم من سئل عنه کان الله ولم یکن شیئاً قبله وكان عرشه علی الماء ثم خلق السموات والارضین  
 وكتب فی الذكر کل شیئ انتهی لفظ الحدیث فالماء والعرش خلقا قبل السموات والارضین فالعرش علی الماء والماء علی متن الیریح قائمه بقدرته الکامله  
 والذکر عبارة عن الیریح المحفوظ ۱۲ شرح الشرح ۲۰ قوله كالملاحم الخ بفتح الیم جمع الیم وهو القتل والمراد بها الجرد لا اشتباک الناس فیها  
 کالسرى والجمعة او كثرة حرم القتل فیها ۱۲ شرح الشرح

۵ قوله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص الخ تاکید به لان مطلق الثواب والعقاب علی الخیر والشر للاجتهاد فيه ودخل لخطاف التعمیر فیها فان  
 ذک انما یعلم بالوری ۱۲ شرح الشرح

سواء قول الصحابی علی ان ما مصدرية ۱۲

بذلك يقتضيه محبراً له وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضيه موقفاً للقائل

ای معناه و مطلقاً ۱۲

به ولا موقوف للصلاة الا النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

وسلم وبعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن

القسم الثاني واذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله

ای ما ذکر

عليه وعلى آله وصحبه وسلم فهو مرفوع سواء كان ممن سبعه منه او عنه بواسطة

عليه السلام ۱۱

عليه السلام ۱۲

ای ذک الصالحی ۱۲

ومثال المرفوع من الفعل حكماً ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه

فينزل على ان ذلك عندنا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كما قال

بعض من يخبر عن الكتب القديمة ۱۱

نیز

نیز ۱۲

له قوله وقع الاحتراز عن القسم الثاني الخ وهو بعض من يخبر عن الكتب القديمة ووقع الاحتراز عن بقوله

ثيماً تقدم بالقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الامراء شيكلاً كما قال التلمذ ۱۲ **قوله** سواء كان ممن سمعته منه الخ اي بغير واسطة او عنه بواسطة فان كلته من الاتصال وكلته عن الانقطاع فاذا قيل سمعت منه، يكون سماعه بلا واسطة واذا قيل عنه، يكون بواسطة ويحتمل ان يكون بلا واسطة وحاصله انه لا ينفرد بصحة التمسك لان الصحابي عدل ثقة محفظ خصوصاً في الرواية ۱۳ شرح الشرح **قوله** ومثال المرفوع الخ استشكل بان يجوز ان يورد فعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه لسامع منه عليه السلام لانه عليه السلام فعله فلا يكون من مرفوع الفعل انتهى وهو مرفوع عن المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي من حكم المرفوع بان لا يكون من تلقاء نفسه لا في ساطع الاجتهاد فيسهل بل يكون مأخوذاً منه عليه السلام وهو اعم من ان يكون مستفاداً من قوله صلى الله عليه وسلم او فعله او تقريره ۱۴ شرح الشرح **قوله** كما قال الشافعي في صلاة على الخ اي صلى فعل على عليه انه في حكم المرفوع قال الشارح اعل هذا قول نفي زهيره والا فالشأن من نفي زهيره وهو قول مالك واهم في كل ركعة ركوعه وان عندنا في منية ركوعه وبهذه نسخة قوله اكثر من ركوعين غير ظاهر قال في الانوار وهو كتاب مشهور في نزهة الشافعي اقل صلاة الخوف واكسوف ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان ولا يزيدان وان زهيره ما عدا بطلت ولا ينقص وان النفس عاذاً يتوارك انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان هذا يحتمل ان يكون من القول القديم وباني الانوار فهو من القول الجديد او العمل على الجديد ۱۲ **عب** عه واما الكسوف والالهام فخرجان عن الجموت لاحتمال اللفظ فيهما ۱۳ شمس عه ۱۴ كون حرم الوتف في هذين القسمين ۱۲ شمس تحميداً للظن بالصحة رضي الله عنهم ۱۳ شمس -

الشافعی فی صلوة علی کرم الله وجهه فی الکسوف فی کل رکعة اکثر من  
 رکوعین، ومثال المرفوع من التقریر حکماً ان ینخبأ الصحابی انہم كانوا  
 یفعلون فی زمان النبی صلی اللہ علیہ وعلى آلہ وصحبہ وسلم کذا فإنه یكون  
 له حکم المرفوع من جهة أن الظاہر اطلاقہ صلی اللہ علیہ وعلى آلہ و  
 صحبہ وسلم علی ذلك لتوفردوا علیہم علی سؤالہ عن امور دینہم  
 ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحی فلا یقیع من الصحابة فعل شیء ویستمر  
 علیہ الا وهو غیر ممنوع الفعل وقد استدل جابر بن عبد اللہ وابو سعید رضی اللہ  
 تعالی عنہما علی جواز العزل بانہم كانوا یفعلونہ والقرآن ینزل ولو کان  
 ما ینہی عنہ لمتنی عنہ القرآن ویلتحق بقولی حکماً ماورد بصیغة الکناية  
 فی المتن ۱۱

۱۱ قوله كانوا يفعلون في زمان النبي عليه السلام الخ اي يفتيحه الى زمانه صلى الله عليه وسلم لا الى حاضرة تنه كقولهم كنا نأكل لحوم الاضحية على عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم وكقول جابر بن أنس في القرآن ينزل او كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله عليه وسلم فالصحيح الذي عليه الاعتماد وبه قطع الحاشي  
 وغيره من أئمة الحديث أنه مرفوع وقال الامام علي بن موقوف والصواب الاول ۱۲ شرح الشرح ۲ قوله ولو كان مما ينهى عن فعله القرآن الخ فيه  
 اشارة لطيفة الى ان هذا كما انه تقرير رباني فان الله حبيب اليعلم الايمان وزينه في كل يوم وكرة اليعلم الكفر والفسوق والحسيان وارتضاءهم لصحبة نبيه  
 واختيارهم لتقوية دينه وجماعهم خبره انه اخبرت الناس بأمرهون بالحروف وتخون عن المنكر ولذا قال صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ۱۲ شرح الشرح  
 ۳ قوله ويلتحق بقولي الخ حاصل ان ماورد بصيغة كناية بها عن سرية الرفع فهو ايضا مرفوع حكما كقول التابعي عن الصحابي رفع الحديث الخ  
 ۱۳ عب عم اي الصحابة عمه كآية عن الفعل ۱۲ عم اي كثر لوانهم ۱۲ به فيه اشارة الى انه لو وقع نادراً اذ في موضع  
 لا يبطل عليه غالباً لا يكون في حكم المرفوع كالسئلة خلف عمر بن الخطاب في قوله ۱۲ عم -

فی موضع الصیغ الصریحة بالنسبة الیه صلی اللہ علیہ وعلیٰ آلہ وصحبہ وسلم  
 کقول التابعی عن الصحابی یرفع الحدیث او یرویہ او ینبئہ او روایۃ او ینبئہ  
<sup>تأیلاً ۱۲</sup> <sup>ای الصحابی ۱۲</sup> <sup>ای ینسبہ ۱۲</sup> <sup>ای قالہ روایۃ ۱۲</sup>  
 یرفع الحدیث او یرویہ او ینبئہ او روایۃ او ینبئہ  
<sup>ای الی النبی علیہ السلام ۱۲</sup>  
 صلی اللہ علیہ وعلیٰ آلہ وصحبہ وسلم کقول ابن سیرین عن ابی ہریرۃ قال  
 قال تلقا تون قومًا الحدیث و فی کلام الخطیب انه اصطلاح خاص  
<sup>ای حذف ۱۲</sup> <sup>القائل</sup> <sup>ای اقوال الحدیث الاخره ۱۲</sup>  
 بأهل البصرۃ ومن الصیغ المحتملة قول الصحابی "من الستۃ کذا" فالاکثر  
 علی ان ذلك مرفوع و نقل ابن عبد البر فیہ الاتفاق قال "واذا اقالها غیر

لہ قوله کقول التابعی عن الصحابی یرفع الحدیث کدیرت سعید بن جبیر عن ابن عباس الشفاء فی ثلاث شربة عمل وشرطہ مجھ وکیرت ناردا نئی امتی  
 عن ابی ریح الحدیث او یرویہ او ینبئہ کدیرت ما نک عن ابن عازم عن جھل بن سعد قال کان الناس یرمزون ان ینبئ الرجل یراه الیمنی علی ذراعہ الیسرۃ  
 قال ابو سارم لا اعلم الا انه ینبئ ذک اوروایۃ کدیرت سفیان عن الزھری عن سعید بن المسیب عن ابی ہریرۃ روایۃ الفطرۃ خمس او ینبئ بکیرت سلم عن ابی  
 الزاد عن العرج عن ابی ہریرۃ ینبئ بہ الناس ینبئ لقریش اورواہ وکانت اقل استعلا من المضارع والمسدود ولذا اخره عنہما ۱۳ اششرح الشرح صح حذف  
 یرسین البین <sup>۲</sup> قوله تلقا تون قوما الحدیث الخ تار صغار الاعمین ثم تو فھم ثلاث مرات حتی تحقروھم بحزیرۃ العرب قانانی السباتۃ لادلی فھو من  
 ثم قانانی التابیرہ بنوعین ویکتفیان فی الثالثۃ فیصلون او كما قال النبی وصغار الاعمین ترک وجزیرۃ العرب ما اطولها بجم الجیشۃ وجزیرۃ فارس ووجلتہ والفراست وکظم  
 ای اھلک ۱۲ اششرح الشرح <sup>۳</sup> قوله ونقل ابن عبد البر فیہ الخ ای فی قول الصحابی المکرر الاتقان اطلق الحاکم واسمیت القناع اھل النقل علی  
 الرفع وقال السنائوی ودرخص ابن الاثیر لفظ الخلاف بالی بکر الصدیق فاصفا ذلم تاثر علیہ احدہ الغیر من صلے اللہ علیہ وسلم بخلاف غیرہ اذ قد تاثر علیہم بکیر  
 ۱۲ شرح الشرح

عہ ویحققہ ما قال ابن سیرین کل شیء حدثت عن ابی ہریرۃ فھو مرفوع ۱۲ اش

عہ واما افرادہ لکان الاختلاف فیہ ۱۲

سہ کقول علی بن یمن السنۃ وضع الکف علی الأنت فی الصلوۃ تحت السنۃ ذکرہ السنائوی ۱۲ اش

لہ ای الجھدین عن محمد بن العلاء ۱۲ اش

الصحابی فکذلک ما لم یضفها الی صاحبها کسنة العمدین“ وفي نقل الاتفاق

نظرفعن الشافعی فی اصل المسئلة قولان وذهب الی انه غیر مرفوع ابوبکر الصیدر فی  
 ای نون مرفوع ۱۲ ینبھا ۱۱ اوسنة الصحابة ۱۲

من الشافعیة وابوبکر الرازی من الحنفیة وابن حزم من اهل الظاهر

واحتجوا بان السنة تتردد بین النبی صلی اللہ علیہ وعلى الہ وصحبہ وسلم و  
 ای المذكورون ۱۲

بین غیرہ وأجیبوا بان احتمال ارادة غیر النبی صلی اللہ علیہ وعلى الہ و  
 من دلیلہم ۱۲

صحبه وسلم بعید وقد روی البخاری فی صحیحہ فی حدیث ابن شہاب عن سالم  
 مع عدم القرینة ۱۲ ای الزہری ۱۲

ابن عبد اللہ بن عمر عن ابيه فی قصتہ مع الجاج حین قال لہ ان كنت تريد

السنة فہجر بالصلوة قال ابن شہاب فقلت لسالم “أفعلہ رسول اللہ  
 فبادر ۱۲

صلی اللہ علیہ وعلى الہ وصحبہ وسلم“ فقال “وہل یعنون بذلك الاسنة“

لہ قوله کسنة العمدین الخ ای الی بجزء غیره وعلب عمرہ کونہ اخف واخسر ولغالبہ بالقرن لفظا وان کان تغلیب القر علی  
 انفس کونہ بذکر اللفظ اما ما استعمر علی السنة العامة من قولہم الایم اید الاسلام بأحد العمدین المراد بهما عمر بن الخطاب وعمر بن حشام المکنی بأبی الحكم  
 فی الجاہلیة وکانہ صلی اللہ علیہ وسلم الی جمیل فی الاسلام فلا اصل لہ بحینہ اللفظ ۱۲ شرح الشرح

لہ قوله وبن غیرہ الخ ای من الخفاء فقد ساءح النبی صلی اللہ علیہ وسلم سنة فی قوله علیکم بسنتی وسنة الخفاء الراشدین المحدثین واذا استعملت  
 فی سنة غیرہ علی الصلاة والسلام ایضا فلا یرجح کونہ سنة النبی علیہ الصلاة والسلام الا بالقرینة الی حدیثہ ۱۲ عب لہ قوله لیس لہ الخ لان الظاهر

من حال الصحابة انہم لا یریدون السنة رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لان مقتصدہم بیان الشرح وان السنة لا تصرف فی الظاهر الا الی الشارع ولان  
 سنة صلی اللہ علیہ وسلم اصل وسنة غیرہ تبع فعمل کل اھم علی الاصل اولی والیضا قد روی بالشیخ لہ وهو قوله وقد روی البخاری الخ ۱۲ علی لہ

قوله فی قصتہ مع الجاج الخ وحوالہ یوسف ابن شہر بن امرء عبد الملک بن مروان قیل نقل ما سنہ وخرین العامن الصحابة والسابعین والسادة والصابعین  
 صلہ غیر ما نقل ختم فی الحارثة وقصتہ علی ما نقلہ السنادی عن البخاری ان الجاج عام نزل بان الزبیر سأل عمراة لیس فی ابن عمر رضی اللہ عنہما کیف تصنعن فی

الوقف یوم عرفت فقال ما لم ان كنت تريد السنة فہجر بالصلوة یوم عرفت فقال ابن عمر صدق انہم كانوا یحجون بین الظهر والعصر فی السنة اتخى ۱۲ ملقط  
 من شرح الشرح صح فی القیم ان ذک مرفوع اذا صدق من الصحابی والتابعی ثم یرج عنه وقال فی البدر “یس مرفوع ۱۲ ش۔



فمقلّ سالر وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من  
 والحال ۱۳

التابعين عن الصحابة "أذهب إذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة

النبی صلی الله علیه وعلى آله وصحبه وسلم" وأما قول بعضهم إن كان مرفوعاً

فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك

تورعاً واحتياطاً ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس "من السنة إذا تزعم

البكر على الثيب أقام عندها سبعا" أخرجها في الصحيحين قال أبو قلابة

لوشئت لقلت إن أسأرفعه إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

أے لو قلت له الكذب لأن قوله من السنة " هذا معناه لكن إيراداً بالصيغة

التي ذكرها الصحابي أولى ومن ذلك قول الصحابي أمرنا بذلك أو نهيها عن

أحد أقواله أحد الفقهاء السبعة الخ وهو ابن السيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق "وعدة ابن الزبير وخارجته من زيد وسلمان  
 ابن يسار ومداثر بن ميثبه بن مسعود والسابع والرسول بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر وقال البراء بن نناد أبو بكر بن عبد الرحمن  
 ابن الحارث بن عثمان فهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة والى أصل أنه نقله وهو أحد الفقهاء السبعة على خلاف واحد الحفاظ من التابعين  
 بالانفاق الخ ۱۳

أحد أقواله أمرنا بذلك أو نهيها عن لنا الخ كقول أم عطية رضي الله عنها أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد من ذوات الضرور فيشعرون جماعة المسلمين و  
 دعوتهم وتغسل الحيض عن مسلماتهم قالت امرأة أبو بكر رضي الله عنه ليس لها جلباب قال تلبسوا صاحبتهما من جلبابهما فتفق عليه كذا في الشكوة  
 الحيض يضم الحاء وتشديد الياء جمع حاشن والضرور جمع فدر بالسر تاجرة في البيت يترك عليهما فتكون فسر البكر والسر فسر كذا في الجمع قوله تلبسها  
 صاحبتهما جلبابها بجر جمع وسكن لام ضمير أو ضمارة وبع أي بعدها جلباباً لا تحتاج إليه ولا تشتركي فيها إن كان واسعاً وهو مما لا يشتركي في  
 فثقتان في ثوب واحد لاني جمع ۱۳

عنه التحفيف وقيل بالفتح يدرجها ۱۳ عه أي من قبيل الفرع الحكمي ۱۳

كذافا لخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله لأن مطلق ذلك ينصرف  
 اے قول من السنة كذا ۱۱  
 اے الامر والنهي ۱۲

بظاهرة الى من له الامر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وعلى اله و  
 صحبه وسلم وخالف في ذلك طائفة وتمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره  
 كأمير القدران او الاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط و آجيبوا بان الاصل هو  
 الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا فمن كان في طاعة  
 رئيس اذا قال اُمرتُ لا يفهم عنه أنَّ امره الأريثسه واما قول من قال  
 اى عن قوله ۱۱ غير رئيسه ۱۲  
 «يحتمل ان يظن ما ليس بأمرًا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو  
 المراد ۱۲  
 المذكور فيما لو صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم  
 بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك  
 اے هذا الاحتمال ۱۳

۱۱ قوله وايضا الخ الظاهر انه دليل اخر والفرق بينه وبين الاول ان الاول كان بالنظر الى  
 خصوص الامير وهو النبي عليه السلام وهذا بالنظر الى مطلق الامير ومثل هذا شائع في كلامهم فمن قال رجوعه الى الاول فكأنه لا يفرق بين ما ثبتت منه  
 بين ما ثبتت تفصيلا ۱۳ عب

۱۲ قوله لا يفهم عنه امره الا رئيسه الخ حق العبارة ان يقول لا يفهم الا ان امره رئيسه بتقدير الاول لا يفهم امره الا رئيسه بخلاف ان اى لا يفهم  
 امره على صفة الله صفة كونه رئيسا لا يفهم ان امره ليس الا رئيسه والظاهر ان يقال لا يفهم منعه امره لا يكون الا رئيسه وحاصل معنى كلامه انه لا يفهم منه ان  
 امره غير رئيسه بل يفهم منه انه رئيسه ۱۳ شرح الشرح ۱۴ قوله شريف الخ اے لو نظرنا هذا الاحتمال لا يقع الا ان عن رواية الصحابة ولا يظن منه  
 ما قل فنتلوا من الغاضل ۱۳ عب

۱۵ دليل لذهب الفقهاء الى الرفع وهو الصحيح ۱۳ ۱۴ فلا ينعاد اني لا يخرج مع غيره والراجح ۱۳

عده وهو مرجح اهل بلو في الامر والنهي ۱۲ عده اى انه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ۱۲

الابعد التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعله كذا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم و

من ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة لله ولو سوله

ومعصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى

الله عليه وسلم فله حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم اوتيت في غاية الاسناد الى الصحابي كذلك

اي مثل ما تقدم في كون اللفظ ليقضه التصريح بان المنقول هو من قول الصحابي

له قوله ومن ذلك قوله كنا نفعله كذا الخ اي بدون قوله في عهد النبي عليه السلام اوز من صلى الله عليه وسلم

تبل اشاعت ثم رأيت التلميذ ذكر في ما يشبه ان قال المنسك ان فعل كذا احطرت به من قوله من فعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

لان هذا اوان اوردته متبعا به فيتم ان

يريد اجماع او تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحتاج صحيح وفي كونه من التقدير التردد انتهى ولهذا له حكم الرفع عن الخاتم ولا يام في قول الرازي وموقوف

عنه جمهور المحققين والصحابة الفقهاء والاولاد وكذا عند ابن الصلاح والخطيب انتهى كلام الشارح اقول ففي قول المنسك في الحاشية وقوله في الشرح تراخى ولعل لانه

هو ما في الحاشية ۱۲ عب ۲ قوله فله حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه اقول اذا كانت هذه الموقوفات في حكم الرفعات

فلا يسع كل البعدان بعد من الرفعات اثبتت من الصحابي كثيرة الملازمة ما سواها من الرفعات لعدم مرفوع اشهر فيما بينهم كما سئلنا عما جاز رضي الله عن وقت

الاتساع من قولهم عليه السلاطة والسلام لاصولة الا لفاحة الكتاب قول ديسا عند جمهور الامم كيت وقد ذهب اليه جمهور السلف والخلف وهو مذاهب

ما كنت انا من وان حيفه واحد قول الشافعي انه لا يفرق الفاعلة ولا غير جازعهم الامام وسماة قراءة على لفظه اصويق مسامينا في كتابه حواية السائل الى اوله

السائل عن شيخ المحقق تقي الدين ابن تيمية رحمة الله عليه الذي هو الامام المحيط بمذاهب سلف هذه الامم وخلقنا على ما تامل المحقق الشوكاني رحمة الله

عليه في كتابه شرح السعد في تحريم ربح القبور كما في ابحاث النبلاء الا ان هذا الاحتفاء لا يدل على حرمة القراءة ايضا ولعل بولول عليه بولول الخ من

ذهب اليه فامل ۱۲ عب

مسألة اي تحقيق انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لسه في انه من شيخان اومن رمضان ۱۲ مسله السيد العلامة ابو الطيب الزوب يرد محمد بن حن خان ۱۲ -

او من فعله او من تقديره ولا يبيح فيه جميع ما تقدم بل معطر والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولها كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث

استطدته الى تعريف الصحابي من هوفقلت وهو من لقي النبي صلى الله عليه و

على الله وصحبه وسلم مؤمنابه ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح

والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمشاة وصول احدها الى الاخر وان

لم يكالهما ويدخل فيه رؤية احدها الاخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره و

التعبير باللقاء اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وعلى

الله وصحبه وسلم لانه يخرج جينذا بن امر مكنون ونحوه من العبيات

بضم العين ۱۷

الشان ۱۷

**قوله** ولا يبيح فيه جميع ما تقدم الخ مصلداً لجميع اقسام الرفع من التحقيق والحكمي لا يتأني في الوقوف فانه لو اخرج التام من امر الترتيب او ما يبيح مع كونه غير اخذ عن الاسرار ثبوت يكون مرفوعاً لا موقراً ولذا الحكم بترتيب مخصوص او عقاب مخصوص وباجلته اكثر ما يكون مرفوعاً حكيمياً بالنظر الى الصعاب يكون مرفوعاً حكيمياً بالنظر الى التام ايضاً ۱۲ مخلص الواضح **قوله** من لقي النبي صلى الله عليه وسلم الخ اذ آه النبي عليه السلام حال كونه مؤمناً اي بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء به من عند الله قال السخاوي دخل فيرمي رآه والاس بن ابي لهب لانه صلى الله عليه وسلم لم يبعث اليهم قطعا وهم مكلفون ويقيم العصاة والطاغون ولذا قال ابن حزم في الاقضية من اجلي قد اعلنا الله تعالى ان نفر من اهل اسنود وسنوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فهم صحابة فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة ولا التفات لانكار ابن الاثير على ابن ابي شيبة في الصحابة بعضهم فانه منهم فانه منهم فانه لم يثبت فيه اليه بحجة ۱۳ شرح الشرح **قوله** ولو تخللت ردة الخ اي على وجه الشافعي وانما في وجهنا فقبل صحبته بالردة فلا يكون صحابياً الا ان حصلت له ردة بعد ما ثبت عليه الامام كذا في شرح **قوله** رؤيته اصداهم الاخر الخ ولو لم يولدوا لشرقت نزلت مطاوعة طلعت النبي عليه السلام الذي هو افضل من الكبريت الاحمر والياقوت الالمنه والاد رديته في حال حياته ولا تعلق له بعد موته قبل وفاته فغيره خلاف ۱۴ خلاصة شرح الشرح **قوله** غيره اولى الخ اي سواء كان يظن اليه ففصل او قصد رديته غيره وراه بها بوقوع نظره عليه اتفاقاً من غير قصد ولا انارته بالغير ما لا يخفى قال التميمي قوله لغيره بان يكون صيغة الفعل الى النبي عليه السلام ۱۵ كذا في شرح الشرح **قوله** والتعبير باللقاء اولى الخ وانما قبل اولى لان نيك ان يقال ذكر الرؤية في قول بعضهم بناء على الغالب اذ يقال المراد بالرؤية ما هو اعم من الرؤية بالفعل والبقوة اعم لولا ليرض له عارض العمى او غيره كظلمة الليل المشهورة فراه قال العراقي هكذا اطلق اكثر من اجل الحديث وما دام بذلك مع زوال مانع من الرؤية كما في انتهى في كل تقدير فتعريف العمى اولى ۱۶ مخلص شرح الشرح **قوله** طلبت طرده اي موته ۱۷ **قوله** اي اول من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ۱۸ **قوله** اي عين الله الرؤية ۱۹ **قوله** اي صحابي

وہم صحابة بلا تردد وولائق في هذا التعريف كالجس و قولي "مومنا" كالفصل  
 بلا اختلاف وشك ۱۲  
 يُخْرَج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا او قولي به فضل  
 ولو امن بعد فانه عليه السلام ۱۲

ثان يُخْرَج من لقيه مومنا لكن بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه  
 كالمشرك الكتاب ۱۲  
 مومنا بانه سيبعث ولحميدك البعثة؟ فيه نظر وقولي "ومات على الاسلام"  
 زمانه ۱۲  
 فصل ثالث يُخْرَج من ارتد بعد ان لقيه مومنا و مات على الردة كعبيد الله

ابن جحش وابن خطل وقولي "ولو تَخَلَّت ردة" اي بين لقيه له مومنا به وبين  
 مقسّر بهذا التفسير ۱۲  
 موته على الاسلام فان اسم الصعبة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته  
 اذا سلم في حياته ۷

له قوله لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام الخ قال التليذ ما حمله ان الايمان بغيره من الانبياء عليهم السلام يستلزم الايمان به عليه السلام لانهم اجروا  
 المحمم برسالة عليه الصلوة والسلام فلم يبقوا الفصل عن الجس وهو كما ترى والحوباب ان اخباركم كان بان يكون نبي هو قائم النبيين وصفه كذا وكذا  
 ومن النبي ان الايمان بهذا المفهوم الكلي لا يستلزم الايمان به عليه الصلوة والسلام بخصمه لزم محقق هذا المفهوم في غير ذلك الفر والمفهوم المقدس  
 عليه الصلوة والسلام البعثة الا ان يسلم الملائمة بالبعثة الى البعض الذين يعرفونه بما يعرفون باناسم فافهم ۱۲ عب قوله غير نظر الخ اي  
 تردد قال المص في الحاشية قلت درج واحد بان يبعث هذا التردد ان الصعوبة ودمها من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند حصول تحقيقها في الظاهر  
 وحصوله في الظاهر يرتقت على البعثة انتهى وقيل في وجه النظر ان الزمن في العرف لا يطلق على من يصرف بانه يبعث ولم يرس حال البعثة لكن فرحت  
 لان كانا بالنسبة الى المصدق بانه سيبعث و مات قبل البعثة ۱۲ كذا في شرح الفرح ۳ قوله يخرج من الردة الخ وفي حاشية التليذ قال المص وكذا  
 من رد في عهد ثم مات بعد فانه عليه السلام كبرية ابن ابي حنيفة فان لقيه مومنا ودري عنه واستمر في خلافته عهده فارتد ومات على الردة انتهى  
 قال السوادى وما وقع الامور في مسنده من ذكر حديث ربيعة بن ابي عمير بن خلف الحج وهو من السلم في الفتح وشهد مع النبي عليه السلام حجة الوداع وحدث  
 عنه بعد موته ثم لحقه الخزان فطمح في خلافة عمره بالروم وتفسر بسبب حشي اقبنيه يمكن توجيهه بعدم الوقوف على بقية ارتداؤه وقد قال شيخنا واخرجه حديث  
 مثل هذا يعني مطلقا في السانيد وغيرها مشكل ودخل من الخبر لم يغف على قصده ارتداؤه مشرح الشرح

عنه انا قال كالجس وكالفصل لعدم الجزم بالجنتية والفضيلة وفيه ما فيه ۱۲ عنه والظاهر لان لم يبق نبيا  
 حيث انه نبي واختاره المص في الحاشية ۱۲ عب سدحكر في النسبة المنقرلة عنها وقال الشافعي مصفر ۱۳ له قتل وهو متعلق باسما والكتبه ۱۲ شس  
 لعه دليل لما فيهم من نوازلها ان يسيق صمايا ۱۲ لعه اي غير باطل عندنا فية خلافا لغيره ۱۲ ش -

امر بعدہ وسواء لقیہ ثانیاً امر لا وقولی فی الاصح " اشارة الى الخلاف في  
 الذي يقتضی ان يكون مقابله صعباً او ضعيفاً ۱۲  
 المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد  
 لبقائه اسم الصحبة ۱۲  
 وأتى به الى ابي بكر الصديق اسيراً فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه  
 جئی ۱۲  
 اخته ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج احاديثه في  
 لما رأى حسن الاسلام ۱۲  
 المسانيد وغيرها تنبهان احدهما لاختفاء في رجحان رتبة من لازمه صلى الله  
 لثانية ظهوره ۱۲  
 عليه وعلى اله وصحبه وسلم وقاتل معه او قتل تحت رايته على من لم يلائمه  
 الاظهر ان يقول او قاتل ۱۲  
 او لم يحضر معه مشهداً او على من كلمه يسيراً او ماشاة قليلاً او رآه على بعد  
 من مشاهد الغزوات ۱۲  
 او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلًا للجميع ومن ليس له  
 الحصول الروية وعليه مدار الصحابة ۱۲  
 منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون  
 من الصحابة ۱۲  
 النبي عليه السلام ۱۲  
 من حيث الحكم ۱۲  
 اي مع عدم السماع ۱۲  
 اي المذكورون ۱۲

۱ قوله ويدل على رجحان الاول الخ اي المفهوم من الاصح المقابل للضعيف الذي هو الثاني واقر به  
 باقي كلامه من اشارة الى ان السماع من الراي عليه السلام يقتضي قبول الراي عنده شيئاً وقيل نعم واليه مال الزكي و  
 الباقين وابن عبد البر وغيرهم ۱۲ عب

۲ قوله فحديثه مرسل من حيث الرواية الخ قال المس وهو مقبول بلا خلاف والفرق بينه وبين الثاني حيث اختلف فيه مع اكثرهما في احتمال  
 الرواية عن التابعين ان احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعيد بخلاف احتمال رواية التابعي عن التابعي فانها ليست لبعيدة قال التميمي قال المص وغيره  
 به فيقال حديث مرسل يتج به بالاتفاق ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله ومع ذلك معدودون الخ رد على يحيى عن سيد بن المسيب انه لا يعد  
 صحابياً الا من قام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة او سنتين او غزاه معه غزوة او غزاه من قال احمد بن حنبل وشبهه للبخاري في صحيحه من صحبه عليه السلام  
 سنة او شهر او يوماً او ساعة او رآه فهو من الصحابة لان الصحبة نعم القليل والكثير واختاره ۱۵ من العاجب واليه ذهب الآوي ۱۲ المتعلق عن شرح الشرح

فی الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية ثابتهما يعرف كونه صحابياً بالتواتر  
 وصلوه ۱۲ بیان ۱۲ لاسنیر الخ ۱۲  
 اثبتین انہ ۱۲ ای کون الصحابی صحابیا ۱۲

الاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعین او  
 صحابۃ و التواتر ۱۲  
 باخباره عن نفسه بانہ صحابی اذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الامکان

وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظر دعوى  
 عد مشكل ۱۲  
 من الحدیث ۱۲  
 فلا يقبل شد ۱۲

من قال "انا عدل" و يحتاج الى تأمل آية تسمى غاية الاسناد الى التابعی  
 وتقول يقضی الدعوى ۱۲ جوابہ ۱۲  
 لعل الاضافة بما بينة فلا يترتب بالمتوهم ۱۲

وهو من لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق باللقب وما ذكر معه الا قيد الايمان  
 ای التثبیت بقوله كذا ۱۲  
 بیعت ۱۲

۱۲ قوله يعرف كونه صحابياً بالتواتر الخ كان في جرح الصدوق المعنى بقوله قلنا له اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا وسائر العترة وذكره السنن  
 لكن الفرق بين الصدوق وغيره ان من جرحه الصدوق كغيره لا سلام ان كان صحبته ان كان بعض القرآن الجمع على انه هو المراد به بخلاف من جرحه غيره  
 ۱۲ كذا في شرح الشرح ۱۲ قوله او الاستفاضة او الشهرة الخ الغاية بينها بان المستفيض يكون في ابتداء وانها تسواء والشهرة اعلم ذلك قال السنن  
 ای الشهرة العاصرة عن التواتر وهي الاستفاضة على رأي كذا في شرحه ان محض وضمان بن اعلية وغيرهما انتهى وكانه اراد بالمشهرة الشهرة عند الحدیث ۱۲ شرح  
 الشرح ۱۲ قوله تدخل تحت الامکان الخ ای الامکان العادی والامکان الشریعی فمن ادعى صحبته عليه الصلاة والسلام لم يرض ان يثبت صحبته فانه صلى  
 الله عليه وسلم لا يقبل دعواه لما صح عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لا صحابة في آخر عمره ولا يكفركم هذه فانه على رأس مائة سنة منعها الا يقبض على وجه الارض من  
 هو اليوم عليها بعد رواه البخاري وسلم من حدیث ابن عمر كذا في شرح الشرح ۱۲

۱۲ قوله و يحتاج الى التأمل الخ قول من هذا الاستشكل اذا كان الذي يحمل العمل وما اذا كان ناهي العدالة قبل الدعوى فلا اشكال فكما يقبل  
 خبر العدل في روايته يقبل قوله في ادعاء رديته و التواتر الخ بمقتضى ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله الا قيد الايمان الخ فانه من ان قيد الايمان بالخبر عليه السلام  
 ليس بشرط وقت اللقاء في التابعي فلوراي رذل وهو كذا صحابياً ثم سلم ومات على الاسلام يكون بالغياً كذا قيل ولا يخفى انه بعد الظاهر رجوع المصنف  
 الى الصحابي ولما بين ان قيد الايمان بالصحابي ليس بشرط في كون المرء تابعياً بل الايمان بالصحابي لا معنى له ولا يخفى عدم استقامته الاستثناء بالجملة لا يخلو  
 العبارة عن نوع مثل ۱۲

عنه هذا الشرط يلحق اعتبارها باخبار الصحابة والتابعين ايضاً ۱۲ عيبه منصرف على المفوضية اي ادعائه ذلك ۱۲ ش -  
 منه اي اخباره عن نفسه بانہ صحابي ۱۲

لعه اي التابعي هو من اتى الصحابي مؤمناً بالشي عليه السلام و توخلت ردة في الاصح ۱۲ ش

به وذلك خاص بالنبی صلی الله علیه وعلى اله وصحبه وسلم وهذا  
 ای قید الایمان ۱۲  
 الذکر ای الترفیع  
 الذکر ای الترفیع  
 هو المختار خلافا لمن اشترط فی التابعی طول الملازمة اوضحه السماع  
 کا تخفیف ۱۱  
 والتمییز وتقی بین الصحابة والتابعین طبقة اختلف فی الحاقهم بأی  
 القسمین وهم المنحصر من الذین ادسوا کوا الجاهلیة والاسلام ولعیدوا  
 الصحابیة والتابعین ۱۲  
 ایضا ۱۱  
 ذمها ۱۱  
 الذمها ۱۱  
 النبی صلی الله علیه وعلى اله وصحبه وسلم فعدهم ابن عبد البر فی الصحابة

**له قوله** وهذا هو المختار الخ قال الشارح قال العراقي وغيره عمل اکثر من وقد اشار النبی علیه السلام الى الصحابة والتابعین بقوله  
 طوبى لمن دانی وامن بنی وطنی من راي من دانی الحدیث کان فی ما مجرد الرؤیة قلت وبه یدرج الامام الاعظم رضی الله عنه فی ملک التابعین فانه قد راي  
 ابن من ملک وغیره من الصحابة علی ما ذكره الشیخ الجزری فی اسماؤ رجال القراء والامام التوریشی فی تحفة المسترشدین وصاحب کشف کشف  
 فی سررة المؤمنین وصاحب مرآة الجنان وغیرهم من العلماء المتبحرین فمن لقی الله تابعی فاسما من التبع القاصد او التبع الفانسی ای قول وقد راي برزخیه رضی  
 الله عنه ناس من التبع ای من التبعین والواقفین مع شدة طعن فی ذلك الامام الاعظم رضی الله عنه صرح به صاحب فتح البیضاء حیث قال  
 قال الذمطسی لم یکن ابو یسفیة احد من الصحابة وانما رآی السائبین ولم یسمع منہما شیء ۱۲ **له قوله** اوضحه السماع الخ کان ابن حبان فانما اشترط  
 ان یكون رآه فی من یحفظ عنه فان کان صحیفه لم یحفظ عنه فلا عبرة برؤیة تکلف ابن غلیقة فانه عد فی اتباع التابعین وان کان رآه عن برزخیه  
 کونه صحیفه ۱۲ وجیه الدریج **له قوله** وهم المنحصر من الخ سماؤ بذک لا نعلم خذمو ای قطعوا عن انفا نعلم من السلیین حیث عاصروا الصحابة و  
 لم یحصل لهم رؤیة النبی صلی الله علیه وسلم الذین اورثوا الجاهلیة الخ صفاها کافوا اورثاها فی حیوة رسول الله صلی الله علیه وسلم والجاهلیة باقبل البعثة  
 سماؤ بذک کثرة جماعتهم وقیل باقبل فتح حکمته لزلوا امر الجاهلیة معین خطب رسول الله صلی الله علیه وسلم یوم الفتح وابطل امور الجاهلیة الا ما کان من  
 سفایة الحاج وسرارة الکیفیه ۱۲ مختص الشرح

**له قوله** والاسلام الخ ای فی حیوة رسول الله علیه وسلم اورثوا الجاهلیة وخصمهم ابن قتیبة من ادرك الاسلام فی الکبر ثم اسلم به النبی صلی الله علیه وسلم  
 کبیر ان نضیر فانما اسلم وجوباً فی خلافه ای بکبر الصدیق رضی الله عنه وخصمهم من اسلم فی حیوة رسول الله علیه وسلم کزید بن وحیب فانما رسل الی النبی  
 صلی الله علیه وسلم یفنی النبی علیه السلام وجوب الطریق وکذا وقع فی قصص ابن ابی عازم والی سلم الخوالی والی عبد الله الصعجی مات النبی صلی الله علیه وسلم  
 قبل قدومه لیل والرب من حوله وسوید بن غفلة قد مضت الایدی من وفرة صلی الله علیه وسلم علی الاصح فی الاجرای ذکره السخاوی ۱۲ شرح الشرح **له**  
**قوله** ولم یروا النبی صلی الله علیه وسلم اورثوه کمن قبل الاسلام وقد عد المنصفین من مسلمة عن انفسا رسول الله صلی الله علیه وسلم من هذا ولا یخفى ان المنصفین من  
 التابعین ویسوا من الصحابة قطعاً لانهم لم یروه فقوله منینا طبقه باخذها والعصر والازمان لا اختلاف الا بتدوین النبی علیه وسلم والی النبی صلی الله علیه وسلم  
 فی عصرهم ومدار طبیة علیه والذی یختمهم بالتابعین نظر الی انهم فی زمنهم وان كانوا قد قبلوا من علی بن ابي طالب **له قوله** فعدهم ابن عبد البر  
 سبه ای من التمییز وهو الاربعة اذ اختصه ۱۲ ش -



وَأدعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه انهم  
 في ادعاء القاضي عياض ۱۲ مرتب  
 لعدة ايام في الصحابة ۱۲

في خطبة كتابه بانه انما اورد هم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن  
 مخطوط ۱۲

الاول والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد  
 من اهل الاسلام تشر في اربعة عليه السلام ۱۲ لا

منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم كالنخاسة  
 كالتسبيح ۱۲

اولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ليلة الاسراء كشف  
 اسنودك من قوله والصحيح انهم ۱۲

له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من كان مؤمناً به في حياته  
 اي منهم ۱۲

اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وعلى اله  
 اس وقت الاسراء ۱۲ اي في عين الناس ۱۲

وصحبه وسلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى  
 يصل ۱۲

ما سئل ان عبد البر ذكرهم في طبقه اعمى فغيره اعمى عياض اذ يقول انهم صحابة بعد ذلك خطأ لانه صرح في كتابه ان ذكرهم لا يتصحب اهل القرن عليهم سنة في رؤيته صحابه ولو تفرقوا بعد ذلك  
 دون رؤيته عليه السلام كالخمس من فالسواء ۱۰ انهم من التابعين ۱۲ انهم في الشرح قوله والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين الخ اي مطلقاً لا ادراك  
 تشر في رؤيته زمانه تسلياً لثمة عليه وسلم ولكنهم يقتضون ان يكونوا من الكبار بخلاف صفات التابعين فانهم ليسوا على منزل ذلك والظاهر انهم علموا ذلك ولا صحابة  
 ولولا اجزم اليه بما ذكره فانه احتمال عدم ملاقاته لبعض صحابيه اصلاً مستلزم لعدم كونهم تابعيه بخلاف احتمال ثبته ۱۲ كذا في شرح الشرح قوله اول الخ قال  
 الشارح اي اوله لوفد انه كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى لم يشهد لكنه كان مسلماً وانما قلنا هذا الصريح كونه من التابعين لان الصحابة  
 ولا من التابعين فانه بالاسلام السابق تميز عن التابعين وادوم الرؤيه يتخط عن مرتبه الصحابه فاقبل فانه على ذلك انتهى اقول هذا الكلام مبني على ما سبق من تميز  
 تحت قول ابن النسيم اذ ذكره الجاهل منه والاسلام حديث قال اي في حياته صلى الله عليه وسلم وغيره الخ فاقبل ۱۲ عيب قوله كشف له من يبع  
 من في الارض الخ حاصله انه لو ثبت ان النبي عليه السلام كشف له جميع من في الارض في ليلة الاسراء بحيث رأى كما تفصيلاً لدخل في الصحابه كل من كان مؤمناً  
 في تلك الليلة وان لم يلاقه في عين الناس او عاوجه عليه السلام كان في اليقظة على ما هو حينها والعبر في كونهم صحابيه هو الرؤيه من احد الجانبين في  
 عالم الظاهر وقد تحقق رؤيته في اليقظة على التقدير المذكور فلا يرد ما قيل انما ذكره البعض فيما تقدم من ان الصحبة من الاحكام الظاهرة يدل على انه لو ثبت  
 لا يدل على الصحبة لان ما في الحديث لا يكون حكمه الشهادة وجه الاندفاع بما قرنا ظاهر ۱۲ عيب -

عنه اي يعد في الصحابه لحصول الرؤيه الخ ۱۲

النبی صلی اللہ علیہ وعلیٰ آلہ وصحبہ وسلم غایۃ الاسناد وهو المرفوع سواء كان  
 ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا والثانی الموقوف وهو ما ینتہی الی الصحابی  
 والثالث المقطوع وهو ما ینتہی الی التابعی ومن دون التابعی من اتباع التابعین  
 فمن بعدہم فیہ ای فی التسمیۃ مثله ای مثل ما ینتہی الی التابعی فی تسمیۃ جمیع  
 ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف علی فلان فحصلت التفرقة فی  
 فی التابعی ومن دورہ ۱۲  
 الاصطلاح بین المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد کما تقدم والمقطوع  
 من مباحث المتن کما تری وقد اطلق بعضهم هذا فی موضع هذا وبالعکس

لہ قوله هو المرفوع الخ سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا بان یكون متقطعاً فان المرفوع اعلم من ان یكون اضافۃ الیہ صلی اللہ علیہ وسلم  
 صحابی او تابعی او من بعدہما حتی یدخل فیہ قول الصحابیین ولو تاخر وقال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ما ذکرہ السنائی فهذا دلیل صریح علی ان المنزلة و  
 الموقوف لغتان للسنن الا لاسناد ۱۲ شرح الخرج ۲ قوله والثانی الموقوف الخ وهو عند الإطلاق ما روی عن الصحابی من قول او فعل او نحو ذلك  
 متصلاً كان او متقطعاً وقد یعمل فی غیر الصحابی مقیداً مثل وقف ممر علی حمام الخ غیر ذلك ۱۲ کذا فی الواضی ۳ قوله فمن بعدہم الخ ای فیرث  
 من بعدہم ای من بعد التابعی فی التسمیۃ مثل المقطوع فلما ریز ما قرره الکنیز بان شیئۃ الكلام ان من دون التابعی مثل المقطوع وهو کما تری وجہ الاندفاع ان  
 العبارة علی حذیف الصحاف وهو شایع ۱۲ عب ۴ قوله فحصلت التفرقة الخ فان المقطوع ما ینتہی الی الصحابی من سناد سادۃ فی الاموال قطع استقا  
 من سادۃ فی التسمیۃ الخ ای ان سناد سادۃ لا یقبل المقطوع من مباحث الاسناد المقطوع من مباحث المتن کما تری ۱۲ عب ۵ قوله وبالکس الخ قال الشارح ای وبعض  
 الخ لیکسر اسمی آقول ویجمل ان یكون معناه وقد اطلق بعضهم هذا ای المقطوع فی موضع هذا ای المنقطع وبالکس ای اللحن ذلك البعض المنقطع فی موضع المقطوع  
 ایضاً بل هذا الاحتمال هو الظاهر من العبارة ۱۲ عب

عہ وهو العموم والمخصوص من وجہ ۱۲-

تجوّزاً عن الاصطلاح ويقال للاخيرين اى الموقوف والمقطوع الاثر والمسند

في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال

فقولى "مرفوع" كما يلجس وقولى "صحابي" كالفصل يخرج ما رفعه التابعى فانه مرسل

او من دونه فانه معضل او معلق وقولى ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة

الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى

ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع التحفى كنعنة المدلس والمعاصر

الذى لم يثبت ليقبّه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً الاطباق الاثمة الذين

خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه

له قوله ويقال للاخيرين الاول والمعلم ان الفقهاء يستعملون الاثر في كلام السلف والخير في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل الخبر والمحدث ما

جاء من النبي صلى الله عليه وسلم والاثر اعلم منها وهو الاثر **قوله** مرفوع صحابي الخ اراد بكونه مرفوع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد احد او لم يترك التابعى ان يترك التابعى الصحابي من الوسط ومرفوع من دون التابعى ان يترك هو التابعى والصحابي ايضا من الوسط

**قوله** او معلق الخ المظاهر ان ذكر المعضل والمعلق على سبيل التمثيل لا المحصر وقيل ان اوله الخ لئلا يفسر بسببى اذا انقطع خارج عنها وليس يمنع ليجب ايضا اذا معضل والمعلق قد يجهتان كما سلف من المصنف **قوله** وما يدخل في السند ما فيه

احتمال الانقطاع على خلاف المظاهر فلا يراد ان اذا سادى احتمال الاتصال والانقطاع فانا قلنا بالسند لا يتخلو عن التزج بلا مرجح **قوله** وما يدخل في السند ما فيه

احتمال الاتصال من باب الاولى الخ لئلا يفسر في مسند من باب الاولى وعلى طريق دلالة النص فلا يجوز ان السند هو ما يكون خارجاً

الاتصال الخ لئلا يفسر حقيقة الاتصال وظاهره الانقطاع لا يكون مسنداً وهو كما ترى **قوله** وهذا التعريف موافق الخ قال الشافعي وغيره ان اريد بيقبّه ظهور السماع بالجملة ورواه مسنداً وهو لا يسمع ويكون سماعه منه ظاهراً فالتعريف مخصوص بتسجيل السند ولا يدخل فيه ما فيه الاحتمال والمدرس والمرسل

المخطف وان اريد ما يكون ظاهراً السماع على قياس قوله ظاهره الاتصال فالتعريفان متساويان ومتوافقان لكنه انما يعظم دلالة قوله بانه سماع على الاول انتهى مع حذف اجزاء اوله لانه قول لا يعظم الفرق بين قوله ظاهره الاتصال وبين قول الحاكم يظهر سماعه ان الاول يشتمل ما فيه الاحتمال والمدلس

والمدلس الخي بحسب الظاهر دون الثاني مع الممازعة لظواهره بين الاتصال والسماع وصيغة اسم الفاعل والمضارع هنا فالاول على المص كانه يحكم **قوله** عيب عه اى تجاوزا عن ارادة المصنف الغوى **قوله** عيب عه كفى كفى اصله لئلا يفسر كقول اهل الحديث الخ او ادغمت الياء في ايضا رتبة **قوله** عيب عه بدل من قوله قول الحاكم **قوله** عيب عه

الحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل "فعله هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عندنا مسندا لكن قال ان ذلك قد يأتي بقله" والحديث ۱۲ وابو عبد البر الحديث قال "المسند الموقوف ولم يتعرض للاسناد نانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به فان قل عدد اى عدد رجال السند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بذلك العدد القليل اى السند القليل العدد ۲۰ اش بالنسبة الى سند الخريد به ذلك الحديث بعينه بعدا كثيرا وينتهي الى امام من ائمة الحديث ذى صفة عليّة كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف كالبخارى ونحوه ۱۲

**له قوله** كمن قال ان ذلك قد أتى بقلته الخ لما كان تعريف السند المتصل وصدره على الموقوف

مرحبا بان اطلاق المسند على الموقوف كما اطلق على المرفوع استدركه بقوله كمن الخ وما صدر ان التعريف وان كان صادقا على الموقوف الابن الملقن المسند على الموقوف قليل ولغظته تدعيها التحقيق او ذكرت لانها كبر فلا بأس لاجتماعها مع العلة ۱۲ **ع** قوله ولم يتعرض للاسناد الخ من حديث التميمي فلا يبروا انه قد عم بقوله متصلا كان او متقطعا وفيه ان هذا التاويل بعيد ۱۲ **ع** قوله ولا قائل به الخ ما صدر ان هذا التعريف بعد من تعريف الخطيب لا يصدق على شئ من اخبار المرفوع والاسئلة الموقوف المتصل وهو مما يقال به بخول في المحرور وهذا التعريف يصدق على انواع متعددة من اخبار المرفوع ولم يقل به خول في المحرور هذا اصلا ۱۲ **ع** شرح الشرح **ع** الخطيب فيقول المرفوع والموقوف بل المقطوع ايضا ۱۲ **ع** اى اطلاق المسند على الموقوف المتصل السند ۱۲ وهو ما جاء عن النبي عليه السلام خاصة ۱۲ **ع** اى بلا اتصال والاقطاع وغيرهما ۱۲ **ع** ليعني بالنسبة الى مدور رجال سند اخر ۱۲ **ع** قال السهامي تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وتارة بالنسبة الى سند اخر ۱۲ **ع**

وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كسُعة ومالك والثوري و  
 المشافى والبخارى ومسلم ونحوهم فالاول وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله  
 عليه وعلى اله وصحبه وسلم العلو المطلق فان اتفق ان يكون سنده صحيحاً  
 على اقرانه ۱۳  
 بولس الرسولين في الحديث ۱۴  
 سفيان ۱۲  
 على التبع المذكور والوصف المسطور ۱۲  
 كالتزمي وعلى بن الديلمي ۱۲  
 بضمين نقتضيه ۱۲

كان الغاية القصوى والا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعاً  
 فهو كالعدم والثاني العلو النسبي وهو ما يقل العدديه الى ذلك الامام ولو  
 راجعها ۱۲  
 بجمع بين الصحة والعلو ۱۲  
 كالمعروف ۱۲  
 اواصل ۱۲

كان العدد من ذلك الامام الى متهاه كثيراً وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى  
 اشتدت ۱۲  
 اواصل ۱۲  
 الحاشي تحصيل علو الاسناد ۱۲

له قوله العلو المطلق الحسبي معلقاً بكونه بالنسبة الى صاحب الشريعة الذي هو حال مطلقاً قال الشارح ثم اعلم ان اصل الاسناد خصيصة فاضلت  
 خصائص هذه الامتياز ومنته بالفتن من السنن المؤكدة بل من فرض الكفاية قال ابن البارك الاسناد من العروق ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال الثوري  
 الاسناد سلاح الزمن فاذا لم يكن معه سلاح لم يقدر ان يعاقل وقال بقية ذكرت ما دون زيد با حديث فقال ما اجودها لو كان لها اجنحة يعني الاسانيد و  
 قال مطرفي قوله تعالى او انارة من علم اى اسناد الحديث ثم طلب العلو امر مطلوب وثمان مرغوب قال احمد بن حنبل طلب الاسناد العالى منته من خلف  
 وعن ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات فيه ما شئتمى قال يبيت خال واسناد عال وقال احمد بن اسلم قرب الاسناد قرب او قربته الى المتعزود  
 جبل قال ابن الصلاح لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليه والقرب اليه قرب الى الله عز وجل وقال الحاكم طلب الاسناد العالى  
 منته صحيبته فذكر حديث النس في عجمي الاعرابي وقوله يا محمد انا رسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلو في الاسناد غير مستحب لا يحكر عليه  
 سؤاله عما اخبره رسول الله عنه ولا امره بالاقتصار على ما اخبره الرسول عنه قال البخاري وقدر على جابر بن عبد الله ان تصدى عن المحدث في السفر في طلب حد  
 واحدا انتهى واما ما قال بعض اكا بالسنونية من ان حدوثنا باب من الاباب الدنيا فعمل اذا كان الفرض من حصوله عرض او عرض في تروى قال محمد بن سائت ان  
 الشرح لانه قد كرم هذه الامتياز بالاسناد وليس لاحد من الامم اسناد انما هو مصحف في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم فليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة  
 والانجيل وبين الحقرة بكتبهم من الاخبار التي اخذوها من غير الشقاات التمسى ما في شرح الشرح ۱۲ عب ۳ قوله بالم يكن موضوعاً للعلم والفرس ان  
 مقدر تقديره ان يقال قلته العدد قد توجد في الموضوع ولا يقال له العلو فكيف قال فالاول اى قيل العدد النفسى الى النبي عليه السلام العلو المطلق والوجوب  
 ان الموضوع مثل المعلوم نلما يدخل في قبيل العدد فلا يوجد فيه صورة العلو ايضا ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله ولو كان العدد من ذلك الامم الامتياز  
 تميز الخ لان الحديث بجزء ذلك الامم في رجاله يحصل له رتبة بينته ومنزته والصفة بالنسبة الى من لم يوجد فيه امام ولم يضره الكثرة المتأخرة اذ الغالب  
 ان شانه الامم ثبات عظام ۱۲ شرح الشرح عه اى على الاطلاق لا بالنسبة الى شخص من رجال السنودون شخص ۱۳

غلب ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان ذلك  
 العلوم رغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه ما من راوٍ من  
 رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت  
 مظان التجويز وكما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلوكان  
 يكون رجاله اوثق منه أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال فيه اظهر فلا تردد في ان  
 النزول <sup>اولى</sup> وأما من رجع النزول مطلقا واحتج بأن كثرة البحث يقضي  
 المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بما رجحني عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف  
 والامر اللاحق باليقوى الصحة <sup>والامر اللاحق باليقوى الصحة</sup>

**قوله** بما هو اهم منه الخ اي من العلوم وهو المحفوظ والاتقان والتفتيش في احوال الرواة وكل  
 ما يتعلق بصحة الحديث قال الدراسات ربما يدخل مسلم من حديث غير الثابت ما رواه الثقات عن شيخهم الا انه بسند نازل فيعد الى روايته غير  
 لارتفاع الخ <sup>ع</sup>

**قوله** وكلما قلت قلت الخ قال الفارح منهما الثلاثيات للبخاري وغيره والثانيات في موطا الامام مالك والوحدان في حديث  
 الامام ابو حنيفة قال السنائي لكن لاخير لسند غير مقبول اذا اعتدنا لانه روايته له عن احمد بن حنبل يعني لضعفه في زمن ادراكه اجم انتهى اول  
 لوسلم قول السنائي فلا يدل على نفي التابعية اذ الرواية ليست بلازمة للتابعية بل يكفيها الرواية كما سبق التحقيق من النص فتذكر <sup>ع</sup>  
 قوله فلا تردد في ان النزول جينفزا الى الخ قول لان اولو به علو السند كان قلته احتمال الخطأ فلذا تحقق ذلك في النازل مع عورته في العمالي كان  
 النازل اولى وهو ظاهر <sup>ع</sup> **قوله** واما من رجع الخ اشارة لسه ما يكتسب ابن خلافة عن بعض اهل النظر ان النزول في الاسناد ارجح واخبر  
 بان يجب على الراوي ان يتحفظ في مرتبة جرح من يروي عنه وتعد عليه ولا يفتقد في احوال رداة النازل اكثر فكان الغراب فيه اذ فرقال ابن الصلاح  
 وهو مذموم ضعيف الحجته ووجه ما ذكره النص <sup>ع</sup> شرح الشرح **قوله** فذلك ترجيح بما رجحني الخ اي كثرة المشقة ليست مطلوبة  
 لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة اولى وهذا بمثابة من يقصد السجد للمائة فيسلك الطريق البعيدة لتكثير الخطى رفعت في تحكير  
 الاجروان ادى سلوكها الى فوات الجماعه التي هي المقصودة وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى الصحة وبعد الوهم وكلما كثرت رجال الاسناد  
 تطرق اليه احتمال الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان اسلم واكثر علم كذا حققه السنائي <sup>ع</sup> شرح الشرح

ع هذا التصور في الحديث شان اخر <sup>ع</sup>

وفيه اى فى العلو النسب الموافقة وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير

اصصنفى الكتب الستة او غيرهم ۱۲ ش

طريقه اى الطريقة التى تصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخارى

عن قتيبة عن مالك حديثاً فلوروييناة من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية

مصنف ۱۱

ولورويينا ذلك الحديث بعينه من طريق ابى العباس السراج عن قتيبة مثلاً كان

اى المرادى عن طريق البخارى ۱۲ كما

بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى

شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفيه اى العلو النسب البديل وهو

بالمعنى سبب الى النسبة ۱۱

نقله العدد بدرجته ۱۲

وهو قتيبة ۱۱

الوصول الى شيخ شيخه كذلك كأن يقف لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق

اخرى الى القعنبى عن مالك فيكون القعنبى بدلا فيه من قتيبة والكثير ما

يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والافاسم الموافقة والبديل واقعة

له قوله الى شيخ احد المصنفين

الح ۱ اى مصنفى الكتب الستة او غيرهم كما سبق وكل يجب كون الوصول الى شيخ يعرف الموافقة ويكنى الوصول الى شيخه محيين انهم اهل الحديث فيتردد والعبارة صريحة فى الاول

وكذا الكلام فى التسمية الثالثة اى من غير طريق ذلك المصنف الى ذلك الشيخ بان يكون المصنف يروى بشرط فى الموافقة

ان يكون العدد فيه اقل من العدد فى الطريق الذى يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله ابى العباس المراد الح

بمشهد بلراد بلع السرى او ما علمه وهو امام حليل كان سبب الدعوة ولا درسته سنة ثمان وعشروا ثمانين ومات فى سنة ثلاث وعشوة وثلاث مائة

كان تلميذاً لبخارى وقد روى البخارى عنه وسلم وعاش بعد البخارى سبعاً وخمسين سنة فان البخارى مات سنة ثمان مائة وثمانين وثمانين ۱۲ شرح

له قوله والافاسم الموافقة والبديل واقعة بدون الح حاصل المعنى ان اكثر استعمالهم الموافقة والبديل فى صورة العلو لقصد بعث الطالبين و

تخريجهم على سماعه والاقتناء به وان كان السادى فى طريقين بل النزول فى طريقك لا يمنع التسمية وقد يطلق بدونها ايضا قال العراقى وفى كلام غير

ابن الصلاح المطلق اسم الموافقة والبديل مع عدم العلو فان علا قالوا الموافقة بالية ورواها عالياً وقيد ابن الصلاح اطلاقها بالعلو فلم يكن عالياً فهو ايضا

موافقة وروى بول لا يطلق عليها اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات اليه ۱۲ شرح الشرح ۱۲ شرح عمه بالبناء للبحرول وقيل بالعلوم ۱۲ ش

عنه سى بدلا لوقوعه فى طريق راو بدل المرادى الذى اوردته ادراباب الستة من جملة ۱۲ ش - (باقى حاشية على صغير)

بدونه وفيها في العلو النسب المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي  
 له اي بدون الاكثر ان ۱۲ -

الى اخره اي اسناد العلو النسب مع اسناد احد المصنفين كأن يروي النسائي  
 مثلا حديثا يثق به بينه وبين النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فيه  
 احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله  
 عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وعلى آله  
 وصحبه وسلم احد عشر نفسا فسواء النسائ من حيث العدد مع قطع  
 النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص وفيه اي العلو النسب ايضا  
 المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح او لا  
 وسميت المصافحة لان العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا و

بفهم ما حقه

عنه اي مع علو مرتبة ناكثر ۱۲ اش منه اي اسناد ابي العباس المتقدم ۱۲ اش له يقع ثاقف ويكون عين وفتح العنوان بعد ما سورة ۱۲ اش  
 له اي تقديره لطلاق الموافقة والبدل بقران العلو ما هو في الاثر والا ناسم الموافقة الخ ۱۲ **له قوله** اي في العلو النسب الخ قال تلميذه  
 تقدم ان علو النسب ان يقبض الاسناد الى امام ذي سنة عليه وهذه المساواة ليست كذلك ان بالتفسير والتفصيل الاتيين نعتق ان تكون من افراد  
 العلو المطلق كما قال اشارت القول والقول فيفضل ان المساواة لما يمكن ان توجد في العلو المطلق وهو المظاهر من المثال كذلك يمكن ان توجد في العلو  
 النسب ايضا فانما نحن انرا داخل في القسمين والحكم السكبي من السنن وتلميذه بعد ليس بذلك ۱۲ **ع** قال مع اسناد احد المصنفين انه  
 قال شارح اي مع عدد رجاله بنسب ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن سحاني اوتاهي اومن ووزن سحنا التعميم من الصلاح في المقدمة لكن  
 لا يخفى على الاذهان ان هذه المساواة مفقودة في هذه الازمان انتهى القول هذه التعبير بغيره تلمنا من وجود المساواة في العلو المطلق والعلو  
 النسبي فتأمل ۱۲ **ع**

**له قوله** وفيه اي العلو النسب الخ وهي ان يروي اسناد الراوي مع تلميذ المصنف في العدد الى النبي صلى الله عليه وسلم فليس يكون عدد ما بين كل تلميذ  
 منها وبينه صلى الله عليه وسلم سواء يكون ذلك الراوي كما تصانح ذلك المصنف واخذ ذلك الحديث ۱۲ كذا في حواشي التمهيد المنقولة عنها

له اي بدون الاكثر ان ۱۲



تحن في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي فكأننا ما فتحناه ويقابل العلو  
 باقسامه المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو

يقابله قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم ان العلو قد يقع غير

تابع للنزول فان تشامك الراوى ومن روى عنه في امر من الامور المتعلقة

بالرواية مثل السنن واللقح وهو الاخذ عن المشائخ فهو النوع الذي يقال له

رواية الاقزان لانه يحى يكون راويا عن قرينه وان روى كل منهما اى القويين  
 بيان لوجه التسمية ۱۲

### الحقوله

ويقابل العلو باقسامه المذكورة النزول الخ قال العراقي ثم ان النزول حيث ذكره دام فهو محمول على انزاله من مع النزول ما يجزه كزيادة الثقة في رجاله على  
 العالي او كونهم اخطوا او افتقدوا كونه متفصلا بالسماع وفي العالي حضوره او اجازة او مناوئته ونحو ذلك فان العود الى جديده الى النزول ليس بمنزوم ولا مفضل  
 روي عن ابن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الاستاذ بل جودة الحديث صحة الرجال وروي عن الاسد الاخذ عن العلماء فخر وهم اولى  
 من العلو بالاخذ عن المجالس على نذهب المحققين من الثقله والنزل جديده هو العالم في المعنى عنه النظر والتحقيق كما روي عن نظام الملك قال عندي  
 ان الحديث العال اصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت روايته قال ان الصلاح هذا ليس من قبيل العلو للتعريف عند اطلاقه من اهل  
 الحديث وانهما علوم من حيث المعنى فحسب انتهى قال السهوى وانزل ما في الصحيحين مما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه تمايزه  
 ۱۲ شرح الشرح له قوله مثل السنن واللقح الخ التشامك في السنن ان يكون مولد كل منها قريبا من مولد الاخر في ملاقاته الشيوخ ان يكون كما اخذ  
 عن غالب شيوخ الاخر وان لم يكن التقارب في السنن بوجوه ۱۳ كذا في بعض المواضع **له قوله** فهو النوع الذي يقال له روايته الاقزان الخ هذا من  
 المربغ الغير المستحسن الا على ما اختره الشيخ من جعل الثقات من اولاد الاقزان مرفوع باعتبار الثمن مجرد باعتبار الشرح فائتبه ان المضاف مقدر تصحيح  
 المحل ۱۲ شرح الشرح

عده فان كان سنه العلو المطلق ثلثا فان كان سنه النزول الثلثين اربعة وهكذا بين الاقسام العاشره ۱۳ كذا في المواضع عده وهو الحاكم على ما يعنى من  
 ظاهر كلامه في القدر وجيه الدين ۱۴ عيب سده اى العمري معناه العلم ۱۵ اشك عده اى اولئك ما صرح السهوى وعله اى بالواو نظر الغالب ولا  
 زوايا يتلفه باللقح ۱۲ ش -

عن الآخر فهو المديح وهو اخص من الاول فكل مدح بقرآن وليس  
 كل اقران مدحاً وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف ابو الشيخ الاصمعي  
 في الذي قبله واذا روى الشيخ عن تلميذ لا صدق ان كلا منهما يروى عن  
 الآخر فهل يسمى مدحاً فيه بحيث والظاهر لانه من رواية الاكابر  
 عن الاصاغدة والتديج ماخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك

كالمدح بالقرآن ۱۲  
 كالمديح بالقرآن  
 اي رواية الاقران ۲  
 امام حليل ۱۲  
 اي في رواية الاقران ۲  
 لانها وان روى كل منهما الا انها ليسا قرينتين ۱۲  
 بحسب الدلال وهما الخزان ۱۲

مستويا من الجانبين فلا يوجب فيه هذا وان روى الراوي عن هودونه  
 في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة

المصالح  
 اي في ان  
 اي في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة  
 اي في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة  
 اي في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة

اح قوله فهو المدح الخ اسم مفعول من التديج يسمى به انما من ريبا حتى الوجه وهما الخزان لتساويهما وتقابلهما وهو نوع مهم وثانئة ضبطه الامن من  
 ظن الزيادة في الاسناد او ابدل الواو بعين ان كان بالنعنة ۱۲ استخادى ۲ قوله فكل مدح بقرآن الخ اي فكل حديث مدح حديث الاقران  
 وليس كل حديث الاقران حديثا مدحيا قال الجزري على ما نقله الشارح مثال المدح في الصحابة عائلته ثم والوجه في روى كل واحد منهما عن الآخر وفي  
 التابعين الزهري عن عمر بن عبد العزيز وهو عنه وفي اتباع التابعين مالك عن الاوزاعي وهو عنه وفي اتباع التابعين احمد بن حنبل عن علي بن المديني  
 وهو عنه رضي الله تعالى عنهم ۱۲ عب ۲ قوله في السنن او في اللقي او في المقدار الخ حاصله ان هذا النوع اقسام اربعة ان يكون المراد الكبرياء  
 انتم فبنته كالزهري ويحيى بن سعيد عن مالك وثانيتها ان يكون كبرياء في الحفظ والعلم كمالك عن عبد الله بن دينار واهم واسحاق عن ابن موسى  
 الثالث ان يكون كبرياء في الحديث كرواية العبادلة عن كعب وكرواية كثير من العلماء عن تلاميذهم كرواية الفضل عنده في الحاشية ۱۲ عب ۲ قوله  
 فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة الخ هو نوع مهم تدور لفعله العلم العلية والافض الزكية ولذا قيل الرجل لا يكون محيذا حتى يانخذ عن فوته  
 ومثله ورواه وثانئة ضبطه الامن من ظن الانقلاب في اسننك ما في العمل بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس منازلهم والى ذلك اشار ابن  
 الصالح بقوله ومن الغائرة ان لا يتم كون المراد كبرياء من كبرياء افضل نظر الى ان الاكابر كون المراد كبرياء كبرياء كماله فتجمل بذلك منزلة اهل البيت  
 في رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجاسنة عن تميم الدار كاني في صحيح مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه الى ابي بن ابي  
 مارة حديثي بمكوا وذكر شيئا اخرجه ان منتهى وقوله ايضا حديثي عن ابن عباس الجاني خيرة قسط الاكابر الخ المخطيب في تاريخه ذكره  
 الاسخاوي ۱۲ اشرف الشرح

ع اي في المدح كتبنا باحاطة في مجلد سماه ۱۲ ۱۳

ومنه اى من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلقة رواية الأباء عن الابناء

والصحابه عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكسه كثرة لانه

اى رواية الاصاغر عن الاكابر ۱۲

كرواية التابعين عن الاتباع ۱۲

هو الجادة المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة ذلك التمييزين مراتبهم

الطريقة ۱۲

وتنزيل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الأباء عن الابناء

تصنيفا وافرا جزءا لطيفا في رواية الصحابة عن التابعين ومنه من روى

عن ابيه عن جده وجمع الحافظ صلاح الدين العلائى من المتأخرين

منسوب الى العلائى بفتح المعجمة ۱۲

محمد أكبر اى معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه

وعلى اله وصحبه وسلم وقسمه اقساما فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده

على الراوى ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه وبين ذلك وحققه ونخرج في

كبهز مثلا ۱۲

كل ترجمة حديثا من مرويه وقد اخصت كتابه المذكور وزدت عليه تراجم

له قوله ومنه الأباء عن الابناء الخ وفيه اشارة كثيرة كقول الشيخ عودتى ابنى ابيمنه انه دفن بصلبي الى مقدم الجاه المقبر

بضع وعشرون مائة وكره رواية عباس عن الفضل حديث الجمع بين الصلواتين بالزلفه ذكره السامارى ۱۲ شرح الشرح

فلا في مجلد سماه به ۱۲ ش

عده كعمرو بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي عليه السلام وكبهز بن يحيى عن ابيه عن جده عن النبي عليه السلام ۱۲

كثيرة جداً وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الأبياء بأربعة  
بكرة عليهم وتشهد بالدلال سائفة في أكثره ۱۷

الاجراء ۱۷

عشرًا <sup>۱۲</sup> وأن اشترك اثنتان عن شيخه وتقدم موت أحدهما على الآخر

في الرواية ۳۱۲

فهو السابق واللاحق وأكثر ما وقفنا عليه

باعتبار أحدهما وكذا اللاحق ۱۲

من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة

وذلك ان الحافظ السلفي سمع منه ابو علي البردالي احد مشايخه  
منسوب له جده سلف كوثب ۱۲

بيان ابى على ۱۲

له قوله اربعة عشر الخ الى هذا الموضع عليه مجاز وهو ما رواه الحافظ السمعاني في الدرر قال اخبرنا ابو شجاع عمر بن ابى الحسن البسطامي الامام  
بقرآني والبرج عمر بن ياسر الجبلي عن ابي الحسن بن علي بن ابي طالب من اخطه يبلغ قال حدثني سيدي ووالدي ابو الحسن علي  
بن ابي طالب سنة ستمت وستين واربعمائة قال حدثني ابى الوطائب الحسن بن عبيد الله سنة اربع وثلاثين واربعمائة قال حدثني والدي ابو طالب  
عبيد الله بن محمد قال حدثني ابى محمد بن عبيد الله قال حدثني ابى عبيد الله بن ابي علي بن الحسين قال حدثني ابى الحسن بن الحسين  
بن جعفر قال حدثني ابى جعفر الملقب بالجلية قال حدثني ابى عبيد الله قال حدثني ابى الحسين الاصغر قال حدثني ابى علي بن الحسين بن علي عن ابيته عن  
جده عن علي بن محمد بن  
رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالصاينة كذا قال الشارح العلوي وفي هو امش الفسفة  
المترجمة ما حكاه ابن ابي عمير في حديثه عن ابى طالب بن علي بن ابي طالب عن ابى طالب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي  
الحسن عن ابي الحسين عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي  
صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالصاينة والجماس بالامانة ۱۳ عب  
وله قوله وان اشترك اثنتان الخ اي اذا اشترك اثنتان في الرواية عن شيخ واحد  
وتقدم موت احداهما على موت الآخر بحيث يمكن بين وفاتهما امر بعد القول له السابق واللاحق ولا يزيد ذلك الامر بخيار التبع والامتداد  
على مائة وخمسين سنة وانما هذه الفروع الامن من ظن مقروط شئ في اسناد التابع ولقد سئل في معرفة النازل والعالى والقديم من  
الرواية عن الشيخ ومن يهتم حديثه وتقريره حمادة علم الاسناد في القلوب ۱۲ حاشيته  
ذلك اي ان تقدم موت احدهما على الآخر هو ما عدا وقع من الراويين كما نحن في الزمان من جهة الوفاة هو مائة وخمسون سنة ولو ترك قوله ما بين  
الراويين فيه في الوفاة وجعل مائة خبز اكثر لكان حسن كما قيل ۱۲ عب

له قوله وذلك ان الناظر السلفي الخ حاصله ان اباعلى البردالي في الذي هو من مشايخ السلفي سمع حديثا منه ورواه مات على رأس خمسين  
وكان اخرا اصحاب السلفي سبطه ابو القاسم ومات على رأس خمسين وست مائة فحصل انفصال بين وفات ابى علي وابي القاسم مائة وخمسون سنة وهو  
المطلوب ۱۲ عب  
علمه اي السلسل بأربعة عشر ۱۲ - عب بفتح موحدة وفتح ۱۲ اش

حدیثاً ورواہ عنہ و ما تہ علی رأس خمیئة ثم کان اخرا اصحاب

ای شتی خمس مائتہ ۱۲

السلف بالسمع سبطه ابوالقاسم عبدالرحمن بن مکی وکانت وفاته

قید للأخر ۱۲ اش

سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك ان البخاری حدث عن

تمیذہ ابی العباس السراج اشياء فی التاريخ و غیرہ و مات سنة ست

الجماری ۱۲

مردکرة ۱۲

وخمسين و مائتين وأخر من حدث عن السراج بالسمع ابوالحسين

الخفاف و مات سنة ثلث وتسعين و ثلثمائة وغالب ما يقع من

ای الخفاف ۱۲ اش

ذلك ان المسوع منه قديماً بعد موت احد الراويين عنه زماناً

حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهوراً

حدیث السن ۱۲

طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه البدة والله الموفق و

ان روى الراوى عن اثنين متفقى الاسعرا و مع اسم الاب او مع اسم

ايضاً ۱۲

فقط ۱۲

له قوله متفقى الاسم الخ قد روى الحديث عن رجلين متفقين في الاسم فقط او في الاسم واسم الاب او في الاسم والجد او في الاسم

واسم الاب والجد والغلبة ولم يتميز احدهما عن الآخر فسبق الذهن الى انهما رجل واحد وليس كذلك وتبين الفرق بالاختصاص اى اختصاص الراوى

ما يخص كل من الراوى عنه ۱۲ مخلص الموائى له قوله اوضح اسم الاب الخ مثال ما لفق اسماءهم واسماء اباؤهم الخليل بن احمد الاول حوا الخليل

بن احمد بن عمرو بن تميم الخوى صاحب العروض روى عن عاصم الاول ذكره ابن جبان في الثقات والثاني الخليل بن احمد البوشري الرزني روى عن المتبر

ومثال ما لفق اسماءهم واسماء اباؤهم وابدادهم احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متفاصرون في طبقة واحدة فالاول احمد بن جعفر بن حمدان بن ماک

البيضا روى والثاني احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري والثالث احمد بن جعفر بن حمدان الدرهمي والرابع احمد بن جعفر بن حمدان اللادري

ومثال ما لفق اسماءهم واسماء اباؤهم ولقبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن المنظ الانصاري البصري شيخ

الجمادى والثاني ابوسلمة محمد بن جبرائيل بن زياد الانصاري ۱۲ شرح الشرح عه مرفوع على اناسم كان اى ولد ولد ۱۲ اش ۵۵ اى هذا النوع اذ السلط

متأخر عن الجمادى ۱۲ اش له كثر اذ صالح الخفاف ابو العباس ۱۲ لله اى والسبب الغالب لوقوع ذلك البعد بين وفاتيهما ان المسوع سنا الخ

۱۲ عيب لعه فيكون بين وفات البخارى والخفاف مائة وسبعة وثلاثون سنة ۱۲ اش عه اى تأخر شيخ لعه موت احمد الراويين زماناً

مرياد ويش التميز بعد موت الشيخ ودهر طو ۱۲ عه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدره وكذا قوله اوضح الغيبة ۱۲

الجدا ومع النسبة ولم يتميزا بما يخص كلا منهما فان كانا ثقتين  
 ليرضد من ذلك ما وقع في البخارى في روايته عن احمد غير  
 منسوب عن ابن وهيب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى  
 او عن محمد غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام  
 او محمد بن يحيى الذهلى وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح  
 البخارى ومن اراد لذلك ضابطا كليا يمتاز به احدهما عن الآخر  
 فباختصاصه اى الراوى باحدهما يتبين المهمل وفتى لم يتبين ذلك  
 او كان مختصا بهما معا فاشكاله شديدا فيرجع فيه الى القرائن والظن  
 الغالب وان روى عن شيخ حديثا وحده الشيخ مرويه فان كان جزءا كان يقول  
 له قوله باختصاصه اى فليعلم انه باختصاصه اى الراوى فترط المثلث

والشرح مما بعد ما بان يكون فيه زيادة في اللفظ كقولنا العاكن له بان هما زيادة اختصاص كلما زادت اورد اورد قرينة ليس الاخر يتبين المصطلح والعراق من البسم  
 والمصطلح ان البسم لم يذكر له اسم والمصطلح ذكر اسم مع الاستنباه ۱۲ لم تقط من شرح الشرح

هـ اى

مما اتفقا في الاسم فقط ۱۲ له بضم الزال المعتمد وفتح الهماء ۱۲ الله المسمى الفتح البارى ۱۲ من احد ان فليعلم ان باختصاصه الخ ۱۲ -

كذب على او مارويت له هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك رد ذلك  
 الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادمًا في واحد منهما  
 للعارض او كان جده احتمالًا كأن يقول ما اذكر هذا اولًا اعرفه  
 قبل ذلك الحديث في الأصح <sup>عنه</sup> لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل  
<sup>اعاد الشرط للتأكيد ۱۲</sup>  
<sup>ای مارویت ۱۲</sup>  
<sup>والساقط ۱۲</sup>  
<sup>الحديث ۱۲</sup>

لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات الحديث بحيث اذا اثبت  
 الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع وكذلك ينبغي ان يكون فرعاً عليه  
 وتعاله في التحقيق وهذا متعقب بان عدالة الفرع يقف صدقه وعدمه  
 علم الاصل لا ينافيه فالثبت مقدم على النافي واما قياس ذلك بالشهادة  
 بالله العلي <sup>عنه</sup> <sup>ای متعرض ومردود ۱۲</sup>  
 بالحدیث ۱۲  
 اے الروایۃ ۱۲

له قوله كذب واحد منهما لا بعينه الخ قال تلميذه ای كذب الاصل في قوله كذب على او مارويت ان كان الفرع صادقاً وكذب الفرع  
 في الرواية ان كان الاصل صادقاً في قوله كذب على او مارويت الا ان عدالة الاصل يمنع كذب فرجه نسيان على الفرع وعدالة الفرع يمنع كذب  
 نسيان على الاصل ولم يتبين ان سطا بقية الواقع مع ايها فلذلك لا يكون قادمًا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم لشعته الحدیث  
 لا يرد فانه اذا كان الشيخ كاذباً في قوله كذب على كان التلخيص صادقاً فيكون الحديث صحيحاً واجباً بما سلمنا ذلك كذا اذا ظهر من الكذب فلا  
 يعتمد على قوله ۱۲ شرح الشرح <sup>عنه</sup> قوله ولا يكون ذلك قادمًا الخ ای لا يكون قادمًا في عدالته والى في روايتهما اذ كل منهما كذب الاخر وليس  
 قبول احدهما من الاخر فاذا انفردتاً تفصيلاً على اصل عدالته ۱۲ كذا في بعض الحواشي <sup>عنه</sup> قوله في الاصح الخ اردوه بذهب جمهور الحديث  
 وجمهور الفقهاء المتكلمين لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ والحكم المذكور اذا ثبتت الجازم مقدم على الثاني الشك ۱۲ وجیه الارجح علوی <sup>عنه</sup>  
 قوله فالثبت مقدم على الثاني الخ قال التلميذ هذا ليس بجيد لان في مسألة كذب الاصل جزماً الاصل نافي والفرع مثبت وليس الحكم  
 فيها المثبت فالاولى ان يقول لان المحقق مقدم على المظنون او الجزم مقدم على التردد كذا نقل الشارح ۱۲ عيب <sup>عنه</sup> قوله واما قياس ذلك  
 بالشهادة اے قياس ذلك بالشهادة على الشهادة بان كذب الاصل الفرع جرح الفرع في الشهادة فكذا في الرواية فساد لم يوجد العاروق

ع ای الروایۃ ونحوه كلام اذ كراني حديثه ۱۲ ش <sup>عنه</sup> وهو ذهب بجمهور اهل الحديث واكثر الفقهاء والمتكلمين ۱۲ ش <sup>عنه</sup>  
 القائل ببعض الحساب الى خيفته ۱۲ ش <sup>عنه</sup> ای في تحقيق النفي يعني وقد انكره اصله فلا يقبل حديثه ۱۲ ش <sup>عنه</sup> ای صدقه وهو ثبتت بمآزم  
 ۱۲ ش

فناسد لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الاصل  
 بخلاف الرواية فافتراقا وفيه اى وفي هذا النوع صنف الدارقطني  
 الرواية والشهادة ۱۲  
 كتاب "من حدث ونسى" وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح  
 اسم كتابه ۱۳  
 لكون كثير منهم حدثوا با حاديث فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم  
 لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين رووها عنهم  
 اسم تلاميذهم ۱۴  
 عن الفسهم كحديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا  
 كقرين ۱۵  
 في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي  
 حدثني به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلا  
 فسألته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بكذا فكان  
 سهيل بعد ذلك يقول حديثي ربيعة عنى الى حدثت عن ابي به ونظائره  
 اى بالمثل المذكور ۱۶

بين الشهادة والرواية من ربحه امرها ما يثبت المص والثاني ان الشهادة لا يقبل الا من الاحراز والرواية ليست كذلك والثالث ان الشهادة او الرواية  
 قانته مقام شهادة رجل واحد بخلاف الرواية والرابع ان الشهادة لا تقبل الا من اثنين والرواية على خلافه والجملة هذا القياس فاسد لانه لا يثبت له

۱۲  
 له قوله الذين رووها عنهم عن الفسهم الخ قوله عن الفسهم ليس تأكيد القول عنهم بل سوق الاسناد عن تلك الرواية الى الفسهم فتبين عنهم يرجع  
 الى الفرد و يثبت عن الفسهم يرجع الى الاصول ۱۳ كذا يثبت من شرح الشرح في قصة الشاهد واليمين الخ وهو ان النبي عليه  
 السلام قضى بالشاهد واليمين وحينئذ الشافعي انما اذا كان للمدعي شاهد واحد يكتلف المدعي فيكون خلفه بمنزلة شاعر آخر كذا في شرح  
 الحديث اقول والخفيته قد اجابوا عن هذا الحديث بما هو مسطور في اسفارهم ۱۴ عب ع اى عن تلاميذهم عن الفسهم ۱۵ -  
 لعنه امام الحرم والتعديل والرد في سنة ست وثلاث مائة وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاث مائة ۱۶ -



كثيرة وأن اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد في صيغ الاداء كسمعت

فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ غير بها من الحالات

القولية كسمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان الى اخره

او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعنا تهرأ الى اخره او القولية و

الفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو اخذ بلحيته قال امنت بالقد

الى اخره فهو المسلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم

في الكثرة ۱۳

اي فتره النوع هو المسلسل ۱۲

الاسناد كحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة ينتهي فيه الى سفيان بن عيينة

دون من فتره ۱۳

اي سلسلة به الحديث ۱۳

**له قوله** وان اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد

في معنى الاداء الخ قال الشارح لما كان المتن والشرح متغايرين في الحقيقة وان جعلنا كذا باءاً مجازاً تعلق الجوابين في معنى واحد بقوله اتفق مع انه

يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجواب قول السفاخر عندي هو الاحتمال الثاني ۱۳ عيب

**له قوله** سمعت فلانا الخ قال السخاوي وكحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لعاذر بن ابي عبد الله ان اجبك فقل في ذلك كل صلوة اللهم اعني

على ذلك وشكره وحسن عبادته فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته وانا اجبك فقل ۱۳ شرح الشرح للملك القاري **له قوله**

كقوله دخلنا الخ وكحديث ابي هريرة الخ قال شك بيدي ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت فقد تسلسل لنا بشيخ

كل من رواته بيده رواه عنه ۱۲ كذا في هوامش نسخة النسخة نقله عنها **له قوله** او القولية والفعلية الخ قال السخاوي وذلك في حديث واحد

كحديث الشرف مرفوعاً الى عبد العبد حلاوة الامان حتى يؤمن بالقدر غيره وشره حلوته ومه قال وتبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال

امنت بالقد فقد تسلسل لنا يقبض كل واحد من رواته على لحيته مع قوله امنت الخ ۱۲ شرح الشرح **له قوله** فهو المسلسل الخ التسلسل

في اللغة اتصال الشيء ببعضه بعض ومنه سلسلة الحديد ومن تفصيله التسلسل الاقراء البني صلى الله عليه وسلم ونحوه والاتصال على مزير النبط من اذنة

۱۳ السخاوي **له قوله** من صفات الاسناد الخ اي ونبسط بخلاف المرفوع ونحوه فان من صفات المتن بخلاف الصريح ونحوه فان من صفاتهما ثم

فقط ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم وصيغ الاداء المشار اليها على  
بسر الهاء ۱۲  
اي بغير حرف صيغ الاداء ۱۲

ثان مراتب الأولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقوات عليه وهي المرتبة الثانية  
اي مراتب زعيمة ۱۲

ثم قديمي عليه وانا اسمع وهي الثالثة ثم انبأني وهي الرابعة ثم ناولني و

هي الخامسة ثم شافهني اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي اي

بالاجازة وهي السابعة ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع والاجازة  
عظ

ولعدم السماع ايضا وهذا مثل قال وذكر ورد في اللفظان الاولان من  
اے عن مثل قال ونحوه ۱۲  
تشریح فی بیان التفادیت بین المراتب المذكورة ۱۲

صيغ الاداء وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ  
الاولی تابیان ۱۲ ش

له قوله فقد وهم الخ بجر الهاء اي غلط قال السندي

ومن السلسل ما حو ناقص التسلسل لما في الورد وسطر او اخره ولله اشك في كبريت عبد الرحمن عمرو بن العاص الامروم بن جهم الرحمن السلسل با وليته وقعت  
 بحل رواه حيث كان اول حديث مسمر كل واحد من شيخه فانما يصح التسلسل في الال عينيه نالته ثم انقطع فبين فرقة على القول المعتدرا انتهى  
 والى اصل ان السلسل من الحديث ما توارد درجال امناه واند افراد على حاله واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة او للاسناد وسواء واقع فيه  
 ذلك متعلقا بصيغ الاداء او متعلقا بزم الرواية او كانها سواء كانت صفة الرواة قولاً او فعلاً او قولاً وفعلاً كما سبق وهذا ما عليه الاكثر من ۱۲ شرح  
 الشرح له قوله لاول سمعت وحدثني الخ هذا اجمال المراتب وتفصيلها مع تعلييها ان وجب تقديم سمعت على حدثني هو ان الثاني يحتمل  
 الواسطة كما يذكره المصنف ————— ووجب تقديم حدثني على خبرني ما يذكره ايضا او كون الخبرني ما نحوذا من الخبر وهو اعلم  
 من الحديث ووجب تقديم على قرأت مع ان كلامنا لا يحتمل الواسطة احتمال الغفلة حتى لا يجعل بعضهم قرأت من وجوه العمل هذا وسأيت ما يقري تقديم  
 قرأت على خبرني في قرأت عليه ووجب تقديم قرأت عليه على قرأت عليه وانا اسمع تاكد امر الغفلة باعتبار الشيخ والرواية ووجب تقديم خبرني على انبأني  
 انا هو بالاصطلاح حيث جعله التوفرون للاجازة ووجب تقديم خبرني على ناولني ان ليس في المناوثة محمد بن ابي هو ان يطويه الشيخ كتابه ويأخذ بالرواية  
 ووجب تقديم على الاجازة بالشافهته انه اقوى منها ووجب تقديم معاملة الاجازة بالكتبه اليه لانه لا شافهته فيها ۱۲ شرح الشرح لولا ناعلى القاري

له قوله وهذا مثل قال ورد في الخ اي من غير ذكرنا أولى واما سمعنا كقول لي اولنا نقل حدثنا في انه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملونها فيما سمعوه في حلة  
 المذكرة لا التمهيد بخلاف حدثنا ۱۲ كذا في شرح الشرح له قوله من لفظ الشيخ الخ وما قيل ان حدثنا ليس بنفس في ان ناطحا سمع من لفظ

سمه اي الاسناد وهو الصماحي الراوي هذا الحديث ۱۲ ش له وفيهما فرق كما يأتي وفي الترتيب الذكرى ايام المير ۱۲ ش -

الشیخ وتخصیص التحدیث بما سعه من لفظ الشیخ هو الشائع بین اهل الحدیث  
 ای حدثنی او حدثنانی ۱۲

اصطلاحا ولا فرق بین التحدیث والاخبار من حیث اللغة وفي ادعاء الفرق  
 وكذا الاخبار تخصیص بالقرارة على الشیخ ۱۲

بینهما تكلیف شدید لكن لما تقر في الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية  
 تصیبه ۱۳

تقدّم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع عند المشاركة ومن  
 الفرق ۱۲ اهل المشرق ۱۲

تبعهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والتحدیث  
 اهل المغرب ۱۲

عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوی ای التي بصیغته الاولى جمعاً كأن يقول حدثنا  
 بصیغته الجمع في الصیغته الاولى

بصیغته الجمع في الصیغته الاولى

الشیخ كثیر الرجل الذي یقتله الرجال فیمیه ای الرجال الذي حدثنا برسول الله صلى الله علیه وسلم ومعلوم ان ذلك الرجل لم یسمع منه صلى  
 الله علیه وسلم فقیه ان ذلك حیث یكون السماع ملكا ولا ینتفعین المحل علی المجاز للمقرنة ولا ینقل ان ذلك الرجل المنفرد فلا مانع حیث من سماعه  
 من النبي صلى الله علیه وسلم ان مراده حدث امته وهو منهم ۱۲ كذا فی هو امش النسبة المنقرنة عنهما ۱۲ قوله تكلف شدید الخ لعل التكلف هو ان  
 الاخبار ماخوذ من الخبرة وهو الاختبار في القراءة علی الشیخ معنی الاستحسان موجود وهو انه حصل بقره ام لا قال ابن الصلاح الفرق بینما هو الشائع الغالب  
 علی العمل الحدیث والاحتیاج لذلك من حیث اللغة عناء وتكلف وغيره بالیقال فیها ای احسن ما یوجب به انه اصطلاح بمنهم الاداء التیفر من التزیین  
 ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله فتقدم علی الحقيقة اللغوية الخ ذكر السخاوی فی شرح الفیة العراقي ان التیفر بین الخبر ما حدثنا استشهد  
 له بعض الائمة بان لا یقال من الخبر فی حكاية فهو حر ولا یتكلم له فاخبره بذلك بعض ارقا وكتب اب اور رسول او كلام علق بخلاف ما یقال من حدثنی حكاية  
 فانه لا یتقن الا ان شافه رأوا بعضهم والبشارة مثل الخبر ای وقال ابن ویق العید حدثنا یعنی فی العرض لیبعد عن الوضع اللغوی بخلاف الخبر انما هو صالح  
 لا مدبر للشیخ ولا فرق ما یذکره فلفظا انما من التحدیث نكل نحو حدیث اخبار ولا ینكس كلام الشیخ ان العرف مقدم علی اللغة كما هو مقر فاذا  
 قال الحدیث حدثنا یعمل علی السماع من الشیخ واذا قال الخبر یعمل علی سماع الشیخ ۱۲ شرح الشرح مع حذف قلیل من الیمن -

۱۲ قوله عند المشارقة سے تعجم ومن تعجم وهو مذهب الادواعی وابن جریر والمام الشافعی وسلم بل قیل انه مذهب اکثر المحدثین  
 منهم ان مذهب المصری والغسانی ۱۲ شرح الشرح لملا علی القاری -

۱۲ قوله عندهم یعنی واحد الخ وهو جواز اطلاقها فی القراءة علی الشیخ وفي قراءة الشیخ علیه وقد قیل ان هذا مذهب الجواز بین الاقربین  
 وقرل الزهري وناك وغبیان بن عیینه ویحیی بن سعید فی آخرین من الائمة المتقدمین دعوى مذهب البخاری وجماعة ابلاء من المحدثین ۱۲ كذا قال  
 الشارح علی القاری - ۱۲ عه ای بصیغته المقررة الاولى وهي سمعت وحدثنی ۱۲ ش -

فلان اوسمعنا فلانا يقول فهو دليل على ان سماعه مع غيره وقد يكون النون  
 للعضمة لكن بقله واؤها اى صيغ المراتب اصرحها اى اصرح صيغ الاداء في  
 سماع قائلها لانها لا يحتمل الوسطة ولان حدثني قد يطلق في الاجازة تاليها  
 وارفعها مقيداً اى ما يقع في الاملاء لما فيه من التثنية والتخفظ والتالث وهو  
 اخبرني كابرابع وهو قرأت عليه من قرأ بنفسه على الشيخ فان جمعه كان  
 يقول اخبرنا وقرأنا فهو كالخامس وهو قرئى عليه وانا اسمع وعرف من  
 هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير من التعبير بالاخبار لانه افضح بصورة  
 الحال تنبيه القراءة على الشواحد وجوه التحمل عند الجهورى و  
 ابعده من ابى ذلك من اهل العراق وقد اشتد انكار الامام مالك وغيره

له قوله وقد يكون النون اى فى التكلم للعضمة اى لا يسمع نفسه نحو انما فتحا لك نتما ميدينا انا اعطينك الكونز وهو خير  
 فى القرآن "لكن بقله" اى يوجب بوصف قلته فى الاسناد وغيره اذا ذكره باليقول المنفرد حدثني واخبرني "اولها" اى الحقيقة وهو سمعت بجمع صمد  
 دون سمعت مع حدثني ويدل عليه قوله الاقنى "ولانه حدثني" اى نحو خالا ظهر تفسير كل الغبيرين بصيغ الاداء اول تفسير الاول بصيغ الاداء والثانى بالمراتب  
 الثانية على عكس ما فعلنا المس لان اول المراتب هو مجموع سمعت وحدثني لاسمعت وحدثني هو الاول اذ سمعت وحدثني اى شرح الشرح  
 له قوله من التثنية والتخفظ الخ يعنى ان السماع من لفظ الشيخ اما اسلماء على الطالب وهو يكتب واما سراد والاول هو الاداء واسطه  
 اقتاسه كذا فى شرح الشرح

سعه قوله جل جوده انا نحن فنزلنا السككس ۱۲ له اى ما ذكره حرمان اخبرني وقرأت عليه من قرأ بنفسه ۱۳ ش لله كان لقل  
 اخبرني وانهم انا الثانى فظاهر واما الاول فانه وان كان شغل قرأت الا ان قرأت اصرح منه ۱۴ صب له اى قبل الحديث من الشيخ ۱۲ -  
 ص ملك مسلكاً بعيداً ۱۳ له كابل مامم والركين على والفعل الشارح ۱۲ صب

من المدینین علیہم فی ذلك حتی بالغ بعضهم فرجھا علی السماع من لفظ  
 الشیخ وذهب جمع جمہور<sup>۱۲</sup> منهم البخاری وحکاہ فی اوائل صحیحہ عن جباۃ  
 من الامۃ الی ان السماع من لفظ الشیخ و القراءۃ یعنی فی الصحۃ  
دائم کا کائنات والشریہ  
 قبۃ المؤمنین ۱۲

والقوة سواء والله اعلم والانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدين  
 بمعنى الإخبار الآفی عرف المتأخرين فهو للاجازة كعن لانها فی عرف

التأخرين للاجازة وعينونة المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر  
 فانها تكون مرسلۃ او منقطعة فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة  
 الامن المدس فانها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط فی حمل عنقنة  
قدر تحقيق هذا اللفظ ۱۱  
 عند الجمهور ۱۲  
 ان كان تابعيا ۱۳  
 ان كان غير تابعي ۱۴  
 عند الجمهور ۱۵  
 وان كان معاصرا ۱۶

لحد قوله فرجھا علی السماع من لفظ الشیخ الخ یعنی ان القراءۃ من الطائفة علی الشیخ وهو یسمع ویسمی اکثر المؤمنین من الشرق وخراسان عرضا لكون  
 القاری یرض علی الحدیث ویرید قرآه او قرأ غیره وهو یسمع وسواء قرأ من کتاب او حفظ وسواء حفظ الشیخ ام لا اذا امسک اصله هو و لفت من السامعین  
 اعد ووجه التحمل دروا بتر صحیحۃ عند الجمهور بل عن الكل علی ما ذكره العراقی قال والنخاف لا یقتد بہ فی نقض الامام من السلف کابی عاصم النبیل فیما سکاہ  
 الرازمزی والنویس قال احدث حدیثا قط عرضا عن محمد بن سلام ان ادرك الامام مالک بن انس والناس یقرءون علیہ فلم یسمع منه لئلا ینسبوا له  
 عبد الرحمن بن سلام الخ لم یکتف بذلك وقال مالک اخرجه عنی وكان مالک یأنی هذه المقالة اشد لاء باء ویقول کیف لا یجری العرض فی الحدیث  
 ویجری فی القرآن وهو اعظم واستدل جماعة منهم ابو سعید الخدری فیما سکاہ البخاری واقره للمعتد بقصۃ ضمام بن ثعلبۃ وان قوله للنبی صلی اللہ علیہ وسلم  
 ارک بهذا وان قال علیہ السلام لم نعلم قراءۃ علی النبی صلی اللہ علیہ وسلم ثم اخر قوله فاجازہ ا ی قبله ۱۲ مولانا جیر الدین علوی رحمة اللہ  
 علیہ ۱۳ قوله لا یما فی عرف التأخرین للاجازۃ الخ قال التذید المقام ۱۴ الاضواء رقم ۱۵ وهو اخر نقلت عدل عن الاضواء الالخبار الالاعود الالالتقدین ۱۶ شمس  
 السمرق

عدہ الی بعض المدینین او بعض العلماء الموافقین لهم ۱۲

عدہ القائل هو البخاری قبۃ المؤمنین ۱۲ حدیثہ تعریف فی صفیہ

المعاصر على السماع بثوت لقايتها اى الشيخ والراوى عنه ولو مدة واحدة

ليحصل الامن في باقى العنقة عن كونه من المرسل الخفى وهو المختار تبعا  
احتمال ۱۲ عند جماعة اوعده ۱۲

لعلى بن المدينى والبخارى وغيرهما من انتقاد واطلقوا المشافهة في الاجازة  
بعض من جمع ناقد ۱۲ بعض من جمع ناقد ۱۲

المتلفظ بها تجوز اذ كانت المكتوبة في الاجازة المكتوب بها وهو موجود في  
اى اطلقوا تجوزا ۱۲ اى المكتوبة ۱۲

عبادة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه  
المكتوبة ۱۲

الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لافىما اذ كتب  
الطالب الرواية لغيره الى روايته ۱۲ اى لا يطلقون المكتوبة من ۱۲

اليه بالاجازة فقط واشتروطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن  
الباء من الشرع ۱۲ اى المناولة ۱۲

**ل** قوله ولو مدة واحدة تقدم في كلام المصنف ان الراوى اذا ثبت له اللقاء ولادة لا يجزى في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع الا انه  
يلزم من جريانه ان يكون مرسله السلسلة مفروضة في غير المرسل ولذا قال يحصل الامن والسبب القطع مرة في باقى العنقة عن كونه من  
المرسل الخفى فان التلميذ ليس يتحقق من روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقبه فهو المرسل الخفى كما سبق ۱۲ شرح الشرع لولانا  
على القارى رحمة الله عليه

**م** قوله وهو المختار الخ مختلفوا في حكم الاسناد المعنعن فالصحيح الذى ذهب اليه الجمهور من ائمة الحديث وعليه العمل ان من قبيل الاسناد المتصل ومحمل  
على السماع بشرط سلامة الراوى الذى رواه بالعنقة من التسليم وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنقة قال ابن الصلاح كاد ابن عبد البر يدعى اجماع  
ائمة الحديث على ذلك قال العزاقى واذا كان من اشترط ثبوت اللقاء هو ذهب على بن المدينى والبخارى وغيرهما من ائمة الحديث انكره سلم في  
خطبة يحمية اشترط ذلك وقال ان العزاقى المتفق بين اهل العلم بالاخبار قد يما وحديثا لا يكفي في ذلك ان ثبت كونهما في عصر واحد ولو لم يأت  
في خبر واحد انما اجتماعا تشافها واختار الله ما قاله مسلم ولما عجز عن اشترط ثبوت اللقاء بقبول كذا قال مولانا وجه الدين الاول بذا ليس يثنى فان الله وعبر عن  
اشترط ثبوت اللقاء بقبول كذا شرح بقوله وهو المختار وهو الصريح ليقول الدلالة ۱۲ **ع** قوله واطلقوا المشافهة الخ ما حصل ان المشافهة هى المخالفة من نيك  
الى غير الاجازة هى الاذن للرواية لفظا او كتابة ثم اطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها مما جاز او مسامحة ۱۲ **ع** قوله وكذا المكتوبة الخ ما حصل ان المكتوبة  
هى كتابة الحديث من الشيخ الى الطالب اذن له بالرواية ام لا والاجازة المكتوب بها اى كتابة الاجازة فقط اى من دون كتابة الحديث ثم يستعملون المكتوبة  
مكان الاجازة المكتوبة مسامحة ومجازا ۱۲ **ع** قوله فيما اذكتب اليه بالاجازة فقط الخ وصورة الغمام الاجازة ان يكتب الشئ تناسا من حديثه بخط او  
عنه يعنى سواء انغمس اليه الاجازة ام لا ۱۲

بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من

اي الاقتصار ١٢

التعيين والتشخيص وصورتهما ان يرفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب

اي تعيين المجازة وتشخيصه ١٣  
اي التناول ١٢

او يحضر الطالب اصل الشيخ ويقول له في صورتين هذه روايتي عن فلان

التأنيث رعاية للذكر ١٢

فارده عن بشرطه ايضا ان يمكنه منه اما بالتمليك او بالعارية لينقل منه

يقدره ١١  
عليه ١٢

ويقابل عليه والآن ناوله واسترد في الحال فلا يتبين ارفعيته لكن لها زيادة

بدل من قوله الا ١٢

مزية على الاجازة المعينة وهي ان يميزه الشيخ برواية كتاب معين ويعين

له كيفية روايته له واذا حلت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور

لطالب ١٢

يا مخرجه يكتب عنه باذن الی غائب او حاضر عنده ويقول اجزت لك ما كتبتك ونحو ذلك وهي شبيهة بالمناولة المقررة بالاجازة في الصحة والقوة ١٢ مولانا  
وجيه الدين مؤلف **له** قوله او يحضر الطالب اصل الشيخ الحسن الاقتصار له باي بر في غير غيره وسماه غير واحد من الائمة عرضا قال النوى ولهم هذا من المناولة  
وما تقدم من القرارة ليعتبر احداهما من الآخر فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ قال الشيخ وهو عارف متيقظ ليعلم صحة وعدم اليقظة فيه او النقص منه ويحرك  
تحت يده فيم عليه بالمقابل ونحوه بان لم يكن عارفا متيقظا وكل ذلك كما مرح به الخطيب على سبيل الوجوب ١٢ مشرح الشرح مولانا على العارفي **له** قوله  
وشرط ايضا ان يكون شرط ارفع انواع الاجازة اقترانا بالاذن بالرواية كذلك بقدر الشيخ الطالب على الاصل او فرقة العام مقامه اما بالتمليك  
او العارية او الوقف ١٢ خلاصة شرح الشرح

**له** قوله والاي وان لم يمكنه من بعدهما ان ناوله اي بان ناوله واسترده في الحال فلا يتبين ارفعيته قال الشارح على العارفي رحمه الله عليه عدم احتواء

الطالب عليه وخصيته عن الائمة كما يجوز للطالب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابلا او غلب على خلافه من التغيير ورايت في حواشي الفسحة المنقولة  
عنا انه لو قيل ان هذا شرط لا بد من الشرط الاول وكان جرمهما وحده لا يرد عليه شيء بل حل هذا التركيب يتعين بهذا الوجه انتهى القول وسبيل الرفع اليه ايضا مع

**له** قوله لكن لما زبادة مزية على الاجازة المعينة ١٢ قال الشارح اي عندنا هل الحمد يستقد فيما وجد شيئا خلافا لما عرفت من المحققين من الفقهاء والاصوليين  
فانهم قالوا لا فائدة في هذه المناولة ولا تأثير لها انتهى القول ولعل هذا هو الحق سيما اذا كان الكتاب المجازية مشهورا بين الانام كالمجازي وكتاب شيخ المناول به

غير مشهور قال ١٢ **عب** **له** قوله كتاب معين ١٢ اي من التصانيف المشهورة او لا ما عرفت العرفية المعينة المسطورة وقال ابن كثير ان في الكتاب  
الشهير كان يقول اجزت لك رواية لمجازي عنى ١٢ مشرح الشرح **له** قوله واذا حلت المناولة اي تجردت عن الاذن ان بان يناوله الكتاب ويقول

يا من حديثي او من سمعني ولا يقول او سمعني او اجزت لك رواية عنى ونحو ذلك لم يعتبر ما عند الجمهور اي من الفقهاء والاصوليين وطاقفة من اهل العلم  
مخوفا واجازة الرواية بها ١٢ مشرح الشرح

بعضه في قوله ناوله  
بعضه في قوله ناوله  
بعضه في قوله ناوله

وجنح من اعتبرها الى ان مناولة اياه تقوم مقام ارساله اليه بالكتاب  
من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من

الامة ولولا يقترن ذلك بالاذن بالرواية كانهم اكتفوا في ذلك بالقراءة  
ولم يظهروا لي فرق قوي بين مناولة الشيخ الكتاب للطالب وبين ارساله

اليه بالكتاب الى من موضع الى اخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا  
اشترطوا الاذن في الوجدادة وهي

ان يجد بخط يعرف كاتبه  
بالرواية وهو الاجازة ۱۲ ش اي الطالب ۱۲ ش

فيقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبارني بمجرد ذلك الا  
بالحجوز اي في الوجدادة ۱۲ ش اي ما ذكر من الوجدادة ۱۲ ش

له قوله من بلد الى بلد في ما شئت التسمية قال المصنف اي ما كتبه الشيخ وارسله الى الطالب والروايات بالكتابة الشفهية المكتوبة  
والعبر عنه بالكتابة اي كما سياتي ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله جماعة من الامة الجواب كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم الوهاب السخريان ومعمود اليبس بن سعد  
 وغيرهم وهو الصريح المشهور بين اهل الحديث ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله اكتفوا في ذلك بالقراءة الخ وهي انه لا فائدة في ارسال كتاب سوى الاذن بالرواية  
 كما هو عليه في كتابه بالبرهان في بيان ما هو المشهور في قوله الشيخ في قوله لا يسوغ فيه اطلاق اخبارني بمجرد ذلك الا بالوجدادة  
 لكن قد يقال في كتابه الشيخ وارسله الى الطالب قرضه قوله في الاذن بخلاف ما ذكره الكتاب في قوله لا يسوغ فيه اطلاق اخبارني بمجرد ذلك الا بالوجدادة  
 اي مصدره لوجوده بمجرد مسرور من العرب العرباء من المولد في تفريقهم بين مصادر وجه للتمييز بين المعاني المختلفة كوجه الضمان ووجهنا وسطوبه ووجهه واذا المصدر  
 الخاص لهذا المعنى المصطلح وهي ان يجد بخط الخ ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله وهي ان يجد الخ ما صدر من الوجدادة وهي وجدان الطالب مضمونة كقولنا ايضا الاحاديث وعرفناه  
 بنقله انفسنا مكتوبة بخط فلان من غير مينة على هذا ۱۲ ضمن الواشي ع اي لاحد من الشايع احاديث يروها او كما سنبينه ۱۲ ش

له قوله فيقول وجدت بخط فلان الخ او قرأت بخط فلان او في كتابه بخط فلان حديثنا فلان ويسوق الاسناد الى المتن او يقول قرأت او وجدت بخط  
 فلان عن فلان هذا الذي عليه العمل تدريجا وحدثنا وهو من باب المنقطع لكن فيه شرب الاتصال لما ارتبطا بالمعنى شربت النسبة في الجملة وان لم يكن كما نيا  
 لمن شرط الاتصال على وجه الكمال كما يصيبون فحواهما باطله قوم فله يجوزوا الاعتناء على الخط وشرطوا البينة على الكتاب برؤية وهو مكتوب ذلك وبالبناء  
 عليه انه خط او بعرضه انه خط للاشتباه في الخطوط بحيث لا يتبين احداهما كالتيين عن الاخر قال ابن الصلاح انه غير مترتب لدرجة اليقين انتهى ۱۲ مولانا وبيد الدين طوحي  
 مع تغيير لبيد



ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فغَطُّوا وكذا الوصية  
 بالكتاب وهي ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله  
 فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه  
اى من كتب الحديث ۳۳

بمجرد هذه الوصية وبأى ذلك الجهوس الا ان كان له منه اجازة وكذا  
 اشتروا الاذن بالرواية فى الاعلام وهو ان يُعَلِّمَ الشَّيْخَ احدا الطلبة بآبَتْنِي  
الروى من الوصية ۱۲

اروى الكتاب الفلانى عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا  
 عبدة بذلك كالاجازة العامة فى المجازلة لاني المجازيه كأن يقول  
اى للطالبين الشيخ ۱۲ وهو الحديث ۱۲ والاعلام ۱۲

له قوله وكذا الوصية بالكتاب الخ اى كما اشترطوا الاذن فى الوجادة اشترطوا فى الوصية بالكتاب بان لا ياذن هؤلاء الاوصية بله اسان حاله من شرحه شرحه قوله  
 ان يردى تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية الخ لان فى دفعه لواعظ الاذن وشيها من العرض والمناولة ورد عليهم الخطيب بل نقله عن كافة العلماء وذلك  
 انه لا فرق بين الوصية بها وبتابعها بعد موته فى عدم جواز الرواية الا على سبيل الوجادة قال وعلى ذلك ادركنا كذا اهل العلم وتقريب المتبعين لاي الاثير محل  
 الرواية بالوصية على الوجادة وقال هو غلط ظاهر اذا الرواية بالوجادة لم يختلف فى بطلانها بخلاف الوصية فى علم هذا ارفع رتبة من الوجادة بخلاف كذا  
 قرره الشارح وادقوله عدم فرق الخطيب بين الوصية والاقتبايح اخلت حكم اذ وصية الكتاب لا يوجد غالباً فى العرب الا لمن هو اهل فى زعم الوصية فالوصية قرينة  
 راجحة على الاجازة بخلاف الاقتبايح فانه لا يوجد فيه قرينة على الاجازة اصلا لعدم اطلاع الشيخ عليه اصلا ۱۲ عيب **له** قوله وادق ذلك الجمول لاجتماع  
 بتحديث اصلا لاجماله لا تفصيلا ولا يتضمن اعلاما محرما ولا كتابا اقول ولا يظهر فى فرق قوسى بين المناولة الحالية من الاذن فى حالة المحلولة وارسال الكتاب  
 وبين الوصية فالعلم يجوزون الرواية بالارسال ولا يجوزون بالوصية فانهم ۱۲ عيب **له** قوله فلاحظه بذلك الخ اى بذلك الاعلام علم انهم استغفروا  
 فى مجاز الرواية بمجرد الاعلام فجزا الرواية بركيش من الحديث والفتية والاصوليين منهم ابن جرير وابن الصباغ والصحيح انه لا يجوز الرواية بمجرد الاعلام فيه قطع  
 الشافية واختاره المحققون لانه قد يكون سمسور لا ياذن له فى الرواية لعل يعرفه ۱۲ شرح الشرح **له** قوله كالاجازة العامة فى المجازلة لاني المجازيه اى عدم  
 الاعتبار فى الاعلام والاجازة العامة خاص فى المجازلة اى المجازلة فلا شك فى اعتباره وجوازه سواء كان عامرا او خاصا فكنا فى شرح الشرح ع ۱  
 كمر اعتبار الاجازة العامة ۱۲ ش ۱۲

اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتى او لاهل الاقليم الفلاني  
 او لاهل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار وكذا الاجازة  
 للجوهول كان يقول مبهما او مهملا وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول  
 اجزت لمن سيولد لفلان وقد قيل ان عطفه على موجود صحيح كان يقول اجزت  
 لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة لموجود  
 او لمعدوم عُلِّقَتْ بشرط مشيئة الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان

له قوله وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار الخ فان قرن بوصف خاص كالمسلمين او العلماء من اهل النصارى السكندري قال ابن الصلاح ومثل القاضي  
 عياض بقوله اجزت لمن هو الآن من طلبة العلم يملك كذا او لمن قرأ با على قبل هذا وقال فاجبهم خلفوا في جوازه من تصح عنه الاجازة ولادرايت منه  
 لا عدل لا معروف محصور كقول اولاد فلان او اخره فلان كذا ذكره العراقي في شرح الشرح لمولانا على قارى له قوله وكذا الاجازة للجوهول الخ او للجوهول  
 فلادل كقول اجرت بما عت من الناس مسوعاتي والثاني كقول اجرت لك بعض مسوعاتي شرح الشرح له قوله كان يكون مبهما او مبهما  
 قال العراقي ومن اشتر هذا النوع ان يسمى شخصا وقد تسمى برغير واحد في ذلك الوقت كما اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او يسمى كتابا كما اجرت لك ان تروى  
 على كتاب السنن وهو يروى عدة من السنن المعروفة بذلك ولم يتصح مراده في السنن فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا انضج مراده بقرينة بان قيل له  
 اجرتك فلان على بن محمد والدمشق مثلا بحيث لا يثبت فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجرت في رواية كتاب السنن لابي داود ومثلا  
 فقال اجرت لك رواية السنن فانها صريحة في الاجازة وان الجواب خرج على المسئول عنه شرح الشرح به قوله وكذا الاجازة للمعدوم  
 كان يقول اجرت لمن سيولد لفلان قال ابن الصلاح هو الصحيح الذي لا يثبت فيه لان الاجازة في حكم الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة وقد  
 قيل القائل ابو بكر بن ابي داود السجستاني وابو عبد الله بن مندرة ان عطفه على موجود وكان يقول اجرت لك ولمن سيولد لك وقوله اجرت لفلان  
 وولده وحقيقه انما سلوا قال النووي وغيره الاقرب الجواز وقد شبه بالوقف على المعدوم ايضا اذ تدبيره تجزا بالافتقار مستقلا شرح الشرح  
 له قوله ايضا انما لا يجوز بدون العطف كذا في العطف ايضا ولعل وجها ذكره ابن الصلاح من ان الاجازة في حكم الاخبار وسواها عطف على موجود ام لا  
 كذا في شرح الشرح

او اجزت لمن شاء فلان لان يقول اجزت لك ان شئت وهذا على  
 اى من شاءه فلان ۱۲  
 اى فانه صحيح ۱۳  
 فانه صحيح ۱۲  
 كل ۱۳

الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية في جميع ذلك سوى المجهول مالم  
 المذكور ۱۲

يتبين المراد منه الخطيب وحكاة عن جماعة من مشائخه واستعمل الاجازة  
 اى المجهول ۱۲  
 مقولة المص ۱۳

لمعدوم من القدماء البوبكر بن ابى داؤد ابو عبد الله بن مئده واستعمل  
 بمشيشة الغرياش

المعلقة منهم ايضا البوبكر بن ابى خيثمة وروى بالاجازة العامة جمعة كثير  
 القدماء ۱۲  
 نخبة ۱۳

جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرةهم وكل ذلك  
 اى في تصنيف علي بن ۱۲

كما قال ابن الصلاح توسع غير مرفى لان الاجازة الخاصة المعينة مختلف  
 خبر لقوله كل ذلك ۱۲

لعه قوله او اجزت لمن شاء فلان الخ الظاهر اجزت لمن سيولد ان يكون مثالا معدوم علقته اجازة بمشيشة الغير والما الذي

ذكره الشيخ فالظاهر ان المشايخ الذين هو الاصل للمعدوم متماثل وكذلك علقته بمشيشة المجازة منها كقول من شاد ان اجيزه لفقرا اجزت لداوا اجزت لمن شاء فهو  
 كتعليق بمشيشة الغير قال ابن الصلاح بل هذا اكثر جمالا وانتشارا من حيث انها معلقة بمشيشة من لا يصح عدوهم واما ان علقته بمشيشة المجازة معينا فمى  
 صحيحة لانها في الجملة والانتشار اشرح الشرح لعه قوله لان يقول اجزت لك ان شئت الخ اى على القول المعتمدا ذكره العراقي وان علقته  
 الرواية لا الاجازة كقول اجزت لمن شاء الرواية ان يروى عنى قال ابن الصلاح هذا اولي بالاجازة من حيث ان تحقق كل اجازة لتعويض الرواية بها  
 الى مشيشة المجازة فكان يراجع كونه بصيغة التعليق تعريفا بما يقتضيه الالفاظ وحكاية للحال لا تعليقا في الحقيقة اشرح الشرح لعه قوله وهذا الخ لانه اذكر  
 من عدم اعتبار الاجازات المذكورة مبنى على الاصح في جميع ذلك اشرح الشرح

لعه قوله ابو عبد الله ابن منده الخ يفتح ميم وسكون نون وحكاة القاصي عياض من معظم الشيوخ المتأخرين لانها اذن في الرواية لا محاذة حتى لا يصح للمعدوم  
 شرح الشرح لعه قوله حروف المعجم الخ على ترتيب حروف التهجى بان قال مثلا باب الالف احمد بن منيل والمعجم اسم فعول موصوت محذوف  
 اى حروف الحظ الذي وقع عليها الالحام وهو النقط او مصدر كالحام وطبعا فاطلاق الحروف المعجم على الكل من باب الخطيب ۱۲ كذا في جوامع المشوطة  
 المنقولة منها لعه وفي نسخة الا ان يقول والمال واحد ۱۲

لعه وفي نسخة يجوز والبعضة الجمع ونظا ذكره قبل قوله الخطيب ۱۲ عه فاعل جوزوم جمع ضمير قوله حكاة ۱۲ ش سه متعلق بجمع وترتيب على  
 طريق التنازع ۱۲ لعه اى بلا قرأة شى على الوجه ۱۲

في صحتها اختلافاً قوياً عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين ففي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزاد وضعفاً لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلاً والله اعلم  
او معلقاً ۱۷

والى هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثم الرواة ان اتفقت اسماؤهم واسماء ابائهم فصاعداً واختلفت اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم ام اكثر و  
قدمت الاشارة في حواشي صفة ۱۲ ۱۱

كذلك اذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له  
قدمت الاشارة في صفة ۱۲ ۱۱

المتفق والمفترق وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصاً واحداً وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً وقد خصته وزدت عليه شيئاً كثيراً وهذا  
اي اشارة خشية ۱۲  
في هذا النوع ۱۲ ش  
جامعاً ۱۲ ش

له قوله في دون السماع بالاتفاق الخ لانه المقصود الحقيقي والطريق اليقين والاجازة بانواعها انتهى وسيله اليه قال مولانا جبير الدين وفي نقل الاتفاق نظر فان ثقي بن مخلد وتبعه ابنه وحفيده ابن عبد الرحمن في احكامه ابن عاصم عنهم قالوا اجماعاً وسماه قوله في طلبة منصور بن محمد لم يوزي الغيبة ما انت ابكر ابن خزيمية الاجازة لما بين حق من تعاضيفها جاز بالي وقال الاجازة والمناولة عندي كالسماح الصحيح كذا ذكره السوادى في شرح الالغية انتهى  
**له** قوله في النوع الذي يقال له المتفق والمفترق الخ بالكره فيما اى المتفق من وجوه هو اللفظ والمفترق من وجوه هو المعنى المراد ومن اتسار ان يتفق الاسم فقط ويوقع في السند ذكر الاسم فقط معلمان وذكر اسميه وتبعية تمييزه مشار ان يطلق مما دون غير ان ينسب بل يورث زياداً او اقله وكذلك ان يتفق الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز لغيره او مثله ابن الصلاح في حزمة قال وذكر بعض العلماء ان شعبة روى عن سمعة ظهير الائمة عن ابن عباس وكلمه بالجار والراى الا واحداً فانه بالجمهر المراد هو اجماعه من غير ان الضمير ۱۲ شرح الشرح **له** قوله ان يظن الشخصان شخصاً واحداً الخ حاصل ان يجهل معرفة هذا النوع وثمرته الا ان من ليس فرما يظن الاشخاص شخصاً واحداً وقع بمائة من الاماكن بجزء الوجود مما يحكى احد من المشركين ثمرة والاخر ضعيفاً يضعف ما يوضح ما يوضهف ۱۲ شرح الشرح **له** قوله وقد نقلت اى حذف الازاد واديت بجملة العوائد وزوت عليه شيئاً كثيراً اى من سمعت الطوليد قال السوادى ويورث جليل يعظم الاستماع به صنف في الخطيب كتاباً نفيساً شرح شيئاً في تحفيده كتبت من سواه كتبت عليه شيئاً يسيراً مع قوله في شرح الخريدة انه لخصه وزاد شيئاً كثيراً وقد شرحته في تكملة مع استدراك الاشياء ما تشره ۱۲ شرح الشرح **له** اعلان سلطان لعل استقر الاجازة في السماع **له** اى التوسع السطوح الحسينية والمواد والاعلام العجوة فان

لعبت لى الاجازة الخاصة او مطلقاً ۱۲ ش اى من اول البحث ۱۲ صحت هو الامام ابو بكر عبدالنور بن ابي داود السجستاني (توفي سنة ۲۵۱ هـ ۸۶۵ م)   
عنه قد نقلت من غير ان يظن الاشخاص شخصاً واحداً الخ قوله في ذلك الراجح المراد هو اجماعه من غير ان الضمير ۱۲ شرح الشرح **له** اى التوسع السطوح الحسينية والمواد والاعلام العجوة فان   
عنه كليل يعظم الاستماع به صنف في الخطيب كتاباً نفيساً شرح شيئاً في تحفيده كتبت من سواه كتبت عليه شيئاً يسيراً مع قوله في شرح الخريدة انه لخصه وزاد

عکس ما تقدم من النوع المسمى باليهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد  
 اثنين وهذا يخشى ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت  
بشيء من ذلك بنوع ۱۲  
بشيء من غير متحدة بنوع الاول

نطقاً سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل فهو المتولف والمختلف و  
 معرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني اشد التصحيف  
 ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم بانه شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعدة وقد  
 صنف فيه ابو احمد العسكري ولكنه اضاف الى كتاب التصحيف له ثم افرد  
بشيء منه  
بشيء منه  
كشريح ومرزوق ۱۲  
بشيء من ۱۲

بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه الاسماء  
 وكتابا في مشتبه النسبة وجمع شيخه الدار قطن في ذلك كتابا حافلا ثم جمع  
 الخطيب ذيلاً ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال واستدرك  
الراي ۱۲  
أي بين وجه الصدقة ۱۲  
بشيء منه  
اصحابها ۱۲  
فما عاشا طاملاً ۱۲  
كما شورا بالقصر ۱۲

له قوله للمتولف والمختلف الخ بالكسر فما هي المسمى بهذا والاختلاف باعتبار الخط  
 والاختلاف باعتبار النطق شرح الشرح ۲ قوله حتى قال علي بن المديني الخ ولذا وهم كثير من الناس في الاسماء لا يهل الالتباس بخلاف التصحيف  
 الذي يوجد في متن الحديث فان الذوق المعنوي يدل عليه وكذلك سابقه ولا حقا غالباً يكثر اليه شرح الشرح  
 ۳ قوله لكن اضافة الى كتاب التصحيف الخ الموضوع بلغة الاعم ولم يجعل تصنيفه متقماً بتصحيف الاسماء ولذا صار سبباً لا افراد غيره اياه بالتصنيف  
 كما سيأتي شرح الشرح ۳ قوله وجمع شيخه الدار قطن الخ الظاهر ان بعده فكان الاصل ان يقل جمع وتعل اياد الوالد اشارة الى وقوع الجمع  
 قبل الاتزان بالموت وتقليده ما وقع لصاحب المذكرة انه لما صنفه شرحه شيخه الطيبي شرح الشرح لولده على القاري رحمه الله عليه

سواء اى اسماء المراد مطلقاً مثلاً للامام والاهل والجماعة وكلها الاتقاب ولكن والاسباب ۱۲ ش.  
 مع اى ما يصح ان يعطى ان يكون تصنيفين او اراد بالكتابين العيون ۱۲ ش مع بان استدرك ما فات ۱۲

عليهم في كتاب <sup>جمع</sup> الخرف <sup>جمع</sup> فيه اوها مههم وبيتها وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك  
 وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدارك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاتته او <sup>اعتماد</sup>  
 تجدد بعده في مجلد ضخ <sup>عظيم</sup> ثم <sup>كاتب</sup> ديل عليه <sup>ذيل</sup> منصوبين <sup>نوع</sup> سليم بفتح السين في مجلد لطيف  
 وكذلك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبى في ذلك كتابا مختصرا جدا  
 اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصحيح المبائن لموضوع الكتاب  
 وقد <sup>لا يمانه ايضا</sup> يسرنا الله تعالى لتوضيحه في كتاب سميت بتبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو مجلد  
 واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا كثيرا مما امله <sup>اي ضم</sup>  
 اوله يقف عليه والله الحمد على ذلك وان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا و  
 اختلفت الابداء نطقا مع ابتلاها خطأ كما محمد بن عجيل بفتح العين ومحمد  
 ابن عجيل بضمها فالاول نيسابورى والثاني فريابى مشهوران وطبقتهما

له قول على الطريقة المرضية الذي ان يكتب مثلاً بالهاء المهله او بالحاء المعجمة او مع كتب الحركات والسكنات ايضا اختلف ضبط العلم الذي هو  
 غير محض لا يتجرب الى الاتباس وهو ان يكتب الحاء مثلاً بالفتحة والحاء بدونها مع الحركات ايضا فوجود العلم من دون بيان فتح وضم وكسر وسكون وفيه توهين لا  
 يخفى ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قوله والثاني فريابى لم يكسر فاءه وسكون راءه وتحميته بعد الف فمودة بعد ما بالنسبة منسوب الى فريابى مدينة بجلا الترك  
 بحذف الياء الاولى بينه يقال فريابى وقد نسب اليها باثبات الياء الاولى يقال فريابى كذا في ما مع الاصول ۲ شرح الشرح  
 ۱۲ منه اى ما فاتته او ما تجدد بعده ۱۲ منه اى على مستردك الى بكر

لله وهو إزالة الغلط والتعريف ۱۲ له كان الانسب ان يقول يتحقق بها المتعذر بماية لقوله تحرير ۱۲ ش

عنه ولذا قيل كم ترك الدليل للاذوقين الفضل لا تقدم ۱۲ منه اى اسهل اباد الرواة ۱۲

منه سورمان بصحة الرواية ۱۲

مقاربة اوبالعكس كان تختلف الاسماء نطقا وتألف خطأ ويتفق الأبناء خطأ

ونطقا كشریح بن النعمان وسریح بن النعمان الاول بالشين المعجمة والمساء <sup>مصرف ۱۲</sup>

المهملة وهو تابع يروى عن على رضى الله تعالى عنه والثاني بالسين المحملة

والجيم وهو من شيوخ البخارم فهو النوع الذى يقال له المتشابه وكذا الت <sup>اس في الرمز ۱۳</sup>

وقر ذلك الاتفاق في الاسم مسم الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه

الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بما فات اولاد هو

كثير الفائدة ويتركب منه ما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق او الاشتباه <sup>يحصل ۱۲</sup> <sup>من بطله الاقناع ۱۳</sup> <sup>من النوع الخواص ۱۴</sup> <sup>لنوع الخواص ۱۵</sup>

في الاسم واسم الاب مثلا الاتي حرف او حرفين فاكثر من احدهما او منهما <sup>اسم الراوى ۱۲</sup>

**له قوله والاختلاف**

في النسبة الخ فانه جنس الضايفين هذا النوع متشابه ما سالا محمد بن عبد الله المحمدي ومحمد بن عبد الله المحمدي فالاول بعرض الميم وفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المشددة نسبة الى المحمريم بن بغداد وهو محمد بن عبد الله المبارك البصرى القرشى المحافظ قاضى حلوان روى عنه البخارى وابوداؤد والسائى والثاني بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء قال ابن ماكولا نطقه من ولد محمريم بن نوفل روى عن الشافعى وروى عن عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زياد ۱۲ كذا في هوامش نسخة المنقولة عننا

**له قوله** ويركب من ذلك ما قبله الخ اي يحصل من نوع المتشابه وكن نوع المؤلف والمختلف اصناف من في حكم التشابه والمؤلف والمختلف المتشابهين فالاول لى ما هو في حكم المتشابه كعنه بن سنان وعنه بن سيار وعنه بن حنين وعنه بن جبر والثاني اي ما هو في حكم المؤلف والمختلف كعنه بن واصل وطرف ابن واصل وحمد بن الحسين وحميد بن الحسين ويظهر من تقريرا هذا ان التركيب ليس محمولا على معناه الحقيقي حتى يلزم ان العبرتي المؤلف والمختلف اختلاف الاملا نطقا وان التشابه اتفاقا نطقا ونطقا كيف الاجتهاد والتركيب ۱۲ **له قوله** الاتي حرف او حرفين الخ لى عدم حصول الاتفاق او الاشتباه في حرف او حرفين واكثر فيكون من الاسم او اسم الاب ومنها جيم كذا قيل ويحصل اقسام كثيرة من ضم بعضهم الى بعض والى اورد الاشتباه لبعض واحال الى التوقد اخرج بانى الاشتباه ۱۲ **له قوله** قول من احدهما او منهما الخ لى اشتباه اولاد او اشتباه من احدهما او كليهما ۱۲

عنه اى عدم الاتفاق الخ في حرف احدهما او كليهما ۱۲

وهو على قسمين اما بان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في  
الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فن  
امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة وتونين بينهما الف وهم جماعة  
منهم العوقى بفتح العين واواو ثمر القاف شيخ البخار ومحمد بن سيار بفتح السين  
المهملة وتشديد الياء تحتانية وبعد الالف راء وهم ايضا جماعة منهم اليماني  
شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهملة وتونين الاولى  
مفتوحة بينهما ياء تحتانية تابعي يروى عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير  
بالحيم بعد هاء باء موحدة والخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي  
مشهور ايضا ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن  
واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه ابو حذيفة النهدي و  
منه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد واخرون واحيد  
ابن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخار يروى  
بالوصف ۳۳

۳۵ اي ما ذكر من الاتفاق بالاشتباه ۱۲ الى الظاهر ثابت وعلو النسب التاثير من المقادير ۱۲

لعله نزل في العوقى بطن من عبد القيس فنسب اليها ۱۲

عنه بفتح السين وسكون الهاء ۱۲ ۳۵ اي غير ما دى ابراهيم ۱۲



عنه عبد الله بن محمد البيكندی ومن ذلك أيضا حفص بن ميسرة شيخ  
 عن <sup>أى عن أحمد ۱۲</sup> <sup>القسم الاول ۱۲ ش</sup>

بخارى مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ مشهور شيخ

لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة والقاء بعد هاء صادملة  
<sup>الفتوحه ۱۲ ش</sup> <sup>السكانة ۱۲</sup>

والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني عبد الله  
<sup>الفتوحه ۱۲</sup> <sup>السكانة ۱۲</sup>

ابن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد ربه  
<sup>أى هو اسم جماعة ۱۲</sup> <sup>أى المسمون به ۱۲</sup>

وروى حديث الموضوع واسم جده عامم وهما انصاريان وعبد الله بن  
<sup>والثاني ۱۲</sup> <sup>وفي نسخة الشارح تعلية ۱۲</sup>

يزيد بزيادة ياء في اول اسم الاب والزاي مكسورة وهم ايضا جماعة  
<sup>أى المسمون به ۱۲</sup> <sup>عنه</sup>

منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى وحديثه في الصحيحين والقارى  
<sup>أحمد ۱۲</sup> <sup>بفتح الحاء وسكون الطاء ويكره الميم ۱۲ ش</sup> <sup>أى القارى ۱۲</sup>

له ذكر في حديث عائشة رضی الله تعالى عنها وقد زعم بعضهم انه الخطمي و  
<sup>أى القارى ۱۲</sup>

فيه نظرو متهما عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون و  
<sup>أى ومن امثلة الثاني ۱۲ ش</sup>

له قوله ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة الخ اجمع الشرح على ان هذا مثال للقسم الثاني ولا يصح جعله مثلا للقسم الاول لزيادة حفص على حفص وقيل  
 الشارح مولانا على القارى والتحقيق ان عدد الحروف في صورة الخط ثابتة في الجنتين وان كان غير ثابت باعتبار الحظن بحقيقة الحرفين فكان الشيخ  
 رحمه الله ينظر الى التخصيف الناشئ عن الخط كما وقع كثير منهم فقدمه من القسم الاول مثال انتهى القول ومع هذا التأويل فلا يصح عدل عبد الله بن يحيى  
 وعبد الله بن يحيى من القسم الثاني لان عدد الحروف من جهة الخط ثابتة فيما تقدمه المسمون من القسم الثالث فالحق اذ بسبب ايسار الشرح وقد صرح  
 السنادى اليه في شرح الافئدة كما قيل ۱۲ ۶

له قوله وفيه نظرا وذكر السيدان المص قال في تقريره بذاتك من زعم ان القارى هو الخطمي بان القارى كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فكيف يكون مذكورا ووجه النظر ان لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع في الليل وهو يقرأ فقال رسول الله  
 ص بملاودة وسكون التتمة ثم قال مفتوحه ومن ساكنة بعد الاء الى ذره اسخاوى ۱۲ ش  
 له في نسخة الشارح كبر ۱۲ <sup>له الذي رأى في التمام كيفية الاذان ۱۲</sup> <sup>له وكذا مفتوحه فيما سبق ۱۲ ش</sup>



معرفة طبقات الرواة وفائدته الامن من تدخل الشبهين وامكان  
 الزمان ١٣ بحسب ما يتم  
 اى المعرفة ١٣

الاطلاع على تبيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنونة والطبقة  
 عطف تفسيرا للاطلاع ١٣

في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشائخ وقد يكون  
 اى الحديثين ١٣

الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كانس بن مالك فانه من حيث ثبوت  
 كالمفترضين ١٣

صحبتہ النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا ومن  
 صحبة للنبي

حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار  
 العمر

الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن  
 بمصر الحاد ١٣

نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام واشهود المشاهد الفاضلة  
 الى الصحابة ١٣

له قوله ولقاء المشائخ الخ اى الاخذ عنهم فلما ان يكون شيوخ هذا شيوخ ذلك او يماثل ويبارك شيوخ هذا شيوخ ذلك وربما اکتفوا بالتشابه في وقت  
 اى على ١٣ قوله كانس بن مالك الخ اى الانصارى جهاد اليه صلى الله عليه وسلم وعمره عشرين وعقد عشرين وكغيره من اصاغر الصحابة ١٣ شرح الشرح

١٣ قوله كما صنع ابن حبان الخ فلفظ هذا يكون الصحابة باسم طبقة اولى والى يكون طبقة ثانية واتباع التابعين طبقة ثالثة وهم جزاء هذا المستفاد  
 من قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث ١٣ شرح الشرح ٥

عنه اى وفائدة تداك ان كان الوقوف ١٣ عنه وهو الاتصال وعدمه ١٣ منه ولو تقريباً كما صرح به في المتن

له البشارة وغيرهم من اكل الصحابة كانس بن مسعود ١٣ عنه اى غير العشرة من اصاغر الصحابة كانس بن عباس وان عمرو بن الزبير ١٣ منه لان شرف  
 الصحبة حاصل لا جمع ١٣

والهجرة جعلهم طبقات وآلى ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله

محمد بن سعد البغدادي وكتابه اجتمع ما جمع في ذلك من الكتب

وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار

الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن

حبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد

ولكل منهما وجه ومن المصير ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان بمعرفة

يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك

ومن المصير ايضا معرفة بلدانهم واطنائهم وفائدته الامن من تداخل الاسمين

له قوله اجمع ما جمع في ذلك الخ قال الشارح

اى في ذلك الباب من استيعاب الاصحاب فبعضهم قسم طبقات والحاكم عشر طبقات الذين اتموا بكتبة كالغداة الاربعه ثم اصحاب دار الندوة  
ثم مهاجرة الحبشة ثم اصحاب العقبة الاولى ثم الثانية واكثرهم من الانصار ثم اولي المهاجرين الذين لقوه بقبيل وقول كنه ثم اهل بدر ثم المشركين بين  
الهدى والحديبية ثم اصحاب بيعة الرضوان ثم من اخرجهم بالحديبية وفتح مكة كما لدن الريد ثم سلمة الفصح كعابرة وابيه ثم الصبيان والاطفال الذين راوه  
على انه عليه السلام في يوم الفتح وفي حجة الوداع وغير ذلك كما سب بن يزيد والي العليل انتهى القول الظاهر ان هذه الطبقات اثناعشر نقول الشارح والحاكم عشر  
طبقات لخص شرح اكتابته ۱۲ ع

له قوله كما فعل محمد بن سعد الخ ايضا حيث جعلهم ثلاث طبقات وكذا سلم في كتاب الطباق ودرم اربع بهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم  
الحديث بهم خمسة عشر طبقة اخرهم من اهل اليمن من اهل مكة من اهل البصرة ومن اهل الكوفة ومن اهل السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة  
الاولى من روى عن العشرة بالسلح منهم ۱۲ شرح الشرح له قوله وكل من ساهر الخ قال السخاوي ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة اربعين سنة وقد  
يستعمله ياروى ان رسل الله عليه السلام قال طبقات اثنى عشر طبقات كل طبقة منها اربعون سنة فطبقت وطبقة اصحاب اهل العلم والامان والذين  
يؤمنون الى الثمانين اهل البر والتقوى والذين يؤمنون الى العشرين ومانه اهل التزاهم والتواصل والذين يؤمنون الى الستين ومانه اهل التقاطع والبر والذين يؤمنون  
الى المائتين اهل العرج والحوسب رواه يزيد الرقاشي وابراهيم وكلاهما في ابن ماجه ۱۲ شرح الشرح له قوله مواليدهم مع السلا كفتح ومعناه ويزكوا لولد يعني وقت  
الولادة ووفياتهم لطف او وكسر لفظا وتشديد التحقيرة وروى وبنيل فزوان من التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت الذي يعقبه البرقيات والمواليه ويعلم سنة المعمر

اذا اتفقا لکن افترقا بالنسب <sup>وفی نسخة بالنسبة ۱۲</sup> ومن المهم ايضا معرفة احوالهم تعدیلا وتجريحا

وجهالة لان الراوى امان يعرف عدالته او يعرف فسطحه او لا يعرف

بان یؤمن مشهورا بالبیانة اوشهورا بالصدق والبیانة ۱۳ش

فیه شیء من ذلك ومن اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب المجرح

حيث لم یکن مشهورا باحد ۱۷

والتعدیل لانهم قد یجرحون الشخص بما لا یستلزم رد حديثه كله وقد

بیننا اسباب ذلك فيما مضى وحصرناها فی عشرة وقد تقدم شرحها مفصلا

مراتب ۱۲  
وتوضیحا بیئنا ۱۳

والغرض هنا ذکر الالفاظ الدالة فی اصطلاحهم علی تلك المراتب وللجرح

مراتب واسوأها الوصف بما دل علی المبالغة فیه واصرح ذلك التعبیر

من الكمل واكمل من الشاب وما یؤمن بذلك من الحوادث والوقائع التي من افراد الولايات كالملازمة والملك ونحوه كالاتيلا على البلاد والعباد فهو حجة  
سه قوله وهو في نفس الامر ليس كذلك الخ اما كما ادعاه وقد ادعى قوم الرواية عن قوم نظر المحققون في التاریخ فظفر بهم زعموا الرواية عنهم بعد وفیاتهم و  
ایضا بهذه العرفنة والمعرفة السابقة يعرف المرسل والمنقطع من الشغل ۱۷ شرح الشرح

سه قوله تعدیلا وتجريحا الخ المجرح بفتح الجیم اضطلع فی الحکم محمدا وما

يقوم مقامهم استعملوا لمحدثون فيما یقبلون التعديل لانه تاشیر فی الدين والغرض منه ان یسب الی الشخص ما یقبل بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية وانما حصر الكلام فی  
المجرح والتعديل عيانا للشرعية كما اجره تجريح الشهود لمرعاة الحقوق ووضغ الشبهات وقد اوجب الله تعالی التبيين عند نفا الغاسق فقال يا ايها الذين امنوا ان عدلکم  
ناسق نبيا تنبئنا بالآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم فی التعديل ان عهد الله رجل صالح وفي المجرح بس وخا عیوة فان قيل كيف یسوغ التجريح وهو حقیقة ان كان  
ما ذكره صحا والا فبستان فالجواب ان ذكر الانسان عیيبا خيرا ما یكون غیبة اذا قصدت مقصود عیبه والا اذا ذكر ذلك علی وجه التصحیح فلا بد بل قوله صلى الله عليه  
وسلم للمرأة التي ذكرت لان خلافا وطلانا خطیبا فلان فلا یضیح معاه عن عاتقها الا ان فصلوك لالان رد ولم یرد بذلك صلى الله عليه وسلم غیبة لان استشارته  
النكاح عدت العفوة الیها ولا كالشاهد من تجرحه غیبة الا اذا كان بطریق النقص ۱۷ كذا فی جوامع الشیخ المنقول من هنا.

سه قوله فی اصطلاحهم علی المراتب الخ ای المذكورة هناك وفي كلامه تنبيه علی ان دلالة هذه الالفاظ بعضها علی المراتب وبعضها علی الادوی وبعضها  
على ما یبينا فیما سياتی انما هي بحسب اصطلاحهم والامن حیث اللغة لا یكون فی أكثرها دلالة علی ترتیب ۱۷ شرح الشرح

عه بل یستلزم رد بعضه او لا یستلزم شیئا من رده ۱۷ش عه ای عاثة اصالة وكثیر تجا وتقریبا ۱۷ش

بفعل كاذب الناس وكذا قولهم: "اليه المنتهى في الوضع" وهو ركن الكذب

ونحو ذلك ثم رجال او وضاع او كذاب لانها وان كان فيها نوع مبالغة  
كذاب وقيل ضارع ۱۲

لكنها دون التي قبلها وأسهلها أي الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان

ليّن أو سيّ الحفظ أو فيه ادنى مقال وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى  
في الرواية او الدنيا ۱۲ طعن ۱۳

فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف

أوليس بالقوي أو فيه مقال ومن المهم أيضا معرفة مراتب التعديل وارتفاعها

الوصف أيضا بآدلة على المبالغة فيه واهرح ذلك التعبير بأفعل كما وثق الناس  
أه كما في الجرح ۱۲

له قولوا سبها الجأى المبالغة في الجرح وارجاع الضمير الى الالفاظ بناء على انه لا يعين محل قولتين مثل على المرتبة ويمكن ان يكون الضمير عائدا الى المراتب كما هو سوق  
الكلام بان يقال اسئل المراتب يقال فيه لين ۱۲ تام ۱۳ قولهم وبين أسوء الجرح وأسهله مراتب لا تخفى فالمرتبة الثالثة فلان تسم بالكذب او الوضع و  
فلان ساقط وفلان بالك وفلان ذاهب او ذاهب الحديث وفلان متروك او متروك الحديث او تركوه وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه وفلان لا  
يعتبر ولا يعجز سكتوا عنه وفلان ليس بثقة او غير ثقة او لا يأمون ونحو ذلك والمراتب الرابعة فلان فيه مقال او فلان ضعيف او فيه ضعف او في حديثه ضعف

وفلان يعرف ويحكر وفلان ليس بذاك بلنا القوي أو ليس بالمتين وليس بالقوي وليس بوجه وليس بعده وليس بالرضى وفلان للضعف ما هو فيه غلبت وطعنوا  
فيه وطعنوا فيه وبقي الحفظ ولين ولين الحديث أو فيه لين وكلمة فيه ونحو ذلك فكل من قبل فيه بهذه المراتب الاربعة بل الخسة لا يوجب ولا يستشهد به ولا  
يعتبر به ولا يكتب بحديثه اصلا قال الدارقطني اذا قلت فلان لين الحديث لم يكن ساقطا ولكن مجردا بشئ ولا يستقل من العدالة وعدم الغيب ونحو ذلك  
بل يتوقف فيه لان الجرح اوجب رتبة و الرتبة اوجبت توقفه ۱۳ على ۱۴

هه كسر الهاء على العن وبضمها على الحكاية ۱۲

له أي مثل الاول قبل بل هذا أشد ما قبله ۱۳ له كفتح الكذب ومعدنه ۱۳

هه أي انما المرتبة بهذه الكلمات مما قبلها لا سا الخ ۱۳

ادأثبت الناس وإليه المنتهى فى التثبت ثم كما تأكد بصفة من الصفات الدالة

على التعديل أو صفتين كثقة ثقة أو ثبت ثبت أو ثقة حافظ أو عدل مضابط

أهـ برؤية والحمل على المبالغة ۱۲

أو نحو ذلك وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجرىم كشيخ ويروى

أهـ مراتب التعديل ۱۲ أهـ ضعف إشارة ۱۲

حديثه ويعتبر به ونحو ذلك وبين ذلك مراتب لا تخفى وهذه أحكام

لقولهم صدوق إن شاء الله ۱۲

يتعلق بذلك وذكرتها هنا تكملة للفائدة فأقول تقبل التزكية من عاقد

بالتزكية والتأنيث ۱۲

تكملة الفائدة ۱۲

بأسبابها لا من غير عارف لتلايىزكى بمجرد ما يظهر له ابتداءً من غير

ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة من مزك واحد على الأصح

وصليته ۱۲

خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين الحائزاً بالشهادة فى الأصح

التزكية ۱۲

له قوله ثم ما تأكد بصفة ۶۱ بان بكر بعينه لأن التأكد الحاصل بالكرار فيه زيادة على الكلام الخالى منه على هذا فما زاد على ترتيبه يكون على من أقول ابن سعد فى شعبة ثقة ما لم يثبت حجة صاحب حديثه وأكثر اتفاقاً عليه من ذلك قول ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة تسع مرات وكانت سكت لا تقطاع نفسه ۱۲ استأذى ۲۰ قوله ولو من واحد على الأصح الخ يدل فيه تعدل المرأة العدل والعدل العدل واختلفوا فى تعدل المرأة فكفى القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل فى التعديل الفساد لأنه الرواية ولا فى الشهادة واختار القاضي أنه يقبل تزكية المرأة مطلقاً فى الرواية وفى الشهادة وأما تزكية العبد فقد قال القاضي أبو بكر يجب قبوله دون الشهادة لأن خبره مقبول وشهادته غير مقبولة ۱۲ مولانا دجير الدين علوى

عـ قوله فى الأصح أيضاً الخ فان الأصح ان معدل الشاهد يجب ان يحكى اثنين وقال بعضهم يحكى معدل واحد ونقل عن ابن عيينة وهو الذى لو سكت لا تقبله بلوا حسنة التزكية فى الشهادة وكذا فى الرواية وإنما أكثرها لاواحد لأنه ان كان المزك طراوى ناقلاً عن غيره فممن جملة الاخبار وان كان اجتهاداً ممن قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم وفى الحائزين لا يشترط التعدد ۱۲ شرح المشرح

عـ كشيء وسط أو صالح أو مقارب الحديث أو جيد الحديث أو صحيح ۱۲ أهـ أى المسائل الأتية بعد ذلك وهى قبول التزكية من عارفين بأسبابها ۱۲ أهـ على معنى الراد الكثير والتأكد دون المحصر والتعدي ۱۲

عـ أى الرواية أو للتزكية ۱۲ أهـ أى بالتزكية فى الشهادة ۱۲

ایضا والفرق بینہما ان التزکیۃ تنزل منزلة الحكم فلا یشرط فیہ العَدَد و  
 الشهادة تقع من الشاهد عند المحاکم فانترقا ولوقیل یفصل بین ما ذاکانت  
 التزکیۃ فی الروای مستندة من المزکی الی اجتهاده او الی النقل عن غیره  
 لکان متعہا لانه ان کان الاول<sup>لعل</sup> فلا یشرط فیہ العَدَد اصلا لانه ھو یكون  
 ای توجہا او موجہا ۱۳ ش التعدیل ۱۷ ش  
 بمنزلة المحاکم وان کان الثانی فیجری فیہ الخلاف ویتبین انه ایضا لا یشرط  
 فیہ العَدَد لان اصل النقل لا یشرط فیہ العَدَد فلذا ما یتقیر عنہ واللہ  
 اعلم ویتبغی ان لا یقبل الجرح والتعدیل الا من عدل متیقظ فلا یقبل جرح  
 وعلمہ حکم دائم ۱۳  
 من افرد فیہ فجرح بما لا یقتضی رد حدیث الحدیث کما لا یقبل تزکیۃ من  
 ای بالغ ۱۲

۱۱ قولہ والفرق بینہما ای حاصل الفرق ان تزکیۃ الراوی حکم بزکاتہ وتزکیۃ الشاہد

شہادۃ علی زکاتہ فلا یمن العَدَد فی الاخر دون الاول فقال ۱۲ شرح الشرح لمولانا علی القادری ۱۱ قولہ الا من عدل متیقظ الخ والظاهر ہذا المنصب  
 العظیم فانہ بالصواب الجسیم والمقام اکرم قال السنادی رأی رجل عند مرثی بن معین النبی صلی اللہ علیہ وسلم واصحابہ یجمعین نسأ لہم عن سبب ہتھامہم  
 فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم جنت لا صل علی ہذا الرجل فانہ کان یدب الکذب عن حدیثی وزودی بین لغتہ ہذا الذی کان یبغی الکذب عن  
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ثم ردی فی المنام فقیل ای ما فعل الشریک قال غفر لی واعطانی وجیانی وزوجی ثلاثا ثم حورا وادخلنی علیہ تین وقیل  
 فیہ ذہب العلم لیسب کل محدث ھو ویکل مختلف من الاسناد ویکل وہم فی الحدیث وشکل عدلی بن علی عمار کل بلادہ استہی وجو  
 الذی وقع لہ من القترۃ ۱۱ لہ الا اللہ حذف بحدیث من کل انحرک اسلا لا الا الشریح الخ یخضع زوجین یوروا اللہ وتقع راسل علی لہ لہ الذی یصل علی النبی فہینما لہ  
 ثم ہینما لہ ۱۲ شرح الشرح

۱۱ سے مزکی الراوی ومزکی الشاہد ۱۳ ش لہ کلاما یشترط فی المحاکم ۱۲ لہ تزکیۃ الراوی والشاہد ۱۲

لہ ای المستند الی الاجتہاد ۱۲ ص ای ما یرتب علیہ من التزکیۃ ۱۳ ش ھو کما تیل فی ابن الجوزی



اخذ بحمد الظاهر فاطلق التوكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقامة  
كن غيب عليه التصوف ۱۲

التامر في لقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف  
علائق شيققان ۱۲

ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب السائي ان لا يترك حديث الرجل  
 حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل

فانه ان عدل يغير ثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل  
الشأن ۱۲ دليل ودر بان ۱۲

في زمره من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرحه بغير تحوزنا اقدم  
احترار واهتياط ۱۲

على الطعن في مسلم برئ من ذلك ووسمه بميسر سوء يبقى عليه عارا ابدا  
علامته ۱۲ دا ۱۲

والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم  
والآفات كالمحمد وغيره ۱۲

له قوله وقال الذهبي الجعل الغرض من هذا الكلام اثبات يتحقق ائمة الجرح والتعديل فاسم ولا نراستامين في الجرح والتعديل لا تفق الاثبات بل  
 اكثر على تضعيف ثقة او توثيق ضعيف لتقليد بعضهم بعضا ۱۲ عبء قوله حتى يجتمع الجميع الخ في ان ما تعرض على قوله الذهبي ان لا يترك حديث  
 الرجل حتى يجتمع على تركه اثنان او يترك حديثه اذا اجتمع على تركه اثنان لانا ذكره من قوله حتى يجتمع الجميع ۱۲ قاسم بن قطلوبغا له قوله وان جرح بغير  
 تحوز الخ اي تحفظ بقال تحوز نفسه جعله في حرزه ولقد احسن ابن دقيق العيد بمقولتنا اعراض المسلمين عن حوزة الزيان وقت على شفير باطنان من الناس  
 المحدثون والى كلام ۱۲ كذا في الهوامش له قوله والافضل الخ قال ابن دقيق العيد الوجوه التي تدخل فيها الافة خمسة احداهم الهوى والغرض وهو شر او في تاريخ  
 المتأخرين كثيرة والاثبات الخ الفقه في القواعد والآثار الثالث الاختلاف بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة فوقع تاريخا فوجب كلام بعضهم في بعض والآفة  
 الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين لاشغابهم بعلوم الاوائل وفيها الخ كالحساب والهندسة والطب وفيها الباطل كالطبعيات  
 وكثير من الانبيات والفاصل الاخذ في الذم مع عدم الورع وقد عقد ابن عمدا لبر في كتاب العلم ابا الاقران والمتأخرين بعضهم في بعض ورأى ان اهل  
 العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح ۱۲ شرح المشرح عن حافظ مشهور ولد سنة ثمان مائة وست مائة وتوفي سنة ثمان واربعمائة وسبع مائة رحمه الله ۱۲  
 عن محمد مشهور توفي سنة ثلاث وثلاث مائة ۱۲ معه لى من اهل الجرح والتعديل ۱۲ ش له انما قال كالمثبت لانه بين حكمه على سبب كمن  
 تسال فيه ۱۲ ش معه لا ومع التسال لم يحصل لطلبية الظن على عدالة فيصد في عليه انظرن كذاب ۱۲ ش معه لى هذا الباب من هذه الآفة ۱۲ ش

من هذا غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً  
ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قد منّا تحقيق الحال في العمل برواية البدعة و  
لا يجوز ١٢ اي بالمخالفة في العقائد ١٢  
ادواراً لانها تكون الراءى  
اي جائز في بعض الصور وغيره في غير ١٢

الجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبيّناً من  
عرفت باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يقدر في من ثبتت عدالته وان صدر من  
غير عارف بالاسباب لم يعتبر به اي مطلقاً ١٢  
١٢ التقديم ١٢  
من الاصوليين ١٢  
١٢ الجرح ١٢

عرفت باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يقدر في من ثبتت عدالته وان صدر من  
غير عارف بالاسباب لم يعتبر به اي مطلقاً ١٢  
١٢ التقديم ١٢  
من الاصوليين ١٢  
١٢ الجرح ١٢

غير عارف بالاسباب لم يعتبر به اي مطلقاً ١٢  
١٢ التقديم ١٢  
من الاصوليين ١٢  
١٢ الجرح ١٢

فيه مجمل غير مبين السبب اذا صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل  
فهو في حيز المجهول واعمال قول المجرح او لى من اهماله ومال ابن الصلاح في  
كان

له قوله والجرح مقدم على التعديل الجرح يعني اذا انفاض الجرح والتعديل في واحد فجزء بعضهم وعدله لبعضه فالجرح مقدم على التعديل ويعمل به  
والطلق ذلك جماعة وذلك لان مع المجرح زيادة علم لم يبلغ عليه المعدل ولان الجرح يبدق المعدل فيما اُخبر به عن ظاهره ويؤخر عن امر باطن  
خفي عن الاخر نعم ان عين سبب انفاه المعدل بطريق معتبر فاسمياً يتاثران ولكن محله التفصيل وهو انه ان صدر مبيّناً سببه من عارف باسبابه لانه ان كان غير  
مفسراً لم يبين مثل قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشي او نحو ذلك متقراً على ذلك لم يقدر فيمن ثبتت عدالته لان من ليس يتحقق له الجرح ولا الجرح  
فيطلق احدهم الجرح بناء على امر عقده جرحا ليس بجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سببه وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به الصواب وهو ظاهر فان خلا  
الجرح عن التعديل قبل الجرح فيه مجمل غير مبين السبب اذا صدر من عارف على المختار وكذا قرره مولانا جليل الدين **له** قوله لكن محل التفصيل الجرح  
حاصل ان الجرح اما مفسر وغيره وبالله الشقين لاسن العارف بالاسباب واخيره والثاني مردود مطلقاً اي مفسراً كان واخيره صدر من غير ثبتت عدالته واخيره  
والاول مقبول فليس لم يثبت عدالته مفسراً كان واخيره واما من ثبتت عدالته فقبول ايضا ان كان مفسراً ولم ينف المعدل بطريق معتبر مردود ان كان غير  
مفسراً وكان مفسراً وقد نفاه المعدل بطريق معتبر كما صدر من الشافعي في كتاب الفضله لنعان ان ثابت ابو حنيفة ليس بالقوي في الحديث انتهى واصل من  
قبله الحديث محمد بن اسماعيل البخاري من جرح مفسراً قد اوجب منه ايضا بحسب حسن شاف وقد فضل صاحب الدراسات تفصيلاً حسناً ١٢ **له** قوله  
لم يقدر فيمن ثبتت عدالته الجرح وان كان يقدر فيمن لم يعرف حاله كما سياتي في كلامه واما لم يقدر من غير بيان في ثابت العدالة من ان من يعتد  
بناجحه وفيما للجرح فعل الجرح جرحه بناء على امر عقده جرحاً والحال انه ليس بجرح فلا بد من بيان سببه ١٢ شرح الشرح عنه بان يقول متروك وليس القوي  
ونحوها ١٢ عى الاعتراف يقال في جرح الجماعة او كان مجرماً ١٢

مثله هذا الى التوقف **فصل** ومن المهم في هذا الفن معرفة كنه المسبين  
المثل زاد كما زبده في المشال ۱۲

ممن اشتبه باسمه وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض الروايات ملكيا **لغلا**  
كعدى ۱۳ مجمع المسمى  
بكنيته ۱۲

ليظن انه اخر ومعرفة اسماء المكنين وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه  
المشهرين بالكنية ۱۲

كنيته وهم قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن  
الاي له كنيته ادا كثر ۱۲

جريح له كنيته ابوالويد ابوخالد او كثرت نعوته والقباه ومعرفة  
من المهم ۱۲

**له قوله** فصل الخايم في المبحث الثاني نوع من جنس هذا الباب مفصول عما قبله لغاية ما بينه وبينه او يطول الضغول عن ذكرهم وهو الاظهر والا فاعده عطف  
على ما قبله متنا وشرنا ۱۲ شرح الشرح **له قوله** ممن اشتبه باسمه وله كنية الخ مشال طلبة بن عبدة الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي رضي الله عنهم  
فان كنيته كل منهم ابو محمد وكلا زبير بن العوام والحسين بن علي وحذيفة وسلمان وجابر فان كنية كل منهم ابو عبدالله فنولاد اشتهروا باسمه ومثال من اشتهر بكنيته  
دون اسمها بن عباس واين مسعود واين ام مكتوم وغيرهم فنولاد اشتهروا بكنيتهم ۱۲ كذا في هرامش النسبة المنقرضة عنا **له قوله** ثلثا لظن الخ مشال ارواه  
الحاكم من رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة عن موسى بن ابى شاذان عبد الله بن شاذان الى الوليد بن جابر فروعا من سبط خلف الامام فان تولدته لقرادة قال الحاكم  
عبد الله بن شاذان هو بن خلفه ابوالوليد يدينه على ابى حنيفة بن شاذان قال الحاكم ومن تمولد من خلفه الاسامى او شره مثل هذا الوهم كذا قال مولانا ابو جعفر اليربوعي في الرواية الصحيحة  
ارواه محمد في دغاه الخ في ابى حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابى عاصم عن عبد الله بن شاذان بن ابراهيم بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من سبط  
خلف الامام فان تولدته لقرادة ولعلك تقترح من هذا ان الوهم في اسناد الحاكم انما هو من تحت ابى حنيفة قال الشارح بعد نقل الكلام المذكور مولانا  
وجيد الدين قلت يمكن دفعه بان يقال ان من زادته من سمرقند الفساح اودهم بعض الرواة وضمهم الحاكم فانه كثير الوهم على ما ذكره من هذا على تقدير تسليم ان يكون  
المراد ابى الوليد هو نفس شاذان والا فلا منظور ان يكون شاذان كنى ابى الوليد وعلى تقدير وجوده وعدم مغايرتها يمكن ان يكون بدلا عن شاذان بما داة الجار لزيادة  
البيان انتهى القول ولا يري حتى يمدد الاجابة نفسى ولا يميل اليها قلبي ۱۲ **له قوله** اسماء المكنين الخ اعلم ان العلي بايعت من اجل علة من طين من اصلا  
والكنى وانما لقبه فالاسم ما وضع على من المسمى والكنية ما صدر بسبب اوام او ابن والغلب اول على رفعة المسمى او نعتة من بذاته اختاره السيد الشريف واما  
ما ذكره العللة التقنانى فالاسم من الغلب والكنية وهو الذي يوافق قوله ومعرفة من اسمه كنيته ۱۲ شرح الشرح **له قوله** ومعرفة من اسمه كنيته الخ هو  
ضربان الاول من لا كنية له غير كنيته انتهى اسم كاني بلال الاشعري الراوى عن شريك وغيره وكانى حسين الراوى من ابى حاتم الراوى فقال كل واحد ليس في اسم كنى  
وكنيته واحد الثاني من لا كنية له اخرى غير كنيته انتهى نزلت منزلة الاسم وصارت الثانية كنية لما ولذا قال ابن الصلاح كان كنيته كنية اخرى ۱۲ شرح الخ  
**له قوله** ومن اختلف في كنيته الخ كما ساءت من زبده المحب فلا خلاف في اسمه واختلف في كنيته فقيل ابو زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو جابر وكذا من اختلف  
في اسمهم وكنيته وهو كسر كاني في هزيمة فانه كثير ۱۲ **له قوله** او كثرت نعوته والقباه الخ فاعلمت الا من جعل الرجل الواحد اثنين وقد وقع ذلك  
الوهم جماعة من الحفاظ ثم الا لقب بالمعنى الاسم ينقسم الى ما يجوز ذكره في الرواية وغيره ما سواه عرف بغيره ام لا وهو ما يذكره صاحب كاني تراب لقب على بن الخطاب  
لقبه بن النبي صلى الله عليه وسلم والى ما يجوز ذكره ان كان مدفوعا بغيره ويجوز ان لم يعرفه بدون لفظة نعوته وتقدر الحاجة كالاعش والاربع وكعاوية بن عبد الله بن عبد الله بن  
(لقية حاشية على غير هذا)

من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المديني احد اتباع  
 التابعين وفائدة معرفته في الغلط عن نسبه الى ابيه فقال ثنا ابن اسحق  
 فنسب الى التصحيف وان الصواب ثنا ابواسحق او بالعكس كاسحاق بن ابي اسحق  
 السبيعي او وافقت كنيته كنيته زوجته كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابي  
 مشهور ان او افق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع بن انس عن انس هكذا ياتي  
 في الروايات فيظن انه يروى عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن  
 سعد وهو ابوه وليس انس شيخ الربيع والدة بل ابوه بكرمي وشيخه انصاري  
 وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده

حاشية في كرسنة

المدين قيل له الفضل لان فضل في طريق كرسنة ثم الاقارب ايضا تدعى بسبب التلقب بما وقد لا يعرف ۱۲ كذا في شرح الشرح عه قوله من المهم في هذا الفن  
 اي ومن المهم في علم الحديث معرفة كرسنة ذوى الاسماء ومعرفة اسماء ذوى الكنية فان الراوى يورد مرة بكنيته ومرة باسمه ومرة بما يفظن من الامور لا متعدد ۱۲ كذا في الموش  
 عليه كذا وجد في نسخة شرح الشرح والاعلم ان يقول هو نفس عبد الله بن شداد وكذا فيها بعد ۱۲ هـ كذا في نسخة شرح الشرح ۱۲ عه ويروى عن غيره الكنية بالي الوليد-

حاشية صفح ۱۲

له قوله ابراهيم بن اسحق المديني قال المصنف المديني نسبة الى مدينة ما والمديني نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشذ عن هذا الا على  
 ابن المديني فان والده من اهل المدينة نقله تلميذه ۱۲ شرح الشرح. له قوله وليس الربيع المذكور من اولاده الجاهلي من اولاد اهل المشهور ومنه  
 ما يظن الجمل بمعرفة هو رجال ان مالك بن انس صاحب الفقه هو ابن انس بن مالك وليس كذلك ۱۲ عه

عنه في فتح السنين وكسر المردة ۱۲ عه احد هما صحابي والاخرى صحابية ۱۲

عنه في سبب اليكبرين داخل ۱۲ ش

له في تاريخ الرسول عليه السلام ۱۲

ومعرفة من نسب<sup>۱۲</sup> الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود نسب الى الاسود الزهري  
لكونه تبناه وانما هو المقداد بن عمر وآنسب الى امه كابن عليّة وهو اسميل  
ابن ابراهيم بن مقسم احد الثقات وعليّة اسم امه اشهر بها وكانت  
لا يجب ان يقال له ابن عليّة ولهذا كان يقول الشافعي انا اسمعيل الذي  
يقال له ابن عليّة وآنسب الى غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء ظاهرة انه  
منسوب الى صناعتها او بيعها وليس كذلك وانما كان يحال لهم فنسب اليهم  
وكسيلمان التيمي لم يكن من بني التيمه ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى  
جده فلا يؤمن التباسه بمن وافق اسمه اسميه واسم ابيه اسم الجد المذكور  
ومعرفة من الفق اسمه واسم ابيه وجده كالحسن بن الحسن بن المحسن

### س له قوله نسب الى غير ابيه الخ

قال مولانا وجيه الدين جمل ابن الصلاح والنزدي من نسب الى غير ابيه مثالا لا تقام الاربعة اشان اذكر المعص والافران من نسب الى جده ومن نسب  
الى جدته فالاول كابل عميدة بن الجراح احد العشرة بو عامر ابن عبد الله بن الجراح والثاني كيعقوب بن ميثمة طه وزن وكبة وهي ام ابيه والمثالث اتقرب على القسبين  
وجعل القسم الثالث واخلائس نسب الى غير ابيسوق الى الغم ويقضي القسم الرابع مملا وقال الشاعر مولانا علي قاري والصواب ان جعل القسبين الاخيرين  
داخلين في قوله وآنسب الى غير ابيسوق الى الغم انتهى ۱۲ ع

س قوله وكان لا يجب الخ قدس الامام احمد بن حنبل ابن معين من ان يقول ابن عليّة حيث قال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه يعني انه كان يكره  
ان ينسب الى امره فقال قد قبلناه منك يا معلى الخ ۱۲ كذا في العواشي ۳ قوله وآنسب الى غير ابيسوق الى الغم الخ اي منه بان نسب الى نسبة  
من بلد او قعة او قبيلة او صنعة وليس الظاهر الذي يسبق الى الغم مراد منه بل نسب الى غير المتبادر لعراض عرض من نزول في ذلك المكان او تلك  
القبيلة او نحو ذلك ۱۲ اشرح الشرح ۳ قوله في صناعتها اي صنعة الخ بالمراد العمل والغدير يرجع اليه باعتبار انه يعبر عن الخبز وانما بالنظر الى معناه وهو  
العمل لا تزوتت سماي ۱۲ اشرح الشرح ۳ قوله وكذا من نسب الى جده الخ قال المعتمد بن بشر ومحمد بن اسأب بن بشر الاول ثقة والثاني ضعيف  
ويجب الى جده فيحصل اليك وقد وقع ذلك في الصحيح نقله القليظة وكذا من نسب الى جدته فانه يصدق عليه انه نسب الى غير ابيسوق الى الغم وقد قرنا ان شاء  
الله ۱۲ اشرح الشرح عنه وكجد بن محمد بن محمد الغزالي ۱۰

بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم وقد يقع أكثر من ذلك وهو من

فروع السلسل وقد تيفق الاسم واسم الاب مع اسم الجدي واسم ابيد

فصاعداً كابي اليمن الكندي <sup>ن</sup>هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد

بن الحسن او التقق اسم الراوي واسم شيخه وشيخه فصاعداً كعمران

عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني بورجاء العطاردي والثالث

ابن حصين الصحابي رضي الله تعالى عنه وكسليمان عن سليمان عن سليمان الاول <sup>مستقر ١٢</sup>

ابن احمد بن ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسط والثالث ابن عبد الرحمن

الدعشقي المعروف بابن بنت شرجيل وقد يقع ذلك للراوي وشيخه معاً <sup>كزجيل ١٢</sup>

كابي العلاء الهمذاني العطار مشهور بالرواية عن ابي علي الاصبغاني الحداد <sup>ن</sup>

وكل منهما اسبه الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد

عنه تكرار الحسن الى ثمان مرات ليس في بعض النسخ الصيغة ١٢ ش

عنه بكرة او دفع اليه وكرهه ١٢ ش

منه قال الله: "وَتَوَاتَبَ اليهم والذال بالجملة نسبة الى البلد ويكونها واسم الدال نسبة الى تقييد من اوزان في اللسان" مستشرق الشرق

لعه صانع الحديث ١٢ ش

فالتفقا في ذلك وافترقا في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة وصنف

فيه ابو موسى المديني جزءاً حافلاً ومعرفة من اتفق اسم شيخه و

الراوى عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدته رفع اللمس <sup>بالباء ۱۲ ش</sup>  
 عن من يظن ان فيه تكراراً وانقلاباً فمن امثلته البخارى روى عن مسلم <sup>في نسخة اللام ۱۲</sup> وروى

عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم الفراد <sup>من فراديه</sup> ليه البصرى والراوى عنه مسلم <sup>بجز الفاء ۱۲ ش</sup>

ابن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد <sup>كشاد ۱۲</sup> ايضا <sup>كالقرشي ۱۲</sup>  
 روى عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيح حديثا <sup>مصحف ۱۲</sup>

بهذه الترجمة بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير روى عن هشام وروى  
 عنه هشام <sup>لعم</sup> فشيخه هشام بن عروة وهو من اقرانه والراوى عنه هشام بن <sup>كنقطة ۱۲</sup>

عنه كذا لا مشوه بهذا النوع ۱۲

عنه اى عن الشيخ ورجس اتفق ففى العبارة اهام ۱۲

سه اى وكان صالحا للتعرض ۱۲

له كذا لمحمد بن حميد عن مسلم ۱۲ ش

لعمه وهما متغايران ۱۲ ش.

ابی عبد اللہ الدستوائی و منها ابن جریر <sup>بالحسین مصنف ۱۲</sup> روى عن هشام و روى عنه هشام  
 فالاعلیٰ ابن عروة والادنیٰ ابن یوسف الصنعائی و منها المحکم بن عتیبہ روى  
 عن ابن ابی لیلیٰ و عنه ابن ابی لیلیٰ فالاعلیٰ عبد الرحمن والادنیٰ محمد  
 ابن عبد الرحمن المذکور و امثله كثيرة و من المهم فی هذا الفن معرفة  
 الاسماء المجردة و قد جمعها جماعة من الائمة فمن جمعها بغير  
 قید کابن سعد فی الطبقات و ابن ابی خيثمة و البخاری فی تاریخهما و  
 ابن ابی حاتم فی الجرح و التعديل و منهم من افرد الثقات کالعجلی و ابن  
 حبان و ابن شاهین و منهم من افرد المجروحین کابن عدی و ابن حبان  
<sup>کفایین ۱۲</sup>

عنه ای الموصوف بالاعلیٰ ۱۲ ش.

مسئله ای من الکنی و الالقاب ام من ان یكون اصحاب الثقات او ضعافاً مذکوراً فی کتاب دون کتاب ۱۲ شرح الشرح.

مسئله ام کتاب ۱۲ ش.

له لایسم المقصودون ۱۲

لعه کسر اللین و سکون الیمیم ۱۲ ش.



ایضاً و منهم من تَقَبَّدَ بکتاب مخصوص کرجال البخاری لابی نصر الکلاباذی  
 ورجال مسلم لابی بکر بن منجوبیه ورجالهما معالابی الفضل بن طاهر و  
 رجال ابی داؤد لابی علی الجبائی وکذا رجال الترمذی ورجال النسائی  
 لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحیحین وابی داؤد و الترمذی  
 و النسائی و ابن ماجه لعبد الغنی المقدسی فی کتاب الکمال ثم هذب  
 المهذبی فی تهذیب الکمال وقد لخصته و زدت علیه اشياء كثيرة و سمیت  
 تهذیب التهذیب و جاء مع ما اشتمل علیه من الزیادة قدر ثلث الاصل  
 و من المهم ایضاً معرفة الاسماء المفردة و قد صنف فیها الحافظ ابوبکر

عنه نذكر اسماء رجال ذلك الكتاب ۱۲

عنه عدة من الصحاح الستة و ذهب بعض الكبراء الى دخول المؤلف في الصحاح الستة و هو الحق ۱۲ ع

ع نسبة الستره بحرف ميم و تشدید زای بلد الشام ۱۲ ش

لله ای الاصل الاوّل او الثاني و هو بعيد ۱۲

لله ای الما يوجد سمي آخره بل هو منفر و بهذا الاسم مثاله لَبِي كُؤَيْبِي ابْن لَبِي كُؤَيْبِي كَمَا هَا فَرْدَان ۱۲-

احمد بن هرون البرديجي فذكر اشياء كثيرة تعقبوا عليه بعضها ومن ذلك  
 قوله صُغْدِي بن سنان احد الضعفاء وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل  
 سينها مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثرياء كياء  
 النسب وهو اسم علم بلفظ النسب وليس هو فخر انفي الجرح والتعديل  
 لابن ابى حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين وفرق بينه وبين الذي  
 قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله يروي عن قتادة  
 قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى واظنه هو الذي ذكره ابن ابى حاتم  
 واما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فانما هو للحدِيث الذي ذكره عنه  
 وليست الافة منه بل هي من الراوي عنه عن عنبسة بن عبد الرحمن والله  
 كطاعة ١٢

اعلم ومن ذلك سند رابالمهملة والنون بوزن جعفر وهو مولی زنباع  
 الجذامی له صحبة ورواية والشهوس انه یکنی ابا عبد الله وهو اسمر فرد له  
 یتسخر به غیره فیما نعلم لكن ذکر ابو موسی فی الذیل علی معرفة الصحابة  
 لابن مندة سند رابوالاسود وروی له حدیثا وتعقب علیه ذلك بانہ هو  
 الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحدیث المذكور محمد بن الربیع الجبزی  
 فی تاریخ الصحابة الذين نزلوا مصر فی ترجمة سند رابولاسود و قد  
 حدرت ذلك فی کتابی فی الصحابة وكذا معرفة اللبى البجدة والمفردة  
 وكذا معرفة الاقاب وهی تارة  
 من المهمات ۱۲ ای الاقاب ۱۲

له قوله وتعقب علیها ای بان سند رابالاسود الذي ذكره ابو موسی فی الذیل زاعما ان غیر ما ذكره ابن مندة فی معرفة الصحابة هو بعینه ما ذكر ابن مندة  
 ای هو مولی زنباع لا غیر ۱۲ كذا فی الحواشی ۱۲ قوله وكذا معرفة الاقاب الخ مثل الضعیف لقب به عبد القدر بن محمد لانه كان ضعیفا فی حجره مثل القوی  
 لقب به الحسن بن زید لقوته علی العبادة والطواف والاضال لقب به معاوية ابن عبد الكريم لانه ضل فی طریق مكة و محمد بن سعد بن ابی وقاص كان یلقب علی  
 الشيطان لقصره كما فی التقریب الی غیر ذلك ۱۲ یتخلص الحواشی

عه لم یسیر به سیمی ظیره ۱۲

عه والعلیم الحق عنده تعالی ۱۲

سه فی کتابه السمی بالقرین ۱۲ ش

لله منسوب الی جیزه موضع معروف بمصر ۱۲ ش.

لعه بجزای فنكون نون فمودة ۱۲ ش.

تكون بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية و

كالترتيب ۱۲

تقع بسبب عاهة كالاعمش وحرقة وكذا معرفة الانساب وهي تارة

اي الانساب ۱۲

كالبراز والطارق ۱۳ اي من المهمات ۱۷

والاعرض ۱۸

اي انفسه ۱۷

تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى

الادطان وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن

اعم من ان يكون بلاد ارضيا عاوسكا او مجاورة ويقع الى الصنائع كالحياط

مباشرة في التارة ۱۳

وقد تقع تارة ۱۲

والحرف كالبراز ويقع فيها الاتفاق والاشتباة كالاسماء وقد تقع الانساب

بجمع حرفته ۱۲

اي في الانساب المذكورة ۱۲

كما في عجماني الاسماء يقع

القبا كخالد بن مخلد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان يغضب

بلفظ القاف والطاء المحلزة ۱۲

منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب والتسبب

له قوله والادطان ۱۲ جمع وطن ويحمل الانسان من بلدة ارضية او سكة ولا فرق فيمن يتسبب الى محل من ان يكون اصليا منه اذنا زلا فيه بل ويجادرا

له قوله وقع الى الصنائع ۱۲ الصنائع بافتح اخص من الحرفة لان الصنائع لا بد من المباشرة فيما صنعت الحرفة كزنا قيل والما بالكره فومعنى الاصطلاح انما هي

عن الصنعة المنوية من العلوم العقليية والتقليدية ۱۲ اشرح الشرح ۱۲ قوله ويقع فيها الاتفاق والاشتباة ۱۲ الجاهل يقع في انساب الرواة مثل ما يقع في اسماهم

من الاتفاق في اللفظ والاعلام مثل المعنى نسبة الى قبيلة وهو من حيفته

و نسبت الى مذسب الامام الاعظم في حيفته النعمان بن ثابت

دون الاشتباة في الخط ودون اللفظ مثل الابهية والابجى الاول بفتح العزة وسكون اليااء التحميمة او الحروف وجميع الى المؤنث والجمعين فومس هذا النمط والاشباة

بعض العزة والباء الموحدة وتشبه ببالاسم ۱۲ كذا في الحواشي ۱۲ عه كسيفينه على وزن مدينة مولى رسول الله عليه وسلم ۱۲ عه هذا اللفظ ليس في غير النسخة

المقتولة منها ۱۲ عه جمع قبيلة وهم بنو اسب واحد ۱۲ ش له اي الانساب الى الادطان ۱۲ ش له تذكير الضمير بناء على ان النسبة مصدر يستوي فيه الذكر والمؤنث

ش له جمع حيفته بالفتح وهي المرعرة ۱۲ له ولم يطلع لي وجه الغضب ۱۲ عه كما ذكرنا في الضال والقوى والضعيف ۱۲

التي باطنها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة الموالى من الاعلى والاسفل  
بالرق او بالتحلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه اسم المولى ولا يعرف

تمييز ذلك الا بالتصيص عليه ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنفت  
فيه القداماء كعلي بن المديني ومن المهمل ايضا معرفة اداب الشيخ و

الطالب ويشتركان في تصحيح النية والتطهير من اعراض الدنيا وتحسين  
المخلق وينفذ الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه وان لا يحدث ببدل فيه من  
هو اولي منه — بل يرشد اليه ولا يترك اسماء احد لنية فاسدة وان تطهر  
ويجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا يجلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك

له قوله التي باطنها على خلاف ظاهرها كقولنا العوقى بفتح العين والواو وبالفتحة باء نزل بالعبوة بطن من عبد القيس نسب اليها كابي سعود  
عقبته بن عمرو الناضري البدرى لم يشهد بدلا في قول الاكثريين بل نزل بها او سكنها فنسب اليها شرح الشرح ٤ قوله او بالتحلف بغير كونك واصلا  
المعاقدة والمعاينة على التعاضد والتساعده ومنه قوله تعالى والذين عقدت ايمانهم فاقوم بعبادتهم والاسلام كالامام محمد بن اسماعيل البخارى قيل له المحقق بغير ميم  
تكون عين مملته فغا دلان جده كان بحوسا فاسلم على بيدالمان بن افضى الجعفي ١٠ لقط من شرح الشرح ٤ قوله ولا يعرف تمييز ذلك وغاقره الامس  
من وقوع الخلل في بعض الاحكام الشرعية المشروطة فيها النسب كالامانة العطف والكفاة في النكاح ونحو ذلك من التوارث والتقديم في العشرة وغيره ١٢ وكذا  
في شرح الشرح ٤ قوله وسفره الاخرة والاخوات الخ وامثلة كثيرة في الصحابة منها فضل بن عباس وعبد الله بن عباس وعمر بن الخطاب وغيرهم والطلاب  
وعائشة بنت ابي بكر واسماء بنت ابي بكر وزينب بنت جحش وحنيفة بنت جحش الى غير ذلك ١٢ ع ٤ قوله معرفة اداب الشيخ والطالب الخ وذلك  
ان علم الحديث علم شرعي كونه مضافا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فينسب صاحب دطالره ان يكون مرسوما بكم ادم الاطلاق وحاسن الشيم ١٢ شرح الشرح  
٤ قوله ويشتركان في تصحيح النية الخ وقد ورد من تعلم علما ميتة به وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا يصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنته يوم الايقين يعني  
رسمها والجمال انما توجد من سيرة فسمائة سنة ١٢ شرح الشرح ٤ قوله وينفذ الشيخ بان يسمع اذا اتبع الراجح اى الشيخ اذ اى حديثه والماحصل ان  
من اداب الشيخ خاصة انتمى الشيخ الى ما عده جلس للاسراع وجوبا ان تعين عليه واستجابا بان كان ثم مشرو بهو يصح فقد جلس الامام مالك للناس وبجواب  
ينصف وعشرين سنة والناس متوزفون وشبهوا احيا، وكذا جلس الامام الشافعي واخذ عن العلم من الحديث بحيث جعل منها بعض غير ضا من اس سنادا فقم

(باقى آتاه)

وان یسک عن الحدیث اذا خشى التغير والنسیان لمرض او هرم و اذا اتخذ  
 مجلس الاملاء ان یكون له مُسْتَلِّ یَقْطُ و ینفذ الطالب بان یوقی الشیخ  
 ولا یفجّره و یرشد غیره لما سمعه و لا یدع الاستفادۃ لحياء و تكبر و یكتب  
 ما سمعه تاما و یعنی بالتقیید والضبط و یذکر بحفظه لیرسخ فی ذهنه و من  
 المهم معرفة سن التحمل و الاداء و الاصح اعتبار سن التحمل بالتمییز هذا فی  
 السماع و قد جرت عادة المحدثین باحضارهم الاطفال مجالس الحدیث و  
 یتبون لهم انهم حضروا و اولادهم فی مثل ذلك من اجازة السمع و الاصح  
 فی سن الطلب بنفسه ان یتأهل لذلك و یصح تحمل الكافر ایضا اذا  
 یصبر ۱۲

(بقیۃ حاشیہ)

علیہ ۱۲ شرح الشرح ۷۰ قوله ولا یتكسر اسماح احد لینه فاسدة ای لا یسمن من تحدیث احد لكونه غیر صحیح النیة فانه قد یرجى له صحابا بعد لما قال بعض السلف  
 طلبنا العلم لینه انه فانی ان یكون الا فترو جدا هو الغالب فی علم الكتاب و السنة بان ما لها و یتبیتها لصاحبها ان یحسن حاله و یحتمل بالحنیة ما له ۱۰ شرح الشرح ۷۰ قوله  
 و لانی الطریق الخ بان یقتد غیره و یقتف او یرا الا ان اضطر الی ذلك و حاصل ان یحدث بالوقار و العظمت قال الكا زونی شارح البخاری فقد روى من ما ك كان  
 اذا اراد ان یحدث توعداً و جلس علی صدره فراه و ستر حیتة و یكمن فی جلوسه بوقار و هیمة و حدیثه كذا نقل الشارح ۱۲ عب ع لے مع ما ذكر سن كونه علی  
 ما ضل بالرق و الخلف و الا سلام و غیره كولی القلیة ۱۲ ش عب لے تجریداً عن المرید و السنة ۱۲ ش عب من غسل او وضوء و یتوسك و یتطیب ۱۲

له قوله لمرض او هم ای الذان یتمثل بهما المزاج و العقل و الا فقه تقدم ان ابن معین حدث عند زعمه و قد حدثت بعد لمانه جماعه من الصحابة  
 و ان یبین ۱۲ خلاصة شرح الشرح ۷۰ قوله مستل یقظ الخ المراد المبلغ للحدیث اذا اكثر الجمع و عندئذ یكثّر الجمع ببحث لا یكتف بسمتلم و احداً یتمه مستلین و یضی  
 ان یكون علی موضع رفع او قائماً لیكون المبلغ لاسمیعین ۱۲ كذا فی شرح الشرح عب لے فی شی ان یكون ل ۱۲ عب لایر و قد فی الخ و المظالم ۱۲ مع مع احد  
 من شكا ۷۰ لے قیل اقرض سنین و قیل بعد الثانیین و قیل بعد العشرین ۱۲ لے و هم من الخطاب و رد الجواب علی وجه العوالب ۱۳ ش لے و ان لھ  
 لیرك و الا جازة بعد الابیة ۱۲ ش لے یصل لهم من یرك ان فان عند ذكر الصالحین تنزل الرتبة ۱۳ ش مع لسان ساسم ھا لایعباً یر ۱۲ ص و لیس منھما  
 نے من مخصوص ۱۲ ص لے كما یقبل شاد و متا له حدیث جبر بن مطهر التنفی علی صحبة انه سمع النبی صلی اللہ علیہ وسلم یقرئ فی المغرب بالظور كان جاد فی  
 ساریہ برقیل ان ییل و فی رواية البخاری و ذلك اول ما ذکره الایمان فی تلخیص ۱۲ شرح الشرح

اداء بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اذاع بعد توبته وثبوت  
 صحته <sup>۱۲</sup> <sub>من تحمل الكافر</sub>

عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمن معين بل يقيد  
 علائقيه <sup>۱۲</sup>

بالاحتياج والتاهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص وقال ابن

خلاد اذا بلغ الخمسين ولا ينكح عليه عند الاربعين وتعب بهن حدث

قبلها كمالك ومن المهم معرفة صفة الضبط في الكتاب وصفة كتابة

الحديث وهو ان يكتبه مبيناً مفسراً فيشكل المشكل منه وينقطه ويكتبه  
 واضحاً <sup>۱۲</sup> ويشكل اي يعرب المشكل <sup>۱۲</sup>

الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطريقية والآلف اليسرى وصفة  
 اي المتركة سهواً <sup>۱۲</sup>

عرضه وهو مقابلته مع الشيخ المسبح او مع ثقة غيره او مع نفسه

له قوله صفة كتابة الحديث ثم قد اختلف في كتابة الحديث فكره بعض الصابرة وجوزه بعضهم والآن قد تحققت الاجتماع على جوازه <sup>۱۲</sup> عيب قوله  
 ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى بهذا الحكم بظاهرة عام في الصفتين ولعله كان واجب المتقين ان يجعلوا طرفي الاسطر متساويين في التوسيع واما على استاد  
 في زماننا ان حاشية اليمنى من الصفة الاولى اوسع عكس الصفة الثانية فينبغي ان يكون في الحكم تفصيل فتأمل فانه موضع دلل ثم رأيت في كلام عياض تقريرهما  
 بذلك والمحمد لم يعل ذلك <sup>۱۲</sup> مشرح الشرح عه قال البيهقي ان من له اهلية ذلك بالاستحقاق التام فقلته خطئه في المرام يجوز له ان يتعدى وان لم  
 يكن له اجازة ومن لم يكن الا لذلك فلا يفيد له ولواعت اجازة وسامع <sup>۱۲</sup> مشرح الشرح عه اعترض على ابن الخلال <sup>۱۲</sup> سنة الامم المحمدين رضي الله عنهم  
 له اي طريقة كتابة الحديث <sup>۱۲</sup> لله اي مطلقاً اذا تشكل <sup>۱۲</sup> عه بان يكون بعد الساقط كلمة او اكثر <sup>۱۲</sup> ش معه من المم معرفة صفة <sup>۱۲</sup>

شَيْئًا فَشِيئًا وَصِفَةً سَمَاعَهُ بِأَنْ لَا يَتَشَاغَلُ بِمَا يَخْلُ بِهٖ مِنْ نَسْخٍ أَوْ حَدِيثٍ  
قيد للاختصاص واللكل ۱۲  
 أَوْ لُغَاسٍ وَصِفَةً اسْمَاعَهُ كَذَلِكَ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَسْلِهِ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ  
أي الشيخ ۱۲  
 أَوْ مِنْ ذَرْعٍ قَوِيٍّ عَلَى أَسْلِهِ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَلْيَجْتَبِرْهُ بِالْإِجَازَةِ لِمَا خَالَفَ إِنْ  
مقالة ثقة ۱۲  
 خَالَفَ وَصِفَةَ الرَّحْلَةِ فِيهِ حَيْثُ يَبْتَدِئُ بِحَدِيثِ أَهْلِ بِلْدَانِهِ فَيَسْتَوْعِبُهُ  
في طلب سماع الحديث ۱۲  
 ثُمَّ يَرْحَلُ فَيَحْصِلُ فِي الرَّحْلَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ وَيَكُونُ اعْتِنَاؤُهُ بِتَكْثِيرِ السَّمْعِ  
بالتشديد ۱۲  
 أَكْثَرَ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِتَكْثِيرِ الشِّيْخِ وَصِفَةَ تَصْنِيفِهِ وَذَلِكَ أَمَا عَلَى الْمَسَانِيدِ بَأَنَّ  
 يَجْمَعُ مَسْنَدَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى حِدَّةٍ فَإِنَّ شَاءَ رَتَبَهُ عَلَى سَوَابِقِهِمْ وَإِنْ شَاءَ  
 رَتَبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ وَهُوَ أَسْهَلُ تَنَاوُلًا أَوْ تَصْنِيفَهُ عَلَى الْإِبْرَابِ  
قيل وهذا حسن ۱۲

له قوله من اعتنا به بكتبة الشيوخ الجلال المقصود بالاطمئنان بالحدوث والرواية كما قال النازح وعندى ان بكتبة الشيوخ كان افضل في الزمان  
 القدر ثم تحصل الثقة بالحدوث الا ترى الى شيخ البخارى يورد الحديث الواحد بكلمات ومرات واماني هذا الزمان فلاحا بانه ۱۲ عب قوله فان  
 شاعر يمدح سوابقهم الجاهل من سبق من الصحابة في الاسلام فيبتدئ اوله بالي بكر ثم على رضي الله تعالى عنه وابلان وقد يحبه رضي الله عنها ادنى الفضل  
 فيبتدئ بالعبارة المبشرة ثم اهل بدر ثم اهل المدينة ثم بن اهل بدر من اهل المدينة والفتح ثم بن اهل يوم الفتح ثم يحتمل انما غرض الصمالية بساكني الطفيل  
 والسائب بن يزيد ثم بالنساء فيبتدئ بالامامات المؤمنين ومنهن من عاشت رضي الله عنها ۱۲ تخييص الخواشي له قوله على حررت المعجم الخ فيبدأ بالي بن  
 كعب وانس ثم بالبراء بن عازب وابلان الى غير ذلك ۱۲ عب

عنه هو مقدمة الزم المس بالشيء ۱۲ ش

عنه على الجبر الش لقمان العاطب ۱۲ ش

سهه نيا هذه جميعا ويصعد كباره ۱۲ ش

له ومن المهم معرفة صفة تصنيفه ۱۲ هذه منفردة من غير نظار الى صحة وضعف ومناهية باب وفصل ۱۲



الفقهية او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا  
 او نفيا والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين علة  
 الضيف او تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف ثقلته  
 للاقترا الناظر<sup>۱۲</sup>  
 والاحسن ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها او يجمعه على الاطراف  
 انظرها<sup>۱۳</sup>  
 فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع اساندها اما مستوعبا او  
 اي ذلك الحديث<sup>۱۴</sup>  
 متقيدا بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف  
 فيه بعض شيوخ القاضى ابى يعلى ابن الفراء الجنبلى وهو ابو حفص العكبرى  
 وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيدان بعض اهل عصره شرع في جمع

له قوله ومن المهم معرفة سبب الحديث الخ اى باعث ودهه قال السمينه عن السبب الذى لا جملده ست النبى صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث  
 كما في سبب نزول القرآن الكريم انتهى وفيه فوائد كثيرة وان كان العبرة بهوم اللفظ لا بخصوص السبب<sup>۱۵</sup> شرح الشرح  
 عه اى غير الابواب الفقهية<sup>۱۶</sup>  
 عه دال به النظر بقدم من يتقيد بالصحيح كما يشعرون منهم من لم يتقيد بذلك كما في اكتب السنة<sup>۱۷</sup> ش  
 مع من انطب واليايس والصحيح والسقيم<sup>۱۸</sup>  
 له بحيث يتضح ارسال التصل ودقت المرفوع الى غير ذلك<sup>۱۹</sup>  
 له غير متقيد بالاستيعاب<sup>۲۰</sup> ش  
 له بفتح الياء واللام<sup>۲۱</sup> ش  
 لعه بضم المعجمة والموحدة وسكون الكاف فيما بينها<sup>۲۲</sup> ش معه قيل بربطه واجتهاد<sup>۲۳</sup> ۲ ۳ ۴

ذَلِكَ وَكَأَنَّهُ مَا رَأَى تَصْنِيفَ الْعُكْبَرِيِّ الْمَذْكُورِ وَصَفَوْا فِي غَالِبِ هَذِهِ  
 الْأَنْوَاعِ عَلَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ غَالِبًا وَهِيَ أَيْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذِهِ الْخَاتَمَةِ

نَقَلَ مَحْضَ ظَاهِرَةِ التَّعْرِيفِ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ التَّمْثِيلِ وَحَصَرَهَا مُتَعَرِّفًا لِجَمْعِ

لِهَا مَبْسُوطًا تَمَّهَا لِيَحْصَلَ الْوُقُوفُ عَلَى حَقَائِقِهَا وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ وَالْهَادِي لِلْحَقِّ  
 لِأَنْوَاعِ وَالْأَمْثَلُ ۱۲ ش الكتب المبسوطه ۱۲ ش اى للتحقيق ۱۲ سواءا الى سواءا الى سواءا الى

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَالْحَمْدُ  
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
 وَصَحْبِهِ وَازْوَاجِهِ وَعَدَّتْهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ۵

له قوله والله الموفق للاصابة في البداية والنهاية والهادي للحق في البداية والرواية لاله الابو وان محمدا عبده ورسوله عليه توكلت واليه انيب  
 وهو يجيب له عارجه الكتيب وحسبنا الله نعم الوكيل ما احسن المولى وعجز الكفيل الحمد لله رب العلمين من الشري الى عطين و صلى الله على خير خلقه نبي  
 الرحمة محمد وآله وصحبه وازواجه وعترته وحاله اوية روايات من الحمد شين ورافعي اعلام روايات من المجتهدين رضى الله عنهم وعنا اجمعين الى يوم الدين و  
 ساعة اليقين وهذا اخر الروايات ايراده في بده التعليقات المسماة بعقد الدرر في جبهه النظر العمرا جعلنا خاصا لوجهك الكريم وتخصنا برضائك العظيم  
 بجديك سيد العالمين صلى الله عليه وعلى آله واصحابه اجمعين وانا الصبر الايم محمد و الدعوى بعبد الله الشوكى توطننا والا حمدى تلمذنا واخفى مذهبنا جعلنا عبدا  
 شكورا وشكوبا الى ابد سرورا وارحومنا الاخوان ان يعفون الزلل والنسيان فان هذا يدنى في كل حين وان الله اسأل ان يعفوا الذنوب والعصيان و  
 يعصم من الخزي والخزان ويفرقني في سمار الرضوان في يوم لا يبطل عن ذنبا نس ولا مان ۱۲ فقط تمت عمه اى سبب ورود الحديث ۱۲ ش عمه يكن  
 انه رآه والمراد زيادة على جمعه ۱۲ ش معه وهى زائدة على الثمانين بل على المائة كما ذكره السخاوى ۱۲ ش -

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المنظومة البيقونية

لطه بن محمد البيقوني

<p>         (مُحَمَّدٍ) خَيْرِ نَبِيِّ أُرْسِلَا          وَكُلُّ وَاحِدٍ أُنَى وَحَدَّاهُ          إِسْنَادُهُ وَكَمْ يُشَدُّ أَوْ يَعْلُ          مُعْتَمِدٌ فِي صَبْطِهِ وَنَقْلِهِ          رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ          فَهَوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَتَسَامَا كُنْتُ          وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمُقْطُوعُ          رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَكَمْ يَبِينُ          إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَأَلْتَمِصْ          مِثْلُ: أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَانِي النَفْتَى       </p>	<p>         (ابْدَأْ بِالْحَمْدِ) مُصَلِّيًّا عَلَى          ذِي مِنْ أَتْسَامِ الْحَدِيثِ عَدَّاهُ          أَوْلَهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ          يَدْرِيهِ عَدَلٌ صَابِغٌ عَنْ مِثْلِهِ          وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَاتُ          وَكُلُّ مَا عَنْ رَتَبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ          وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ          وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ          وَمَا بِسَمِعِ كُلِّ رَاوِيٍّ يَتَّصِلُ          مُسَلَّسٌ قَدْ مَا عَلَى وَصْفِ أُنَى       </p>
---	--

كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا  
 عَزِيزٌ مُرَوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ  
 مَعْنَعْنَ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ  
 وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا  
 وَمَا أَصْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ  
 وَمُرْسَلٍ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ  
 وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ  
 وَالْمُعْضَلُ السَّائِطُ مِنْهُ اثْنَانِ  
 الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ  
 وَالثَّانِي لَا يُسْقِطُهُ لِيَكُنْ يَصِفُ  
 وَمَا يُخَالِفُ ثِقَّةً فِيهِ الْمَلَا  
 إِبْدَالُ رَاوٍ مَا يَدَا وَقِسْمٌ  
 وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَّةٍ  
 وَمَا بِعَلَّةٍ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا  
 وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٌ أَوْ مَتْنٌ

أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا  
 مَشْهُورٌ مُرَوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةَ  
 وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمِّ  
 وَضُدُّهُ ذَلِكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا  
 قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ كُنْ  
 وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ  
 إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ  
 وَمَا أَتَى مَدَّسًا نَوْعَانِ  
 يَنْقُلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ  
 أَوْ صَافَةً بِبَابِهِ لَا يَنْعَرِفُ  
 فَالْشَّادُ وَالْمَقْلُوبُ قَسْبَانِ تَلَا  
 وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِيَتَنَ قِسْمٌ  
 أَوْ جَمْعٌ أَوْ قَصْرٌ عَلَى رِوَايَةٍ  
 مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا  
 مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ  
 وَمَا رَوَى كُلُّ قَدِيمٍ عَنْ أَخِيهِ  
 مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ  
 مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطُّ  
 وَالْمُنْكَرُ الْفُرْدُ بِهِ رَاوَعًا  
 مَشْرُوكُهُ مَا وَاحِدُهُ الْفُرْدُ  
 وَالْكَذِبُ الْهُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ  
 وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْيَكُونُ  
 نَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ

مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرَّوَاةِ اتَّصَلَتْ  
 مُدَابَّجٌ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَأَنْتِغِيهِ  
 وَضِدًّا فِيهَا ذَكَرْنَا الْفُسْتَرِقَ  
 وَضِدًّا مُخْتَلَفٌ فَأَخَشَ الْغُلَطُ  
 تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفْرُدَا  
 وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهَوَ كَرْدُ  
 عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ  
 سَيِّئُهَا: (مَنْظُومَةُ الْبَيْقُوفِي)  
 أُبَيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ (خَيْت)

